



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية - الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الإقتصادية بولاية غرداية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة : علوم التسيير

تخصص : تسيير الموارد البشرية

بعنوان :



دور تبني التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

- دراسة حالة عينة من إطارات مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية

إعداد الطالب: بلاغيث موسى

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2024/01/30

أمام اللجنة المكونة من السادة:

|               |                                   |                      |                 |
|---------------|-----------------------------------|----------------------|-----------------|
| رئيسا         | جامعة غرداية                      | أستاذ التعليم العالي | رواني بوحفص     |
| مشرفا ومقرراً | جامعة غرداية                      | أستاذ التعليم العالي | شوقي مهدي       |
| مشرفا مساعداً | جامعة غرداية                      | أستاذ التعليم العالي | سعداوي فريد     |
| مناقشا        | جامعة غرداية                      | أستاذ التعليم العالي | شنيبي عادل      |
| مناقشا        | جامعة الأغواط                     | أستاذ التعليم العالي | خنيش يوسف       |
| مناقشا        | المركز الجامعي-الشريف بوشوشة-آفلو | أستاذ محاضر- أ -     | عبيد فريد زكريا |

السنة الجامعية : 2024/2023



Ministry of Higher Education and Scientific Research  
University of Ghardaia – Algeria  
Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and  
Management Sciences



Department of Management Sciences  
Administrative development laboratory for the upgrading of  
economic institutions in the state of Ghardaïa

## PhD thesis third phase

field of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Division: Management Sciences

Specialty: The management of human resources

Title:

**The role of adopting social auditing in improving  
corporate social responsibility  
–A case study of a sample of the frameworks of the  
industrial zone institutions in Bounoura – Ghardaïa.**

Prepared by: Blaghit Moussa

Discussed and approved on:30/01/2024

By the committee composed of

|                       |                        |  |                           |
|-----------------------|------------------------|--|---------------------------|
| Rawani Bouhafis       | Prof                   | University of Ghardaia                           | President                 |
| Mehdi Chergui         | Prof                   | University of Ghardaia                           | Supervisor and rapporteur |
| Saàdaoui farid        | Prof                   | University of Ghardaia                           | Assistant supervisor      |
| shnini Adel           | Prof                   | University of Ghardaia                           | Discussing                |
| Kenech yousef         | Prof                   | University of Laghouat                           | Discussing                |
| Abid Farid<br>Zakaria | Lecturer Class<br>"A " | University Center – Cherif<br>Bouchoucha – Aflou | Discussing                |

Academic Year:2023/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ  
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۗ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى  
عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا  
كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

سُورَةُ التَّوْبَةِ، الْآيَةُ 105

# شكر وتقدير

خير ما نبدأ به الكلام قوله تعالى

﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُدْخِلْنِي ۝

بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ سورة النمل الآية 19

بداية أشكر الله العلي القدير على إحسانه وإمتهانه والشكر له بأن أمدني برعايته وتوفيقه لإتمام هذا العمل، و لقول

رسولنا الكريم لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله ﴾

(حديث صحيح ، صححه الألباني)

أتقدم بجزيل الشكر إلى من شرفني بإشرافه على هذه الأطروحة " البروفيسور مهدي شرقي " والذي لن تكفي الحروف لإيفائه حقه لصبره الكبير ونفسه الطويل وتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام وإستكمال هذا العمل وإخراجه على أحسن وجه، وأدعوه الله العلي القدير أن يجزيه عنا كل الخير والبركة، وينعمه بوافر الصحة والعافية وأن يجعل ما قدمه لإنجاز الأطروحة في ميزان حسناته إنه على ذلك لتقدير ؛ كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى المشرف المساعد " البروفيسور فريد سعداوي " على نصائحه القيمة وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

مُوسَىٰ بِلَاغِيثُ

# إهداء

الحمد لله

بعد أن وصلت رحلتي في الحصول على شهادة الدكتوراه إلى نهايتها أسأل الله العليّ القدير أن يجعل هذا

العمل المتواضع متقبلاً

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

سر وجودي الذي رحل عن دنيتي ولم يرحل من قلبي والذي لطلما تمنيت أن يكون بجاني وسندي

" أبي العزيز رحمه الله "

رمز العطاء والمحبة والوفاء سيدتي الغالية أُمي حفظك الله و رعاكي

جدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

جدتي أطال الله عمرها

الأشخاص العزيزين على قلبي الذين أحبهم ولا أتصور حياتي بدونهم، رمز سعادتي إخوتي و أخواتي

الأعزاء (صابر ، الشيخ ، مُجَّد ، جميلة ، مسعودة، نصيرة ، عمار وأولاده) وإبنتي وغاليتي " حنين رقوبة "

وإلى كل الذين يذكروهم القلب ولم يدركهم القلم أصدقائي الإخوة الذين أنجبتهم الأيام.

مُوسَى بِلَاغِيثُ

## الفهارس



فهرس المحتويات ❖

قائمة الجداول ❖

قائمة الأشكال ❖

قائمة الملاحق ❖

| شكر و تقدير                                  |  |
|--|--|
| إهداء  |  |
| فهرس المحتويات                               |  |
| قائمة الجداول                                |  |
| قائمة الأشكال                                |  |
| قائمة الملاحق                                |  |
| ملخص الدراسة (اللغة العربية، اللغة الأجنبية) |  |
| الصفحة                                       | المحتوى  |
| أ - س  | مقدمة  |
| 94 - 14                                      | الفصل الأول : الأدبيات النظرية للتدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات                |
| 15   | تمهيد الفصل الأول  |
| 50 - 16                                      | المبحث الأول : التأسيس النظري للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات                                    |
| 16   | المطلب الأول : المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات   |
| 30   | المطلب الثاني : المفاهيم المتداخلة مع المسؤولية الإجتماعية                                     |
| 40   | المطلب الثالث : إدارة المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات  |
| 93 - 50                                      | المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتدقيق الإجتماعي في المؤسسات                                 |
| 51   | المطلب الأول: ماهية التدقيق الإجتماعي  |
| 67   | المطلب الثاني : مبادئ ومستويات التدقيق الإجتماعي وأهم خطوات تنفيذه في المؤسسات                 |
| 81   | المطلب الثالث: أساليب وأدوات التدقيق الإجتماعي ومساهمته في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات |
| 94   | خلاصة الفصل الأول  |
| 175 - 95                                     | الفصل الثاني : عرض وتحليل الدراسات السابقة   |
| 96   | تمهيد الفصل الثاني   |
| 133 - 97                                     | المبحث الأول : عرض الدراسات السابقة  |

## فهرس المحتويات

|                  |   |
|------------------|---|
| 97               | المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة المحلية   |
| 111              | المطلب الثاني : عرض الدراسات السابقة العربية  |
| 123              | المطلب الثالث : عرض الدراسات السابقة الأجنبية   |
| <b>174 - 134</b> | <b>المبحث الثاني : تحليل ومناقشة الدراسات السابقة</b>   |
| 134              | المطلب الأول : تحليل ومناقشة الدراسات السابقة المحلية   |
| 144              | المطلب الثاني : تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية  |
| 158              | المطلب الثالث : تحليل ومناقشة الدراسات السابقة الأجنبية   |
| 175              | خلاصة الفصل الثاني  |
| <b>254 - 176</b> | <b>الفصل الثالث : دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة-غرداية لمعرفة دور تبني التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية</b> |
| 177              | تمهيد الفصل الثالث  |
| <b>202 - 178</b> | <b>المبحث الأول: الطريقة والأدوات لإجراء الدراسة</b>  |
| 178              | المطلب الأول: منهجية إعداد الدراسة الميدانية  |
| 184              | المطلب الثاني: تصميم وتنفيذ الدراسة الميدانية   |
| 190              | المطلب الثالث : إختبار صدق وثبات أداة الدراسة   |
| <b>252 - 203</b> | <b>المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها</b>   |
| 203              | المطلب الأول: عرض خصائص عينة الدراسة  |
| 209              | المطلب الثاني: عرض النتائج الإحصائية للدراسة وتحليلها   |
| 219              | المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها  |
| 254              | خلاصة الفصل الثالث  |
| <b>263 - 255</b> | <b>خاتمة</b>  |
| <b>279 - 264</b> | <b>قائمة المصادر والمراجع</b>   |
| <b>الملاحق</b>   |   |



قائمة الجداول

قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول  | رقم الجدول |
|--------|---|------------|
| 64     | الفرق بين التدقيق المالي والتدقيق الإجتماعي   | 01 - 01    |
| 66     | الفرق بين المحاسبة الإجتماعية والتدقيق الإجتماعي                                      | 02-01      |
| 75     | الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي  | 03-01      |
| 78     | معايير التدقيق الإجتماعي  | 04-01      |
| 135    | أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة المحلية                 | 01 - 02    |
| 144    | الفجوة البحثية وأوجه الإستفادة من الدراسات السابقة المحلية                            | 02 - 02    |
| 145    | أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة العربية                 | 03 - 02    |
| 158    | الفجوة البحثية وأوجه الإستفادة من الدراسات السابقة العربية                            | 04 - 02    |
| 159    | أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة الأجنبية                | 05 - 02    |
| 174    | الفجوة البحثية وأوجه الإستفادة من الدراسات السابقة الأجنبية                           | 06 - 02    |
| 185    | بطاقة فنية للمنطقة الصناعية بنورة - ولاية غرداية                                      | 01 - 03    |
| 186    | الإستثمارات الموزعة والمسترجعة  | 02 - 03    |
| 187    | محتوى أداة الدراسة  | 03 - 03    |
| 188    | تصحيح أداة الدراسة وفق مقياس ليكارت الخماسي   | 04 - 03    |
| 188    | مستويات الموافقة على عبارات وأبعاد ومجالات الدراسة                                    | 05 - 03    |
| 190    | قائمة أسماء المحكمين  | 06 - 03    |
| 192    | الصدق البنائي لمحاوور الإستبيان   | 07 - 03    |
| 193    | معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الأول " الشمولية والتعددية "                 | 08 - 03    |
| 193    | معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني " القابلية للمقارنة "                 | 09 - 03    |
| 194    | معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث " الدورية والإنتظام في التنفيذ "      | 10 - 03    |
| 195    | معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الرابع " الإستقلالية "                       | 11 - 03    |
| 195    | معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الخامس " الإفصاح عن النتائج "                | 12 - 03    |
| 196    | معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الأول للمجال الثاني " المسؤولية الاقتصادية " | 13 - 03    |

## قائمة الجداول

|     |   |         |
|-----|---|---------|
| 197 | معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني للمجال الثاني " المسؤولية القانونية "                     | 03 - 14 |
| 198 | معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث للمجال الثاني "المسؤولية الأخلاقية "                      | 03 - 15 |
| 198 | معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الرابع للمجال الثاني " المسؤولية الخيرية"                        | 03 - 16 |
| 199 | قيمة معامل "Alpha Cronbach's" للإستبيان   | 03 - 17 |
| 200 | معاملات الإرتباط بين نصفي كل محور من محاور الإستبانة والإستبانة ككل قبل التعديل ومعامل الثبات بعد التعديل | 03 - 18 |
| 201 | إختبار التوزيع الطبيعي (1-Sampel kolmogorov-Smirnov)  | 03 - 19 |
| 204 | توزيع عينة الدراسة حسب الجنس  | 03 - 20 |
| 205 | توزيع عينة الدراسة حسب السن   | 03 - 21 |
| 206 | توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الأقدمية   | 03 - 22 |
| 207 | توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي  | 03 - 23 |
| 208 | اتوزيع عينة الدراسة حسب طبيعة الوظيفة   | 03 - 24 |
| 210 | نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول " الشمولية والتعددية "  | 03 - 25 |
| 211 | نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني " القابلية للمقارنة "  | 03 - 26 |
| 212 | نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث "الدورية والإنتظام في التنفيذ"                                 | 03 - 27 |
| 214 | نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الرابع " الإستقلالية "  | 03 - 28 |
| 215 | نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الخامس " الإفصاح النتائج"   | 03 - 29 |
| 216 | نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المجال الثاني " المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات "                             | 03 - 30 |
| 220 | معامل الإرتباط بين الشمولية والتعددية و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.                              | 03 - 31 |
| 221 | معامل الإرتباط بين قابلية المقارنة وتحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.                                  | 03 - 32 |
| 222 | معامل الإرتباط بين الدورية والإنتظام في التنفيذ و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.                    | 03 - 33 |
| 223 | معامل الإرتباط بين إستقلالية التدقيق الإجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.                     | 03 - 34 |
| 224 | معامل الإرتباط بين الإفصاح عن النتائج و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.                              | 03 - 35 |
| 225 | نتائج العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع بشكل كلي  | 03 - 36 |
| 226 | نتائج إختبار (Independent Samples T-test) - الجنس و تبني التدقيق الإجتماعي                                | 03 - 37 |
| 227 | نتائج إختبار (التباين الأحادي) - السن و تبني التدقيق الإجتماعي  | 03 - 38 |

قائمة الجداول

|     |   |         |
|-----|---|---------|
| 228 | نتائج إختبار (التباين الأحادي) - سنوات الأقدمية و تبني التدقيق الإجتماعي                                  | 39 - 03 |
| 229 | نتائج إختبار (التباين الأحادي) - المؤهل العلمي و تبني التدقيق الإجتماعي                                   | 40 - 03 |
| 230 | نتائج إختبار (التباين الأحادي) - طبيعة الوظيفة و تبني التدقيق الإجتماعي                                   | 41 - 03 |
| 231 | نتائج إختبار (التباين الأحادي)- الجنس و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.                              | 42 - 03 |
| 231 | نتائج إختبار (التباين الأحادي)- السن و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.                               | 43 - 03 |
| 232 | نتائج إختبار (التباين الأحادي)- سنوات الأقدمية و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.                     | 44 - 03 |
| 233 | نتائج إختبار (التباين الأحادي)- المؤهل العلمي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.                      | 45 - 03 |
| 234 | نتائج إختبار (التباين الأحادي)- طبيعة الوظيفة و المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.                            | 46 - 03 |
| 235 | تقدير نموذج الإنحدار الخطي لقياس أثر الشمولية والتعددية على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.          | 47 - 03 |
| 237 | تقدير نموذج الإنحدار الخطي لقياس أثر قابلية المقارنة على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات              | 48 - 03 |
| 240 | تقدير نموذج الإنحدار الخطي لقياس أثر الدورية والإنتظام في التنفيذ على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات | 49 - 03 |
| 242 | تقدير نموذج الإنحدار الخطي لقياس أثر الإستقلالية على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات                  | 50 - 03 |
| 245 | تقدير نموذج الإنحدار الخطي لقياس أثر الإفصاح عن النتائج على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات           | 51 - 03 |
| 247 | تقدير نموذج الإنحدار الخطي لقياس أثر التدقيق الإجتماعي على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.           | 52 - 03 |
| 250 | ملخص نموذج "Model Summary"  | 53 - 03 |
| 250 | نتائج إختبار الخطي المتعدد ANOVA <sup>(a)</sup>   | 54 - 03 |
| 250 | نتائج معاملات (Coefficients <sup>a</sup> ) إختبار الإنحدار الخطي المتعدد                                  | 55 - 03 |
| 251 | نموذج معادلة الإنحدار المتعدد التدريجي بين التدقيق الإجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.       | 56 - 03 |

## قائمة الجداول

|     |  |         |
|-----|--|---------|
| 252 | المتغيرات المتخلى عنها من نموذج معادلة الإنحدار المتعدد التدريجي | 57 - 03 |
| 252 | نموذج لمعادلة الإنحدار المتعدد التدريجي المبدئي                  | 58 - 03 |

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل  | رقم الشكل |
|--------|--|-----------|
| 31     | أبعاد الأداء الاجتماعي   | 01-01     |
| 37     | مبادئ الحوكمة  | 02-01     |
| 41     | أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات   | 03-01     |
| 43     | الأطراف الفاعلة في المسؤولية الاجتماعية  | 04-01     |
| 46     | خطوات إدارة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة  | 05-01     |
| 63     | خطوات التدقيق المالي   | 06-01     |
| 66     | إجراءات المحاسبة الاجتماعية  | 07-01     |
| 68     | مبادئ التدقيق الاجتماعي  | 08-01     |
| 69     | مستويات التدقيق الاجتماعي  | 09-01     |
| 72     | خطوات التدقيق الاجتماعي  | 10-01     |
| 84     | مثال عن إستبيان الرقابة الداخلية (QCI)   | 11-01     |
| 85     | مثال عن إستبيان إختبار المعرفة (QPC)   | 12-01     |
| 180    | نموذج الدراسة  | 01 - 03   |
| 202    | التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل (التدقيق الاجتماعي )   | 02 - 03   |
| 203    | التوزيع الطبيعي للمتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات)                                     | 03 - 03   |
| 205    | توزيع عينة الدراسة حسب الجنس   | 04 - 03   |
| 206    | توزيع عينة الدراسة حسب السن  | 05 - 03   |
| 207    | توزيع عينة الدراسة حسب الأقدمية  | 06 - 03   |
| 208    | توزيع عينة الدراسة المؤهل العلمي   | 07 - 03   |
| 209    | توزيع عينة الدراسة طبيعة الوظيفة   | 08 - 03   |
| 237    | معادلة الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر الشمولية والتعددية على تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. | 09 - 03   |
| 239    | معادلة الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر قابلية المقارنة على تحسين المسؤولية الاجتماعية              | 10 - 03   |

## قائمة الأشكال

|     | للمؤسسات  |         |
|-----|---|---------|
| 242 | معادلة الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر الدورية والإنتظام في التنفيذ على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات | 11 – 03 |
| 244 | معادلة الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر التدقيق الإجتماعي على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.           | 12 – 03 |
| 247 | معادلة الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر الإفصاح عن النتائج على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات           | 13 – 03 |
| 249 | معادلة الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر الإستقلالية على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات                  | 14 – 03 |

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

| رقم الملحق | عنوان الملحق     |
|------------|------------------|
| أولا       | الإستبانة        |
| ثانيا      | صدق الإستبانة    |
| ثالثا      | التحليل الإحصائي |
| رابعا      | إختبار الفرضيات  |

### ملخص الدراسة :

يتلخص موضوع الدراسة في توضيح دور تبني التدقيق الاجتماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية من وجهة نظر الإطار، خاصة في ظل التطورات والتحديات المعرفية والتكنولوجية المتسارعة والتي ألزمت المؤسسات بضرورة إحترام ومراعاة التغيرات الحديثة التي يشهدها العالم والتي كان للشق الاجتماعي فيها الجزء الأكبر من الإهتمام والتجسيد خصوصا وأن تأثيرها أصبح يعتبر نقطة تحول في متغيرات كثيرة ومهمة، وتم في هذه الدراسة سرد أهم المفاهيم والأدبيات الفكرية والإدارية عن المتغيرات الأساسية ( التدقيق الاجتماعي ، المسؤولية الاجتماعية ) وفقا للمنهج الوصفي التحليلي والذي يسهل من تحقيق أهداف الدراسة النظرية والتطبيقية بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية والتي تمت الإستعانة فيها بأداة الإستبانة المكونة من (55) فقرة ، وتم توزيعها على عينة عشوائية من الإطار بالمؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية محل الدراسة (83) إطاراً، وقد خلصت نتائج الدراسة المعالجة وفق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.V25) إلى أنه توجد علاقة طردية وأثر ذو دلالة إحصائية بين تبني التدقيق الاجتماعي و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطار بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، وعليه تم طرح جملة من الإقتراحات والتوصيات من أهمها ضرورة الإهتمام بتكوين إضافي للكفاءات البشرية ( الإطار وغيرهم ) في مجال التدقيق الاجتماعي ، كما أنه لابد على المشرع الجزائري من وضع نصوص قانونية واضحة وصریحة تعرف وتوضح وتنظم عملية ممارسته في المؤسسات إضافة إلى ضرورة وعي المؤسسات بإستغلال التدقيق الاجتماعي وتطبيقه كنقطة قوة تساعد على إبراز مساهمتهم الاجتماعية في المجتمع، وبالتالي الوفاء بالإلتزامات المترتبة عنهم .

**الكلمات المفتاحية:** تدقيق ، تدقيق اجتماعي ، مسؤولية إجتماعية ، مسؤولية مجتمعية .



## **Abstract of the study**

---

### **Abstract of the study :**

The main objective of the study drops down to clarifying the role of adopting social auditing in improving the social responsibility of Algerian institutions from the perspective of frameworks, especially in light of the rapid cognitive and technological developments and challenges, which have obligated institutions to respect and take into account the modern changes that the world is witnessing, in which the social aspect has had the largest part of attention and embodiment in particular. And its effect. It has become considered a turning point in many important variables. In this study, the most important concepts and intellectual and administrative literature on the basic variables (social auditing, social responsibility) were listed in accordance with the descriptive analytical approach, which facilitates achieving the objectives of the theoretical and applied study in the industrial zone of BouNoura - Ghardaia, in which the questionnaire tool consisting of (55) items was used. It was distributed to a random sample of employees in the active institutions in the industrial area under study (83) employees. The results of the processed study and the program concluded that there is a positive relationship and a statistically significant effect between the adoption of social auditing and (SPSS -25) (Statistical Package for the Social Sciences) Improving Responsibility. Social auditing of institutions from the point of view of a sample of executives in the institutions of the industrial zone of Bou Noura - Ghardaia. Accordingly, a number of suggestions and recommendations were put forward, the most important of which is the need to pay attention to additional training of human competencies (executives and others) in the field of social auditing. It is also necessary for the Algerian legislator to establish clear legal texts. It explicitly defines, clarifies, and organizes the process of practicing it in institutions, in addition to the need for institutions to be aware of exploiting social auditing and applying it as a point of strength that helps them highlight their social contribution to society, and thus fulfill their obligations.

**key words:** Audit , social auditing , social responsibility, Social responsibility.

## Résumé de l'étude

---

### Résumé de l'étude:

L'objet de l'étude est de clarifier rôle de l'adoption de l'audit social dans l'amélioration de la responsabilité sociale des établissements algériens du point de vue des cadres. Notamment au milieu des progrès et des défis cognitifs et technologiques rapides qui ont obligé les établissements à respecter et prendre en compte les changements modernes que le monde est témoin ;dans lesquels l'aspect social a eu la plus grand part d'attention et d'incarnation d'autant que son impact est devenu un tournant décisif dans de nombreuses variables importantes. Dans cette étude , les concepts et la littérature intellectuelle et administrative les plus importants sur les variables de base ont été répertoriés(l' audit social ,la responsabilité sociale) selon l'approche analytique-descriptive qui facilite l'atteinte des objectifs théoriques et appliqués dans la zone industrielle de Bennoura – Ghardaïa. Par le biais d'un questionnaire composé de (55) items répartis sur un échantillon aléatoire de cadres d'établissement actives au niveau de la zone industrielle étudiée, qui contient (83) cadres et les résultats de l'étude traitée ont été conclus conformément au programme progiciel Statistique des Sciences sociales (SPSS.V25) ont montré qu'il existe une relation directe et un effet statistiquement significatif entre l'adoption de l'audit social et l'amélioration de la responsabilité sociale des établissements, du point de vue d'un échantillon de cadres dans les établissements de la zone industrielle de Bennoura – Ghardaïa. Par suite, certaines suggestions et recommandations ont été proposées, dont la plus importante est la nécessité d'éveiller attention à une formation complémentaire visant les compétences humaines (cadres et autres) dans le domaine de l'audit social, En addition, le législateur algérien doit élaborer clairement et explicitement des textes juridiques définissent, clarifient et réglementent son exécution dans les établissements, ainsi que la nécessité de la conscience des établissements pour exploitation de l'audit social et son application comme point de force qui pourrait les permettre à mettre en exergue leur contribution sociale au sein de la société, ensuite ils peuvent honorer leurs engagements.

**Mots clés :** Audit, Audit social, responsabilité sociale, Responsabilité sociale.

# مقدمة

## تمهيد :

في ظل التطورات والأحداث المتسارعة التي أصبح يعيشها العالم على جميع الأصعدة سياسيا وثقافيا وإقتصاديا وبالخصوص إجتماعيا دون أن ننسى التغيرات البيئية للمجتمع ، أصبح هناك رؤية جديدة للواقع المعاش في حياة الأفراد والمؤسسات والدول قائم بضرورة إحترام ومراعاة التغيرات الحديثة التي يشهدها العالم والتي كان للشق الإجتماعي فيها الجزء الأكبر من الإهتمام والتجسيد خصوصا وأن تأثيرها أصبح يعتبر نقطة تحول في متغيرات كثيرة ومهمة وهو ما عكسه التطور التاريخي له من خلال ملاحظة زيادة في الوعي والتحركات لدى مختلف عناصر المجتمع ككل من أفراد ومؤسسات ودول نحو القضايا الإجتماعية مثل الإستدامة وحقوق الإنسان والبيئة وغيرها الكثير .

أصبح الجانب الإجتماعي يتقل كاهل المؤسسات لماله من آثار سلبية تعود منه ، مما جعلها ملزمة باستخدام أدوات جديدة تتلائم مع أسلوب الإدارة المراعية للشق الاجتماعي في حل مشاكلها ومواجهة تحدياتها من خلال التحليل والتقييم والاستباق بتنبؤ الاختلالات الحاصلة وزيادة تقليل الفوارق فيها ، فهو نقطة حساسة بالنسبة لها تسعى بشكل مستمر في تحسينها خصوصا وأن الأمر لم يعد طوعيا بقدر ما أصبح ملزما مع تزايد الضغوط من قبل المجتمع والجمهور وأصحاب المصالح بشكل عام ، ومع التطور الكبير وخصوصا في العقود الأخيرة وجدت المؤسسات نفسها أمام إلزامية إحترام الحقوق الإجتماعية وفقا للتغيرات الحديثة وبشكل يسمح بإحداث التغيير الإيجابي المأمول على المجتمعات .

ولعل الشروع في تبني المبادرات الإجتماعية من قبل المؤسسات هو تجسيد فعلي وإلتزام حقيقي من قبلها بشأنها الإجتماعي وتدعيم لأهمية والمكانة التي أصبحت تحظى بها المسؤولية الإجتماعية لديها ، وهذا وفق إعتبار قائم بالأساس على أن المؤسسات ليست أداة إقتصادية بحتة بل يتؤتب عليها جملة من الإلتزامات الأخرى وفي مقدمتها الجانب الإجتماعي والذي يعادل أو يتفوق على الشق الإقتصادي لها خصوصا وأنه في عصرنا الحالي أصبح النجاح حليف من يراعي كل التغيرات ويتلائم وفق المعطيات الكامنة فيه ، ويتجسد التعبير عن المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من حتمية تطبيق للإجراءات والممارسات التي من شأنها إحداث وتحقيق لمسة فعلية توضح مدى الإلتزام بما هو مجسد لها وما من شأنه أن يكفل مشاركة حقيقية في قضايا محيطها وأصحاب المصالح المرتبطين بها وحل مشاكلهم وقضاياهم المطروحة بشكل دائم مثل مراعاة الجوانب الأخلاقية وضمن تنمية مستدامة وفعلية فضلا على رعاية وحماية كل ما من شأنه أن يؤثر عليهم أو يعيق التطور في محيطهم ويضمن التعامل المرن والشفاف معهم.

إن تحقيق المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات هو حقيقة تبدل لها جميع الدول والهيئات العالمية مجهودا كبيرا خصوصا مع زيادة التجاوزات من قبل بعض المؤسسات التي تعتبر الإلتزام والإهتمام بمسؤوليتها الإجتماعية مجرد تكاليف غضافية وإضاعة للجهد والمال متغافلة عن مدى التأثير الكبير الذي يحدثه هذا ، وقد سعى مفكرون وباحثون وحتى نشطاء إقتصاديون وغيرهم الكثير إلى توضيح مدى أهمية المسؤولية الإجتماعية ومكانتها الكبيرة معززين ذلك بطرح أدوات واساليب جديدة وحديثة كالتدقيق الإجتماعي الذي جاء للتسهيل من عملية الكشف عن مدى الإلتزام الإجتماعي من قبل المؤسسات وإعطاء نسب التقدم فيه وتحقق المطلوب .

ويعتبر التدقيق الاجتماعي أحد أهم الأدوات القديمة الحديثة التي أصبح هناك مطالبات حثيثة بضرورة تجسيدها لتحسين الوضع الاجتماعي للمؤسسات ومعرفة مدى إهتمامها والتزامها بالمعايير والتشريعات المعمول بها وتفادي الضغوط القانونية وحتى تنديدات الجمعيات والمنظمات الحقوقية مثل منظمات حقوق الإنسان ، المنظمات البيئية ، النقابات العمالية وغيرها ، من خلال إلزامها بإدخال مبادئ العمل الاجتماعي في جميع نشاطاتها وتصرفاتها والحرص على إستمراريتها و القياس والإبلاغ عن هذه الأعمال بناءً على المبادئ التوجيهية التي وضعتها الهيئات الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والميثاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومبادرات إعداد التقارير العالمية (GRI) والإرشادات المعترف بها على المستويين الدولي والوطني في إعدادها وتنظيمها وفق المعايير المتعارف عليها والوصول لنتائج فعلية تعبر عن مستوى التأثير الاجتماعي للمؤسسة وطريقة أدائه والنقاط الواجب تحسينها فيه .

## أولاً: إشكالية الدراسة

أصبحت المؤسسات أمام حتمية تدفعها إلى تقليل فجوتها الاجتماعية قدر الإمكان بغية تعزيز مكانتها وزيادة شفافيتها ونزاهتها في ممارساتها ومبلية في نفس الوقت لتوقعات أصحاب مصالحها إضافة للإنعكاس الذي تخلفه على واقعها ومستقبلها ، وتعتبر المؤسسات في البيئة الجزائرية معنية بهذا التغيير وملزمة بتجسيده على الشكل الصحيح خصوصا وأن الثورة الاجتماعية أصبحت تصدح في العالم بأسره ، كما لاحظ الباحث من خلال إطلاعها على الدراسات المحلية و العربية والأجنبية أن الأدبيات والفكر الإداري برخر بعدد من الإسهامات والدراسات عن موضوع التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المقابل لاحظ الباحث ندرة الدراسات المحلية خصوصا التي تتناول العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر الإطارات مما جعل هناك إنفتاح وتوسع بأهمية المشكلة بحجمها ، ومن هنا فان مشكلة الدراسة الشخص تتأرجح في تحليل مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر الإطارات وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية :

### 1. الإشكالية الرئيسية : في ضوء ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة في ذهن الباحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن أن يساهم تبني التدقيق الاجتماعي بمختلف أبعاده في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات؟ وإستناداً على ما تقدم، يسعى الباحث في الدراسة الحالية إلى إلقاء الضوء على علاقة كل من (الشمولية والتعددية، القابلية للمقارنة، الدورية والإنتظام في التنفيذ ، الإستقلالية والإفصاح عن النتائج ) في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر إطارات المؤسسات الفاعلة محل الدراسة

### 2. الإشكاليات الفرعية: وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية نطرحها كالآتي:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  بين تبني التدقيق الاجتماعي وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ؟

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  بين الشمولية والتعددية وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  بين القابلية للمقارنة وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  بين الدورية والإنتظام في التنفيذ وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  بين الإستقلالية وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  بين الإفصاح عن النتائج وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  في متوسط التقديرات لواقع تبني التدقيق الإجتماعي في المؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة- غرداية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية(الجنس، السن، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة) ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  في متوسط التقديرات لواقع تحسين المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة- غرداية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية(الجنس، السن، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة) ؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  بين تبني التدقيق الإجتماعي وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  بين الشمولية والتعددية وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  بين القابلية للمقارنة وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  بين الدورية والإنتظام في التنفيذ وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  بين الإستقلالية وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ؟

- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  بين الإفصاح عن النتائج وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة – غرداية ؟

## ثانياً: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وكذلك التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات العلمية لهذه الدراسة قصد طرحها للمناقشة وإختبار صحتها، فتشمل دراستنا الحالية على أربعة فرضيات رئيسية، تتفرع منها عدة فرضيات فرعية وهي:

### 1. الفرضية الرئيسية الأولى:

- توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  بين تبني التدقيق الاجتماعي وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة – غرداية .
- وتندرج ضمن هذه الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:
- توجد علاقة طردية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  بين الشمولية والتعددية وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة – غرداية .
- توجد علاقة طردية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  بين القابلية للمقارنة وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة – غرداية .
- توجد علاقة طردية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  بين الدورية والإنتظام في التنفيذ وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة – غرداية .
- توجد علاقة طردية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  بين الإستقلالية وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة – غرداية .
- توجد علاقة طردية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  بين الإفصاح عن النتائج وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة – غرداية .

### 2. الفرضية الرئيسية الثانية :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  في متوسط التقديرات لواقع تبني التدقيق الاجتماعي في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة – غرداية من وجهة نظر عينة من إطاراتها تعزى لمتغيرات (الجنس، السن، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة).
- وتتفرع الفرضية الرئيسية الثانية إلى الفرضيات الفرعية التالية:
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لتصورات المبحوثين عن تبني التدقيق الاجتماعي في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة – غرداية من وجهة نظر عينة من إطاراتها تعزى لمتغير الجنس.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات الباحثين حول تبني التدقيق الاجتماعي في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من إطارها تعزى لمتغير السن.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات الباحثين حول تبني التدقيق الاجتماعي في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من إطارها تعزى لمتغير الأقدمية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات الباحثين حول تبني التدقيق الاجتماعي في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من إطارها تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات الباحثين حول تبني التدقيق الاجتماعي في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من إطارها تعزى لمتغير طبيعة الوظيفة.

### 3. الفرضية الرئيسية الثالثة :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط التقديرات لواقع تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من الإطارات تعزى لمتغيرات (الجنس، السن، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة).

وتتفرع الفرضية الرئيسية الثالثة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات الباحثين حول تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من الإطارات تعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات الباحثين حول تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من الإطارات تعزى لمتغير السن.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات الباحثين حول تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من الإطارات تعزى لمتغير الأقدمية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات الباحثين حول تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من الإطارات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات الباحثين حول تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من الإطارات تعزى لمتغير طبيعة الوظيفة.

### 4. الفرضية الرئيسية الرابعة :

- توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين تبني التدقيق الاجتماعي وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية.



- وتدرج ضمن هذه الفرضية الرئيسية الرابعة الفرضيات الفرعية التالية:
- توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الشمولية والتعددية وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية.
  - لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين القابلية للمقارنة وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية.
  - توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الدورية والإنتظام في التنفيذ وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية.
  - توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الإستقلالية وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية.
  - توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الإفصاح عن النتائج وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية.

### ثالثا: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية العلاقة بين المتغيرين (التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات) ومن أهمية المصطلحين الجديد في الفكر الإداري الحديث والمعاصر، وقد أجريت أبحاث حول التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، وتأتي هذه الدراسة لإثراء هذه الدراسات السابقة التي تدرس العلاقة بين التدقيق الإجتماعي وتحسين المسؤولية الإجتماعية، من خلال البحث في العلاقة بينهما وبالتطبيق على مجتمع الدراسة المحدد، وبالتحديد فإن الأهمية تتخذ ناحيتين لهذه الدراسة تتمثل في:

1. من الناحية العلمية: تنبع أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية في:
  - كونه يسלט الضوء متغيرين هامين على مستوى الدراسات الاجتماعية والإنسانية والإقتصادية وهما التدقيق الإجتماعي وتحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات وهي من المفاهيم التي تحظى بإهتمام واسع؛
  - إلقاء الضوء على الدور الإيجابي الذي يتيح تطبيق التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية من وجهة نظر إطارات المؤسسات الجزائرية؛
  - الإثراء المعرفي للبحوث المتعلقة بالتدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية والعلاقة بينهما من خلال مراجعة مجموعة معتبرة من المراجع والمصادر والمؤلفات والدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية؛
  - تشكيل دراسة تكون إطارا مكملا للدراسات السابقة ذات الصلة بحيث تكون إطارا منهجيا ومعرفيا لكل المهتمين والباحثين بهذا النوع من المواضيع.

2. من الناحية العملية: تكتسي هذه الدراسة أهميتها العملية وفق مايلي :

- 1.2. أهمية الدراسة بالنسبة للباحث: تتوافق أهمية هذه الدراسة مع الباحث من خلال دراسته لواقع التدقيق الإجتماعي في البيئة الجزائرية ومعرفة الدور الذي يلعبه في تجسيد وتحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، كما تكمن أهميتها باعتبارها تتيح له الحصول على درجة دكتوراه ل م و في تسيير الموارد البشرية ، وهذا ما يسمح للباحث بالقيام ببحوث ودراسات أخرى تتعلق بالموضوع وغير هذا الموضوع ؛
- 2.2. أهمية الدراسة بالنسبة لمحل الدراسة : أهمية الدراسة بالنسبة للمؤسسات الموجودة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية في كونها تقدم مساهمة علمية من خلال اختبار فرضيات الدراسة للتعرف على دور التجسيد الفعلي للتدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر إطارات المؤسسات بمحل الدراسة الميدانية والوصول لمجموعة من التوصيات والمقترحات تساعد هذه المؤسسات معرفة النواقص في تجسيد التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية وتحسينهم مع إبراز دورهم الكبير بالنسبة للواقع الإقتصادي؛
- 3.2. أهمية الدراسة بالنسبة للباحثين أو المهتمين: تسهم هذه الدراسة بإلقاء الضوء على الدراسة المتعلقة بالتدقيق الإجتماعي ودوره في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر الإطارات بالمؤسسات الجزائرية وفي هذا إثراء المعرفة العلمية وفتح مجال الباحثين المتخصصون والمهتمين في دراسة هذه المتغيرات قصد إجراء المزيد من الدراسات والبحوث وكما تعلم هذه الدراسة من بين الدراسات الحديثة التي تناولت العلاقة بين التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية والتي تمثل خطوة عملية لتسليط الضوء البحثي على هذا الموضوع؛

#### رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة العلمية الحالية إلى تحقيق أهداف عدة بحيث تناسب مع موضوع الدراسة، وتتمثل في الآتي:

- التعرف عن واقع تطبيق التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية بالمؤسسات الجزائرية، ومعرفة مستوى ممارسته في المؤسسات محل الدراسة ؛
- تحديد المفاهيم الخاصة بالتدقيق الإجتماعي وعلاقتها بتحسين المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الجزائرية؛
- رفع الغموض واللبس عن ممارسات التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية وأبرز تطبيقاته في المؤسسات من خلال توعيت إطارات مؤسسات محل بأهمية تجسيدهم والتمسك بهم ؛
- توعية إطارات العاملين بالمؤسسات محل الدراسة قيد البحث بضرورة إستغلال التدقيق الإجتماعي كأداة فاعلة لتحسين ممارسات المسؤولية الإجتماعية في مؤسساتهم ؛
- الكشف عن الفروق في التدقيق الإجتماعي وتحسين المسؤولية الإجتماعية بين استجابات المبحوثين في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية محل الدراسة وفقاً (الجنس ، السن ،الأقدمية ، المؤهل العلمي ، طبيعة الوظيفة)؛
- التوصل إلى عدد من النتائج التي تمكن من مساعد المؤسسات محل الدراسة على معرفة واقع التدقيق الإجتماعي وكيفية تحسين ممارساتها الإجتماعية؛

— لفت إنتباه أصحاب المؤسسات محل الدراسة بالمساهمة الكبيرة للتدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، وذلك من خلال إقتراح جملة من التوصيات على ضوء النتائج التي ستسفر عنها الدراسة، وبالتالي تحويل إهتمامهم أكثر نحو إستغلالها في المستقبل .

#### خامسا: حدود الدراسة

من أجل المعالجة الموضوعية للدراسة كان لا بد لنا من ضبط الحدود لها ، والتي تتمثل في الشكل التالي :

1. **الحدود الموضوعية:** تقتصر هذه الدراسة على دراسة دور التدقيق الإجتماعي في المؤسسات الجزائرية ، وعلى بيان العلاقة بين التدقيق الإجتماعي وتحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، والكشف عن واقعهم ومكانتهم ومدى تأثير التدقيق الإجتماعي على CSR في المؤسسات محل الدراسة الميدانية ؛
2. **الحدود المكانية:** إقتصرت دراستنا على المؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية ؛
3. **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة الميدانية من خلال توزيع إستبانة على عينة مبحوثة بالمؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، وتم الاستعانة أيضاً بمختلف الوثائق اللازمة وتسجيل بعض الملاحظات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وهذا في فترة زمنية امتدت من : (من 2023/01/10 إلى غاية 2023/03/16) ؛
4. **الحدود البشرية :** شملت الحدود البشرية عينة من الإطارات العاملين بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية بحجم قدر ب 83 إطارا من مجتمع الدراسة .

#### سادسا: منهج وأدوات الدراسة

بغرض القيام بالتحليل العلمي والمنهجي للإجابة على إشكالية الدراسة ومن أجل الحصول على نتائج موثوقة ، يمكننا توضيح المنهج والأداة المستخدمة كالتالي :

1. **منهج الدراسة:** اعتمدنا في معالجة إشكالية هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد أحد مناهج البحث العلمي نظرا لملائمة المنهج مع طبيعة وأهداف الدراسة، حيث يقوم هذا المنهج الدراسة الطاهرة كما هي في الواقع، ووصفها بشكل دقيق، ويعبر عن هذه الدراسة بشكل كمي وكيفي، ويحاول المنهج الوصفي التحليلي الإجابة عن الإشكالية الرئيسية من خلال تحليل مشكلة الدراسة وفق إطارين رئيسيين هما:

- 1.1 **الإطار النظري :** يلقي الضوء من خلاله على المعارف النظرية لمتغيرات الدراسة التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية إضافة للعلاقة بينهما وقد إعتد الباحث في جمع البيانات والمعلومات التي ساعدته في كتابة الحانب النظري الكتب والأطروحات والمقالات والمدخلات والدوريات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

**2.1. الإطار الميداني:** نسعى من خلاله إلى التعرف الميداني واقع ودور التدقيق الاجتماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة الإطارات بالمؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بنورة -غرداية ومعرفة درجة الارتباط بن متعيات الدراسة، وهذا ما أدى بالباحث إلى الإعتماد على مجموعة من الأساليب التي تسهل وتساعد على جمع البيانات والمعلومات التي تخص الجانب الميداني بغرض الوصول إلى نتائج واستنتاجات الدراسة تزامنا مع المنهج التحليلي الذي يعد مناسباً لطبيعة الدراسة الحالية التي تعنى بتقصي الآراء ومعرفة الاتجاهات للعينة المبحوثة، وذلك بهدف تشخيص الإشكالية والتساؤلات الفرعية للدراسة وتحليلها وإنتاج النتائج وصياغتها وتفسيرها باستخدام الأداة التي تتوافق معها .

## 2. أداة الدراسة :

بناء على إعتبرات كبيرة كالبينة المراد إجراء الدراسة فيها إضافة للهدف المراد بلوغه من خلال هذه الدراسة والذي يتيح التعامل مع طبيعة البيانات التي يراد جمعها بالتوافق مع المنهج المتبع للدراسة ، يرى الباحث أن الأداة الأكثر ملائمة هي الإستبانة بإعتبارها الأداة المناسبة للحصول على البيانات والمعلومات ومما جعل الباحث الإعتماد على هذه الأداة هو تحقيقها لنتائج فعالة في الدراسات السابقة التي كانت بيئة دراستنا مثل دراسة ( بسطامي فتحي 2022، بلعري مجد 2020، خيرة زقيب 2017، سكاك مراد 2010 ،مقدم وهيبة 2014 وآخرون )، وتم إعداد الإستبانة وتعديلها وفقا لما تحتاجه دراستنا لمعالجة إشكالياتها وتحقيق أهدافها وبشكل يسمح بمعرفة الدور الحقيقي للتدقيق الاجتماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية من وجهة نظرا إطاراتها .

## سابعا: أسباب إختيار الموضوع

- هناك أسباب ودوافع متعددة لاختيار الباحث لموضوع " دور تبنى التدقيق الاجتماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات -دراسة حالة عينة من الإطارات بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية " نوجز منها :
- الرغبة الشخصية لإعتبار الموضوع مرن يتوافق بشكل كبير مع تخصصنا (تسيير الموارد البشرية)؛
  - موضوع ذو صفة تسمح بقبالية الإبداع وإظهار لمسة الباحث من الناحية المعرفية والفكرية؛
  - الإقبال نحو المواضيع الاجتماعية التي تعتبر ذات بعد إستراتيجي من جهة إضافة للمحاولة منا لرفع الغموض على حقيقة التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية ؛
  - إكتشاف واقع المؤسسات الجزائرية وطريقة تعاملها مع مثل هذه المواضيع خصوصا محل الدراسة ؛
  - التذكير بأهمية مراعاة الجوانب الاجتماعية في المؤسسات خصوصا لبعده وصداهها الكبير على حياتها ونشاطها ؛
  - محاولة المساهمة في إثراء الدراسات المحلية خصوصا وغيرها عموما حول التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية من حيث التبنى ودرجة التأثير ؛
  - محاولة إثراء البحث العلمي وتطبيقاته بما يفيد الجميع خاصة بمعلومات ومعارف جديدة في هذه الموضوع.

## ثامنا: هيكل الدراسة

في إطار إنجاز هذه الدراسة الموسومة بـ " دور تبني التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات -دراسة حالة عينة من الإطارات بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية"، وسعيا في المحاولة للإجابة على الإشكاليات الرئيسية والفرعية، وهذا بإختبار صحة الفرضيات المطروحة من عدمها، فقد تم تناول الدراسة في ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، وهذا بغية من الطالب بالإلمام بجوانب الدراسة قدر الإمكان، وتتضمن هذه الأطروحة مايلي:

1. **مقدمة:** وقد جاءت في شكل تمهيد مبسط يعرض فيه الخطوط الرئيسية لدراستنا كالإشكاليات والفرضيات والأهمية والأهداف وغيرها.... إلخ ونمخ من خلاله القارئ لمحة عامة و شاملة لكل ما تحتويه دراستنا العلمية.
2. **الفصل الأول:** وقد جاء بعنوان " الأدبيات النظرية للتدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات " وتم فيه ذكر أهم الجوانب النظرية للمتغيرات الدراسة وذلك بتقسيمه لمبحثين يتضمن **المبحث الأول** التأصيل النظري للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات حيث تم تقسيمه لثلاث مطالب عولج فيها موضوع المسؤولية الإجتماعية من خلال سرد مفاهيم حول المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات لنعود بعدها لمحاولة نزع اللبس حول المفاهيم المتداخلة مع المسؤولية الإجتماعية إضافة لكيفية إدارة المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات، أما **المبحث الثاني** فقد تناولنا من خلاله للإطار المفاهيمي للتدقيق الإجتماعي في المؤسسات وفقا لثلاث مطالب جاء في أولها الإحاطة بماهية التدقيق الإجتماعي لنعود بعدها لذكر مبادئ ومستويات التدقيق الإجتماعي وأهم خطوات تنفيذه في المؤسسات ونختم هذا المبحث والفصل بتوضيح أبرز أساليب وأدوات التدقيق الإجتماعي ومدى مساهمتهم في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات .
3. **الفصل الثاني:** وقد خصص لمعالجة أبرز الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع وجاء بعنوان " عرض وتحليل الدراسات السابقة بناء على بيئة دراستها " وقد تم تقسيمه لمبحثين يتضمن **المبحث الأول** عرضا للدراسات السابقة حيث تم تقسيمه لثلاث مطالب في المطلب الأول تم عرض الدراسات التي تم دراستها في البيئة الجزائرية ( المحلية ) لنعود في المطلب الثاني لعرض الدراسات المعالجة في البيئة العربية بينما في المطلب الثالث والأخير لهذا المبحث فقد تم عرض أهم الدراسات الأجنبية، أما **المبحث الثاني** فقد خصص لتحليل ومناقشة الدراسات السابقة وفقا للتقسيم في المبحث السابق في المطلب الأول تحليل ومناقشة الدراسات السابقة المحلية والمطلب الثاني تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية أما المطلب الأخير فخصص لتحليل ومناقشة الدراسات السابقة الأجنبية
4. **الفصل الثالث:** المعنون بـ " دور تبني التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات - دراسة حالة عينة من الإطارات بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية " ، وقد خصصنا هذا الفصل لغرض إسقاط الجانب النظري على التطبيقي، إذ نشير في **المبحث الأول** للإطار التعريفي والمنهجي للدراسة الميدانية بدأ بتقديم المنطقة الصناعية بنورة بولاية غرداية ثم التعريف بمنهجية الدراسة الميدانية و طريقة إجرائها ونختم بإختبار صدق وثبات أداة الدراسة، أما **المبحث الثاني** فخصص لعرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها ففي المطلب الأول تم عرض خصائص عينة الدراسة ثم في المطلب الثاني عرض النتائج الإحصائية وتحليلها وفي المطلب الأخير يتم إختبار الفرضيات ومناقشتها .

5. الخاتمة : بعد إتمام الدراسة لموضوعنا نتبعها بخاتمة عامة نتناول فيها أهم النتائج التي تم الوصول إليها نظريا وميدانيا وعرض أبرز التوصيات والمقترحات وآفاق الدراسة المستقبلية .

### تاسعا: صعوبات الدراسة

- ككل بحث علمي أكاديمي في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، واجه الباحث بعض الصعوبات والعراقيل، منها:
- ضبط مصطلح التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية وتوضيح الفروقات بين المفاهيم المتداخلة معهم ، نظر لترجمة المصطلحات والتي أدت إلى وجهات نظر مختلفة مما صعب هذا الأمر؛
  - شح الدراسات المحلية المتعلقة بموضوع التدقيق الإجتماعي خصوصا في الربط بينه وبين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ؛
  - خصصت للدراسة الحالية وقت كبير لترجمة مصطلحات الدراسة، وذلك بعد الإطلاع على مجموعة معتبرة من المراجع الأجنبية والتي عرفت تناقضات بحد ذاتها فيما يخص تحديد المفاهيم المتعلقة بدراستنا، وهذا ما جعل الأمر يزيد صعوبة لأن لكل إتماء علمي إتجاه معرفي، وفيما يخص الترجمة للعربية كانت من خلال الإجهاد المعرفي الشخصي.
  - إحجام بعض الإطارات محل الدراسة على التعاون والتفاعل مع الباحث، بإعتقادهم أن هذه الدراسة غير مفيدة وسوف تضر بسمعتهم وسمعة المؤسسات الموجودة في المنطقة الصناعية بنورة -غرداية ؛
  - عدم الدراية والإدراك الجيد من قبل الإطارات الإدارية والتقنية بموضوع التدقيق الإجتماعي وحتى المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، وهذا ما أدى بالباحث إلى شرح بعض المصطلحات التي تضمنتها الإستبانة والوقوف أثناء ملء الإستمارات من قبل العينة المبحوثة؛ لكن تبقى هذه الصعوبات والعراقيل من بين الأسباب التي تدفع بالباحث في إنجاز دراسته والكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة على أرض الواقع.

### عاشرا: المصطلحات المستعملة في الدراسة

1. **التدقيق:** هو تلك العملية الممنهجة والمستقلة التي يمارسها أشخاص محترفون يسمون بمراجعي الحسابات بغرض فحص وتقييم السجلات والحسابات والعمليات المالية وغيرها للتأكد من مدى صحة وموثوقية المعلومات ومطابقتها للمعايير والقوانين المعمول بها.
2. **الجانب الاجتماعي :** نشير من خلاله إلى العلاقات والتفاعلات التي تحدث بين الأفراد والمجتمع متضمنا للقيم والمعايير والسلوكيات والعادات والتقاليد التي تحكم هذه العلاقات.
3. **المسؤولية:** هي ذلك الالتزام والتحمل الفردي أو المؤسسي أو المجتمعي من أجل التصرف بطريقة صحيحة وأخلاقية ومسؤولة تجاه الآخرين والمجتمع بشكل عام.
4. **المؤسسات :** هي تلك التنظيمات أو الهيئات التي تعمل في مجالات مختلفة وتمتع بوجود قانوني مستقل عن أفرادها بغرض تحقيق أهداف محددة وتلبية احتياجات المجتمع.

5. الإطارات : هم الأفراد الذين يتولون مناصب إدارية عليا في المؤسسات ويشاركون في إتخاذ القرارات وإدارة العمليات في المؤسسات ويعتمد تحديدهم مستوياتهم إذا كانوا مديرين أو قادة أو مشرفين أو غير ذلك على عدة عوامل كحجم المؤسسة وهيكلها ونوعها وغير ذلك .

### إحدى عشر: الكلمات المختصرة

- **CSR** : المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات .
- **WBCSD**: مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة .
- **B W** : البنك الدولي .
- **UNIDO** : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .
- **EC** : اللجنة الأوروبية .
- **ISO** : المنظمة الدولية للمعايير .
- **UE** : الإتحاد الأوروبي .
- **OECD** : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .
- **IAS** : المعهد الدولي للتدقيق .
- **IRC** : لجنة الإنقاذ الدولية .
- **SDG16** : 16 هدف للتنمية المستدامة .
- **AFNOR** : المنظمة الفرنسية للتقييس .
- **ILO** : منظمة العمل الدولية .
- **civicus** : التحالف العالمي لهيئات وناشطي المجتمع المدني .
- **OHCHR** : المفوضية السامية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد .
- **SPSS** : برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية .
- **APIVM** : الجمعية المهنية لصناعي واد مزاب .

## الفصل الأول :

الأدبيات النظرية للتدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

❖ المبحث الأول : التأسيس النظري للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

❖ المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتدقيق الإجتماعي في المؤسسات



تمهيد الفصل :

في ظل التطور المستمر والمتسارع الذي شهدته بيئة الأعمال أدركت المؤسسات أهمية الموارد الإجتماعية في الحياة الإقتصادية ومدى تأثيرها والذي أصبح يأخذ منحى تصاعديا من الإهتمام ، مما ترتب عليه التغير في نوعية العلاقة القائمة بين المؤسسات والموظفين والمجتمع والحكومة ومختلف أصحاب المصالح ، حيث أصبح يشهد تعقيدا كثيرا فلم يعد يقتصر دور المؤسسات على الجانب الإقتصادي وحده فقط بل أصبح هناك ضرورة ملحة لمراعاة جوانب أخرى (الجوانب الإجتماعية ) ، ومما ساعد على ظهور وترسيخ هذا التوجه هو ظهور إهتمام منظمات وهيئات ، جمعيات وحتى كتاب مناصرين لهذه القضايا ومطالبين بضرورة تحقيق هذا التوجه بإعتباره ضرورة قصوى ، فقد قدمت أول وثيقة علمية من قبل منظمة العمل الدولية سنة 1919م تسلط الضوء فيها على الجانب الإجتماعي من خلال إعطاء مفهوم الشراكة الإجتماعية والذي كانت تعنى به عدم تغيير سياسة المؤسسة وبداية إهتمامها بمتطلبات الشركاء الإجتماعيين ، ليعود بعد ذلك (Bowen 1953) ويعلنها صراحة بأن هناك إلتزامات إجتماعية سميت " بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات (CSR) " وهي مرتتبة على المؤسسة تلزمها بتحقيق هذه المطالب والوفاء بها ، حيث وصفت بأنها "مجموعة الإلتزامات الأخلاقية والشخصية التي يجب على صاحب العمل إتباعها والمحافظة عليها بالنظر إلى ممارسة قرارات السياسة أو مسارات العمل من حيث الأهداف والقيم التي يرغب فيها المجتمع" ، ومع إستمرار الضغوط والمشكلات المتواصلة وجدت المؤسسات نفسها مطالبة بإثبات مدى إلتزامها ومساهمتها الإجتماعية وبلوغ النتائج المرجوة بالشكل الصحيح ، وكان السبيل لذلك مرتبطا بظهور مصطلح التدقيق الإجتماعي والذي شهد إهتماما لافتا وتطورا كبيرا في سنوات السبعينيات إذ أعتبر بمثابة أداة حقيقية لترسيخ الممارسات الإجتماعية في المؤسسات وتثبيتها، فكان ظهور أول كتاب متخصص في مجال دراسة التدقيق الإجتماعي سنة 1975م باللغة الفرنسية و ترجم إلى الإنجليزية بعنوان " Audit social au service d'un management " ، وقد أعطى التدقيق الإجتماعي إضافات من شأنها تحديد وقياس التقدم والتحديات التي تواجه المؤسسات وأصحاب المصلحة كما ساعد على تحسين العلاقة معهم وتحسن الفعالية التنظيمية فضلا على تحقيقه لإمتيازات أخرى كتتحسين الأداء المالي وزيادة جاذبية المستثمرين وواعطاء الضمان والثقة اللازمين لكل من يسعى لمعرفة مدى إلتزام المؤسسة بواجباتها الإجتماعية والتأكد من ذلك .

وفي إطار ماسبق ذكره فإن هذا الفصل سوف يكون توضيحا شاملا للأدبيات النظرية من خلال تسليط الضوء على تحديد المفاهيم الأساسية للمسؤولية الإجتماعية والتدقيق الإجتماعي ، وتحديد الآراء المختلفة حول هاذين المفهومين مع بيان أهم الأسس النظرية لهما دون الإغفال على تبيان العلاقة التي يمكن أن تربط بينهما ، ولتحقيق ذلك تم الإعتماد على التقسيمات التالية في هذا الفصل :

✓ **المبحث الأول :** التأصيل النظري للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

✓ **المبحث الثاني :** الإطار المفاهيمي للتدقيق الإجتماعي في المؤسسات

## المبحث الأول : التأصيل النظري للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

تعتبر المسؤولية الإجتماعية أمراً ضرورياً في حياة المؤسسات و الدول وحتى الأفراد في الوقت الحالي ، فوجود المؤسسة وضمان تميزها وتفوقها مقرون إلى حد كبير بمدى إلتزامها بمسئولياتها إتجاه أصحاب المصالح بإختلافهم وتنوعهم ، وعليه يكتسي هذا المبحث أهميته من خلال التعريف عن المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بشكل وافي وكبير ، وإعطاء نظرة كافية عنه وتوضيح أبرز المقاربات المتعلقة بتعريفه وفك الإرتباط بينه وبين المفاهيم المتداخلة معه لنبين بعد ذلك كيفية إدارته.

## المطلب الأول : المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

تعددت الرؤى والتعاريف المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية وإزدادت أهميتها كثيرا مع تزايد الوعي بمدى ضرورتها ، إلا أننا وفي البداية من خلال أبرز ما ذكر في الأدبيات العلمية سنقوم بسردها كيفية نشأة المسؤولية الإجتماعية ثم ذكر أهم التعريفات الملمة بها من قبل هيئات دولية وكتاب أجنب وعرب ، ثم ذكر الأهمية الإستراتيجية التي تكتسبها في بيئة الأعمال .

### أولاً: نشأة المسؤولية الإجتماعية

إن نشأة مفهوم المسؤولية الإجتماعية ليس وليد الساعة بل هي نتاج صراعات زمنية قديمة أوصلت مفهومه إلى ما هو عليه الآن حيث أن أول من أشار إليه فعلا ، هو الدين الإسلامي بإعطاء معنى شامل لهذا المفهوم وتنظيم طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع وتحريضهم على أن يقوم كل فرد بمسئولياته ، فقد وضع الإسلام رفاهية المجتمع في صميم أولوياته لكن دون الاستغلال التعسفي للموارد على حساب الآخرين أو الأجيال القادمة ، حيث أن هذه الممارسات هي جوهر الصفات التي جاء بها الإسلام في نصح المسؤولية الاجتماعية<sup>1</sup> ، ليكون بذلك نقطة البداية في بناء مفهوم له قدر كبير من الأهمية في التعاملات الحالية<sup>2</sup> ، وجاءت الإشارة إليه في العديد من الآيات القرآنية كقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ {سورة النحل ، الآية 90} ، وقوله تعالى ﴿...وَأَعِظُوا النَّاسَ عَلَىٰ حُبِّ مَالِهِمْ وَإِيَّائِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَن تَزْنُوا وَالزَّانِيَ يُؤْتِي الشَّوْكَ وَأَن يَتَّقُوا اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْبَاقِي﴾ {سورة النور ، الآية 33} ، وقوله تعالى أيضا ﴿...أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ...﴾ {سورة التوبة ، الآية 104} ، وغير هذه الآيات الكثير ، وعن السنة النبوية فقد جاء الحديث الذي يقول « حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ

1 / HAMOU Nadia and MEBARKI Hanene, **Corporate Social Responsibility practices in islamic financial institutions : The difference between an islamic bank and a socially responsible bank**, Journal of Economics and Sustainable Development, Algeria, N°02, 2022, p1316.

2 / جمعوني هند ، شبيلة عائشة وآخرون ، الاقتصاد الإسلامي و المسؤولية الاجتماعية من منظور إسلامي ، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي ، المملكة المتحدة ، العدد 02 ، 2014 ، ص 53.

زَوْجَهَا رَاعِيَةً وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْحَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ « ، قَالَ :فَسَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَحْسِبُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ " « وَالرَّجُلُ فِي مَالِ أَبِيهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ » { متفق عليه ، صحيح البخاري ، رقم الحديث 2409 }

ونشير في الأخير إلى أن المسؤولية الاجتماعية متأصلة في الإسلام من خلال آيات قرآنية و أحاديث شريفة و قواعد فقهية، فبذلك أصبح أدائها واجب ديني وفضيلة إسلامية، تؤدي استجابة لأمر الله عز وجل ولأمر رسوله ﷺ و تتجسد أسما معاني المسؤولية الاجتماعية في الإسلام من خلال مبدأ التكافل الاجتماعي في الإسلام<sup>1</sup>، حيث أن المنظور الإسلامي للمسؤولية الاجتماعية جاء قائما على ركائز أساسية لبناء مجتمع متكامل يعطى أولوية للمسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري ابتغاء مرضاة الله و ليس إلى أي غرض دنيوي آخر ، يرتكز في مبدئه الأساسي الأول على إقامة العدل في الأرض ثم تحقيق الإحسان بين الناس ، و صاغ الإسلام شعوراً مشتركاً في المجتمع وأعطى للتماسك الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية بالأساس حكما دينيا تعبديا ،وهذا يثبت سبق الإسلام في الدعوة إلى هذا المفهوم الذي لم يظهر في الفكر الغربي إلا بعده<sup>2</sup>، وسنعود فيما بعد إلى إعطاء نظرة للمسؤولية الاجتماعية في الإسلام.

جاءت بوادر ظهور المسؤولية الاجتماعية عندما أصبحت تمثل إستجابة وضرورة ملحة تفرضها المتغيرات الاجتماعية باعتبار أنها أصبحت طريقا نحو آفاق إقتصادية جديدة ، فبداية المسؤولية الاجتماعية إرتبط بقيام المشاريع الصناعية وتفكير رجال الأعمال بأنهم يملكون هدفا ساميا يلي كل طموحاتهم وهو تعظيم الأرباح فقط ، مستندين في ذلك على إعتبار أن كل ماهو جيد لرجال الأعمال فهو جيد للبلد وهو الأمر الذي كان صعب التحقق دون مسؤولية إجتماعية حقيقية ، ليظل هذا الفكر سائدا طوال القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن 20 م<sup>3</sup> ، ففي الثلاثينيات من القرن الماضي أنتج الكساد الكبير 1929م موجة ثانية من التنظيم ، وإعتبار(CSR) قائمة على مساواة الربح مع مصالح الأفراد (العاملين ، المساهمين ) وجعل مصالحهم مكسب مثل مكاسب المؤسسات<sup>4</sup> ، وفي ظل هذه الظروف أصبح الحديث عن المسؤولية الاجتماعية موضوعا لازما و ليس خياريا، و بدلا من الإعتماد على التطوعات الخيرية، أصبحت المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال التدخل الحكومي القسري لتحقيق

1/ مقدم وهيبة ، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية : دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، أطروحة منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير لجامعة وهران02 ، الجزائر، 2013/2014، ص 74.  
2/ العتيبي شيمية ، المسؤولية الاجتماعية في الإسلام، مقال منشور عبر الموقع : <http://www.humanitygate.com> ، تاريخ النشر: 2018/04/21 : تاريخ الإطلاع : 2022/01/10 ، 14:45 س .

3/ إلياس شاهد ، التسويق الإجتماعي كألية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية ، مجلة رؤى إقتصادية ، الجزائر ، العدد06، 2014، ص 100.

4 / Samuel Idow et al, **Encyclopedia Corporate Social Responsibility**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany,N.D,2013,p03.

الأهداف الاقتصادية للدولة،<sup>1</sup> فيما كان بعض الصناعيين قد ميزوا أنفسهم بالفعل من خلال إهتماماتهم الإجتماعية مثل (الإسكان، التأمينات الإجتماعية، وإحسان إلى العمال وأسرههم).<sup>2</sup>

أضفى رجال الأعمال بعد الحرب العالمية الثانية معنى جديد لصيغ التعامل مع المؤسسات من خلال جمع الجهود في المجال الحربي والتعاون مع الحكومة لتعطي بذلك مكانة جديدة في الوسط الأمريكي، فأصبح لرجال الاعمال المهتمين بهذا المناخ الإجتماعي إمكانية الإعلان عن مسؤولياتهم الإجتماعية، وبعد 1945م عادت بصيغة أكثر شرعية للنظام الرأسمالي والمؤسسات.<sup>3</sup>

في عام 1951م تحدث (Abrams) عن جملة من الشكوك التي أصبحت تحيط بشأن مسؤوليات المؤسسات نحو الموظفين والعملاء والجمهور بشكل عام وهي القضايا التي أصبح فيها وعي كبير خصوصاً من قبل المفكرين، فنشر (Bowen) كتابه الشهير "المسؤوليات الاجتماعية لرجل الأعمال" موضحاً فيه أبرز الإلتزامات الإجتماعية التي يتعين على رجال الأعمال الوفاء بها إتجاه المجتمع في ممارساتهم الاقتصادية، غير أن (Bowen) لم يحدد في كتابه مجالات وممارسات المسؤولية الإجتماعية، ليزداد بذلك الجدل حول المسؤولية الإجتماعية، وفي 1967 قدم (alton) كتاباً جديد في هذا المجال بعنوان "المسؤوليات الاجتماعية للشركات" عرض فيه أهم ممارسات (CSR) ومن عدة جوانب في المجتمع لتلك المرحلة مؤكداً على أن المسؤولية الإجتماعية قائمة بالأساس على الجانب الخيري وليس الإلجباري لما يحمله للمؤسسات من تكاليف كبيرة في حال مشاركتها في (CSR)، لتبدأ مع ذلك حقبة جديدة أكثر إهتماماً بهذا الموضوع، وهذا ما أكدته (johnson) في كتابه "الأعمال التجارية في المجتمع المعاصر: الإطار والقضايا" من خلال تعرضه لوجهات نظر وتعريف متنوعة تعكس قيمته وأهميته.

بدأت المؤسسات في ملاحظة والشعور كثيراً بظهور هذه المشاكل والتي أرجعها كل من (davis & alton) إلى أن المؤسسات أصبح لها قدرات كبيرة مما يعني زيادة قوتها، وبالتالي فإن ذلك يصاحبه زيادة في مسؤولياتها والتي أجمعوا بأن واجباتها أصبحت تتعدى الجانب الاقتصادي والقانوني إتجاه مجتمعها لتمس أمور إجتماعية أخرى من أهمها الحقوق المدنية وحقوق المرأة وحقوق المستهلك إضافة إلى الجانب البيئي وفي هذه المرحلة تم التوصل إلى إعتبار أنه ليكون الكل مستفيداً فلا بد من تسبيق أهمية الأفراد على كل الأمور التجارية الأخرى.<sup>4</sup>

صاحب إعادة الهيكلة العالمية وظهور الليبرالية الجديدة في الثمانينيات إلى تغيرات إجتماعية كبيرة تجلت في تغيير سياسة تعامل الدول مع المؤسسات المحلية والتحول نحو جذب مؤسسات أجنبية لزيادة المنافسة وتحويل جانب من إهتمام المؤسسات بالجانب الإجتماعي ليدفع هذه الأخيرة

1/ إلياس شاهد، مرجع سبق ذكره، ص 100.

2 / Samuel Idow et al, OP.Cit, pp 03-04.

3 / Aurélien Acquier and Jean-Pascal Gond , **Aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise : à la (re)découverte d'un ouvrage fondateur de Social Responsibilities of the Businessman** , Journal of Finance Contrôle 10 Stratégie , N ° 2 , 2007, p11.

4 / Mark Anthony Camilleri **Corporate Social Responsibility: Theoretical Underpinnings and Conceptual Developments**, Springer International Publishing Switzerland, Switzerland, N.D, 2017, p100 .

( المؤسسات الأجنبية ) لإستغلال الوضع وفرض نفسها من خلال إستغلال الإختلافات التنظيمية والمطالبة بأنظمة أكثر ملائمة أو الإنسحاب ليظهر أن كل المعاهدات والإتفاقيات لم تؤتي أكلها وتعالج هذه المشكلة بالشكل المطلوب .

وفي التسعينيات من القرن الماضي زادت الممارسات المنتهكة للمسؤولية الإجتماعية وظهرت جملة من الفضائح والكوارث البيئية لمؤسسات عالمية عديدة حركة الوعي بقضايا المجتمع والبيئة وأدت لإنفجار حقيقي في مكمون مفهوم المسؤولية الإجتماعية لدى بعض الناشطين والباحثين ولفت إنتباه العالم للتجاوزات الخطيرة منها تلك المتعلقة لبعض المصانع المستغلة للعمال خصوصا الأطفال في البلدان النامية ، ويكون هنالك إحتجاج ضد المؤسسات المعادية لهذه السلوكيات وحثها على العمل معهم ومع مصادر عديدة كمؤسسات حقوق الإنسان والنقابات العمالية الدولية والجماعات البيئية وغيرها لتحسين وضع المسؤولية الإجتماعية ويكون بذلك الطلب على قدر المصادر المطالبة به ، ولازال هذا المفهوم إلى يومنا هذا محل نقاش وبحث من قبل الجميع هيئات محلية وعالمية وباحثين وغيرهم<sup>1</sup> ، وهو ما سنقوم بالتركيز عليه قدر الإمكان في العنصر الموالي .

### ثانيا: مفهوم المسؤولية الإجتماعية

يعد مصطلح المسؤولية الإجتماعية من بين المصطلحات الحديثة التي إندجمت في قاموس الإدارة الحديثة والمعاصرة، و بقي مفهومها لدى غالبية الباحثين ورجال التسيير غير متفق عليه، إذ يتسم مفهومها بالتعقيد ونظرات الباحثين المختلفة له ، وعليه سوف نستعرض أبرز وجهات النظر حول المفهوم لعدد من الرواد والكتاب والباحثين وكذا هيئات دولية وعالمية معرجين أيضا على نظرة الإسلام لها وذلك قصد الوصول لمفهوم متقارب يعطي نظرة واسعة وشاملة للمصطلح .

#### 1. تعاريف الكتاب والباحثين :

تعددت التعاريف بشأن المسؤولية الإجتماعية من قبل الكتاب والباحثين، وهذا ما أدى إلى ظهور مشكلة عدم ضبط تعريف محدد لهذا المفهوم، وسوف نتطرق إلى جملة من هذه التعاريف على النحو التالي :

- عرفها ( Jain ) بأنها " الإلتزام المستمر للمؤسسات بتبني ملف السلوك الأخلاقي وتحقيق تنميتها من خلال تحسين المستوى المعيشي وزيادة رفاهية الموظفين والمجتمع ككل من خلال إنضمامها طوعًا في الأنشطة التنموية المختلفة".<sup>2</sup>
- عرفها (Carol 1979,1991,2008) على أنها " تلك التي تتضمن التوقعات الإقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية اللازمة لعمل المؤسسة مع الإستجابة لمتطلبات المجتمع في وقت معين".<sup>3</sup>

1 / Samuel Idow et al ,OP.Cit,pp 04.

2 / PERETTI Jean Marie and Renaud Stéphane, **Norme de responsabilité sociale ISO 26000 : La norme normative pour le bien-être ? , Audit social et gestion des ressources humaines**, Document de recherche présenté pour la 33e session de Printemps Université d'été de l'Audit Social, Montréal Canada, Du 27 et 28 août 2015 ,P 268.

3 / Michael Hopkins, **WHAT IS CSR T IS CSR ALL ABOUT?**, Journal of Public Affairs , vol 01,2014, p 02.

- أما (Bowen) و من خلال كتابه " Entrepreneur Social Responsibility " فقد قال بأنها " تلك الإلتزامات الواجب الوفاء بها من قبل رجال الأعمال نحو المجتمع ، من خلال إتخاذ القرارات وإتباع السياسات وممارسة النشاطات التي تتوافق مع أهداف وقيم مجتمعهم " <sup>1</sup>.
- ورأى (Milton Friedman) بأنها "مبدأ طوعي يتجاوز سيادة القانون أي أن الإجراءات المسؤولة إجتماعياً رغم الإلزامية في طبيعتها إلا أن الفهم المهيمن عليها لا يزال طوعياً فهو يسترشد في المقام الأول بالأخلاق الطيبة السائدة في بيئة المؤسسة وبالتالي فإن كل نشاط تجاري هو يخضع لشروط المسؤولية الإجتماعية طوعاً أولاً" <sup>2</sup>.
- بينما (Elhauge2005) فقال "إنها بإختصار التضحية بالأرباح من أجل المصلحة الإجتماعية ، بمعنى أنه يجب على المؤسسة أن تتجاوز حدودها الإلتزامات القانونية والتعاقدية على أساس طوعي ، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تشمل مجموعة واسعة من السلوكيات ، مثل أن تكون صديقاً للموظفين ، وصديقاً للبيئة ، ومراعياً للأخلاقيات ، وإحترام المجتمعات التي توجد بها مصانع المؤسسة ، وحتى صديق للمستثمر في بعض الأحيان ، وتكون العلاقة ممتدة إلى ما هو أبعد من المجال المباشر للمؤسسة إذا ما إقتضى الأمر" <sup>3</sup>.
- وعرفها كل من (abigail Mc Williams & donald Siegel) بأنها " فعل جاء ليعزز بعض الأنشطة الاجتماعية ، بما يتجاوز مصلحة المؤسسة فقط والتي أصبحت الآن أمورا مفروضة بموجب القانون" <sup>4</sup>.
- أما (Peter Drucker) فقال بأن "المؤسسات مثل ماهي بحاجة لجني الأرباح لإثبات وتبرير وجودها الإقتصادي، فهي ايضا مطالبة بالإلتزام بمسئولياتها إتجاه مجتمعها الذي تنشط فيه بإتساع أصحاب المصلحة وبإختلاف توجهاتهم ، وإلا سيكون ذلك استبداداً منها" <sup>5</sup>.
- وفي الأخير قال عنها (Strier) بأنها هي " ما ينتظره أفراد المجتمع الذي تنشط فيه المؤسسة من مساهمات تؤكد بها إلتزامها بمسئولياتها نحوه ، بشكل لا يضر بمصالحها الأساسية والتي تضمن لها بقائها وتميزها ولا يقل في نفس الوقت عن الحد الأدنى من مسئولياتها التي حدده القانون" <sup>6</sup>.

1 / Aurélien Acquier et al , **Rediscovering Howard R. Bowen's Legacy: The Unachieved Agenda and Continuing Relevance of Social Responsibilities of the Businessman** , Journal of Business & Society, France, N°50, 2012, pp 617-618.

2 / MARTA Cominetti and Peter Seele, **Hard soft law or soft hard law? A content analysis of CSR guidelines typologized along hybrid legal status**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg , Germany, N°24, 2016, p128.

3 / Muhammad Tariq Khan et al , **Corporate Social Responsibility (CSR) – Definition, Concepts and Scope (A Review)**, Universal Journal of Management and Social Sciences, PAKISTAN, No.7,2012,p 43.

4 / Emilie Helmer and Karin Ståhl, **How to define social companies the responsibility? A case study on a service company**, a master's thesis in Entrepreneurship, Marketing and Management, published thesis, JÖNKÖPING UNIVERSITY, Sweden, 2009p06.

5 / Sukanya Ashokkumar, **Thoughts on Business Ethics and Corporate Social Responsibility from Vedic Literature** , Journal of Procedia Economics and Finance, N°11,2014,p 17.

6 / طاهر محسن منصور الغالي و صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف**

التجارية الأردنية ، مجلة وقائع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، د.ع، 2002 ، ص216 .

وقد جاءت مساهمات الكتاب والباحثين العرب كثيرة أوجزنا منها مايلي :

- إعتبرها ( **مُجَّد عرفان الخطيب** ) بأنها " الإلتزام بالمعايير الدولية المنصوص عليها من قبل المؤسسات أثناء ممارساتهم التجارية بإعتبار أنهم مسؤولين في عملية التنمية المستدامة. و يترتب عليهم التزامات في مجالات تتعلق بحقوق الإنسان، والحقوق في العمل، كما حماية البيئة، ومحاربة الفساد " <sup>1</sup>.
- وقال ( **ثامر البكري** ) بأن " التوجه الحقيقي نحو المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لا ينحصر فقط على تحقيق مصالحها الذاتية ( تحقيق الأرباح ) بل يتجاوز ذلك ليكون من مهامها أيضا الحصول على مكانة مميزة في ذهنية المجتمع عبر ما تحققه من إبداعات فكرية وإنتاجية تصب في صالح المجتمع تثبت من خلالها مدى إلتزامها بمسؤولياتها " <sup>2</sup>.
- أما ( **مُجَّد فلاق** ) فإعتبرها بأنها تلك المساهمة العقلانية القائمة على المبادرة المخططة من منظمات الأعمال في متطلبات مسؤولية الشراكة الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية الإجتماعية المتكاملة ، المبنية على العلاقة القوية بين المؤسسة والمجتمع بما يحقق الترابط المتوازن بين توقعات المجتمع من جانب وخطط وبرامج المؤسسات للبقاء والإستقرار والنمو من جانب آخر " <sup>3</sup> ، وقال أيضا بأن " المسؤولية الإجتماعية قد أحدثت تغييرا جذريا في دور المؤسسات في المجتمع لتنتقل من العمل الخيري إلى الحقوق والمسؤوليات الواجب الوفاء بها " <sup>4</sup>.
- وجاء رأي كل من ( **ناصر جرادات وعزام أبو الحمام** ) فيها معتبرا إياها بأنها " قرار طوعي تتخذه المؤسسات بهدف الإسهام في بناء مجتمع أفضل وبيئة أنظف ، وهي مفهوم تنتهجه المؤسسات بشكل طوعي عن طريق دمج إهتماماتها الإجتماعية والبيئية في أعمالها و تعاملاتها مع أصحاب المصلحة " <sup>5</sup>.
- فيما إعتبر ( **حسين الأسرج** ) أن المسؤولية الإجتماعية هي " تصرف المؤسسات على نحو يتسم بالمساءلة ليس فقط أمام أصحاب الملكية بل كل أصحاب المصلحة من موظفين وعملاء وحكومة والشركاء والمجتمعات المحلية والأجيال القادمة ، وذلك بإصدار تقارير تطمئن من خلالها المؤسسة أصحاب المصالح بأنها تعني بإستمرار بكل مايشغلهم عن طريق العمليات والممارسات التي تقوم بها " <sup>6</sup>.
- بينما جاء مفهوم المسؤولية الاجتماعية في كتاب ( **الغالي** ) المعنون بـ " المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع " بأنها " واجب على إدارات المؤسسات من خلال القيام باتخاذ القرارات أو التصرف بطريقة تساهم في زيادة رفاهية المجتمع ومصالحه، فيأمل المجتمع

1/ مُجَّد عرفان الخطيب، طبيعة الجانب القانوني في المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء أحكام الميثاق العالمي لقطاع الأعمال (UNGC) لعام 2000، مجلة

دراسات لعلوم الشريعة والقانون ، الأردن ، العدد 03، 2015، ص 873.

2/ ثامر البكري، المسؤولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري بالإشارة إلى هجرة العقول العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، الأردن، العدد  
08، 2012، ص 10.

3/ مُجَّد فلاق، المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال ، دار البازوري للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2016، ص 323.

4/ نفس المرجع السابق، ص 46-47.

5/ ناصر جرادات وعزام أبو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والإجتماعية لمنظمات الأعمال ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، د.ط، 2012، ص 30.

6/ حسين الأسرج، المسؤولية الإجتماعية للشركات، المعهد العربي للتخطيط الكويتي ، 2010، ص ص 04-05.

أن تساهم هذه المؤسسات في حماية البيئة والحد من التلوث والعمل على زيادة المساحات الخضراء، وحماية حقوق الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى وغيرها <sup>1</sup> .

- ورأى ( محمد الصيرفي ) بأنها " أصبحت يقصد بها ذلك العقد الذي يربط المؤسسة بالمجتمع الذي تمارس فيه نشاطها والذي يعكس بدوره توقعات تلك المجتمعات في المؤسسات حول نشاطاتها الإقتصادية ومدى مراعاتها للجوانب الإجتماعية في هذه الممارسات " <sup>2</sup> .
- أما ( محمد التويجري ) فقال بأنها " هي تلك التي تقوم على تحقيق ترابط وإلتزام بين المؤسسة وأطراف متعددة بحيث تتوافق إحتياجات المؤسسة الإقتصادية والعاملين فيها وبيئتها التي تنشط فيها والمجتمع أيضا أي بمعنى أن تحقيق المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات قائم بالأساس على إحقاق التوازن بين مصالح المؤسسة الشخصية والوفاء بتوقعات أصحاب المصلحة المرتبطين بها " <sup>3</sup> .

من خلال عرض هذه الأدبيات والتي تعكس مدى تنوع تعارف المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، يتضح للطلاب أنها تتوافق على نقطة مهمة تصب إليها مجمل التعاريف ألا وهي أن المسؤولية الإجتماعية هي خدمة للمجتمع وتلبية لتوقعاته وطموحاته الإجتماعية رغم إختلاف الروى ، فهناك من يرون ( Jane and Friedman ، ناصر جرادات وعزام أبو الحمام ، الغالبي ) أن المسؤولية الإجتماعية هي أمر طوعي قبل أن يكون أمرا يفرضه القانون ، على إعتبار أن القانون لايمكن له أن يلبي كل الجوانب المتعلقة بالامور الإجتماعية ، وهو عكس تعريف ( abigail McWilliams and donald Siegel )، فيما أظهرت تعاريف أخرى ( Jane, Bowen, Strer ، محمد عرفات والصيرفي وحسين الأسرج والتويجري ) بأنها وقبل كل شيء هي إلتزام مترتب على المؤسسة يجب الوفاء به حتى ولو كان طوعيا فهو يثبت مدى وفائها بمسؤولياتها ومواطنتها ، وجاء تعريف كل من ( McWilliams and Elhauge 2005 ) بالقول أن الأمر يتجاوز مصالح المؤسسة والتي تعتبر تحقيق الربح من أولوياتها ليهتم بالجوانب الإجتماعية لأصحاب المصلحة كلهم حتى ولو على حساب مصالحها ، فيما طرح تعريف ( Drucker ) زاوية رؤية أخرى فإعتبر أن المسؤولية الإجتماعية وتطبيقها هو بداية الطريق نحو القضاء على الإستبداد الذي تمارسه أغلب المؤسسات من خلال إنتهاكاتها المتواصلة لمختلف الحقوق والتي في مقدمتها البيئة ، بينما رأى كل من ( Carol ، محمد فلاق ) بأنها ذلك التوافق الواجب الوصول إليه بين إحتياجات المؤسسة وتوقعات أصحاب المصالح دون الإخلال بأحدهما أو تسبيح مصالح شخص على الآخر .

## 2. تعريف هيئات دولية للمسؤولية الإجتماعية :

تنوعت وتعددت التعاريف المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية من قبل الهيئات والمنظمات الدولية كل حسب دورها وطبيعة نشاطها لكن على العموم يمكننا تمييز جملة من التعاريف والتي هي كالتالي :

1 / خالد محمد الحياصات و آخرون ، المسؤولية الاجتماعية الداخلية والخارجية وتأثيرهما على الأداء المؤسسي - دراسة حالة على المؤسسة الصحفية الأردنية (الرأي) ، المجلة العربية للإدارة ، الأردن، العدد 02، 2015 ، ص ص 206-207.

2 / محمد الصيرفي ، المسؤولية الاجتماعية للإدارة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر ، ط1، 2007، ص ص 22-23.

3 / منال محمد عباس، المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة و آفاق التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، غ.م. د.ط ، 2014م ، ص 141.



- قالت (WBCSD) بأنها " الالتزام المستمر من قبل المؤسسات بالتصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرههم ، كذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل " .<sup>1</sup>
- أما البنك الدولي (W.B) فقال بأنها " ذلك الالتزام من قبل أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد " .<sup>2</sup>
- وقالت منظمة (UNIDO): فإعتبرت بأنها " مفهوم إداري تقوم من خلاله المؤسسات بالعمل على تحقيق توازن بين إحتياجاتها الإقتصادية والمتطلبات الإجتماعية والبيئية التي يتوقع أصحاب المصلحة تحقيقها " .<sup>3</sup>
- أما (EC) فقد عرفت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في عام 2002 م بأنها " ذلك التكامل الطوعي الذي تبديه المؤسسات من خلال إدماج الإهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وإبداء التفاعل اللازم مع أصحاب المصلحة " .<sup>4</sup> ، لتأتي في أكتوبر 2011 م بتعريف جديد مفاده " أنه إلتزام المؤسسة بمسؤولياتها إتجاه أثارها نحو مجتمعها " مركزة في التعريف الأول على نقطة مهمة تم الإستغناء عنها في التعريف الأخير ألا وهي الطوعية في الممارسة ، وحسب المفوضية فهي لاتعني أن الأمر أصبح إلزاميا بل هو جاء ليعكس الإستراتيجية الجديدة والنوايا الحسنة لها في التسريع من تطبيقها للمسؤولية الإجتماعية بالمعايير واللوائح المتفق عليها دوليا.<sup>5</sup>
- أما هيئة التقييس الدولية ووفق مقياسها ( iso 26000 ) فإعتبرت أن (CSR) هي " مسؤولية المؤسسة إتجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة ، من خلال تبني سلوك شفاف وأخلاقي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ، بما في ذلك صحة ورفاهية المجتمع ، مع الأخذ في الإعتبار توقعات أصحاب المصلحة ، وإحترام القوانين المعمول بها وفقاً لمعايير السلوك الدولية ، وتطبيقه وممارسته في كامل المؤسسة وفي مختلف المستويات الإدارية الممكنة " .<sup>6</sup>
- وجاء قول منظمة (UE) أنه " لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هناك مجموعة من الأولويات والتدابير والتي منها المسؤولية الإجتماعية خصوصا وأنها تتماشى مع سياسة الإتحاد الأوروبي وتحقيق غايات المؤسسات والمجتمع أعتبرت المسؤولية الإجتماعية بأنها " عملية تقوم من خلالها المؤسسة بمزج أهدافها الإجتماعية والبيئية في ممارساتها التجارية وإستغلال أفضل إمكانياتها في سبيل ذلك " .<sup>7</sup>

1 / نُجْد جصاص ، العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة مقارنة نظرية، مجلة العلوم الإنسانية ، الجزائر ، العدد05، 2020، ص 247.

2/ فيصل بملولي وسامية بوضياف ، التجارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة في قطر - النتائج المستخلصة

والدروس المستفادة - ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، العدد 03، 2020، ص 236.

3 / official website UNIDO, What is corporate social responsibility ?. Via the official website: [www.unido.org](http://www.unido.org), View date:20/01/2022, <sup>h</sup>18:45.

4/ أمين محفي وآخرون ، تفعيل أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العاملة في مجال البتروكيمياويات من أجل التميز الأخلاقي "حالة قطر - غاز "

QATARGAS "، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، الجزائر ، العدد 02، 2017، ص167.

5 / Julian, Commission européenne : Une nouvelle définition de la responsabilité sociale des entreprises, Published on the website:: <https://responsabilite-sociale.com> , Date de publication :26/10/2011, Date de consultation: 10/02/2022, <sup>h</sup>14 : 15.

6 / Isabelle CADET, LA NORME ISO 26000 RELATIVE À LA RESPONSABILITÉ SOCIÉTALE : UNE NOUVELLE SOURCE D'USAGES INTERNATIONA , Journal of Internationale de Droit Économique, N°04, 2010,p 403.

7 / European Union website, <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=LEGISSUM:c00019>, View date: 10/02/2022, <sup>h</sup> 10:15.

- أما منظمة (OECD) فقالت بأن " العلاقة المتغيرة بين المؤسسات والمجتمع أصبحت توحى بأنه لم يعد يكفي أن تقول المؤسسات أن هدفهم عند ممارسة نشاطاتهم التجارية هو تحقيق الأرباح للمساهمين فقط، بل أيضا الإلتزام المستمر وبشكل أخلاقي بمسؤولياتها إتجاه مجتمعها وتلبية توقعاتهم الإقتصادية و الأخلاقية والقانونية والبيئية<sup>1</sup>.
- فيما جاء مفهومها من قبل (المنظمة العربية للمسؤولية الإجتماعية) بأنها " تلك الإدارة الحكيمة التي يجب تظهر في عمل الحكومات و البلديات العربية والتي يرغب منها دعم وتحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم المجتمعات والتنمية في وقت واحد لما لهذه الهيئات من القدرات والامكانيات على المبادرة والتغيير نحو الافضل"<sup>2</sup>.

إن المطلع على أغلب إسهامات الهيئات الدولية قد يتصادم بتباين وجهات النظر على إعتبار أن كل هيئة قامت بإصدار التعريف من وجهة تناسب مع خصائص نشاطها إلا أن وفي نفس السياق يمكننا ملاحظة أن مضمون التعاريف القائمة على تحديد تعريف المسؤولية الإجتماعية جاء أغلبها يصب في إبراز فكرة مهمة وهي أن المسؤولية الإجتماعية بداية الطريق والسبيل الأمل نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال التأكيد على ضرورة إلتزامها بحقوق أصحاب المصالح وتحسين حياة المجتمعات ومعرفة كل طرف لإلتزاماته ، إضافة إلا أن أغلب هذه الهيئات ترفق في تعريفها للمسؤولية الإجتماعية جزءا كبيرا للجانب البيئي بإعتباره أحد أهم العناصر وركائز المسؤولية الإجتماعية ، فضلا على أنها الجانب الأكثر تضررا من نشاط المؤسسات فقد خلفت من أعمالها مخاطر تهدد بحياة هذا الكوكب ، ويرى الطالب بأن تعريف المفوضية الأوروبية للمسؤولية الإجتماعية قد جاء كأكثر التعاريف شمولية وإختصارا وتوضيحا للمعنى والمضمون.

### 3. المسؤولية الإجتماعية في الإسلام :

قبل الخروج بتعريف شامل كان لابد لنا أيضا من عرض نظرة الإسلام للمسؤولية الإجتماعية والتي ليست مفهوما غريبا عنه فهي أول من أشار لها كما قلنا سابقا ، رغم أنه ليس هناك شيء صريح في الدين الإسلامي يفرض على "المؤسسات" بأن تكون "مسؤولة إجتماعيا"<sup>3</sup> ، فقد ركز الإسلام على المسؤولية الإجتماعية من خلال التركيز على أبعاد المسؤولية الإجتماعية ، وكفل بذلك ضمان الحقوق للجميع وهي التي سنحاول عرضها كالتالي :

#### 1.3. الجانب الإقتصادي: في الجانب الإقتصادي أعطى الإسلام وشرع ضمان الربح والحصول على المنفعة من ممارسة أي نشاط تجاري فقد قال

الله عز وجل في سورة المزمل ﴿..... وَأَخْرُونَ يَصْرَبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ...﴾ {سورة المزمل، الآية 20} ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى أَيْضًا

1 / UNIDO and the World Summit on Sustainable Development , **Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries**, UNIDO and the World Summit on Sustainable Development in Vienna, 2002,p5.

2/ الموقع الرسمي للمنظمة العربية للمسؤولية الإجتماعية، [http://www.asrorg.org/ar/main.php?view=get\\_news&idn=11](http://www.asrorg.org/ar/main.php?view=get_news&idn=11) ، تاريخ النشر : غ .م ، تاريخ الإطلاع : 2022/02/11 ، 14:00 س.

3 / Salma Taman, **THE CONCEPT OF CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY IN ISLAMIC LAW**, Indiana Journal of International and Comparative Law Review, India, N°03, 2011, pp 482-483.

﴿.....وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا.....﴾ {سورة البقرة، الآية 275} ، وفي السنة النبوية فقد جاءت هناك روايات عديدة منها ما روي عن الإمام البخاري في "كتاب المناقب" من صحيحه عن عروة بن أبي الجعد البارقي رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً يشترى له به شاة، فاشترى له به شاتين، فباع إحداهما بدينار، فجاء دينار وشاة، فدعا له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه» { أخرجه البخاري في صحيحه، رقم الحديث 3642 } .

**2.3. الجانب القانوني:** باعتبار أن القرآن الكريم والسنة النبوية هم بمثابة قانون في حياة المسلمين ، فقد جاءت الإشارة إلى البعد الثاني وهو الجانب القانوني في الإسلام من خلال الإلزام بالإمتثال لأوامر الله وأوامر النبي صلى الله عليه وسلم من خلال الحفاظ على حقوق الآخرين وحرمة مخالفة ذلك حيث توعد المخالفين بعقاب شديد ، وأصبح لزاماً على الناس إتباعهم لهذه الأوامر إذا ما أرادوا النجاة من العقاب ، حيث جاء في القرآن الكريم الدليل بقوله تعالى ﴿...وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكْمِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ..﴾ {سورة البقرة، الآية 188}، ومن السنة ماروي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من كانت له مظلمة لأحد من عرضه أو شيءٍ فليتحلله منه اليوم ، قبل أن لا يكون دينارٌ ولا درهمٌ ، إن كان له عملٌ صالحٌ أخذ منه بقدرٍ مظلمته ، وإن لم تكن له حسناتٌ أخذ من سيئاتٍ صاحبه فحمل عليه». { أخرجه البخاري في صحيحه، رقم الحديث 2449 } .

**3.3. الجانب الأخلاقي:** فقد تمت الإشارة إليه من خلال أمر الله بحسن الخلق في الأعمال التجارية والنهي عن الغش وغيرها من المظاهر المشينة المفسدة للمسلم وللتعاملات التجارية بينهم ، حيث قال تعالى في كتابه ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ {سورة النساء، الآية 29}، ومن السنة النبوية ماروي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » { رواه الإمام أحمد في مسنده ، رقم الحديث 8939} .

**4.3. الجانب الخيري:** فيما نال البعد الأخير " الجانب الخيري أو التطوعي" في الإسلام الشق الأكبر من الحديث حيث أنه في الإسلام تم إعتبار أن القيام بهذه الأعمال لها غرض أسمى وهو الحصول على رضى الله،<sup>1</sup> وأشارت إلى ذلك الكثير من الدلائل القرآنية كقوله تعالى ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ...﴾ {سورة البقرة، الآية 197} وقوله تعالى أيضاً ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا۟ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۗ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ {سورة البقرة، الآية 177} ، وقد جعل الله سبحانه وتعالى جزءاً وتواباً عظيماً لفاعل الخير حيث جاء في قوله تعالى ﴿ وَمَا تَقَدَّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ {سورة البقرة، الآية 110} ، وقوله أيضاً ﴿.....فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ.....﴾ {سورة البقرة، الآية 184}، وفي السنة النبوية جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي - صلى الله عليه وسلم قال « من نَفَسَ عن مؤمنٍ كُرْبَةً من كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً من كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ومن يَسَّرَ على مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا

والآخرة، ومن سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» {رواه مسلم في صحيحه ، رقم الحديث 2699}، كما أن عمل الخير والتشجيع على فعله من أولويات الشريعة الإسلامية والتي ترى بأنها تكمن في المحافظة على ستة أمور أساسية وهي الدين و النفس و النسل ، والعقل والمال والعرض ، فحقوق المسلمين كلها مسؤولية إجتماعية وكل شخص مسؤول بقدر طاقته ومقدرته ، وإن ضمن الإسلام هذا الحق على مستوى الأفراد فالأمر سيان على كل الجماعات والمؤسسات بنفس السياق .<sup>1</sup>

يمكن القول في الأخير إلى أن المسؤولية الاجتماعية في الإسلام هي نظام اجتماعي قائم على رباط روحي يعنى الالتزام بالمعايير الأخلاقية والأعراف الاجتماعية القائمة على الشريعة، لأنه في الإسلام لا يقتصر الأمر على الجانب المادي فقط لكنه يهتم بتحقيق مبدأ رفاهية الإنسان ، والتأكيد على مفهوم الأخوة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والروحية لكل إنسان ، وتوضح المسؤولية الاجتماعية أيضا العلاقة بين البشر وبين الله سبحانه وتعطيهم بذلك رحمتان الأولى ضمان لمصالحه ومصالح المجتمع ككل والثانية رحمة وجزاء في الآخرة لمن طبق ذلك .<sup>2</sup>

بعد عرض أغلب وجهات النظر والرؤى يستنتج الطالب تعريفا شاملا يلخص به وجهة النظر حول هذا المصطلح ، فمصطلح "المسؤولية - responsibility" يعنى به الإلتزام ، وإذا إقترن بالجوانب " الإجتماعية - Social " فهو بذلك يعنى الإلتزام بما يترتب من واجبات إجتماعية لكل من لهم أثر أو تأثير ، وإذا ما تم تفعيل هذا المصطلح في المؤسسات فالمعزى منه التأكيد على الوفاء التام والمطلق من قبل المؤسسات بكل الواجبات والإلتزامات الإجتماعية المترتبة عنها بدأ بما يفرضه القانون أولا وصولا إلى يعبر عن إلتزام المؤسسة ومواطنتها إتجاه أصحاب المصلحة ، وخلاصة القول إن المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات هي كل ما يترتب على المؤسسة من إلتزامات بصيغة قانونية أو طوعية إتجاه أصحاب المصالح والتي تحدد من قبل المجتمع الذي تنشأ فيه و الدولة التي تمارس نشاطها فيها والعالم الذي هي جزء منه ،دون أن يحول ذلك من تحقيقها لمصالحها ولاسيما الإقتصادية والتي هي بداية المسؤولية الإجتماعية وأحد أهم عناصرها فلا وجود لمسؤولية إجتماعية دون مسؤولية إقتصادية تنشئ وتساعد على تجسيدها ، ولايزال موضوع المسؤولية الإجتماعية محل إهتمام ونقاش كل الأطراف من هيئات وباحثين وغيرهم بغرض الوصول لأحسن صبغة له تلائم بما جميع الأطراف في ظل التطورات المتسارعة، ويؤكد الطالب على نقطة مهمة في الدراسة الحالية وهي أن الوصول لمسؤولية إجتماعية حقيقية لا يكون إلا إذا كان هناك ترابط وتوافق بين مصالح المؤسسة ومصالح الأطراف ذات العلاقة باها ، ولايتحقق هذا إلا إذا تجسدت شراكة حقيقية أساسها إلتزام كل طرف بماله من حقوق وماعليه من واجبات .

1/ وهيبه مقدم ، المسؤولية الإجتماعية من منظور الإقتصاد الإسلامي ، ورقة علمية مقدمة على الملتقى الدولي الأول الموسوم بعنوان : الإقتصاد الإسلامي : الواقع و رهانات المستقبل ، المركز الجامعي بغرداية ، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 23 و24 فيفري 2011، ص 08.

2 / Indra Prasetyo et al, CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY PRACTICES IN ISLAMIC STUDIES IN INDONESIAN, journal of Legal, Indonesia , N°01,2021,p07.

ثالثا: الأهمية الإستراتيجية للمسؤولية الإجتماعية

إن الأهمية الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية تظهر في دورها الكبير الذي تكنتسه في الوقت الحالي فقد أصبحت مبدأ شائعا في المؤسسات لما تحققه من إنجازات وفرص ، فضلا على أنها أصبحت تقدم نوعا من الضمان الموثوق للحقوق لجميع أصحاب المصالح ، غير أن كل مطلع على الأدب الإداري للمسؤولية الاجتماعية سيصدم بوجود صراع بين توجهين أحدهما داعم لتبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات والالتزام بما هو منصوص عليه وآخر رافض لتجسيدها لما لها من تكاليف وعوائق أخرى<sup>1</sup> ، و لا يزال هذا النقاش متجددا ومستمر فقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية تكتسب زخما وتأثيرا سريعا في الساحة الدولية التي تدعم من خلال التطورات والحوادث والمنشورات والتدابير واللوائح الحكومية... الخ ، وعدم الإكتفاء بالدور التقليدي السابق ومحاولة جعلها جزء من حركة إجتماعية عالمية ناشئة والوصول إلى مسؤولية حقيقية ، حيث أن دور وظيفة المؤسسات في المجتمع المعاصر من حيث القيم والإستراتيجيات ومقترحات الأعمال قد غير طريقة المسؤولية والمساءلة وغايتها من الطبيعة الإقتصادية البحتة إلى طبيعة إقتصادية وإجتماعية ، فقد أصبحت تنمية رأس المال الاجتماعي منظوية على الأهمية الإستراتيجية المتزايدة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتي لا تشير إلى صفات المؤسسة ولكن إلى صفات علاقتها بالعالم فهي تتطلب تطوير رؤية مبتكرة للعالم الذي يؤدي إلى دمج العوامل الداخلية والخارجية مع السياق الإجتماعي ، فإذا كانت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات جزءا لا يتجزأ من المؤسسة فهي ستكون في صميم عملها وترتبط بكل إقتراحاتها، وستضيف قيمة لمختلف أصحاب المصلحة<sup>2</sup>، ويجعل من الممكن النظر إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها نوع جديد من الروح الإجتماعية القائمة على الإبتكار والتجديد كما أنها حلقة للربط بين الكفاءات و إحتياجات مختلف أصحاب المصالح .

نظرا لزيادة الوعي والتثقيف الإجتماعي لدى أفراد المجتمع والمؤسسات بأن تحقيق مصالح المؤسسة أصبح مرهونا بمدى دمجها هذه الأخيرة لكل الإحتياجات الإجتماعية لمختلف أصحاب المصلحة ومدى عملها على تحسين نوعية الحياة إضافة إلى الصورة الجميلة والإيجابية التي يعكسها في المجتمع<sup>3</sup> ، ولاتنحصر أهمية المسؤولية الاجتماعية على شخص دون غيره فالمؤسسة مستفيدة مثل المجتمع والدولة مستفيدة مثل المؤسسة وتواليه ، وبالتالي يمكننا سرد هذه الأهمية كالتالي:

1/ مقدم وهيبه وبكار بشير ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، الجزائر، العدد 1، 2014، ص 13.

2 / JAN Jonker and MARCO DE Witte, **Management Models for Corporate Social Responsibility** , Springer, Germany, N.D, 2006, P 3-4.

3/ عجيلة محمد و شنيني عبد الرحيم، فعالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال (مفاهيم وأسس)، الملتقى الدولي الثالث بعنوان منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في جامعة بشار، 14-15 فيفري، 2012، ص 8.

1. أهميتها بالنسبة للمؤسسة :

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات استثماراً يمكن للمؤسسة من خلاله ضمان قيمة جوهرية عالية وبناء أساس قوي داخل المجتمع<sup>1</sup>، ولا يمكن حصر أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسة فهي تزداد كلما زادت حاجة المؤسسة لها وكلما وقعت في مشاكل أكبر أو ضيعت فرصاً أكثر إضافة إلى أن أهميتها تزداد أيضاً بزيادة الفوائد الناجمة عن تطبيقها ، وأصبح التعرف على مدى إدراك المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية عنها أمراً يتطلب إيلاء المزيد من الإهتمام لمساعدتها على النمو و تحقيق أهدافها وفقاً لنظمتها ومنهجية عملها<sup>2</sup> ، ويمكننا ذكر بعض النقاط التي تبرز من خلالها أهمية المسؤولية الاجتماعية:

- تساعدها المسؤولية الاجتماعية في تحسين الصورة العامة لدى العملاء والعمال، فهم قبل إتخاذهم لقرار الشراء أو إستخدام أي شيء تابع للمؤسسة فهم سيبحثون عن صورتها وعلى سمعتها ، وهو الذي يجعل المؤسسة تتصرف بشكل جيد إتجاه الموظفين الآخرين والعملاء والجمهور ويساعد في تحقيق الصورة العامة والوفاء بالمسؤولية داخل وخارج المؤسسة ؛
- تساعد أيضاً في زيادة الوعي بالعلامة التجارية والإعتراف بها خصوصاً إذا كان هناك إلتزام حقيقي بالممارسات الأخلاقية حيث سيساعد ذلك في خلق الوعي ونشر الأخبار وبالتالي سيسمع المزيد من الأشخاص عن علامتها التجارية وهو الذي سيدفعهم للبحث عن منتجاتها وخدماتها والتفكير بها ؛
- تقليل التكلفة الإجمالية للإنتاج والعديد من التغييرات البسيطة مثل اتباع الإنتاج النظيف ، فإن القيام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات سيجعلها تتحرك نحو الاستدامة وبالتالي إستخدام عبوات أقل وزيادة المردود وتقليل التكاليف؛
- الإسراع في تطبيق المسؤولية الاجتماعية يمكنها الإستفادة من المنافسة لصالحها ، حيث أنه يمكنها إعتبار نفسها مؤسسة ملتزمة بإتباع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات للمضي قدماً خطوة إلى الأمام ومراعاة العوامل الاجتماعية والبيئية وجعل نفسها من بين المنافسين المختلفين عن الآخرين؛
- زيادة مشاركة العملاء في جميع وسائل التواصل الاجتماعي حول الأنظمة المستدامة التي تستخدمها والإعلان عن ما يميز علامتها التجارية وإنشاء قصة من كل جهد، وهذا التغيير المستدام الذي هو مطلب العالم اليوم يجعلها تدفع العملاء بشكل أكبر نحو المشاركة؛

1 / Khaled Salem Al-Jaidi et al , **Corporate Social and Environmental Responsibility and Corporate Performance in the Manufacturing Sector: Evidence from Saudi Arabia**, Economic Additions Journal, University of Ghardaia, Algeria, N° 02, 2019,p295.

2 / عبدالعزيز حسين سعد محمد، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المساهمة الليبية ، مجلة القرطاس ، لبيبا، العدد 12، 2021، ص 143.

- خلق تنافس بين الموظفين وجعل المشاركة في عملية التوظيف كبيرة حيث يرغب الموظف دائماً في العمل والاستمتاع بالعمل في مؤسسة لها صورة جيدة في الأماكن العامة ومن المرجح أن تحتفظ المؤسسة بالموظف إذا كانت تتابع وتراعي الحقوق الإجتماعية داخل المؤسسة.<sup>1</sup>
  - تأييد أعمال مثل التطوع حيث يمكن أن يشجع النمو المهني الشخصي والشامل؛
  - تحسين مناخ العمل وتطوير الأداء ، وهي دليل على وجود تجاوب فعالا مع التغيرات الحاصلة في إحتياجات المجتمع.<sup>2</sup>
2. أهميتها بالنسبة للمجتمع:

تعتبر المسؤولية الإجتماعية مهمة للمجتمع فهو أهم ما تقوم عليه متطلبات المسؤولية الإجتماعية وأكثر من يستفيد منها ،لذا يمكننا عرض مجموعة من النقاط التي تبرز هذا :

- تضمن العمل في شراكة مع المجتمعات المحلية حول أهم القضايا سويًا ، وتعزيز العلاقة بين الموظفين والعملاء وعائلاتهم وجعلهم مساهمين في أنشطة الحفاظ على البيئة وتحقيق الإستدامة ؛
- المسؤولية الاجتماعية للشركات هي جانب من جوانب الإلتزام بالتصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية وتطوير نوعية الحياة للقوى العاملة وأسراهم والمجتمع ككل ؛
- تدفع أصحاب الأعمال للقيام بنشاطاتهم بشكل يحدث تأثيرا إيجابيا شاملا على المجتمع بإحترام الاختلافات الثقافية وضمان الحقوق كاملة (العدالة) للجميع،وبالتالي خلق قيمة مجتمعية وتحقيق غايات ومتطلبات العديد من أصحاب المصلحة.<sup>3</sup>
- رفع مستوى المعرفة والتثقيف والوعي الاجتماعي لدى السكان وتزودهم بالمهارات المفيدة التي يمكن أن تساعد في الحياة والشعور بالإستقرار والعدالة الاجتماعية .
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع وزيادة التفاعل الإجتماعي بين القضايا ذات الرأي الواسع ورفع روح الإلتناء بين مختلف أطياف المجتمع.<sup>4</sup>

### 3. أهميتها بالنسبة للدولة : يمكن تضمين أهم النقاط التي تبرز هنا في مايلي :

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛

1 / Jamshed, **The Importance of Corporate Social Responsibility and Business Ethics**, International Journal of Trend in Scientific Research and Development (IJTSRD),India , N°05,2020, pp 799-780.

2/ طاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد وتسيير البيئة ، رسالة منشورة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر ، 2007، ص 82.

3 / Deepika Maheshwari, **Necessity of corporate social responsibility for society** , National Journal of Research and Innovative Practices ( NJRIP), India,N° 01,2016,pp 01-02.

4 / Paulina Książak,**The Benefits from CSR for a Company and Society**, Journal of Corporate Responsibility and Leadership, France , N°04,2016,PP 60-61.

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية الإجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الإجتماعية؛
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدول نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا إضافة لتحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : المفاهيم المتداخلة مع المسؤولية الإجتماعية

أصبح العالم اليوم يشهد متغيرات متسارعة دفعت إلى ظهور مصطلحات جديدة وتطور بعضها الآخر مما جعل هناك لبس شديد في تحديد معانيها وحتى التفرقة بينهما ويعتبر مصطلح المسؤولية الإجتماعية أحد هذه المصطلحات ، ولذلك كان لابد من إلقاء نظرة على أهم المصطلحات المتداخلة مع هذا المفهوم ومحاولة توضيحها والتفريق بينها وبين مصطلح دراستنا "المسؤولية الإجتماعية" .

#### أولا: الأداء الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية

جاءت المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بأفكار جديدة إرتقت بمصطلح الأداء بعيداً والذي كان يعرف في التسيير على أنه "الجمع بين الفعالية والكفاءة"<sup>2</sup>، ويعرف أيضا بأنه "أي نشاط أو سلوك يؤدي إلى نتيجة، وخاصة السلوك الذي يغير المحيط بأي شكل من الأشكال"<sup>3</sup>، كان (Carroll-1979) السباق إلى وضع مبادئ الأداء الإجتماعي منبثقة من مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات<sup>4</sup> ، نوضحها في الشكل التالي :

1/ طاهر خامرة، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

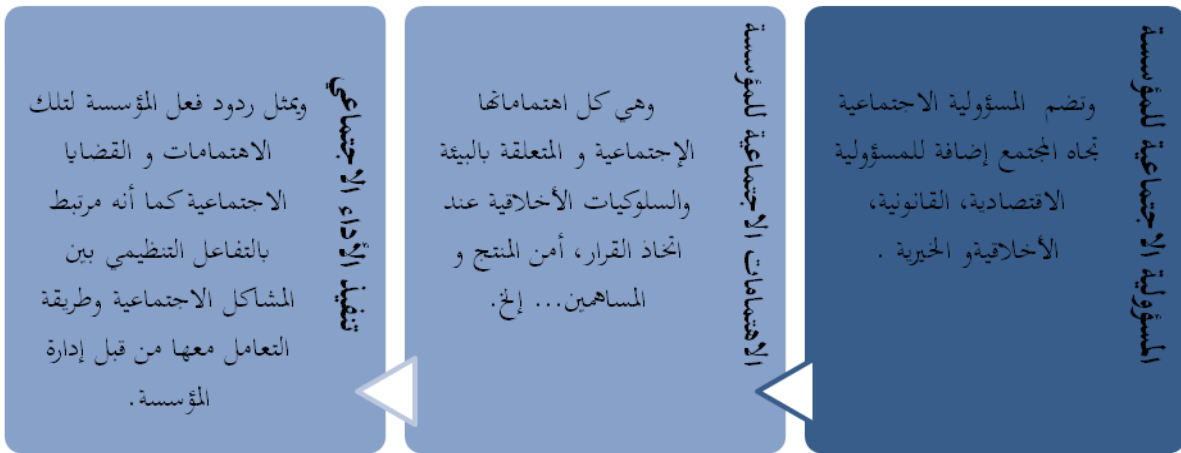
2 / BOUDJEMIL. A, **Performance des ressource humaines** , Séminaire international sur: Développement de ressources humaines, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion Ouargla, 2004, p 98.

3/ مصطفى عشوي، **أسس علم النفس الصناعي التنظيمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، د.ط، ص 24 .

4 / David Rolland and Pierre Gabrielle, **la responsabilité social d'entreprise et finances**, presse de l'université du Québec, Canada, ND, 2004, p12 .



الشكل رقم (01 - 01): أبعاد الأداء الإجتماعي



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على نفس المرجع السابق، ص ص 12-13

وحسب (Carroll) فالأداء الاجتماعي يتوقف على قياس، متابعة و سرد جهود المؤسسات في سبل اعتماد الجوانب الاجتماعية والأخلاقية ، وقد رأى أغلب الباحثين والهيئات الدولية بأن قيام المؤسسة (الموظفين) بالممارسات الاجتماعية اللازمة والمتعارف عليها أثناء القيام بالأعمال التجارية في المحيط الذي تنشط فيه ، وتكون هذه الممارسات داخل المؤسسة (العاملين والمالكين ) وخارجها (حكومة ، زبائن والمجتمع ككل )<sup>1</sup>، والذي يبين مدى الترجمة الفعلية لرسالتها الاجتماعية المراد تحقيقها في المجتمع<sup>2</sup> ، وتشكل هذه الممارسات الجوهر الذي يستخدم في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لزيادة مساءلتها عن التأثيرات الاجتماعية الناتجة<sup>3</sup> ، وقدم Carroll نموذج يعرف به الأداء الاجتماعي والذي يتقاطع مع (CSR) في ثلاثة نقاط مختلفة هي<sup>4</sup>:

1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات : و التي تقسم إلى أربع مستويات (اقتصادية، قانونية، أخلاقية و خيرية )، هذا البعد يتوافق مع الغايات التي تطمح إليها المؤسسات من خلال المسؤولية الاجتماعية، والتي لا تقتضي فقط المردودية الاقتصادية و إحترام الإلتزامات القانونية و إنما أكثر من ذلك، لتشمل السلوك الأخلاقي المطابق للمعايير والتطلعات الاجتماعية بالإضافة إلى حصة أكثر تطوعية و خيرية "

1 / Ernult.J et Ashta.A, **Développement durable - responsabilité sociétale de l'entreprise - théorie des parties prenantes : Évolution et perspectives** , Revue de Cahiers du CEREN, France, N°21, 2007, pages 4-31.

2 / برني لطيفة، أثر تمكين العاملين في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الجزائرية دراسة مقارنة بين المستشفيات العمومية والعيادات الاستشفائية الخاصة لولاية بسكرة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2014-2015، ص 185.

3 / Alvisé Favotto and Kelly Kollman, **When Rights Enter the CSR Field: British Firms' Engagement with Human Rights and the UN Guiding Principles**, Journal of Human Rights, UK, N°23, 2021, p23.

4 / Amina Bashour and Faouzi Bensbaa, **Responsabilité sociale des entreprises : acceptation, crédibilité et légitimité Pratiques**, XIIIe Congrès AIMS, Normandie et Vallée de la Seine, France, 3 et 4 juin 2004, p. 05.

2. المشاكل الاجتماعية التي تصادف المؤسسة: يمثل هذا البعد المجالات التي يمكن أن تمارس فيها المسؤولية الاجتماعية وفقا للفترة الزمنية و

القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، يمكن أن يتعلق الأمر بمسائل بيئية ، اجتماعية، المساهمين أو حتى نوعية و جودة سلامة المنتجات؛

3. فلسفة المؤسسة للاستجابة للمسؤولية : حيث يقود هذا إلى تحليل العلاقات بين المؤسسة وأصحاب المصلحة في ضوء نموذجين<sup>1</sup> :

— ترابط العقود بين الفاعلين العقلانيين الساعين إلى تعظيم فائدهم وتنفيذ استراتيجيات حقيقية .

— تمثيل رمزي للمؤسسة الساعية للشرعية والوصول " لصورة مناسبة" والبدأ في تكوين مفهوم " للمسؤولية الاجتماعية " .

إن وضعه في هذا الإطار هو نتيجة إجراءات رمزية تميل إلى تكوين صورة (سمعة) تشير إلى الوضع الاجتماعي للمؤسسة في سياق عدم تناسق المعلومات، ويتم نقل الأفعال الصادرة عن المؤسسة من قبل وسائل الإعلام والتي تؤثر في رأي الجمهور وبالتالي تؤثر أيضا على أصحاب المصلحة وتساهم في عملية إضفاء طابع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .

إن التقارب بين مصطلحي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء الاجتماعي كبير جدا يصل إلى حد إعتبارها فعل واحد بمصطلحين فجاءت أغلب الدراسات (كدراسات مقدم وهيبة 2012 ) على أن الأداء الاجتماعي ماهو إلا تجسيد فعلى للإلتزام المنصوص عليه في مبادئ المسؤولية الاجتماعية ، كما جاء المعيار ( Norme AA 1000 ) و الذي يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية و الأخلاقية ليقدّم مؤشرات تكون مرجعا يمكن من خلاله للمؤسسة تحديد قيمها و أهدافها الخاصة المتعلقة بالأداء الاجتماعي و الأخلاقي و تطوير علاقاتها مع أصحاب المصلحة<sup>2</sup> .

فيما يرى آخرون أن المسؤولية الاجتماعية قد غطت مجالا أوسع من الأداء الاجتماعي فهذا الأخير متوقف على إهتمام المؤسسة بأمورها الاجتماعية فقط (كشؤون الموظفين ، الزبائن ، العملاء ، البيئة... إلخ ) وبمعنى آخر فإنه مشترك مع المسؤولية الاجتماعية فقط في البعدين الأخلاقي والخيري مستغنيا أو مقللا من أهمية الحقوق الاقتصادية والأطر القانونية المنظمة لهذه الممارسات .

### ثانيا: أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية

إن الأخلاق هي "كل عمل جيد في عيون المجتمع"<sup>3</sup> ، وهي أيضا "الصفات والسلوكيات الحسنة التي لا بد أن يتسم بها الشخص أثناء تعاملاته"<sup>4</sup> ، كما أنها " مجموعة القيم والمعايير التي نستطيع من خلالها التمييز بين ماهو صحيح وماهو خاطئ من سلوكات ونشاطات وممارسات

1 / Michel Capron et Françoise Quirell, **Dynamiques des relations entre entreprises et acteurs**, Rapport de la Commission d'aménagement public, GREGOR et IAE de PARIS, p 28.

2/ وهيبة مقدم، الحاجة إلى تصميم لوحة قيادة من أجل دمج المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال و قياس الأداء إتجاهها، ورقة علمية مقدمة إلى: المؤتمر العلمي الدولي الأول حول :سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، ص 11.

3 / Olivier Vassal, **L'IMPOSSIBLE ÉTHIQUE DES AFFAIRES** , Journal de gestion de révision et d'expansion, France,N° 141,2011,p 82-83

4 / فاطمة عبد الرقيب ، أخلاقيات العمل ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، د.ط ، 2017، ص 10- 11 .

حيث تستمد من المجتمع الذي تعيش فيه "1، و عرفت أخلاقيات العمل على أنها " فهم لسياق قيم العمل الإيجابية المهمة والتي تقوم على تجهيز قوى عاملة متعددة الثقافات للعمل معاً بهدف تحقيق التطوير الإستراتيجي وإنجاح الاستراتيجيات الموجهة نحو السوق "2، وأعتبرت أيضاً بأنها " السلوك الأخلاقي الصحيح للموظف والذي يجب أن يتحلى به و هو يعود بالأثر على التصورات الفردية لأخلاقية الأفعال والقرارات في مكان العمل "3.

تتميز مفاهيم أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بخصوصيات متميزة فهي تستخدم للإشارة إلى نفس الاتجاه ويتكون مصطلح أخلاقيات الأعمال عبارة عن " مزيج من كلمتين مألوفتين جداً، هما الأعمال التجارية والأخلاق " وتعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات رسماً يفرض على العوائد المستمدة من الأخطاء الناجمة عن الأعمال وذلك بدفع بعض الحقوق وهكذا فمثلاً " الإيرادات التي تجمعها الضرائب مرتبطة بالأخطاء وهي كثيراً ما تخصص لاستعادة الصحة والبيئة، إن لم تكن تقدم الحلول المناسبة لتصنيع منتجات أكثر ملائمة للمجتمع "4.

تقوم أخلاقيات العمل على أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهو البعد الأخلاقي مع العلم أن الأخلاقيات أسبق لدى الأفراد في المجتمع من مسؤوليتهم الاجتماعية، و هي أيضاً أسبق لدى الأفراد في المؤسسات من المسؤولية الاجتماعية، ولا شك أن العنصر الأخلاقي كان قديماً و إستمر حتى الوقت الحاضر في حين أن كثير من المفاهيم و المواقف عن المسؤولية الاجتماعية ترتبط بالتطورات الحديثة في المجتمع.5

تعتبر المسؤولية الاجتماعية أكثر انسجاماً مع الأخلاقيات و أكثر تعبيراً عنها، ومن المؤكد أن الأخلاقيات في السلوك العام للأفراد في المجتمع تعمل على تحقيق المسؤولية الاجتماعية كما تمثل أساساً قوياً للتطور نحو مفاهيم جديدة لأخلاقيات الإدارة التي تطورت فيما بعد، ومن جهة أخرى هناك علاقة متداخلة بين المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال إذ أن أولوية المؤسسات قديماً كان فقط تعظيم موارد المؤسسة من أرباح و ما شابه ذلك ليتغير الأمر مع التغيرات الكثيرة بمرور الوقت إلى التركيز على المسؤولية الاجتماعية في الأدبيات الإدارية و بالتحديد في بدايات ممارسة أشكال المسؤولية الاجتماعية منذ الثورة الصناعية و بدايات القرن العشرين داخل المصانع، ومن خلال الإهتمام بظروف و بيئة العمل و نوعيتها ليصبح للمسؤولية الاجتماعية بعد السبعينات بعد أخلاقي جعلها تتداخل مع أخلاقيات الإدارة بشكل صريح.6

1/ نجم عبود نجم ، أخلاقيات الادارة ومسؤولية الاعمال في شركات الاعمال ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، د.ط ، 2005، ص 16-17 .

2 / Don Scott and Adela McMurray, **Ethics of Work Values, GDP Per Capita and Country of Birth Relationships**, Journal of Business Ethics, N° 3, 2013, p. 657.

3 / Lower. M and BEADLE, **Différences entre l'éthique du travail et l'éthique du travail et les effets de la religiosité** ,Journal of Administrative Issues, N°03,2016,p 421.

4 / MRIDULA, G and PREETI, **R.Business Ethics and Corporate Social Responsibility –Is there a dividing line?** , Journal of Procedia Economics and Finance,(E. B.V, Ed.),ND,N°11,2014, pp 50-51.

5/ نجم عبود نجم ، مرجع سبق ذكره ، ص 216.

6/ ليث سعد الله حسين وريم سعد الجميل ، **المسؤولية الإجتماعية إتجاه العاملين وانعكاساتها على أخلاقيات العمل دراسة عينة من منتسبي بعض مستشفيات مدينة**

**الموصل** ، بحث علمي مقدم للمؤتمر العلمي الثالث بعنوان : إدارة منظمات الأعمال ( التحديات العالمية المعاصرة ) كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة بالأردن ، من 27 إلى 29 أبريل 2009، ص ص 10-11.

و يمكن القول أن هناك تداخلا كبيرا بين المفهومين حيث تكمن العلاقة بينهما من خلال تبني سياسة أخلاقية سليمة للمؤسسات وأن تنقل بوضوح مدونة أخلاقيات قوية ومعاصرة للموظفين وتتعامل مع التحديات الأخلاقية وتوفر الضمانات الضرورية لجميع العلاقات القائمة على الثقة بدأ بتنظيم السلوك التجاري في ضوء المعايير المحددة ، وبسبب إهتمام هذه السياسات المتأصل بالمعايير والسياسات الأخلاقية فإنها يمكن أن تعزز المعارضة المشروعة من جانب أولئك الذين يتعارضون مع أداء المؤسسة وفقا لمعاييرها المحددة ودعم كل متطلبات نجاح المسؤولية الاجتماعية يجعل جميع عمليات صنع القرار تراعي الأثر الناجم على جميع أصحاب المصلحة خاصة الخارجة عن إطار الأرباح المالية لمؤسسة ، كما أن المعايير الأخلاقية لها بالضرورة تأثير كبير على دور المسؤولية الاجتماعية وهي كحارس للبوابة بالنسبة لما يتعلق بتلك المعايير، ومن ناحية أخرى فإن تدريب الموظفين والإدارة ليكونوا أخلاقيين هو دائما مهمة صعبة تأتي معها بمميزات وعيوب.<sup>1</sup>

### ثالثا: التنمية المستدامة والمسؤولية الإجتماعية

إن مفهوم التنمية المستدامة متعدد الإستخدامات ومتنوع المعاني وقد تطور في السبعينيات من القرن الماضي ليصل إلى ذروة التطور خاصة في الثمانينيات، حيث ظهرت تعاريف متنوعة ، متعددة ومتداخلة له ويعتبر هذا التداخل بين التعاريف هو أكثر ما يميز أدبيات التنمية المستدامة<sup>2</sup>، حيث يُنظر إلي مفهوم التنمية المستدامة بأنه " يشير إلى تغييرات في السلوك بشكل يهدف إلى إدارة أكثر عقلانية وكفاءة لجميع الموارد التي ستسمح بضغط وتأثير سلبي أقل، حيث أن مثل هذا السلوك المسؤول يضمن إستغلال طويل الأجل للموارد دون تعريض الأجيال القادمة وحقوقها للخطر " ، ويقوم مفهوم التنمية المستدامة على التنمية (الاقتصادية و الاجتماعية مع إحترام القيود البيئية) ، إضافة إلى مفهوم توفير الإحتياجات (إعادة توزيع الموارد لضمان جودة الحياة للجميع) والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة (إستخدام الموارد لضمان جودة الحياة اللازمة للأجيال القادمة)<sup>3</sup>، ويتجلى جوهر مفهوم التنمية المستدامة من مفهوم العناصر الثلاثة المذكورة والتي تضمن التوازن بين الركائز الثلاث للاستدامة<sup>4</sup>:

- الإستدامة البيئية التي تركز على الحفاظ جودة البيئة اللازمة لإجراء الأنشطة الاقتصادية ونوعية حياة الناس .
- الإستدامة الاجتماعية التي تسعى جاهدة لضمان حقوق الإنسان والمساواة ، والحفاظ على الهوية الثقافية ، واحترام التنوع الثقافي والعرقي والديني.
- الاستدامة الإقتصادية اللازمة للحفاظ على رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري اللازم للدخل و المعيشة.

1 / ZOUHEYR, G and SAADAOUIS, **Business Ethics and Corporate Social Responsibility: Bridging the Concepts**, Journal of Business and Management, (U. o. Jouf, Ed.), Arabie Saoudite ,N°04, 2019,p 2025.

2/ عبد الله حسون مجّد ومهدي صالح دواي وآخرون ، **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد**، مجلة ديالى، العراق، العدد67، 2015، ص 340.

3 / Ramakrishnan Ramachandran, **CSR and Sustainable Development - A primer** ,Vivin Consultants Chennai India,2020,pp 03-04.

4 / Tomislav Klarinm , **The Concept of Sustainable Development:From its Beginning to the Contemporary Issues**,Zagreb International Review of Economics & Business, Croatia, N°1,2018 , p p 67-68.

يجب على كل ركيزة من ركائز الاستدامة إحترام مصالح الركائز الأخرى حتى لا يحدث إختلال، لأن تحقيق التنمية المستدامة الكاملة قائم على إحداث التوازن بين جميع هذه الركائز لذلك فإن الشرط المطلوب ليس من السهل تحقيقه.<sup>1</sup>

يعتبر مفهومي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتنمية المستدامة مفهوميين متقاربين جدا وإلى حد كبير فالقول بأن مؤسسة مسؤولة إجتماعيا يعني الحديث عن مؤسسة تأخذ بعين الإعتبار التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون تفضيل<sup>2</sup>، وقد تم النظر في التقارب الكبير بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية على أساس أن التنمية يقصد بها التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، بينما يعني الثاني دمج الجوانب الاجتماعية والبيئية في الأعمال التجارية، كما أن الكثير من متطلبات التنمية المستدامة نجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية، فهذا يعني أن المسؤولية الاجتماعية تمثل شكل من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة إن لم نقل أنها تمثل أهم أدوات تحقيقها.<sup>3</sup>

جاءت دراسة (Daniela Ebner et Robert J. Baumgartner,2006) لتوضح علاقة هذين المصطلحين وتبين لهما بعد تحليلهما ل(43 مقالة) حول المفهومين إلى الخروج بوجهات نظر أهمها<sup>4</sup>:

- أصبح ينظر للتنمية المستدامة بشكل أوسع وأعم بحيث تتعلق بشروط أخرى للمسؤولية والوعي الاجتماعي، كما أن التنمية المستدامة قد أصبحت تعطي إهتمام أكبر للبعد الاجتماعي دون إستخدام المصطلحات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
- إن المسؤولية الاجتماعية هي بمثابة الممارسات القائمة على تحقيق البعد الاجتماعي الذي يقوم عليه التنمية المستدامة، بمعنى أنه يمكن النظر إلى مفهومه على أنه وصف للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.
- المسؤولية الاجتماعية هي تمثيل للتنمية المستدامة على مستوى المؤسسات إذا ما نظرنا إلى القضايا والأهداف المتعلقة بها، على إعتبار أن التنمية المستدامة هي الدافع الأساسي الذي تقوم عليه المسؤولية الاجتماعية.

إن مصطلحي التنمية المستدامة و المسؤولية الاجتماعية هما مصطلحان متماثلان والحديث عن أحدهما كافي للتعبير عن ما يحتويه المفهوم الآخر فالمسؤولية الاجتماعية لا تقتصر على الواجب القانوني والاقتصادي للمؤسسة لأن البيئة التي تعمل فيها هي أيضاً "إجتماعية وسياسية وبيئية بطبيعتها" وهو ما يكفي للتعبير عن التنمية المستدامة وبالتالي فهما مصطلحان يسعيان لتحقيق غاية واحد.<sup>5</sup>

1 /Ipid ,p 68

2 / Fadoye Mardam and Bey MANSOUR, **La Responsabilité sociale de l'entreprise: Définitions**, théories and concepts, Centre d'Etudes Bancaires,2014,p20.

3 /مجد جصاص، مرجع سبق ذكره، ص ص 217-218 .

4 / Daniela Ebner and Robert J. Baumgartner, **The Relationship Between Sustainable Development and the Social Society of Corporate Responsibility**, Corporate Responsibility Research Conference , Queen's University Belfast, Dublin (Ireland), 4-5 septembre 2006, pp. 06-10 .

5 / Ipid ,p 10.

وهذا ما أكدته تعاريف كل من مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة الذي رأى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها الوسيلة التي تفي بها المؤسسات بالتزاماتها إتجاه القضايا الحساسة والضرورية والتي من ضمنها التنمية المستدامة ، أما الاتحاد الأوروبي فقد جاء في أحد تعاريفه عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها تلك الممارسات التي تهدف من خلالها المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة<sup>1</sup>، كما أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور وهو مرتبط بشكل عضوي بالتنمية المستدامة، حيث يوجب على المؤسسات بجانب البحث عن الثروة والربح أيضا واجب الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.<sup>2</sup>

#### رابعا: حوكمة المؤسسات والمسؤولية الإجتماعية

إزدادت أهمية الحوكمة والوعي بها في العقود القليلة الماضية بهدف حماية وتأمين مصالح جميع أصحاب المصلحة مع ضمان المؤسسة للكفاءة الاقتصادية التي تؤدي إلى الاستدامة فوجود حوكمة المؤسسات يحكم العلاقات بين الإدارة وأصحاب المصلحة في المؤسسة ، ونتيجة لذلك فقد تغير هذا المفهوم بشكل كبير مع مرور الوقت خصوصا مع ظهور عمليات مثل العولمة ونقل السلطة والاستعانة بمصادر خارجية ، فقد عرفت حوكمة المؤسسات من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها هي " العمليات التي يتم من خلالها توجيه وضبط الأعمال وتوزيع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل الإدارة، المساهمين ذوي العلاقة، فضلا عن وضع القواعد والإجراءات اللازمة من أجل إدارة الموارد بالشكل الذي يؤدي لتحقيق الأهداف المسطرة " <sup>3</sup> ، مما يوفر إطارًا للتنظيم الأفقي الفعال لأعمال ومصالح الجهات الفاعلة في المؤسسات التي تعتمد بشكل متبادل على مواردها <sup>4</sup>.

تقوم حوكمة المؤسسات على المساعدة في بناء جو من الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لتشجيع الاستثمار على المدى الطويل، والإستقرار المالي ونزاهة العمل، والذي يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق النمو المستدام، لذا قامت كل من ( G20/OECD ) بوضع مبادئ تقدم وتحدد من خلالها اللبنة الأساسية لإطار حوكمة المؤسسات وتقدم إرشادات لتنفيذ العملية على المستوى العالمي <sup>5</sup> ، وفيما يلي شكل نستعرض من خلاله أهم المبادئ الجديدة للحوكمة :

1 / Peter Henry et JACQUEMET Guillaume, **Responsabilité sociale des entreprises, développement durable et gouvernance d'entreprise : quelles corrélations** , Revue suisse de droit des affaires et des marchés financiers, Suisse,N.D, N° 3, 2015, p177.

<sup>2</sup> / فهد راعي الفحما، مدى التزام المؤسسات المساهمة العامة الكويتية بإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة ، قسم المحاسبة بكلية الأعمال ، أطروحة منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2012، ص ص 14-15.

3 / Investment Division of the OECD, **Corporate Governance** ,OECD ,2011, P 2 .

4 / Abdullahi Molo Edu et AL, **The Impact of Social Auditing and Scorecard Mechanisms of Civil Society Organizations on Governance in Kenya**, The Strategic Journal of Business Administration, Kenya, N° 02, 2019 ,p p 43-44.

5 / OECD, **G20/OECD Principles of Corporate Governance**, OECD,2015,P 13 – 45.

الشكل رقم (01 - 02) : مبادئ حوكمة المؤسسات



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2015

ظهرت هناك علاقة بين حوكمة المؤسسات و المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في أعقاب فضائح محاسبية سيئة السمعة مثل فضيحة ( Enron و HealthSouth و Tyco و Worldcom ) والتي زعزت ثقة المستثمرين فيها ، حيث كان الهدف هو إعادة ثقة المستثمرين في النظام المالي لهذه المؤسسات مما يتعين عليها بأن تكون أكثر شفافية وأن تقدم إفصاحًا ووضوحًا أكثر في الوقت المناسب لاسيما فيما يتعلق بالبيانات المالية وممارسات حوكمة المؤسسات وجعل عملية الإفصاح عن المعلومات من قبل فريق الإدارة ( المسؤولية عن تنفيذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات) أمرًا شائعًا بشكل متزايد على إعتبار أنه عندما يمتلك أعضاء مجلس الإدارة جزءًا كبيرًا من الأسهم تكون هذه المؤسسات فيها أكثر حساسية لممارسات المسؤولية الاجتماعية ، كما تكمن العلاقة بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية من خلال دعم فكرة حوكمة المؤسسات الرامية إلى الحفاظ على مصالح أصحاب المصلحة و المتعلقة بسياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ، مما يعني أن المؤسسات ذات

الإدارة الجيدة (أي تلك التي تروج لمستويات عالية من المساءلة والمسؤولية والشفافية) هي الأكثر عرضة لتنفيذ ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الإيجابية.<sup>1</sup>

وتتجسد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وحوكمة المؤسسات من خلال ثلاثة نماذج<sup>2</sup>:

1. حوكمة المؤسسات هي ركيزة من ركائز المسؤولية الاجتماعية: فستكون المسؤولية الاجتماعية مسؤولية مجالس إدارة المؤسسة بينما ستكون حوكمة المؤسسات حاجة أساسية أو ركيزة مهمة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .
2. المسؤولية الاجتماعية هي أحد أبعاد الحوكمة الرشيدة: من خلال القيادة الاستراتيجية والامتثال للقوانين وسياسة الحوكمة وهيكل رأس مال المؤسسة وعلاقته بالأسواق بما في ذلك المستثمرين وهيكل مجلس الإدارة وممارساته ، وبالتالي فإن التزام المؤسسة بإجراءات المسؤولية الاجتماعية مرهون بمدى مهارة أعضاء مجلس الإدارة .
3. الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات جزء من نفس "السلسلة المتصلة" و هما وجهان لعملة واحدة: حيث يعملان على تحقيق أداء جيد للمؤسسات من خلال " الامتثال " للقوانين واللوائح والعمل على الوصول للوجه الصحيح للمسؤولية الاجتماعية (إجراءات تطوعية) و خلق قيمة لمساهميها، ونتيجة لذلك فإن الحوكمة الرشيدة و المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مكملان لبعضهما البعض بنفس الطريقة .

#### خامسا: الخدمات الإجتماعية والمسؤولية الإجتماعية

يعود ظهور مفهوم الخدمات الإجتماعية بشكل واضح إلى بداية القرن العشرين فقد أسهمت عوامل كثيرة في تحديد معالمه، فهذا المفهوم يختلف من ناحية الخدمة الاجتماعية المقدمة للعمال أو من ناحية تنظيمها أو المؤسسات التي تقوم بتوفيرها والطرق المتبعة في ذلك ، وهذا كله يرجع إلى طبيعة المجتمع الذي نشأت فيه<sup>3</sup>، وتعرف الخدمات الإجتماعية بأنها " كافة العوامل والأساليب والوسائل التي من شأنها تحسين ورفع المستوى المادي والاجتماعي والنفسي للعمال ، وما يكون له من تأثير على معنوياتهم واستقرارهم ، سواء كان عن طريق التشريعات التي تصدرها الدولة أو عن طريق المنشآت وأصحاب الأعمال أنفسهم ، وسواء قدمت هذه الوسائل داخل نطاق العمل أو خارجه "<sup>4</sup>.

إن مضمون المسؤولية الإجتماعية والخدمات الإجتماعية يشرك في تقديم منفعة إجتماعية ، فالخدمة الإجتماعية للمؤسسات تقوم على توفير الشروط الإجتماعية للعمال لتأدية العمل بالشكل المطلوب بغض النظر عن إلزامية هذه الخدمة والغرض منها توفير وسائل نقل مريحة وهو

1 / Jean-Michel Sahut et al, **Corporate social responsibility and governance**, Journal of Management and Governance , pringer Science and Business Media, France,N°23, 2019,pp 905-906.

2 / NAKOU Zinsou Daniel et SIMEN Serge Francis, **Pratiques de la responsabilité sociale des entreprises et gouvernance d'entreprises : Etude de cas auprès de deux types d'organisations béninoises de soins de santé à but lucratif et à but non lucratif** , Revue Française d'Economie et de Gestion, Sénégal,N°06,2021,p p 119-120.

3/ عبد العزيز فتح الباب ومُجد جمال شديد ، الخدمة الاجتماعية في الدول النامية، الجزء الأول،مكتبة الانجلوا المصرية ،مصر، د . ط ، 1972، ص 245.

4/ عز الدين أمين ، إجتماعيات العمل ، مكتبة القاهرة ، مصر، د . ط ، 1971، ص 15.



ليس شرطاً أساسياً للعمل عكس التقيد بمعايير الأمن والسلامة المهنية ، وبالمقابل ينظر إلى هذه الممارسات في المسؤولية الإجتماعية بأنها نوع من الوفاء بالتزام المؤسسة بمسؤوليتها الإجتماعية نحو هؤلاء العاملين ، غير أن الاختلاف الذي قد يلاحظ بين هذين المفهومين هو في أن الخدمات الإجتماعية مقتصرة على الشركاء الأساسيين للمؤسسة فقط (كالملاء ، الموظفين) عكس المسؤولية الإجتماعية فهو يشمل الشركاء الأساسيين والثانويين ، إضافة إلى أن الخدمات الإجتماعية لاكتسب صفة إلزامية في كل الخدمات وهو ما يرفع عنها صيغة المسائلة أحيانا عكس المسؤولية الإجتماعية التي يوجد لها إطار قانوني يوضح طريقة ممارستها ، وإذا ما أردنا جمع حوصلة عن علاقة هذين المصطلحين فيمكننا القول بأن الخدمات الإجتماعية ماهي إلا جزء من ممارسات المسؤولية الإجتماعية بمعنى أن إلتزام المؤسسة بتطبيق المسؤولية الإجتماعية كفيل بتحقيق جميع الخدمات الإجتماعية .

### سادسا: مواطنة المؤسسات والمسؤولية الإجتماعية

مواطنة المؤسسات في الأصل مصطلح أمريكي ، ظهر في الولايات المتحدة في السبعينيات قبل أن يتم تناقله من في أوروبا بعد عشرين عاماً ، وقد جاءت فكرة مصطلح مواطنة المؤسسات من المؤسسات متعددة الجنسيات من خلال تطويرها لمصطلح المواطن الصالح الذي يهدف إلى إعادة هذه المؤسسات التي ليس لديها مكان واحد بغرض الإسهام في الإقلاع من خلال كونها راسخة في المجتمع الذي تعمل فيه ، وجاءت تعبيرا عن الرضا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، ومواطنة المؤسسات تعني " المشاركة بشكل مباشر (باسمها) أو بشكل غير مباشر (من خلال تشجيع موظفيها) في الأنشطة الثقافية والإجتماعية والرياضية و تعزيز حقوق الإنسان بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة لاسيما في الأماكن التي لا يتم الإلتزام فيها بتحمل المسؤولية الإجتماعية .<sup>1</sup>

ورأى (Carroll-1979) على أن المبدأ الأساسي للمسؤولية الإجتماعية قائم على إستجابات المؤسسات للقضايا الإجتماعية كما أن أجندة مواطنة المؤسسات تم إنشائها من نظريات ومناهج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتي دائماً ماتكون بموجبها هذه المؤسسات ملتزمة تجاه مجتمعها بالمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والتقديرية (الخيرية)، كما أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و مواطنة المؤسسات لديهما شراكة إستراتيجية في المقاصد والأغراض وتحقيق فوائد كبيرة لكل من الأعمال والمجتمع<sup>2</sup> ، وتكمن حلقة الوصل بينهما من خلال الإشتراك في النقاط التالية<sup>3</sup> :

1 / Emmanuelle CHAMPION et Corinne GENDRON، **De la responsabilité sociale à la citoyenneté corporative (L'entreprise privée et sa nécessaire quête de légitimité) -Enjeux environnementaux contemporains : les défis de l'écocitoyenneté** ، journal Université du Québec à Montréal,NPS ,canda , N°01,2005,pp 93-94.

2 / Mark Anthony Camilleri , Corporate **Citizenship and Social Responsibility Policies in the United States of America**, Management and Policy Journal, Malta, N°01, 2017,pp 04-05.

3/ العايب عبد الرحمان، دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحلي المؤسسات الاقتصادية بروح المواطنة ، مجلة تنمية الموارد البشرية، الجزائر ، العدد 11،

2015، ص ص 464-465.

1. التركيز على العنصر البيئي : وهو إحدى طرق العملية التي يمكن للمؤسسات الإعتماد عليها من أجل وضع وتحقيق أهدافها في مجال أدائها البيئي والتشجع على أن تكون أكثر تنافسية وأكثر إبتكاراً وأكثر مسؤولية على هذا المستوى البيئي.
2. تقوية وتدعيم الدور الإجتماعي للمؤسسة : وهو الذي يفرض عليها أن تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية وتساهم في الحياة الاجتماعية.
3. تلبية الرغبات والمتطلبات المتزايدة للمستهلكين والعمال : فهي من بين أهم الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات حيث أنها لا تقدر على تحقيق إحتياجاتهم كاملة.

### المطلب الثالث : إدارة المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

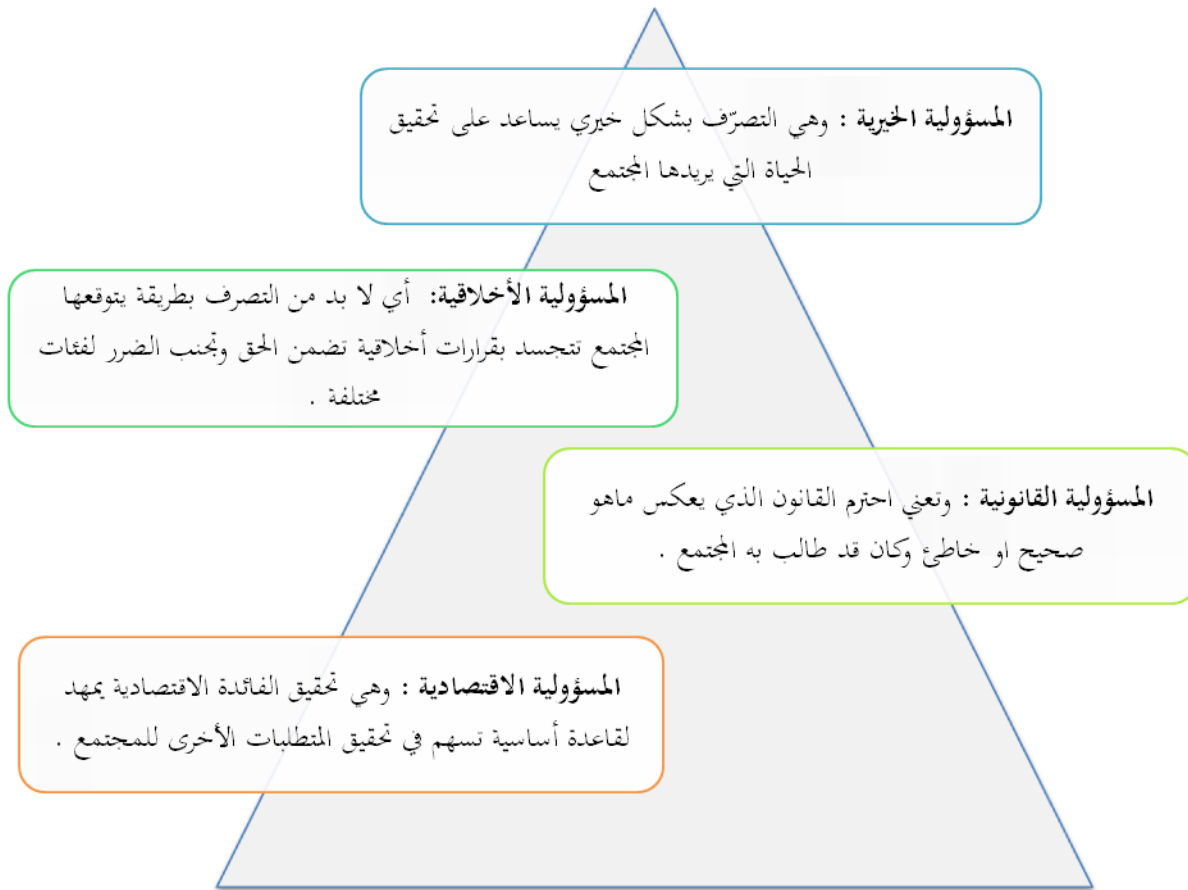
لطالما كانت المسؤولية الإجتماعية محل إهتمام الجميع وعند الحديث عنها فإن أول ما يتبادر إلى الأذهان هو كيفية إدارتها وتطبيقها خصوصا في المؤسسات ، لذلك بعد سردنا لأهم المفاهيم المتداخلة مع المسؤولية الإجتماعية سنقوم في هذا المطلب بتوضيح أهم الأبعاد التي تقوم عليها المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ثم نعود لتحديد الأطراف الفاعلة فيها ومجالات تدخلها ونعرج في الأخير على ضرورة إعداد نظام إداري خاص بتسيير شؤون المسؤولية الإجتماعية مع إبراز أهم الخطوات الإدارية المتبعة في سبيل تحقيق ذلك .

#### أولا: أبعاد المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

قدم (Carroll-1979) في نمودجه الأول والذي يعتبر مرجعاً في أدبيات المسؤولية الإجتماعية ويسمح بالعثور على الأرضية المشتركة التي تقر بمسؤوليات المؤسسة تجاه المساهمين فيها وأنصار نظرية أصحاب المصلحة، وفي عام 1991م صقل (Carroll) نمودجه الأساسي بإقتراح تصنيف جديد للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات في شكل هرمي والذي يقوم على الإعتناء بالمستوى الأدنى قبل المستوى الأعلى منه حيث قدم تصنيفاً مثيراً للإهتمام لماهية المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من خلال تحديد أربعة مبادئ،<sup>1</sup> والتي نقدمها في الشكل التالي :

1 / ANAS Yassine et Abdelmajid Ibenrissoul, **Pratiques de la Responsabilité Sociale dans les entreprises marocaines cotées: analyse du modèle quadridimensionnel de Carroll (1991) et application au cas marocain.** Une revue d'archives ouvertes en sciences humaines et sociales, N.D , France,N°02, 2019, P 6 -8.

الشكل رقم (01 - 03) : أبعاد المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات



Source: MO Sujin, **Exploring Dimensions of Corporate Social Responsibility that Affect Customer Satisfaction and Loyalty**, Thesis Submitted to Partial Fulfillment of MDP Degree Requirements , Published Thesis, KDI School of Public Policy and Management,N.D, 2019, p11.

ويمكن شرح الشكل السابق كالاتي <sup>1</sup> :

1. **المسؤولية الإقتصادية:** هي الركيزة الأولى للنموذج يعتبرها (Carroll) أمراً جوهرياً لوجود المؤسسة ويشترط للوصول إلى المسؤولية الإجتماعية لابد أولاً من تحقيق المسؤولية الإقتصادية المتمثلة في تحقيق أرباح لجميع أصحاب المصالح ( تحقيق الكفاءة والفعالية اللازمة، الإستخدام الرشيد للموارد، التوزيع العادل للعوائد ) وأن المؤسسة التي أخلت بمسؤوليتها الإقتصادية فقد تخلت عن أول شروط المسؤولية الإجتماعية.

1 / Velga Veveve and Anna Svirina , **BUSINESS ETHICS AND CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY** , Ekonomikas un kulturas augstskola, 2017,p17.

2. المسؤولية الثانية ذات طبيعة قانونية: إحترام القانون يعتبر شرطاً لا غنى عنه لكي تكون المؤسسة مسؤولة فهو يعتبر إلتزاماً طوعياً وواعياً بالقوانين المتعلقة بالمجتمع وما يمسه كما ينبغي أن يقال أن هذا هو أكثر من تحمل المسؤولية فبقدر ما تضطر المؤسسات إلى إحترام القوانين التي قد طالب بها المجتمع أولاً.
3. المسؤولية الثالثة ذات الطبيعة الأخلاقية: يتعلق بكل شيء يعتبر صالحاً وعادلاً وبالتالي فإن المؤسسة مطالبة بإضفاء الصفة الأخلاقية على شؤونها وقراراتها و مبادئها وقيمها ومسار نشاطها بما يساهم في تحقيقها للمسؤولية الأخلاقية.
4. المسؤولية العمل الخيري أو التقديري: وهي المكون الرابع للنموذج ويعكس درجة إلتزام المؤسسة من حيث المساهمة في تحقيق الرفاه الإجتماعي ( تبرعات ، هبات ، مساعدات إجتماعية ) وتعتبر هذه المسؤولية أقل أهمية من الآخرين ولكن المجتمع فقد يعتبرها مطلباً رئيسياً.

### ثانياً: مجالات تدخل المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات والأطراف الفاعلة فيها

تهتم المسؤولية الإجتماعية بشكل عام بمعالجة برامج وإستراتيجيات المؤسسة عموماً وذلك لضمان مصالحها ومصالح وإهتمامات المجتمع ككل ، وهي تتضمن القيم والمعايير والقواعد التي تفرض متطلبات على المؤسسات للتعامل مع قضايا أصحاب المصلحة وتحدد الإلتزامات ، فتطبيق المسؤولية الإجتماعية يعني الإهتمام بالجوانب الإجتماعية وبعده مجالات ولكن قبل ذلك لابد لنا من تحديد الأطراف الفاعلة فيها أولاً.<sup>1</sup>

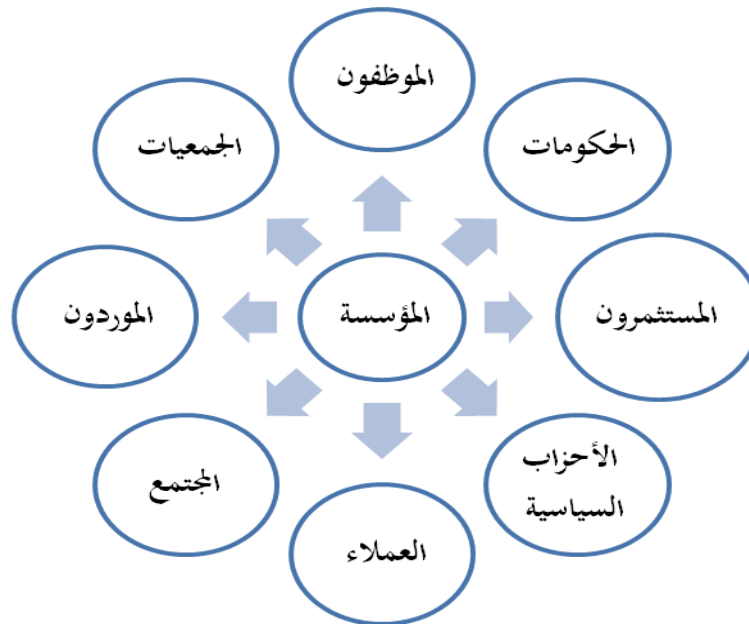
#### 1. الأطراف الفاعلون في المسؤولية الإجتماعية :

يعد تحديد أصحاب المصلحة (الأطراف الفاعلة) في المؤسسة مصدر قلق رئيسي، حيث يرى (Gray-1996) بأن أصحاب المصلحة هم " كل من يمكن لهم أن يؤثروا ويتأثروا بأنشطة المؤسسة "، أما (Freeman-2004) فيرى بأنهم "تلك المجموعات التي تعتبر حيوية لبقاء المؤسسة ونجاحها" ، وتم تقديم نموذج متطور بواسطة (Donaldson & Preston-1995) والذي لا يشمل فقط المجموعة التقليدية لأصحاب المصلحة (الموظفين ، العملاء ، المستثمرين ، الموردين ) ، ولكن أيضاً مجموعات أخرى (حكومات ، الأحزاب السياسية ، المجتمع ، الجمعيات ) والتي تتأثر أيضاً بإجراءات المؤسسة<sup>2</sup> ، ويمكن توضيحها في الشكل التالي :

1 / Muhammad Tariq Khan et al , OP.Cit, p 4 4 .

2 / Emil Dahl and Dennis Fadel, Corporate Social Responsibility A comparative case study of three companies, Thesis for the end of the study,published Thesis ,N.D , Umeå School of Business and Economics, N.D, 2013, pp 22-23.

الشكل رقم ( 01 - 04 ) : الأطراف الفاعلة في المسؤولية الإجتماعية



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على نفس المرجع السابق، ص ص 22 - 23

كما إتفق كل من (Freidman and Miles) مع ما سطر سابقا من قبل المفكرين حول تحديد الأطراف الفاعلة في المسؤولية الإجتماعية الأكثر تداولا ، حيث يُنظر إليهم على أنهم الأشخاص والمجموعات الأكثر تميزًا في العلاقة مع المؤسسة والتفاعل معها وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة.<sup>1</sup>

2. مجالات تدخل المسؤولية الاجتماعية :

أما فيما يخص مجالات تدخل المسؤولية الاجتماعية فهي عديدة ، لكن يتمثل أبرزها فيما يلي<sup>2</sup> :

1 /Ibid,pp 22-23.

2 / Ezekiel Asemah et al, **The Business Advantages of Practicing Corporate Social Responsibility: A Critical Review**, Journal of New Media and Mass Communication, Nigeria,N°01, 2013 ,pp 46-47.

- 1.2. الشؤون الاقتصادية :** تهتم المؤسسة بشكل أساسي بجني الأرباح ، وهذا لوجود حقيقة بسيطة مفادها أنه إذا لم تجني المؤسسة أموالاً فلن تدوم وبالتالي سيفقد الموظفون وظائفهم ولن تكون المؤسسة بالتالي قادرة على التفكير في تحمل مسؤولياته الاجتماعية، قبل أن تفكر المؤسسة في كونها مؤسسة مسؤولة عليها أولاً التأكد من أنها يمكن أن تكون مربحة .
- 2.2. شؤون الموظف:** يعتبر الموظفون من أهم برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فهم أعظم أصولها وهذا لما لهم من درجة تأثير على سير وحياة المؤسسة ، حيث أن نمط الحياة والقرارات المتخذة من قبل المؤسسات تأثر أيضاً على الموظفين ، لذلك فالمؤسسات تحتاج إلى تقديم الأدوات والحوافز التي تشجع الموظفين على تبني أنماط حياة صحية أو الحفاظ عليها، وهناك أيضاً حاجة إلى تقديم مجموعة متنوعة من الفوائد التي تهدف إلى الحماية الصحة الجسدية والعاطفية للموظفين.
- 3.2. الشؤون البيئية:** تشمل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أيضاً الإلتزام بحماية البيئة وحتى تحسينها لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية ، حيث أن حماية البيئة والمحافظة عليها أمر منطقي من الناحية التجارية، فهو لا يثري فقط حياة موظفيها وعملائها بل إنه يقلل أيضاً من نفقاتها ويحسن أرباحها النهائية ، و تغطي المسؤولية البيئية النهج الإحترازي لمنع أو تقليل الأثار الضارة ، وتعزيز المسؤولية البيئية بتطوير ونشر التقنيات الصديقة للبيئة وتأييد المجالات والمبادرات الداعمة لها .
- 4.2. الشؤون الأخلاقية :** الجوانب الأخلاقية هي المسؤوليات التي تضعها المؤسسة على عاتقها لأن مالكيها يعتقدون أن هذا هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به ، وعلى سبيل المثال تستلزم المسؤولية الأخلاقية دمج الممارسات المسؤولة التي تقلل من الأضرار المجتمعية للعمليات التجارية ، وهناك العديد من الطرق للمؤسسات لتنفيذ الممارسات التجارية الأخلاقية ؛ وتشمل هذه تقليل التلوث البيئي من مرافق التصنيع وتقديم مزايا الرعاية الصحية للموظفين وغيرها الكثير .
- 5.2. الشؤون القانونية :** هي المتطلبات التي يفرضها عليها القانون بجانب التأكد من أن المؤسسة مربحة ، فإن ضمان إمتثالها لجميع القوانين هو أهم مسؤولية ، وفقاً لنظرية المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تتراوح المسؤوليات القانونية من لوائح الأوراق المالية إلى قانون العمل وقانون البيئة وحتى القانون الجنائي.
- 6.2. الأمور التطوعية / الخيرية:** تصف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الطابع الخيري بأنه دعم المؤسسة لسبب أو نشاط يحدث خارج عملياتها التجارية ، ولكنه يوفر فائدة للمجتمع بمعنى أنها تنطوي على بذل جهد لإفادة المجتمع ، على سبيل المثال التبرع بالخدمات للمجتمعات أو الانخراط في مشاريع لمساعدة البيئة أو التبرع بالمال لأسباب خيرية ، والمسؤولية الخيرية هي تتجاوز ما هو مطلوب ببساطة أو ما تعتقد المؤسسة أنه صحيح ، وتتضمن المسؤولية الخيرية للمؤسسات أيضاً تقديم الأموال أو السلع أو الخدمات ، وفي بعض الأحيان تكون بمثابة إعلانات على سبيل المثال ، و تعتبر الدوافع الإستراتيجية الأخلاقي أكثر من أي استثمار تجاري حيث من المتوقع أن تحقق المساهمات الخيرية للمؤسسة عائداً مرتجاً مهماً مما يؤثر على سمعة المؤسسة وصورتها العامة وبالتالي يصبح الجانب الخيري أداة مهمة وفعالة على النجاح بشكل كبير في المؤسسة .

## رابعاً: إدارة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

قبل التطرق إلى كيفية إدارة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات رأينا أنه لا بد لنا أولاً من التذكير بأهمية وضع نظام إداري يهتم بتسيير المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة .

## 1. ضرورة وضع نظام إداري يهتم بتسيير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة :

أضحت المسؤولية الاجتماعية محط إهتمام الجميع من المجتمعات والدول والهيئات وحتى مؤسسات لما لها من أثر كبير على النظام العالمي ، فهي قائمة على الالتزام بضمان الحقوق لأصحابها رغم اختلافها ، مما يجعل تجسيد المسؤولية الاجتماعية أمراً ضرورياً لاغنى عنه ، وإنجاح هذا الأمر لا يقتصر على التنفيذ دون التخطيط له ومعرفة أهم الإلتزامات الواجب الوفاء بها نحو أصحاب المصلحة ، وهو ما يدفع المؤسسات إلى إعداد نظام إداري خاص يكفل النجاح في تجسيد المسؤولية الاجتماعية على الوجه الصحيح وإستفادة عدد كبير من أصحاب المصلحة من حقوقهم ، ويكون هذا بالبدأ في العمل على وضع سياسة داخلية تراقب بها الأعمال التجارية وتضمن إمتثالها لروح القانون والمعايير الأخلاقية والأعراف الدولية، ويعتبر إعداد نظام إداري خاص بالمسؤولية الاجتماعية بمثابة إعتراف صريح من المؤسسة بإهتمامها بضمان الحقوق والالتزام بمسئولياتها وبالتالي الحرص على المصلحة العامة ، وستعمل المؤسسات المركزة على تعزيز المصلحة العامة على العمل بشكل إستباقي والتشجيع على التنمية في المجتمع ، والقضاء طوعاً على الممارسات التي تضر بالمجال العام بغض النظر عن شرعيتها، كما أن وضع هذا النظام هو الضمان المتعمد في صنع القرار المؤسسي الذي يمثل الأعمال الأساسية للمؤسسة ، ويضمن بذلك محصلة ثلاثية: المجتمع ، البيئة ، المؤسسة (من خلال تحقيق الأرباح).<sup>1</sup>

إهتمام المؤسسة بإعداد نظام إداري خاص بالمسؤولية الاجتماعية غالباً ما يكون نابعا من الحافز الذي يدفعها للتصرف بطريقة مسؤولة اجتماعياً والتي قد تكون أخلاقية أو دينية أو خيرية رغم أن هذه ليست حجة يمكن تعميمها في مجتمع متعدد الثقافات لإعتبارات أهمها أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية لها تأثير إيجابي على النتائج المالية رغم أنه بالنسبة للعديد من المؤسسات ، يتم التقليل من قيمة المطالب الاجتماعية التي يقدمها المجتمع من خلال التركيز على تحليل التكلفة والعائد الذي لا يحفز أصحاب الأعمال أيضاً ، على الرغم من أنهم قد يجدونها مفيدة عند التفاوض مع مجموعات أصحاب المصلحة ، و تنفيذ المسؤولية الاجتماعية بالكامل داخل المؤسسة يعود لسببين آخرين ، الأول هو التمييز الإداري ، حيث أن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن تمرين في التمييز الإداري حيث يأخذ في إعتباره جميع التأثيرات التي ستحدثها مختلف قرارات المؤسسة على المجتمع ، وعلى أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وأيضاً على المؤسسة نفسها ، لذلك يجب على كل مؤسسة أن تسعى في طريقها الخاص

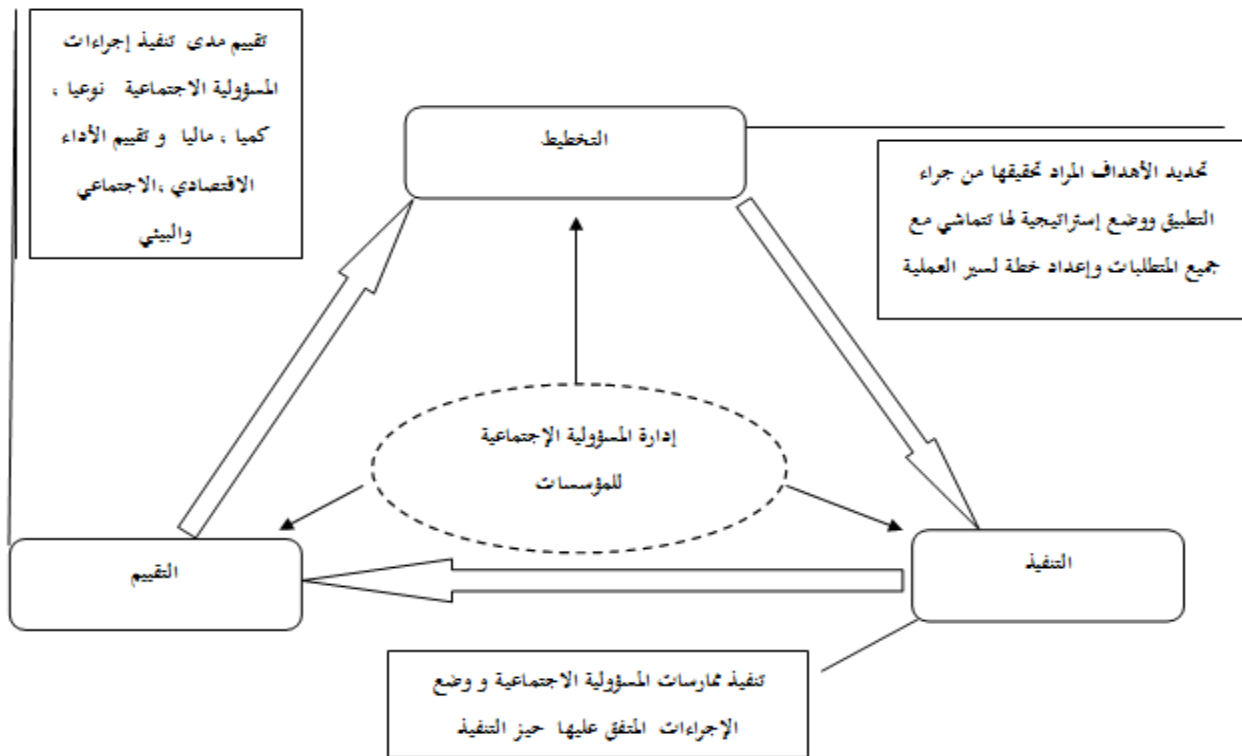
1 / Nasser Fegh-hi Farahmand, **Social Responsibility of Organizational Management**, Sabob Journal, Iran, No. 01, 2011, pp. 25-26

إلى المسؤولية الإجتماعية من خلال التفكير في مهمتها ، والدور الذي ترغب في لعبه في المجتمع ، وأهدافها والمسؤوليات التي تعترف بها والوسائل المتاحة لها، أما السبب الثاني فهو أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت جزء مما يسمى التقيد بالإلتزامات الأخلاقية، و لا يمكن فرض كل هذه الإلتزامات من قبل الآخرين أو من قبل الدولة بمعنى أنه كلما زادت أهمية عواقب عدم الامتثال لهذه المعايير ، زاد الإلتزام الأخلاقي بالقيام بذلك.<sup>1</sup>

## 2. خطوات إدارة المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات

إذا ماقررت المؤسسة دمج سياسة المسؤولية الاجتماعية في أعمالها فإنها تبدأ بالعمل على تحديد خطة التنفيذ بمرور الوقت ويتوقعون الإجراءات التي سيتم تنفيذها ، ثم تخصيص الموارد والوسائل اللازمة لتحقيق هذا الخيار ( المالية والبشرية والمادية) وما إلى ذلك، إضافة إلى تحديد الأهداف العامة التي يمكن أن تكون كتحسين الصورة لدى المجتمع ككل وزيادة القدرة التنافسية ، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الأداء العام للمؤسسة التي تتكون من الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والشكل التالي يوضح كيفية إدارة المسؤولية الإجتماعية في المؤسسة.<sup>2</sup>

الشكل رقم ( 01 - 05 ) : خطوات إدارة المسؤولية الإجتماعية في المؤسسة



1 / Antonio Argandoña ,**SOCIAL RESPONSIBILITY AND ETHICS IN ORGANIZATIONAL MANAGEMENT**, IESE Business School - University of Navarra, 2016,pp 07-08.

2 / Florian Boyd, **Direction Stratégique de RSE**, cette thèse Pour obtenir le titre de Docteur en Sciences de Gestion, spécialisation Gestion et management , publiée thèse, Conservatoire national des arts et metiers - CNAM, france , 2010,p72.



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على نفس المرجع السابق، ص 137

## 1.2. مرحلة التخطيط للمسؤولية الإجتماعية في المؤسسة :

في ظل معرفة مختلف المؤسسات لأهمية الالتزام بمبادئ المسؤولية الإجتماعية أصبح من الضروري أن تمتلك المؤسسة الكوادر المؤهلة اللازمة، والمستوعبة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وللواقع الذي تعمل فيه، والقادرة على المبادرة ووضع الخطط الإستراتيجية والتكتيكية ، و العمل على بناء القدرات وتعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية ، كما أن النجاح في تجسيد فعلي للمسؤولية الاجتماعية يبدأ بوضع خطة إستراتيجية لكيفية سير هذا النهج وإدارته بكل حكمة و لكي تتحول إلى جزء أصيل من ممارسات المؤسسة<sup>1</sup>، والتخطيط يبدأ :

— تحديد الأهداف المراد تحقيقها من تطبيق المسؤولية الاجتماعية والتي يجب تتوافق مع جميع الأطراف ( مساهمين ، المجتمع ، موظفين ، حكومة ،....إلخ.)

— وضع إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية وربطها بالإستراتيجية العامة للمؤسسة .

— وضع خطة للتنفيذ والمراقبة والتقييم .

### 1.1.2. تحديد الأهداف المراد تحقيقها من تطبيق المسؤولية الإجتماعية :

إن نجاح المؤسسات في إدراك دورها في المجتمع يدفعها إلى مراعاة المسؤولية الاجتماعية في ممارساتها ، كما أن إنجاح المسؤولية الاجتماعية يبدأ بتحديد الحاجات المراد تحقيقها من وراء تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية في أعمالها ، والتي يجب ان تجسد فعليا إهتمامات المؤسسة بقضايا جميع الأطراف في المجتمع والتي يجب أن تكون ضمن نهج واضح وصريح يساعد على المساءلة ليست فقط أمام المساهمين بل وأمام كل أصحاب المصالح ، لذا فإن هؤلاء الأطراف ينتظرون من المؤسسة أسلوبا جديدا يسمح بالحصول دون عناء على معلومات شفافة، ويمكن للمؤسسة أن تستفيد من خلال الإعلان عن جميع النشاطات التي تستخدم مصلحتهم فتحقق بذلك الشراكة والثقة في آن واحد، فالمسؤولية الاجتماعية بمحود معينة تمثل صيغة عملية مهمة ومفيدة لمؤسسات الأعمال في علاقاتها مع مجتمعاتها، بمعنى أن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية يحقق لها العديد من الفوائد يأتي في مقدمتها تحسين صورة المؤسسة بالمجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع ككل<sup>2</sup>.

1/ التجاني حسين دفع ، التخطيط الإستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية في قطاع المصارف والمؤسسات المالية، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان ، العدد 415، 2015، ص 101.

2/ العايب عبد الرحمن و بقة الشريف، إشكالية إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح كمدخل لممارسة المسؤولية الاجتماعية من طرف منظمات الأعمال في الجزائر : حالة المؤسسة الاقتصادية العمومية للتوظيف وفنون الطباعة - برج بو عريريج، ملتقى دولي حول " منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية "، جامعة بشار ، يومي 14 و15 فيفري 2012، ص 09 .

### 2.1.2. وضع إستراتيجية للمسؤولية الإجتماعية وربطها بالإستراتيجية العامة للمؤسسة :

يعد ربط إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية الخاصة بأهداف المؤسسة أمرًا حيويًا، يمكنها بعد ذلك من إظهار كيفية مساهمتها في إستراتيجيتها طويلة المدى ودعم الإستثمار المستمر في برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص بها ، وهناك عدة طرق مختلفة يمكن من خلالها دمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في إستراتيجية العمل، حيث يعتمد ذلك على احتياجات المؤسسة وأهدافها، بمعنى أوضح أنظر إلى الأهداف الإستراتيجية لمؤسستك والتي سوف تساعدك في تشكيل إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة بك.<sup>1</sup>

كما أن وضع إستراتيجية لممارسات المؤسسة في المسؤولية الاجتماعية (والتي تقوم بدورها على ثلاث ركائز أساسية هي : الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية) وربطها مع الإستراتيجيات العامة يدل على أن المؤسسة تعتبر المسؤولية الاجتماعية قيمة داخلية أساسية لا يمكن الإستغناء عنها وهي التي تستوحيها من مجتمعاتها ومن هيئات عالمية وغيرها كمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ومبادئ منظمة العمل الدولية ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وغيرها الكثير ، وهو الأمر الذي يساعدها على كسب الثقة وتحسين الصورة عن طريق إختيار القيم التي تسهل ذلك ، وهناك العديد من الآثار الناجمة عن دمج المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية في إستراتيجية المؤسسة ( كخفض التكاليف وتحسين الكفاءة ، وتعبئة الموظفين ، وتطوير أنشطة جديدة ، وتحسين العلاقات مع المستثمرين ، والاستجابة لتوقعات العملاء )، فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الواقع هي قبل كل شيء مسألة صورة وقدرة تنافسية و لا تعتمد القدرة التنافسية للمؤسسة على رأس مالها المالي فحسب ، بل تعتمد أيضًا على الصورة التي تعكسها، مما يعني أن الصورة جزء لا يتجزأ من رأس مال المؤسسة غير الملموس، وهذا ما جسد من قبل المجموعة السويسرية ( Holcim ) والتي قامت بدمج عناصر المسؤولية الاجتماعية في إستراتيجيتها، والتي هدفت من خلالها إلى إعلان ممارساتها التجارية العادلة والشفافة إتجاه المستهلكين وجعلها جزءًا من الإستراتيجية العامة لها ، وهذا بمجرد دمج القيم في أعمالها لتصبح رافعات حقيقية للعمل في إطار العمل الاستراتيجي.<sup>2</sup>

### 3.1.2. وضع خطة للتنفيذ والمراقبة والتقييم :

هي الخطة الشاملة التي تضعها المؤسسات لتوضيح طريقة تعاملاتها مع مختلف أصحاب المصالح وأيضًا لتصميم وتنفيذ وتحليل مبادرات المسؤولية الاجتماعية ، والتي تتضمن مجالات تركيز محددة وتصميم البرنامج الخاص بالمسؤولية الاجتماعية ونهج الترويج والاتصال وإجراءات التقييم لها

1 / Alaya, **8 simple steps to create a CSR strategy in 2022**, Published on the website: <https://alayagood.com/guide/corporate-social-responsibility/strategy/>, Published October 10/03/2022, Accessed 08/08/2022, <sup>h</sup>17:30 .

2 / Stanislas Dicamona, **why integrate social responsibility into corporate strategy?**, Published on the website: <https://www.monde-economique.ch/pourquoi-integrer-la-responsabilite-sociale-dans-la-strategie-dentreprise/>, Published in :03/10/2011, Return date: 08/02/2022, <sup>h</sup>18:45 .

أيضا ، إضافة إلى تخصيص الموارد والوسائل اللازمة ، وتستخدم معظم المؤسسات إستراتيجية لبناء برامج مزدهرة فضلا عن مراقبة مبادرات المسؤولية الاجتماعية الممارسة ، ولايفصح عدد كبير من المؤسسات عن إستراتيجياتهم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية علنا إلا في حالات معينة.<sup>1</sup>

## 2.2. مرحلة تنفيذ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة :

بمجرد تحديد الاستراتيجية ووضع خطة للتنفيذ وتوفير المواد اللازمة لذلك ، تبدأ مباشرة مرحلة التنفيذ بإجراءات معينة على سبيل المثال ( تدريب الموظفين ، ووضع آليات لحل المشكلات ، تنفيذ ممارسات الاتصال ، العمل المستمر للجنة المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية والمراقبة حيث أن عوامل النجاح كثيرة كمشاركة الموظف ، ودمج مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في السياسات والعمليات اليومية والإلتزام والدعم من الإدارة العليا ، إضافة إلى إنشاء / تكوين مؤسسة ثقافية مواتية للمسؤولية الاجتماعية) ، وهناك خطأ شائع يقوم على إعتبار هذه الخطوة مقتصرة على ترتيب الأفكار فقط ، وهذا لأن بناء سياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لن يكون كافياً للنجاح في تغيير السلوك الاجتماعي داخل المؤسسة بل لا بد من إجراء تغييرات حقيقية ، لا سيما فيما يتعلق بمبائلها وعملياتها وثقافتها وما إلى ذلك ، من أجل تسهيل التكامل والتنفيذ السلس للمسؤولية الاجتماعية<sup>2</sup> ، وتظل هناك خطوة أساسية في التنفيذ وهي إحترام المبادئ الأساسية للإدارة الاجتماعية والاقتصادية وأن يكون هنالك أدوات تحت التصرف، لتبين أهمية الإلتزام بين الجهات الفاعلة وكذلك المفاوضات التي يجب أن تتم بين المؤسسة والأطراف الفاعلة واتخاذ أفضل الخيارات الممكنة عندما يتعلق الأمر بالاتصال أو الإجراءات أو الإستراتيجية، وهناك ستة مبادئ أساسية للإدارة الاجتماعية والاقتصادية:

- القيام بهيكلية ومزامنة الأعمال بشكل دوري؛
- تطوير نصح تعاقدية بين الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية على حد سواء؛
- اعتماد أنظمة معلومات واتصالات أكثر تحفيًا وأكثر شفافية نسبيًا؛
- تطوير ممارسات وإجراءات إرشادية أكثر(مرنة وبسيطة ومتكررة وفعالة)؛
- تقليل إلى حد كبير من تعظيم الاختيارات الوهمية؛
- المراقبة بشكل دوري.<sup>3</sup>

1 / Rachel Mindell, **7 Best Practices for Creating an Effective CSR Strategy**, Published on the website:

<https://alayagood.com/guide/corporate-social-responsibility/strategy/>, Published in :03/08/2022, Return date :06/08/2022 ,  
h<sup>15</sup>:30 .

2 / SOPHIE LÉVESQUE, **Le développement et la mise en œuvre du concept de responsabilité sociale : une étude de cas dans le secteur de l'ingénierie et de la construction**, Cette thèse est présentée comme une exigence partielle pour un doctorat en gestion, publiée thèse, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL,canda ,2017,pp 122-123.

3 / Henry Saval et Véronique Zardet, **Strategic Reed Engineering**, Introduction A Volume in Research in Management Consulting, Paris, ed 02, 2005, p153.

### 3.2. مرحلة تقييم المسؤولية الإجتماعية في المؤسسة :

من أجل إستكمال عملية بناء الإستراتيجية الإجتماعية داخل المؤسسة ، فإن الخطوة الأخيرة هي تتمثل في تقييم الإنجازات ، و هي الخطوة التي تكمل تسلسل العملية لأن نتائج التقييم تتضمن عناصر لتحديث الوضع ، و هذا ما يجعل من الممكن إعادة بدء عملية التفكير ثم القرار ، ثم التنفيذ لتنتهي بالتقييم وما إلى ذلك.<sup>1</sup>

تعد مراقبة وتقييم تدابير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتجارب التي يتم إجراؤها أمرًا ضروريًا لإدارة نصح المسؤولية الاجتماعية بنجاح في المؤسسة ، والإستفادة من التجارب الهيكلية وتقديم تقرير إلى الجمهور من أجل شفافيته ، حيث يهدف نظام الرصد إلى أن يكون عمليًا وخفيًا ملته وتسهيل عمل إعداد التقارير للشركاء ، ولكنه مع ذلك قوي بما يكفي للوفاء بالمهام الثلاث ( وضع التدابير النموذجية أو المثالية والتي تخدم جميع الأطراف ، القيام بالإجراءات التصحيحية للمخاطر المرصودة ، التدابير المحفزة على الالتزام بالمبادرات الطوعية )، كما يبين :

- جداول توضيح مقاييس ومؤشرات الوسائل المنفذة والتي تشمل التقرير نصف السنوي للأعمال المنفذة ؛
- شبكة تقييم نوعي لتأثير هذه التدابير .<sup>2</sup>

ويتم تقييم الإنجازات من طرف مختلف أعضاء الإدارة ، متزامنين بذلك مع الفرق المختلفة للإدارة وبدعم من قسم وظيفي واحد أو أكثر عندما يبرر حجم المؤسسة ذلك، كما يجب إجراء عملية التقييم على ثلاث فترات بانتظام أي على فترات قصيرة ونصف سنوية وسنوية<sup>3</sup>، و يمثل رصد التدابير النموذجية تحديًا من أجل التمكن من الإبلاغ عن مدى إلتزام المؤسسة ، حيث يجب أن يؤخذ إختيار الموضوعات النموذجية المختارة بعين الاعتبار على حساب المشاركة التي تتطلب متابعتهم، ويكون تقييم تنفيذ إجراءات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نوعيا وكميا ، كما أنه يشمل الركائز الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وهي الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ، ومن الممكن وصف التدابير المتخذة والوسائل المستخدمة في التقارير الصادرة عنها .

### المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتدقيق الإجتماعي في المؤسسات

بالموازاة مع زيادة الإهتمام بالشأن الإجتماعي أصبحت المؤسسات مطالبة بإثبات مدى صدق إهتمامها بهذا الجانب لما يلعبه من دور كبير في تحسين حياة الأفراد والمؤسسات ، وبالتالي أصبح هناك إلتفاتة كبيرة من قبل المؤسسات لتطبيق التدقيق الإجتماعي والذي أضحي يتزأى في شكل نظرية إجتماعية تتطلب إلتزامًا أكثر من خلال العديد من الأدوات الإدارية التي تزيد وتسرع من القدرة في الكشف عن قدرات المؤسسة من حيث إدارة المشكلات الاجتماعية التي تفرضها عليها بيئتها، ولا يقتصر التدقيق الاجتماعي على الإمتثال للممارسات القانونية فقط بل يتعداها إلى فحص

1 / Florian Boyd, OP.Cit,p 68.

2 / therry santa et al, **Schéma d'intervention pour la Responsabilité Sociale et Environnementale (RSE) du projet PROTEGE**,Projet régional d'Océanie pour le développement durable des écosystèmes,2021,p21.

3 / Florian Boyd, OP.Cit,p 68.

وتقييم مدى فعالية كل الضوابط المعتمدة التي يمكن أن تؤدي إلى أي مشكل والعمل حلها ، وعليه سنركز في هذا البحث على التعريف أولا بمفاهيم أساسية حول التدقيق الإجتماعي ثم نعرض على أهم مبادئه وخطواته ونختم في الأخير بتوضيح علاقة التدقيق الإجتماعي ودوره في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.

## المطلب الأول: ماهية التدقيق الإجتماعي

شهد التدقيق الإجتماعي تطور كبيرا وملحوظا فقد أضحى يعطي نوعا من الضمان لأصحاب المؤسسات وغيرهم من المخاطر التي يتعرضون من خلال توفيره لنظام متكامل يسهل إتخاذ القرار بشأن كل ما يخص الشؤون الإجتماعية لهم ، وفي مطلبنا هذا سنركز على أهم العناصر المتعلقة بمصطلح التدقيق الإجتماعي بدأ بنشأته وتطوره مرور بعرض جملة من التعاريف التي تبرز إختلاف وجهات النظر للباحثين والكتاب وتبيان أهميته والهدف منه مع التركيز على التفريق بينه وبين أكثر المصطلحات الأكثر تداخلا معه.

## أولا: نشأة وتطور التدقيق والتدقيق الإجتماعي

منذ القدم كان التدقيق يقتصر إستعماله على الملوك والحكام و كان الهدف منه هو الوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر ، وكان في هذه الفترة يمارس التدقيق من قبل ملاك الأراضي حتى يراقبوا أعمال فلاحهم ، وهذا عن طريق الإستماع أي إستماع الشخص الذي يقوم بهذه العملية للحسابات التي كانت تقال له ، مع الإعتماد على تجربته لمعرفة مدى دقة ما كان يسمعه<sup>1</sup> ، كما تشير الدراسات التاريخية إلى أن معالم التدقيق برزت منذ نشأة الحضارة الإنسانية وتطورها ، إذ تبين الألواح الطينية التي وجدت في بلاد الرافدين وجود قوانين مكتوبة باللغة الأكادية ، تشير إلى ما يشبه المصادقات المستعملة في التدقيق المعاصر ، حيث كان المدقق يستمع إلى تقارير الموظفين ، فكلمة التدقيق (Audit) مشتقة من الكلمة اللاتينية (Audire) والتي تعني إستمع أو أصغى ، ففي العصور القديمة في مصر وابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الإيرادات والمصروفات بإرسال موظفين مختصين في مهمات إلى مختلف مقاطعات الإمبراطورية لمراقبة أنشطة التجار والحرفيين وحصر إيرادات ومصاريف المقاطعات ، وذلك بتقديم تقرير شفوي للإمبراطور يكون في الساحة العامة ينتهي عادة بفرض عقوبات ضد المخالفين ، وظهر نظرية القيد المزدوج عام 1494م على يد الإيطالي (Luca Bacilio) أحدثت تطور هام وجوهري لمهنة المحاسبة والتدقيق إذ أخذت مكانتها بهذا الإكتشاف بإعتبارها أول شكل من أشكال نظم المعلومات في المؤسسة<sup>2</sup> ، ولعل ما يمكن إستخلاصه من هذه الأخيرة هو تبيان زيادة الحاجة للمدققين الذي كان من شأنه منع أعمال السرقة والإختلاس ومعاينة المختلسين وكذا الحفاظ على الثروة ، ومع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن 18 وتطور الصناعة والتجارة ، وما نتج عنها من تطور المؤسسات وزيادة أنشطتها ، إزدادت الحاجة إلى التدقيق خاصة بعد ظهور مؤسسات الأموال وإنفصال الملكية عن التسيير ، إذ أن

1 / LEE Teck-Heang and Azham Md Ali, **The evolution of auditing: An analysis of the historical development** , Journal of Modern Accounting and Auditing, USA, N°12,2008,p 02.

2/ صالح محمد يزيد، أثر التدقيق الداخلي كآلية للحكومة على رفع تنافسية المؤسسة -دراسة حالة صيدال خلال الفترة 2010-2015، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: تدقيق محاسبي، أطروحة منشورة ، جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر، 2015-2016، صص 16-17 .

إنتشار المصانع الضخمة والمؤسسات الكبرى أدى إلى ظهور الحاجة إلى التمويل ورؤوس الأموال، وهذا ما نتج عنه ظهور طبقة وسطى تمول المشاريع والمؤسسات الصناعية والتجارية، وكنتيجة لحالة الفوضى التي عرفتها الأسواق خلال هذه الفترة (مثل إرتفاع نسبة الفشل المالي و عدم محدودية المسؤولية)، لنتزايد الحاجة للحماية المالية فكان التدقيق الوسيلة المناسبة<sup>1</sup>.

كما ظهرت أيضا خلال القرن التاسع عشر ممارسات للتدقيق في العديد من الدول كفرنسا و الولايات المتحدة حيث أن النمو الذي عرفه الإقتصاد الأمريكي كان له تأثير مباشر في تطور التدقيق والذي بدأ فيها مع مجيء الاستثمارات البريطانية وبالتالي إرتفاع نسبة الإستثمار في المؤسسات الخاصة، وظهرت أسواق مالية جديدة لها حيث أراد البريطانيون تحسين إستثماراتهم بفرض أساليبهم وقواعدهم، التي وجد الامريكيون أنفسهم متكيفين معها، كما كان للوضع الإقتصادي الأمريكي بعد الحرب العالمية الأولى تأثير كبير في تفعيله، حيث كانت هناك مطالبة للبنوك بزيادة تمويلاتها للأعمال التجارية والتي كانت بدورها لا تريد إعطاء أمل كبير من خلال عدم تقديم سجلات محاسبية مشجعة على ذلك، غير أنه في المقابل فإن هذه الفئة كانت بحاجة إلى ضمانات ووسائل إقناع بأن البيانات والقوائم المالية المقدمة تمثل صورة صادقة عن المؤسسة، فكان التدقيق الوظيفة الأنسب من خلال التأشير والمصادقة على أن مختلف البيانات أعدت وفق قواعد سليمة<sup>2</sup>، لكن هذا الأمر لا ينطبق على كل القطاعات مثل السكك الحديدية والتي بدأت في ممارسة التدقيق الداخلي، كما أن التطورات المتلاحقة للتدقيق كانت رهينة أهدافها من جهة، ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية و الإقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدتها المؤسسة الإقتصادية بشكل خاص<sup>3</sup>.

على الرغم من بقاء أهداف التدقيق العامة متشابهة، إلا أن التدقيق قد شهد بعض التطورات الهامة حيث يمكن ملاحظة تغيير في نهج التدقيق من "التحقق من المعاملة في الدفاتر" إلى "الاعتماد على النظام"، والتي يعزى هذا التغيير إلى استمرار الإقتصاد العالمي في النمو لاسيما التقدم التكنولوجي وزيادة حجم وتعقيد المؤسسات التي أصبحت تنمو بشكل متسارع لتظهر المؤسسات المتعددة الجنسيات والتي تعاضم دورها على مستوى الإقتصاد العالمي وذلك بإنشاء فروع لها خارج بلدانها الأصلية وفي عدة دول، وكنتيجة لهذه التحولات فإن أهداف التدقيق توسعت لتشمل التأكد من تطبيق وإحترام الإجراءات والقوانين المعمول بها، والسياسات المحددة من طرف الإدارة العليا للمؤسسة وفروعها ووحداتها، غير أن هذا الشكل كان يركز في بداية الأمر على النواحي المالية للعمليات والأنشطة التي تقوم بها الشركة، ثم توسع بعد ذلك إلى تدقيق الجوانب الأخرى (الإجتماعية، البيئية.... إلخ)<sup>4</sup>، و لعب المدققون دورًا مهمًا في تعزيز مصداقية المعلومات المالية وتعزيز عمليات سوق رأس المال الفعال، والتي لم

1 / Owolabi Sunday Ajao et al , **Evolution and development of auditing**, Unique Journal of Business Management Research, Nigeria, N°01, 2016, p 34.

2 / Owolabi Sunday Ajao and Olagunju, A. O , **Historical Evolution of Audit Theory and Practice** , International Journal of Management Excellence, Nigeria, N°01, 2020, pp 2253-2254.

3 / Freddy Sisley , **L'AUDIT SOCIAL : DEMARCHE ET OUTILS ; AUDIT DE RECRUTEMENT**, Published on the website: <https://docplayer.fr/5287745-Theme-l-audit-social-demarche-et-outils-audit-de-recrutement.html> , date de publication :2009, Date de retour: 15/09/2022, h15:20, p 12 .

4 / Olivier HERRBACH, **Le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier : une approche par le contrat psychologique**, Thèse de doctorat en Sciences de gestion, published Thèse, UNIVERSITE DES SCIENCES SOCIALES – TOULOUSE I, France, 2000, p 17.

يبقى دور المدققين فيها هو تأكيد الصدق من البيانات المالية والتأكد من أنها تسير بشكل عادل فقط، بل تعدى إلى جوانب أخرى وهو ما يختلف عن الفترات السابقة<sup>1</sup>، إلا أنه وفي الوقت الحاضر قد توسع مفهوم مصطلح التدقيق الذي أصبح يعتمد على نصح مخاطر الأعمال الذي يعزز بدوره قدرة المدقق على الوفاء بهذه المسؤوليات وإضفاء المصدقية على المعلومات المالية وغير المالية التي تقدمها الإدارة في التقارير السنوية، وإدخال تقنيات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر (CAATs) التي سهلت استخراج البيانات وفرزها وإجراءات تحليلها وقد يكون هذا من خلال بعض المكاتب المستقلة التي تقدم خدمات إستشارية للمؤسسات<sup>2</sup>.

أطلق على التدقيق الإجتماعي عدة تسميات فهناك من أطلق عليه تدقيق الأفراد، تدقيق تسيير الموارد البشرية، التدقيق الإجتماعي والذي يعد الأكثر إستعمالا وإختلاف تسمياته يرجعه البعض إلى تعدد المصطلحات الخاصة بالوظيفة لكن آخرين يرجعونه إلى المفاهيم والخصائص التي تميز التدقيق الإجتماعي على باقي التدقيقات، أما إذا ما أردنا ذكر أصل التدقيق الإجتماعي فهو يعود لتطور الإهتمامات لتكليف التدقيق مع الخصوصيات والمشاكل المختلفة والتي كان من أهمها تلك المتعلقة بالجانب الإجتماعي للمؤسسة والذي إستلزم وجود أبحاث ودراسات وتجارب متعددة ومتكررة مما أدى إلى إمكانية إقتراح أسلوب ووسائل للتدقيق الإجتماعي، وتعود أصول الإهتمام بالشؤون الإجتماعية داخل المؤسسات إلى الصراعات التي قادها (Gerard Winstanley) في الثورة الإنجليزية سنة 1649م والتي كان الغرض منها توحيد الشؤون والاهتمامات الإجتماعية للعاملين وهذا بالتوزيع المتساوي للثروة ودمج الأنشطة الاجتماعية والتجارية كعرض قابل للتطبيق، وفي سنة 1844م كانت هناك تجربة أخرى هدفها زيادة الإدارة الديمقراطية والتشجيع على حقوق التصويت للعمال وقد سميت بتجربة "جمعية روتشديل" والتي كان تركيز روادها الحقيقي يتعدى جانب المستهلك ليشمل المصالح الأوسع للمجتمع وبالتالي الوصول لنظام جديد يكون ممكناً ومتفوقاً من الناحية الأخلاقية يدفع الأشخاص المالكين إلى ضرورة الإنضمام إلى النظام الاجتماعي الجديد، وإستمرت الجهود في سبيل ذلك عبر العديد من المحاولات إلا أنها فشلت في التعامل مع المشكلات الإجتماعية وتأمين نظام اجتماعي أكثر عدلاً<sup>3</sup>.

حملت سنوات الخمسينات الجديد للتدقيق الإجتماعي بالنظر لتطور حجم المؤسسات بعد السنوات الموالية للحرب العالمية الثانية، حيث تم تقييم النشاط الاجتماعي للمؤسسات من خلال النتائج الإقتصادية لبعض العمليات في مجال تسيير الموارد البشرية بالإعتماد على أجهزة خارجية للتقييم، حيث أنها أصبحت تضم عددا كبيرا من الموظفين ولهذا بدأت تفكر بإيجاد الطرق السلمية والسديدة للوصول للتقييم المنظم والدوري لنشاطاتها في المجال الاجتماعي بالإعتماد على مناهج متعددة على مختلف المستويات<sup>4</sup>، وتعد سنوات السبعينات هي السنوات التي شهد فيها التدقيق الإجتماعي تطوره الكبير، ففي عام 1974م أعطت الرابطة الوطنية للمحاسبين في الولايات المتحدة بياناَ عاماً أوضحت الحاجة الفورية

1 / LEE Teck-Heang ,OP.CiT ,p05.

2 / Owolabi Sunday Ajao, **Evolution and development of auditing** ,OP.CiT ,p35.

3 / Freer Spreckley ,**Social Audit A Management Tool for Co-operative Working 1981** ,Beechwood College ,N.D, N.D,1981,p 05-08.

4 / Reginald John Walker, **SOCIAL AUDITING AS SOCIAL LEARNING:A theoretical reconstruction** ,Thesis submitted for the Degree of Doctor of Philosophy,published Thèse,UNIVERSITY OF HULL,USA,2007,pp 21-23.

لتطوير طرق المحاسبة للأداء الإجتماعي على تلك المألوفة بالفعل للمحاسبين ومديري الأعمال داخليا وخارجيا<sup>1</sup>، كما كان ظهور أول كتاب متخصص في مجال دراسة التدقيق الإجتماعي سنة 1975م باللغة الفرنسية و ترجم إلى الإنجليزية بعنوان " Audit social au service d'un management "، و ألف (Francois Dahl) كتابا عنوانه "عندما تستيقظ المؤسسة على الضمير الإجتماعي" الذي أوضح من خلاله مفهوم وتطور نظام المسؤولية الإجتماعية، ثم جاءت إسهامات أخرى كتلك التي قدمها (John Marie Peretti) في سنة 1977م، وبالنظر إلى التطور الإقتصادي ونمو المنافسة بشكل ملفت للإنتباه والتطور الصناعي والتكنولوجي برز بأن حجم النفقات المتولدة من الجانب الإجتماعي سواء كانت ظاهرة مباشرة كالأجور، مكافآت، تكوين، تعويضات..... إلخ وغير مباشرة كظهور بعض الظواهر كالتبذير والتبديد والتغيب ودوران العمل... إلخ، ومدى تأثير ذلك على القيمة المضافة على سعر التكلفة والعائد، قد إستلزم وأجبر المسؤولين للجوء إلى الطرق العلمية للبحث عن الوسائل الناجعة لعملية تسيير الموارد البشرية ضمن الإستراتيجية العامة للمؤسسة.<sup>2</sup>

في أواخر عام 1980م كان الموضوع الأكثر تداولاً هو محاولة إلغاء التشريع الاجتماعي في العقد الماضي والذي كان يعتبر سلبياً، وتواصل هذا الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي مزامنة مع الاهتمام المتجدد بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الذي ظهر بشكل أوسع في 1990م بغرض مواجهة المشكلات الاجتماعية في العقد القادم والوصول لحياة جديدة.<sup>3</sup>

إن التطور الذي بدأ يظهر وينمو داخل المؤسسة للتدقيق الاجتماعي خاصة من خلال كثرة المطالبات بتجسيده فعلياً وإجراء الملتقيات من طرف المعاهد والمدارس والجمعيات المتخصصة لزيادة لجوء المؤسسات إليه، حيث أصبح مضاهياً للتدقيق المالي والمحاسبي وأصبح الجانب الاجتماعي حالياً يلعب دوراً هاماً في تحديد الاختيارات الإستراتيجية للمؤسسة، وأصبحت فيه الوثائق و الجداول الخاصة بالأفراد تخضع للإشهاد القانوني من طرف المدققين الاجتماعيين ومن أهم هذه الوثائق هي الميزانية الاجتماعية<sup>4</sup>، ولم يعد يقتصر الأمر على مراجعات وفحوصات مستقلة للسجلات والأنشطة المالية للمؤسسة من أجل اختبار مدى كفاية وفعالية الإجراءات التي تضمن الامتثال للسياسة المالية المعمول بها و تنفيذها والتوصية بأي تغييرات ضرورية فيها<sup>5</sup>، وفيما يلي سنقوم بتوضيح أبرز المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الاجتماعي .

1 / Homer H. Johnson, **Corporate Social Audits This Time Around**, Journal Business Horizons, N.D, N°03 2001, p29.

2/ مراد سكاك وفارس هباش، دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعياً في ظل الإنفتاح الخارجي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 10.

3 /Homer H. Johnson, OP.CiT, p29

4 / مراد سكاك وفارس هباش، مرجع سبق ذكره، ص 10.

5 / Helmut Werner, **Environmental and Social Audit**, European Parliament, 2004, p 21.



ثانيا: تعريف التدقيق الإجتماعي

على الرغم من كونه نظامًا حديثًا ، فقد مر التدقيق الاجتماعي بتطور كبير فهو يشهد تشابهاً كبيراً مع الفروع الأخرى للتدقيق فهو مواكب لتزايد قوة مهام التدقيق وتزايد سياسات وممارسات الموارد البشرية ، واستفاد التدقيق الاجتماعي أيضاً من العمل الذي كان يهدف إلى إصلاح المؤسسة والحوار الاجتماعي، ويعتبر مصطلح التدقيق الاجتماعي غير واضح المعالم فلم يكن هناك إتفاق واضح وثابت لدى غالبية الباحثين ورجال التسير حول المفهوم ، وعليه سوف نحاول قدر الإمكان تقديم أبرز وجهات النظر للرواد والكتاب والباحثين وكذا هيئات دولية مختصة وذات صلة ، وذلك قصد الوصول إلى تعريف إجرائي شامل وواسع نلخص فيه أبرز النقاط التي تم التركيز عليها في مختلف التعاريف .

1. **تعاريف الكتاب والباحثين :** تعددت التعاريف الواردة حول التدقيق الاجتماعي من قبل الكتاب والباحثين ، وسنحاول عرض أبرزها كما يلي :

- عرف (**Rbowen Howared**) التدقيق الاجتماعي وقال " إن المؤسسة لا بد لها أن تدقق إجتماعيا كما تدقق ماليا لمعرفة مدى إهتمام المؤسسة بالإحتياجات الإنسانية للعاملين وهذا في إشارة منه إلى مدى التأثير الكبير للجانب الاجتماعي في نشاط المؤسسة وضرورة كون الشخص الذي يقوم به مستقلا على المؤسسة كونه شخص يؤثر على النتائج" <sup>1</sup>.
- وعرفه كل من (**Stefan and Torrance**) بأنه هو " النشاط الذي يقوم على تحليل السياسات والبرامج والتطبيقات المتعلقة بنشاط الأفراد داخل المؤسسة والخروج أخيرا بتقييم لفعاليتها ونجاحتها" <sup>2</sup>.
- أما (**Raymond Vatier**) فإعتبر بأنه " نشاط إداري يتيح معرفة مدى إهتمام المؤسسة بالشؤون الاجتماعية وقدرتها في إدارتها وتوجيهها ومراقبتها وبالتالي التحكم والتعامل اليقظ والدائم مع هذه النوعية من المشاكل التي تطرحها بيئتها" <sup>3</sup>.
- وقال (**Candau Pierre**) إن التدقيق الاجتماعي هو " نهج يمارس من خلال المراقبة والتحليل والتقييم و التوصية على أساس منهج مستقل وباستخدام تقنيات تسمح بالوصول إلى الهدف أي تشخيص وتحديد أسباب هذه المشاكل الاجتماعية وتقييمها والتعامل معها و صياغة التوصيات أو مقترحات العمل التي لم يتم تنفيذها من قبل المدقق سابقاً" <sup>4</sup>.

1/ هاشم الموسوي و جمانة التميمي، المراجعة الاجتماعية دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق ، العدد 14 ، 2004، ص 97 .

2/ مراد سكاك وفارس هباش ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

3 / Sara CHEDRI MAAMAR et Hasna Amina MESSAID, LA PRATIQUE DE L'AUDIT SOCIAL COMME ACTE DE RECHERCHE DE LA PERFORMANCE RH-CONTRIBUTION A L'ETUDE DE L'EXPERIENCE DES ENTREPRISES INDUSTRIELLES ALGERIENNES.REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES, Algérie ,N°01,2017,p 176.

4 / LAGOUBI Sara et BALHADJsbahad ,Audit social et performance en PME : Une étude exploratoire au Maroc,journalAlternatives Managériales et Economiques, Maroc,N°04,2020,p91.

- فيما إعتبره (Zadek and Raynard) بأنه " أداة تعتمد عليها المؤسسة في التحقق وتقييم أنشطتها المؤسسة بشكل يجعلها تتماشى مع أهدافها الاجتماعية وتكون أكثر شفافية وإلتزام بالمبادئ الاجتماعية وبالتالي المساعدة في إعادة التوجيه نحو مصالح أصحاب المصلحة".<sup>1</sup>
- أما (Joras) فقال بأنه " عملية مستقلة وإلزامية لتدقيق وتقييم الأداء والعمليات والإجراءات الممارسة وفق المنهج الموضوع والخروج بالإختلافات وتحديد أسبابها وآثارها وعواقبها".<sup>2</sup>
- وجاء (Igalens et Peretti) بتعريف له من خلال قولهم بأنه " مفهوم يغطي ممارسات مختلفة ويجب توضيحه ، فهو يعتبره عملية منهجية ومستقلة وموثقة لإجراء محددة تعني بإدارة وفحص وتقييم أنشطة وعلاقات الأفراد والجماعات وتعاملاتهم مع أصحاب المصالح ( موظفين ، عملاء ، حكومة ، أطراف من المجتمع ، إلخ ... ) في المؤسسة وخارجها، وإعطاء أدلة تسمح بتحديد مدى الإهتمام بالجانب الإجتماعي وتقييم الوضع للخروج باستنتاجات و مقترحات لتحسين النظام أوالأداء".<sup>3</sup>
- وعرفه (Guerrero) بأنه "عملية مراقبة وتحليل وتقييم عن الأداء الاجتماعي والأخلاقي للمؤسسة من خلال التدقيق في أنشطتها التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أصحاب المصلحة ، مما يجعل من الممكن تحديد نقاط القوة ومخاطر إدارة الموارد البشرية".<sup>4</sup>
- أما (Bauer and Fenn) فقد إعتبروا بأنه " طريقة للتحليل والقياس بشكل مستمر وشامل وموضوعي للأداء الاجتماعي للمؤسسة وتحديد مدى قدرتها على تلبية القيم والأهداف التي التزمت بها".<sup>5</sup>
- بينما جاءت نظرة ( الجاليات الأوروبية) للتدقيق الإجتماعي من خلال إصدارهم لكتاب " Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale de l'entreprise " بالقول أنه " العملية التي يهدف من خلالها إلى التقييم المنهجي لمدي التأثير الإجتماعي للشركة وفق معايير وتوقعات محددة".<sup>6</sup>

1 /Elsa Dawson , **The Relevance of Social Audit for Oxfam GB**, Journal of Business Ethics, Netherlands, N° 17, 1998, P1458.

2 / Soufyane FRIMOUSSE et Jean-Marie PerETTI, **Perceptions et visions du contrôle social par les défenseurs du Maroc**, publié sur le site : <http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/developpement-economique-et-social/developpement-economique/travail-et-emploi/relations-employeurs-travailleurs/perceptions-et-visions-de-l-audit-social-par-les-drh-du-maghreb>, Date de parution : 2005, date de consultation : 12/08/2022, <sup>h</sup> 17 :15.

3 / CARPENTIER Stéphanie and Olivier BACHELARD , **Une conception du management de la santé et de la sécurité au travail salubre nécessite l'adoption d'une logique d'audit social**, Audit social & renouvellement de la GRH, SIDI FREDJ (Algérie), Du 30 au 31 mai 2009, pp 06-07.

4 / Rachid Zammar et Noureddine Abdelbaki, **L'audit Social Comme Outil D'aide A La Gestion Des Ressources Humaines Des Organisations Cas D'une Organisation Publique Et Une Autre Privée**, European Scientific Journal, Maroc, N° 34, 2017, p03.

5 / LARELLE Ellie Chapple and Grace Y. Mui, **Social Audit Failure: Legal Liability of External Auditors**, Springer International Publishing, Switzerland ,2015,p 281.

6 / Jacques Igalens and Jean-Marie Peretti, **Audit social ( Meilleures pratiques, méthodes, outils)**, Groupe Eyrolles , Paris, N.D , 2016, p14.

يرى الطالب أن أغلب التعاريف التي جاءت لمختلف الباحثين عن التدقيق الإجتماعي والتي تم التطرق لها تتفق على جملة من النقاط والتي من أبرزها أن التدقيق الإجتماعي هو نشاط يمس نشاط المؤسسة إضافة إلى أنه يعمل في المقام الأول على تحديد مدى إهتمام المؤسسة بالجوانب الإجتماعية داخليا وخارجيا ، غير أن هناك إختلاف لوجهات النظر في تعريفهم لهذا المصطلح ، حيث أن هناك إختلاف لـ ( Rbown Howared) " مع باقي الباحثين في تعريفهم للتدقيق الإجتماعي حيث إعتبر أن التدقيق الإجتماعي يقتصر من خلال التركيز على الشؤون الإجتماعية للعاملين في المؤسسة فقط إضافة أنه عملية لا بد أن يمارسه شخص من خارج المؤسسة بإعتباره شخص يمكن أن يضمن إستقلالية العملية وعدم التأثير عليها ، ويرى (Vatier Raymond) أن التدقيق الإجتماعي نشاط إداري ولا يقتصر على معرفة مدى إهتمام المؤسسة بالشؤون الإجتماعية فقط بل أيضا قدرتها في التحكم و إدارة مثل هذه الأنواع من القضايا ، بينما يرى كل من ( Joras و Peretti Igalens في تعريفهما له بأنه عملية منهجية مستقلة ، إلا أن ( Joras ) يرى بأنه عملية إلزامية عكس ما يراه بعض الباحثين الآخرين الذين لم يصدرها حكمهم من هذه الزاوية ، فيما ركز (Bauer and Fenn) " في تعريفه على عنصر الإستمرار والشمولية لعملية التدقيق الإجتماعي في المؤسسة ، بينما جاءت بقية التعاريف الأخرى ( Guerrerou و الجاليات الأوروبية و Zadek and Raynard ) متقاربة ومبرزة لوجهات نظر متقاربة ومتفقة بما مع التعاريف الأخرى .

## 2. تعريف هيئات دولية للتدقيق الإجتماعي :

لم يقتصر تحديد مفهوم التدقيق الإجتماعي على الكتاب والباحثين فقد كانت هناك مساهمة للهيئات الدولية كل حسب طبيعة نشاطها ودورها ويمكننا تميز جملة من هذه التعاريف كالتالي :

— في سنة 2000 ظهر تعريف للتدقيق وفقا لمعيار (ISO 9000) وإعتبر بأنه " ذلك النشاط الممنهج والمستقل الذي يهدف إلى تحديد مدى إستيفاء معايير التدقيق من خلال الوصول إلى معلومات حقيقية وصحيحة حول ممارسات التدقيق والعمل على تقييمها بشكل منطقي"، وكان لهيئة ( ISO ) جملة من المعايير الأخرى التي ساهمت في زيادة الإهتمام أكثر حول الجوانب الإجتماعية للمؤسسة بإعتبارها أحد أهم المعايير التي تزيد من جودة المؤسسة ومنتجاتها مثل معيار ( SA 8000 و ISO 14000 و ISO 26000 ، وغيرهم .....)، وقد سعت كل المؤسسات في الحصول على هذه الشهادات وذلك من خلال إنشاء نظام خاص بتدقيق الجوانب الإجتماعية للمؤسسة داخليا وخارجيا ، ويمكن للمؤسسات الحصول على شهادة SA 8000 إذا ما التزمت بالتعامل بشكل جيد مع أصحاب المصالح ( أصحاب رؤوس الأموال ، عملاء وموردين ، إلخ.... ) وإستطاعت كسب ثقتهم ، أما (ISO 14000) فيعتبر بأنه المعيار الذي إهتم بالشؤون البيئية وسعى إلى حمايتها وضمان بعض الحقوق الإجتماعية من خلالها ، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط فيعتبر (ISO 26000) الآن أهم المعايير الاجتماعية الأساسية بإعتباره يجمع أبرز البنود الواجب الوفاء بها مثل (الحوكمة ، البيئة وحقوق الإنسان وظروف العمل وغيرها ....) وأخذها بعين الإعتبار عند إتخاذ أي قرار.<sup>1</sup>

- أما المعهد الدولي فقد أعطى للتدقيق الاجتماعي (IAS) تعريفاً من خلال وثيقة أصدرها سنة 2006 وقال بأنه ذلك " العمل الذي يمارس على إدارة وأنشطة المؤسسة بهدف تحديد علاقات الأفراد فيها وعلاقة المؤسسة بالأطراف المعنية بما داخليا وخارجيا".<sup>1</sup>
- في تقرير أعدته لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) التابعة لقسم مجلس الإنماء والإعمار (CDR) في أفغانستان بإشراف من البنك الدولي (W.B) حول التدريب على التدقيق الاجتماعي للعاملين في قطاع التعدين في منطقة (AYNAK) الأفغانية ، إعتبرت أن التدقيق الاجتماعي هو " الأداة المساعدة على تعزيز المساءلة والشفافية إتجاه أصحاب المصالح و تقليل الفجوات بين أهدافها الإجتماعية والواقع الذي هي فيه، من خلال التحقق، القياس والإبلاغ وإعداد التقارير وتحسين عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة".<sup>2</sup>
- وعرفت (SDG16+ CIVIL SOCIETY TOOLKIT) التدقيق الاجتماعي على أنه " الطريقة المساعدة تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال قياس التطور للمجتمعات ومؤسسات المجتمع المدني في بلوغهم للفعالية بالمشاريع التنموية المقامة في المنطقة ودرجة الإستفادة منها والوصول لتنمية مستدامة شاملة".<sup>3</sup>
- عرف التدقيق الاجتماعي من قبل مجموعة (AFNOR) المختصة في التدقيق و إصدار الشهادات والتدريب على خدمة الشركات في مجالات متعددة كالجودة والصحة والسلامة والبيئة والأجهزة الطبية... وغيرها<sup>4</sup> ، على أنه " ذلك النشاط القائم على تحديد المخاطر من خلال مراجعة السياسة المنفذة ، ورصد الخطط والإجراءات والعلاقات وتقييمها بهدف أن تكون في أعلى مستوى لها"<sup>5</sup>
- أما منظمة العمل الدولية (ILO) فقالت بأن التدقيق الاجتماعي هو " ذلك النظام الذي يركز على ثلاث جوانب (الأجهزة ، التقييم ، النتائج ) يهدف لتقييم مدى ملائمة المعايير الاجتماعية المطبقة في المؤسسة لتلك المعايير النموذجية ، والتي تساعد أصحاب القرار على تحسين مستوى أدائهم الاجتماعي مع مختلف أصحاب المصالح (موردين ، موظفين ، عملاء ، إلخ...)".<sup>6</sup>
- أعطى التحالف العالمي لهيئات وناشطي المجتمع المدني (civicus) تعريفاً للتدقيق الاجتماعي على أنه " هو عملية منهجية و مستمرة تسمح لأصحاب المصالح من مراجعة الخطط والبرامج والسياسات والقوانين المساعدة على تنفيذ أنشطة المؤسسة بشكل فعال من خلال مقارنة ماحقق مع ما هو متوقع والقدرة على الخروج بالمشاكل الموجودة ومن ثم تنفيذ التعديلات المطلوبة"<sup>7</sup>
- عُرف أيضا من قبل (OHCHR) بأنه الوسيلة التي تساعد الحكومات على فحص و إدارة وقياس مدى إحترام مؤسساتها وحتى المؤسسات الأخرى للجوانب الإجتماعية خلال ممارستها لأنشطتها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> / Jacques Igalens and Jean-Marie Peretti ,OP.CiT ,p14.

<sup>2</sup> / IRC/CDR Department, **Social Audit Training TRAINING MANUAL AT AYNAK** , IRC/CDR,2013,pp 01-02.

<sup>3</sup> / SDG16+, **community score cards for social auditing And citizen report cards**, an article published on the site: <https://www.sdg16toolkit.org/explore/accountability-for-sdg16/social-audits-community-score-cards-and-citizen-report-cards/> , Publication date: 2018, View date:10/12/2022,<sup>h</sup>14:15.

<sup>4</sup> / Le site officiel du groupe AFNOR, the site: <https://international.afnor.com>, Publication date: N.D, Date de consultation :12/12/2022,<sup>h</sup>14 :25.

<sup>5</sup> / Yvan AUJOLLET et Nadine BELLUROT , **Audit préalable aux labellisations AFNOR égalité et diversité du MEEM et du MLHD ( Mesure prévue lors de l'actualisation du plan d'action égalité en mars 2016)**,MINISTÈRE DE L'ENVIRONNEMENT, DE L'ÉNERGIE ET DE LA MER,2016,p 23.

<sup>6</sup> / Pauline Barraud de Lagerie,**Chaînes globales de valeur et audit social**,Bureau international du Travail, 2016,p13.

<sup>7</sup> / Anu Pekkonen and Manjunath Sadashiva,**Social Audits** ,CIVICUS, 2009,p01.

يرى الطالب أن التعاريف السالفة الذكر من قبل الهيئات المختصة والتي قامت كل منها بإسناد تعريف للتدقيق الاجتماعي من خلال وجهة تخصصها تعتبر إسهامات قليلة في هذا الموضوع والذي لم يحظى بالتغطية الكافية من جميع الجوانب له، إلا أنه ورغم ذلك فالمطلع على هذه الإسهامات يمكنه ملاحظة تركيزهم على جوهر هذا المفهوم والذي يتمثل في تحديد مدى الإسهامات أو التقيد باحترام الجوانب الاجتماعية من قبل المؤسسة ، على اعتبار أنه عملية تقوم بالأساس على قياس وتقييم مدى اعتماد المؤسسة أثناء ممارسة نشاطها على تنفيذ المعايير الاجتماعية والتي يراها ويتفق عليها جميع أصحاب المصالح ، ويرى الطالب أيضا بأن أكثر التعاريف إقناعا وشمولية وتوضيحا هو ذلك الذي أصدره المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي (IAS) على اعتبار أنه جهة مختصة بهذا النوع من الممارسات ؛

في ختام سلسلة هذه التعاريف وبعد عرض اغلب وجهات النظر والرؤى المتاحة يستنتج الطالب تعريفا إجرائيا شاملا للتدقيق الاجتماعي فمصطلح (التدقيق - Audit ) يعنى المراقبة والفحص ، وإذا ما تم تفعيل هذا المصطلح في الشركات وإقرانه بالشق الاجتماعي (Social) فهو بذلك يعنى الخوض في الشؤون المتعلقة بالموارد البشري للتأكد من مدى التقيد واحترام المؤسسة للمعايير الاجتماعية المتعارف عليها والمترتبة عنها إتجاه أصحاب المصلحة، وخالصة للقول فالتدقيق الاجتماعي هو " ذلك العمل الذي يقوم بمراقبة وفحص وتقييم أنشطة المؤسسة بشكل مستمر ومعرفة مدى إحترامها للخصائص الاجتماعية المتعارف عليها أثناء إدارتها لها " ويعتبر الجانب الاجتماعي الآن هو الشغل الشاغل للمؤسسات والدول لما له من أهمية وتأثير عليهم وعلى مصالحهم والوصول لأحسن صيغة تلبي بها الإحتياجات الاجتماعية لجميع الأطراف ذات الصلة ، وفي العنصر الموالي سنقوم بسرد أهمية التدقيق الاجتماعي والهدف من ممارسته .

### ثالثا : أهمية وأهداف تطبيق التدقيق الاجتماعي

#### 1. أهمية التدقيق الاجتماعي :

أصبحت هناك ضغوط وحملات مختلفة ومتعددة تجبر المؤسسات والدول على التقيد واحترام المعايير الاجتماعية المتعارف عليها من خلال الدفع بما لتبني سياسات وأنظمة أكثر صرامة تحفظ بها هذه الحقوق ، ويعتبر التدقيق الاجتماعي أهم عنصر يمكن من تحقيق ذلك لما أصبح يوفره من فوائد للمجتمعات والدول وحتى المؤسسات وجعلها قادرة على تحقيق التوازن بين الأمور الاقتصادية والجوانب الاجتماعية ، حيث أنه يوما بعد يوم تتأكد ضرورة تجسيده وتنفيذه بشكل أفضل، وتتجلى أهمية التدقيق الاجتماعي فيما يقدمه من إسهامات إذ أنه يسمح بالتزويد بالمعلومات وبالتحليل والتقييم أثناء التنفيذ وكذلك التشخيص الدقيق للظروف والوصول إلى النتائج من خلال تطبيق البرامج والسياسات فضلاً عن إسهامه في

رفع كفاءة الأفراد من خلال دراسة الحالة الاجتماعية وتحديد المخاطر وتقديم المعالجات<sup>1</sup>، ويمكننا ذكر عدة نقاط تشرح وتبين أهمية التدقيق الاجتماعي والتي يمكن إظهارها في العناصر التالية:

- يسمح بمشاركة أكبر وأوسع لأصحاب المصالح وبالتالي الإسهام في الوصول بسرعة إلى حوكمة المؤسسات؛
- تشخيص دقيق وفعال للشؤون الاجتماعية لرأس المال البشري الموجود في المؤسسة.<sup>2</sup>
- يغطي القضايا ذات التأثير الكبير للمجتمع كالبينة ومدى كفاءة المشاريع ونجاحها إجتماعيا بتنفيذ أفضل للسياسات وإزالة أوجه القصور الاجتماعية المختلفة؛
- يخلق الوعي ويعزز الديمقراطية داخل المؤسسة وخارجها يجعل أصحاب المصالح مشاركين ومطلعين على كل القضايا الاجتماعية التي تمهمهم والمساهمة في صنع قرار جماعي وتقاسم المسؤوليات.<sup>3</sup>
- تحديد وتخفيف المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال اللوائح الداخلية والخارجية والمساهمة في تحقيق الجدوى الاجتماعية لعمليات المؤسسة؛
- يساعد المؤسسة على خلق قيمة مضافة من خلال تقليل الإنفاق و توفير مواردها؛
- يعزز من جودة المعلومات من خلال قيامه من التحقق بأن الترتيبات تتم على قاعدة بيانات موثوقة؛
- يزيد من الفاعلية ويحدد مخاطر عدم تحقيق الأهداف في إطار السياسة المعمول بها ويوصي بالإجراءات التصحيحية وتحسين الخيارات و علاج الممارسات الخاطئة والحد منها؛
- يحسن صورة المؤسسة وسمعتها.<sup>4</sup>
- تقليص فجوة الثقة بينها وبين الأطراف الفاعلة معها وتحمل المسؤولية الكاملة عن عملها ؛

1/ صالح مهدي الحسناوي وبصير خلف خزعل، أثر التدقيق الاجتماعي على حوكمة الموارد البشرية في المنظمات: دراسة استطلاعية تحليلية لعينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء ، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العراق، العدد 22، 2017 ، ص 110.

2/ Rachid Zammar et Nouredine Abdelbaki, op cit , pp 03-04.

3 / S.P. Jain and Wim Polman, **A Handbook for Trainers on Participatory Local Development -The Panchayati Raj model in India-**, FAO Regional Office for Asia and the Pacific, Thailand, N.D, 2003, pp51-52

4 / MOUSSA BLAGHIT and MEHDI CHERGUI, **The role of social auditing in promoting corporate social responsibility from the point of view of a sample of staff in Laghouat state hospitals**, Journal of legal and economic research, Algeria, N°03, 2022, pp349-350.

— يوفر دفعة من الاحتراف للمؤسسات عن طريق الدفع بما لمواكبة التطورات الحاصلة و المساهمة في تطوير كفاءة وفعالية النظام الإجتماعي لديها.<sup>1</sup>

— يعطي المؤسسة إتجاهًا واضحًا لتأسيس مراقبة اجتماعية وتحسين هذا النوع من الممارسات مستقبلا و إدارتها و بشكل جيد ؛

— توضيح القواعد والمعايير الإجتماعية المعمول بها من خلال فهم و مراقبة وقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة.<sup>2</sup>

## 2. أهداف التدقيق الإجتماعي :

يعتبر التدقيق الإجتماعي أداة ملائمة وسهلة التعامل ومضمونة النتائج فهو يقوم على قياس و تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة والعثور على الأخطاء وتسهيل طريقة تصحيحها ومعرفة مدى تمسك وإحترام المؤسسة للقيم والأهداف المشتركة من خلال المراقبة المنتظمة ، بناءً على وجهات نظر أصحاب المصلحة<sup>3</sup> ، و للتدقيق الإجتماعي مجموعة من الأهداف يمكن توضيحها فيمايلي:

— يضمن للمسيرين الحصول على معلومات دقيقة وذات جودة تساعدهم على تنفيذ مهامهم بشكل أفضل؛

— مراجعة تطبيق القرارات والتعليمات المتفق عليها من خلال المعاينة الدقيقة للعمليات ومعرفة مدى فاعلية الإدارة ؛

— تقديم الرؤية الحقيقية والعادلة التي تنتهجها المؤسسة.<sup>4</sup>

— الرفع من كفاءة المؤسسة من خلال تقييم الأداء الاجتماعي وتحسينه ؛

— تشخيص المشاكل الاجتماعية التي تواجه المؤسسة ومواجهتها بأفضل وأنجح السياسات؛

— التحكم في الأجر والتكاليف الاجتماعية؛

— إعداد المفاوضات مع الشركاء الاجتماعيين (تقييم، إستحواذ، إندماج).<sup>5</sup>

— زيادة كفاءة وفعالية برامج التنمية لاسيما المتعلقة بالشق الاجتماعي؛

1 / Ritesh, **Social Audit: Social Sector Initiatives (History - Principles)**, article available on:

<https://byjusexamprep.com/social-audit-upsc-i>, date of publication: 11/24/2022 ,View date: 12/25/2022, <sup>h</sup> 18:30 .

2 / Ahmed Nasr El-Din, **Social Auditing: (Definition - Importance - Benefits - Limitations)**, an article available on the website: <https://penpoin.com/social-audit/>, Published date: 07/03/2021, date retrieved: 12/26/2022, <sup>h</sup> 18:45.

3 / Kurian Thomas ,op cit, date retrieved: 29/12/2022,<sup>h</sup> 21:15.

4/ Djaroud yasmina, **L'utilite decisionnelle de l'audit social**,thèse de doctorat en sciences économique, Sciences Financières , universitedjilali liabes , published Thèse, FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES, COMMERCIALES ET DES SCIENCES DE GESTION IN sidi belabbes-alger, 2019-2020, p57-58.

5/ Freddy sisley , **l'audit social-demarche et outils**, 3cycle, N.D,p29-30.

- تحليل القرارات المختلفة وتحديد احتياجات وأولويات أصحاب المصلحة ولا سيما الأقليات؛
- تقدير تكلفة الفرصة البديلة لأصحاب المصلحة لعدم الحصول على الخدمات العامة في الوقت المناسب.<sup>1</sup>
- تشجيع الحوار والمداولات لتعزيز الشراكات الفعالة؛
- التأكد من أن نتائج تنفيذ السياسة / البرنامج تتسم بالشفافية والمصادقية .<sup>2</sup>

### رابعاً: المفاهيم المتداخلة مع التدقيق الإجتماعي

إن التطور الهائل والنمو السريع الذي يعيشه العالم أدى إلى ظهور مصطلحات ومفاهيم جديدة وجعل هنالك مشكلة حقيقية تمثلت في تداخل بين معانيها والتي من بينها المصطلحات المتشابهة مع التدقيق الإجتماعي الذي يعتبر أحد ابرز إهتمامات العصر والذي يشهد نمواً متسارعاً ، ويعتبر مصطلح التدقيق الإجتماعي موضوع دراستنا أحد هذه المصطلحات التي تستدعي منا تدخلاً لتوضيح هذه المفاهيم والخروج بالعلاقة أو الفروقات بينه " التدقيق الإجتماعي " وبين المفاهيم المتداخلة معه.

#### 1. التدقيق المالي والتدقيق الإجتماعي :

يعود اصل كلمة التدقيق "Audit" إلى الكلمة اللاتينية "Audire" التي تعني "الاستماع" ، حيث أنه لم يوثق التاريخ تطور التدقيق إلا أن بداياته تعود إلى الأنشطة القديمة في الممارسة في الصين ومصر واليونان والتي تعتبر ممارساته في الدولة الأخيرة هي الأقرب للتدقيق الحالي ، ووفقاً ل (Flint -1988) ، فإن التدقيق هو " ظاهرة إجتماعية لا تخدم أي غرض أو قيمة باستثناء فائدتها العملية ووجودها نفعي تماماً" <sup>3</sup> ، ووفقاً لمؤرخ المحاسبة (John L. Curry) فإن عمليات التدقيق عرفت تقدماً تصاعدياً لتكون إستجابة للطلبات المتزايدة لحماية المساهمين من " الأفعال الغير اللائقة " بهدف الحصول على ما يقدم لهم الطمأنينة على مصالحهم المشروعة رغم انه لم تكن هناك مهنة واضحة تبرز عمل المدققين ولا توجد معايير أو قواعد تدقيق موحدة<sup>4</sup> ، وفي أعقاب أزمات اقتصادية كثيرة ومتعاقبة شهدها العالم تزايد المخاوف لدى أصحاب المصالح بدأت معالم مهنة التدقيق في التشكل والتي إرتبطت بالشق المالي ، حيث جاءت لإضافة المصادقية لهذه البيانات المالية التي يعدها مسؤولوا المؤسسة وهذا من خلال عمليات تقوم

1 / MANDEEP POJARA, **Roles of Social Audit**, Posted on: file:///C:/Users/3ISSA/Desktop/Roleofsocialaudit.pdf, Publication Date:29/06/2016, Accessed Date: 29/12/2022, <sup>h</sup> 20:20

2 / Gerardo Berthin, **A PRACTICAL GUIDE TO SOCIAL AUDIT AS A PARTICIPATORY TOOL TO STRENGTHEN DEMOCRATIC GOVERNANCE, TRANSPARENCY, AND ACCOUNTABILITY**,UNDP,2011,p34

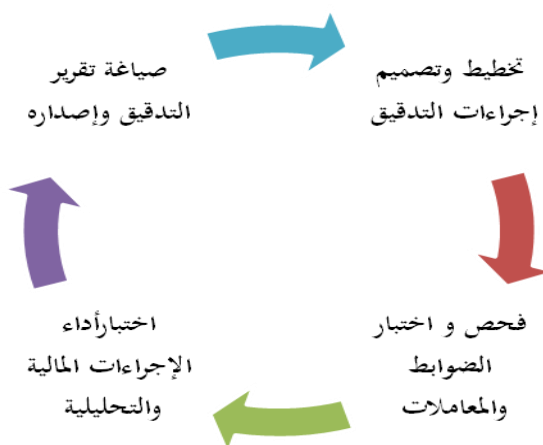
3 /Lee Taekhyang and Azham Muhammad Ali,**The evolution of auditing: An analysis of the historical development**,Journal of Modern Accounting and Auditing, USA,N°12,2008,pp 01-02.

4 / Howard b. Levy, **A History of the World of Auditing - Part 1**, Article available at: <https://www.cpajournal.com/2020/11/25/history-of-the-auditing-world-part-1/> , Publish date: 11/2020, Retrieved date: 29/12/2022, <sup>h</sup> 15:15 .



على فكرة نصح مخاطر الأعمال<sup>1</sup>، وعرف التدقيق في فرنسا سنة 1985 على أنه " النهج الذي يتم تنفيذه من قبل مختصين من أجل تقييم مجموعة من المعلومات الصادرة عن المؤسسة والحكم عليها بشكل حيادي إذا ما كانت تتمثل للمعايير الموضوعية أم لا وتقديم أدلة لفعالية عمل المؤسسة من عدمه"<sup>2</sup>، وعرفه كل من (Bouquin & Bécour) على أنه "نشاط يمارس بشكل مستقل بقصد مراجعة وتقييم مدى ملائمة الإجراءات والممارسات المطبقة من قبل المؤسسة بتلك المعايير المرجعية المحددة"<sup>3</sup>، ويعرف التدقيق المالي بأنه "الفحص الذي يمكن المدققين من التأكد من صحة القوائم المالية للمؤسسة وإنتظامها ومطابقتها وقدرتها على عكس الصورة الصادقة للمؤسسة"<sup>4</sup>، ويقوم التدقيق المالي على أربع خطوات رئيسية تمثلها في الشكل التالي:<sup>5</sup>

الشكل رقم (06 . 01) : خطوات التدقيق المالي



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على نفس المرجع السابق

إن المطلع على مصطلحي التدقيق المالي والإجتماعي يعلمان أن هذان المصطلحان يجتمعان في العديد من النقاط ولعل أبرزها أن كلاهما نشاط مستقل إضافة لأنهما يهتمان بحفظ الحقوق وإكتشاف الأخطاء والعيوب ومحاولة الإبلاغ عنها وتصحيحها بغض النظر عن نوعية الأمور المدققة والشؤون التي يهتم بها كل منهما فهم يشتركان في تدقيق الجوانب المالية ، إلا أن التدقيق المالي يقوم بتدقيق الشؤون المالية كلها دون إستثناء

1 / Brenda Portrogon et al, **Principles of External Auditing**, Article available at: <https://www.wiley.com/en-us/Principles+of+External+Auditing%2C+4th+Edition-p-9780470974452> , Publish date: 03/2014, Retrieved date: 29/12/2022, <sup>h</sup>16:15.

2 / Gérard Valin and Lionel Collins, **Audit et contrôle interne : aspects financiers, opérationnels et stratégiques**, Article available at: <https://www.eyrolles.com/Entreprise/Livre/audit-operationnel-9782717831290/>, Publish date: 1997, Retrieved date: 30/12/2022, <sup>h</sup>17:00.

3 / Jean-Charles Bécour and Henri Bouquin, **Audit opérationnel**, Article available at: <https://www.eyrolles.com/Entreprise/Livre/audit-operationnel-9782717831290/>, Publish date: 21/06/2021, Retrieved date: 30/12/2022, <sup>h</sup>17:30.

4 / Ben Yamina Abbas, **La contribution de l'audit financier à l'amélioration de la qualité des rapports des entreprises algériennes**, thèse de doctorat, spécialisation en sciences comptables et financières, thèse publiée, Université de Djilali Al-Yabis - Sidi Bel-Abbes, Algérie, 2020-2021, p26.

5 / Ashish Kumar Srivastav, **Financial Audit**, Article available at: <https://www.eyrolles.com/Entreprise/Livre/audit-operationnel-9782717831290/>, Publish date: 2022, Retrieved date: 30/12/2022, <sup>h</sup>20:30.

بما فيها الأموال المستخدمة في الأنشطة الإجتماعية عكس التدقيق الإجتماعي والذي يهتم بتدقيق الجوانب الإجتماعية فقط، كما أنهما يفترقان أيضا في بعض الأمور الأخرى ولعل أولها هو الفارق التاريخي فقد إرتبط ظهور مصطلح التدقيق بالجانب المالي ونظرا لوجود تحديات وتغرات وجدت في التدقيق المالي وأبرزها تلك التي ذكرت في تقرير الجمعية الأمريكية سنة 1971م بقوله أن هذا الأخير قد عجز عن تغطية الأمور الغير مالية إضافة إلى عدم قدرته على التحليل التفسيري و المقارنة لمعرفة نجاعة وفعالية الخطط ومدى البيانات المالية للقرارات الإدارية<sup>1</sup>، ليتفرع بعد ذلك التدقيق ويشمل جوانب عديدة والتي من بينها الشؤون المتعلقة بالشق الإجتماعي والذي بدأت تظهر خصوصيته تدريجياً بعد ذلك ليظهر هناك تمييز بين التدقيق الإجتماعي والمالي من قبل المجال المدرس والتوقعات التي تم طرحها<sup>2</sup>، ويمكن سرد نقاط إختلاف أخرى بين المصطلحين في الجدول التالي :

الجدول رقم ( 01 - 01 ) : الفرق بين التدقيق المالي والتدقيق الإجتماعي

| التدقيق الاجتماعي  | التدقيق المالي   |
|--|--|
| - يتم جمع بيانات الأداء من خلال المقابلات و الملاحظات  | - يتم جمع بيانات الأداء من قبل الإدارة / الموظفين.   |
| - فحص البيانات المالية الخاصة بالأنشطة الإجتماعية فقط.   | - فحص البيانات المالية والمثبتة في سجلات المشروع بهدف إبداء رأي عن مدى صحة القوائم المالية والتأكد من نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي. |
| - إضافة لأي بيانات أو تقارير متعلقة بالأنشطة الإجتماعية  | - فحص المستندات والسجلات المالية والمستندات المؤيدة لها والمتعلقة بالجوانب الإجتماعية فقط.   |
| - يقوم بفحص المستندات والسجلات المالية والمستندات المؤيدة  | - فحص العمليات المثبتة فيها من الناحية المستندية والحسابية.  |
| لها والمتعلقة بالجوانب الإجتماعية فقط.   | - التدقيق المالي يعتمد على الجرد الفعلي والعملي، فحص حسابي ومستندي، فحص إنتقادي، المصادقات والإستفسارات، نظام المقارنات.                 |
| - تتم ممارسته وفق جملة من الأساليب أهمها الفحص الفني والميداني، الفحص الحسابي والمستندي، المصادقات والإستفسارات والجرد العملي. | - لايمكن تنفيذ التدقيق الإجتماعي إلا إذا كان هناك مختصين بالشؤون الإجتماعية مثل الصحة ، البيئة ، وعلم الإجتماع والقوانين .               |
| - يستفيد من التدقيق الإجتماعي جميع أصحاب المصالح   | - المستفيدون منه وبشكل كبير هم المالكون والمساهمون والمقرضون.  |
| - كالعاملين والعملاء والحكومة ، جمعيات ، المستثمرين والجمهور بصفة عامة .   | - في التدقيق المالي يصدر المدقق بياناً حول ما إذا كانت البيانات المالية صحيحة وعادلة أم لا.  |

1/ أمين عبد الله خالد ، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية) ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ،2004، د.ط، ص 22.

|  |   |
|--|---|
|  | <p>– يصدر المدققون بيانا يعكس مدى تضمين المشروع للأهداف الإجتماعية.</p> |
|--|---|

المصدر: لكحل حياة وعزوز علي، تطبيقات التدقيق الإجتماعي في إطار التوجهات المعاصرة للتدقيق الداخلي، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، الجزائر،

العدد 02، 2021، ص76.

## 2. المحاسبة الإجتماعية والتدقيق الإجتماعي :

كانت بداية ظهور المحاسبة الإجتماعية أو المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في سنوات السبعينات حيث بدأ التوجه نحو البعد الإجتماعي والإهتمام به لاسيما من قبل الشركات ذات الأثر الكبير<sup>1</sup> ، ويرجع هذا لزيادة المطالب عليها من قبل الهيئات والجمعيات المهنية بضرورة الإفصاح عن البيانات الإجتماعية ومعرفة مدى قيامها بالتزاماتها الإجتماعية والخروج بتحليل كامل لهذه الأثار المترتبة عن نشاطها<sup>2</sup> ، حيث أن المحاسبة الاجتماعية هي " أحد الوسائل التي تهدف إلى بيان آثار أنشطة وتصرفات المؤسسات الاقتصادية على المجتمع من خلال التكاليف والعوائد الاجتماعية لهذه الأنشطة، وبالتالي تحقيق الربح الاجتماعي والذي يمثل جوهر المحاسبة الاجتماعية ، حيث يختلف الربح الاجتماعي عن الربح الاعتيادي ، فالربح الاجتماعي يتضمن العوائد والتكاليف الاجتماعية مثل المحافظة على مصادر الطاقة والرقابة على التلوث وتوظيف الأفراد " <sup>3</sup> ، وعرفت أيضا بأنها " عملية يتم من خلالها تطبيق مسك دفاتر القيد المزدوج للتحليل الاجتماعي والاقتصادي وإعداد تقارير حول نتائج هذا القياس سواء كان داخليا أو خارجيا وتوضيح مدى تأثير المؤسسة وأنشطتها على المجتمع"<sup>4</sup> ، وتقوم المحاسبة الاجتماعية بالأساس على "إشراك أصحاب المصلحة في عملية الفحص والمراقبة وتقييم مدى الامتثال لمعايير الموضوعة مع تحديد الفجوات الواجب تداركها كما أنها تخضع للمساءلة أمامهم"<sup>5</sup> ، وتستند إجراءات المحاسبة الإجتماعية إلى ثلاث خطوات شاملة<sup>6</sup> ، نسردها في الشكل التالي:

1 / Rob Gray, **Thirty years of social accounting, reporting and auditing: what (if anything) have we learnt?**, Business Ethics: A European Review, USA, N°01,2001,p09.

2/ علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية (إطار فكري تحليلي وتطبيقي) ، مطبعة آفاق ،فلسطين، ط01، 2011، ص 283.

3/ مجيد عبد الحسين هاتف ، إدراك المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية العراقية و الإفصاح عنها في التقارير المالية الخارجية - دراسة ميدانية - ، مجلة المحور المحاسبي للعلوم الادارية والاقتصادية ، العراق، العدد 04 ، 2006 ، ص 124.

4 / Ralph W. Estes, **Corporate Social Accounting**, John Wiley and sons, USA, 01ed, 1976, p 03.

5 / Seema Gull et AL, **SOCIAL ACCOUNTING-A survey**, International Journal of Application or Innovation in Engineering & Management ,India,N°05,2013,p311.

6 / Jenny Cameron et AL, **Social Accounting: A Practical Guide for Small Community Organisations and Enterprises** , Centre for Urban and Regional Studies, The University of Newcastle, Australia, vol 02,2010,p 05.

الشكل رقم (01- 07) : إجراءات المحاسبة الإجتماعية



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على المرجع السابق ، ص 05

إن المحاسبة الإجتماعية و التدقيق الإجتماعي مصطلحان متقاربان و يمكن القول حتى أنهما مكملان لبعضهما البعض فكلاهما يتطلبان مجموعة من المهارات المتشابهة لتنفيذهما ، حيث يتعامل المحاسبون والمدققون هنا مع البيانات الإجتماعية للمؤسسة وهذا للتأكد من أنها دقيقة ومتوافقة مع المعايير التنظيمية الموضوعة كما أن الغرض من تطبيق كليهما هو تحسين الشق الإجتماعي للمؤسسة<sup>1</sup> ، ولتوضيح الفروق بينهما لا بد لنا من القول أن الفرق يكمن بين مصطلحي المحاسبة والتدقيق الذي يعتبر حقيقة هو الفاصل الأكبر في تحديد الاختلاف إذا لم نقل أنه الوحيد ولذلك سنعرض في الجدول التالي أبرز الفروق بين المحاسبة الإجتماعية والتدقيق الإجتماعي كالآتي<sup>2</sup> :

الجدول رقم (01 - 02) : الفرق بين المحاسبة الإجتماعية والتدقيق الإجتماعي

| التدقيق الاجتماعي   | المحاسبة الاجتماعية   |
|---|---|
| هي فحص نقدي للبيانات المالية وإجراءات المؤسسة ومدونة قواعد السلوك وإبداء رأي حول عدالتها وتأثيرها على المجتمع | هي عملية مسك سجلات المعاملات المالية للجانب الاجتماعي و قياسها ورصدها وتقديم التقارير عن مدى تأثير نشاط المؤسسة على الشؤون الاجتماعية وإعداد بياناته المالية؛ |
| هو عملية دورية يتم تنفيذها بعد الإنتهاء من إعداد الحسابات الختامية وفق البيانات والسجلات السابقة.             | يتم تنفيذها بشكل مستمر مع تسجيل يومي لجميع المعاملات والسجلات والبيانات الجارية والتي لها آثار مالية اجتماعية؛  |
| إضفاء المصدقية من خلال التحقق من دقة البيانات الاجتماعية وتقييم مدى تأثير عمليات الشركة على المجتمع.          | يستخدم البيانات والسجلات على أساس العينة  |
| تنفذ من قبل المدققين بطلب من المؤسسة أو أحد المساهمين ويتم  | تهدف المحاسبة الاجتماعية لتسجيل وعرض جميع المعاملات   |

1 / GREG DEPERISIO, **Accounting vs. Auditing: What's the Difference??**, Article available at: <https://www.investopedia.com/articles/professionals/120415/career-advice-accounting-vs-auditing.asp>, Publish date: 03/11/2022, Retrieved date: 31/12/2022, <sup>h</sup>14:30.

2 / Surendra Singh, **The difference between accounting and auditing**, Article available at: <http://www.differencebetween.net/business/difference-between-accounting-and-auditing/>, Publish date: 15/06/2018, access date: 31 /12/2022, <sup>h</sup> 16:00 .

|  |  |
|--|--|
| <p>تحديد المدققين بالتنسيق مع أصحاب المصالح (داخلي أو خارجي وكالة مستقلة)).</p> <p>— يدار التدقيق الاجتماعي وفق لمعايير التدقيق المرجعية والقوانين ذات الصلة على أن تنتهي مسؤولية المدقق بعد إعداد وتقديم تقرير التدقيق للمساهمين.</p> | <p>والبيانات المالية بدقة وتحديد مركزها وأدائها الاجتماعي وبالتالي مساعدة المجتمع؛</p> <p>— التحقق من كل التفاصيل المتعلقة بكافة السجلات المتعلقة بالمعاملات المالية الاجتماعية ؛</p> <p>— الإدارة هي المسؤولة على تنفيذه وهذا بوضع محاسبين من داخل المؤسسة مكلفين بذلك ؛</p> <p>— يتم إجراء المحاسبة الاجتماعية وفقا لمعايير المحاسبة القانونية المعمول بها في المؤسسة وتنتهي مسؤولية المحاسب فيها بإتمام الحسابات وتقديمها إلى الإدارة .</p> |
|--|--|

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نفس المرجع السابق

### المطلب الثاني : مبادئ ومستويات التدقيق الاجتماعي وأهم خطوات تنفيذه

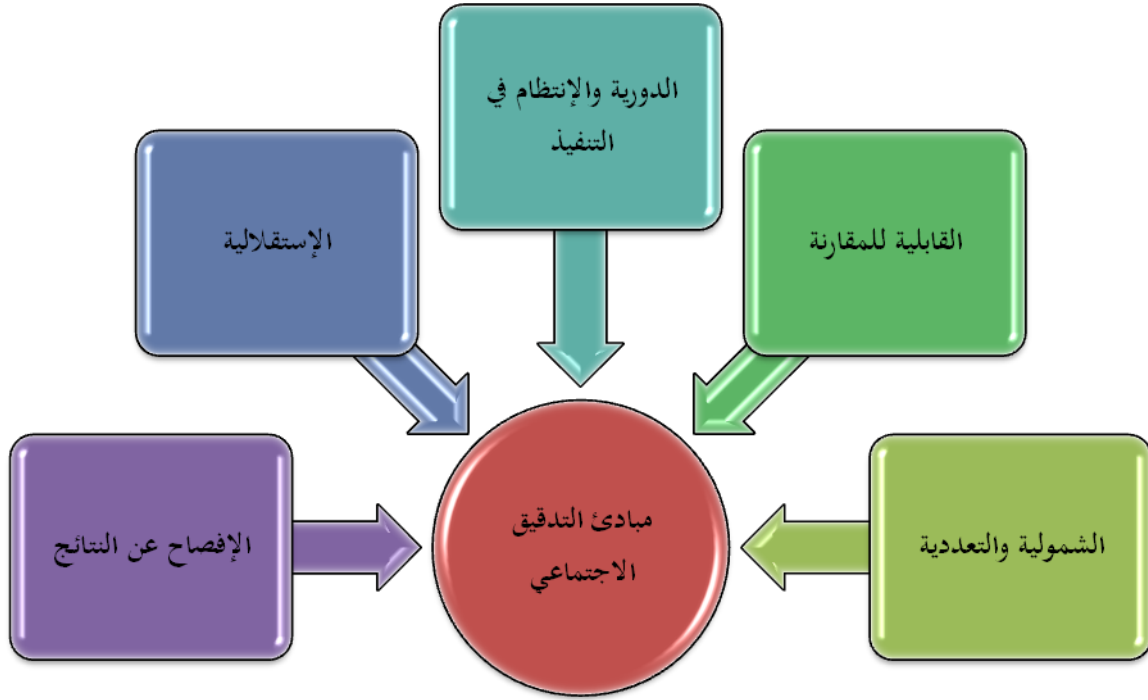
أضحى التدقيق الاجتماعي بمثابة السلاح الذي تتخذه المؤسسة لإثبات مدى مساهمتها الاجتماعية أثناء ممارسة نشاطاتها التجارية وغير التجارية، مما يوفر للمالكيين والموظفين والعملاء وعامة الناس الثقة واتخاذ القرار والحكم عليها إذا ما كانت تحترم الجوانب الاجتماعية أم لا ، وكان هذا نتيجة زيادة التطور المتسارع للممارسات الاجتماعية الذي حول المنظور التقليدي القائم على حساب الربح والخسارة المالية فقط للمؤسسة ليصبح مجموعة أوسع من القيم التي تشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والثقافية والبشرية والمادية، ولتبين المؤسسات التي تطبق التدقيق الاجتماعي أنه آن الأوان لمواكبة التغيرات التي أصبحت تجمع الأداء الاجتماعي والتجاري لها في ضوء أهدافها المعلنة وموقفها الخارجي والداخلي .

#### أولاً: مبادئ التدقيق الاجتماعي

للتدقيق الاجتماعي جملة من الإعدادات الاجتماعية والثقافية والإدارية والقانونية والديمقراطية والتي أعطته طابعه الخاص فهو يتميز بجملة من المبادئ التي تحدد له منهجه وتبين طريق سيره من أجل مواصلة العمل الاجتماعي وتحسينه في المؤسسة ، فهو وسيلة للمشاركة الاجتماعية والشفافية وتوصيل المعلومات وترتبط أفكاره الأساسية ارتباطاً مباشراً بمفاهيم الديمقراطية والمشاركة من خلال إعطاء إمكانات هائلة للمساهمة في زيادة الشفافية والمساءلة<sup>1</sup> ، والشكل التالي يلخص مبادئ التدقيق الاجتماعي كمايلي :

1 / the Director General and Executive Director Centre for Good Governance ,Social **Audit: A Toolkit A Guide for Performance Improvement and Outcome Measurement CENTRE FOR GOOD GOVERNANCE**, Centre for Good Governance,2005,p18.

الشكل رقم (01 - 08) : مبادئ التدقيق الاجتماعي



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على نفس المرجع السابق، ص 18

وفي مايلي شرح لهذه المبادئ<sup>1</sup>:

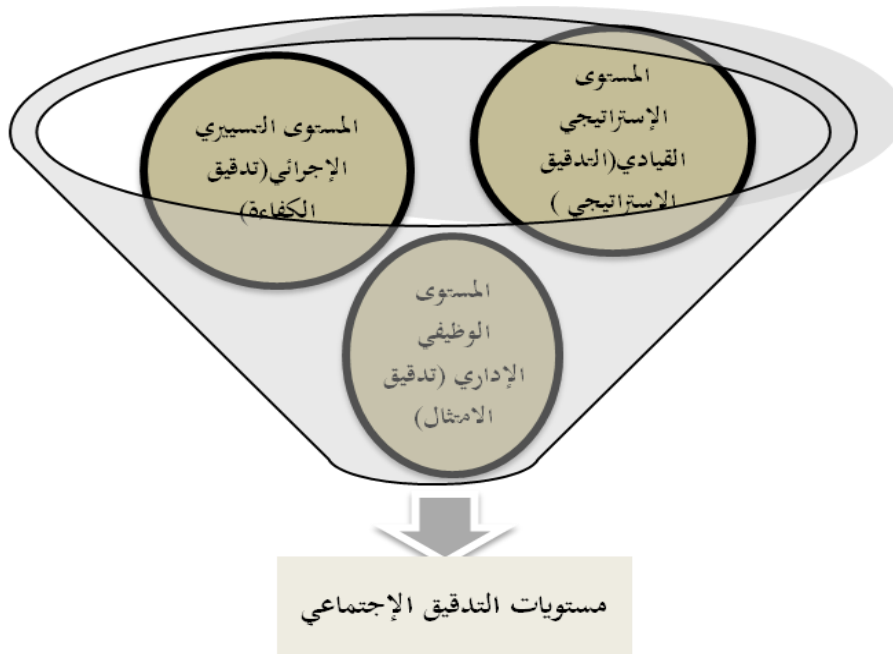
1. الشمولية والتعددية : يشمل ويراعي التدقيق الاجتماعي جميع الجوانب في كل الوظائف والأنشطة كما يشجع على المشاركة على أخذ وجهات نظر كل المعنيين والمتأثرين بنشاطات المؤسسة ومدى تحسن الأداء من كل النواحي.
2. القابلية للمقارنة: ويقصد بذلك أنه لا بد أن يتوفر على كل الوسائل التي تتيح العمل بمعايير وقواعد تمكن من مقارنة الأداء المحقق مع الأداء المعياري المناسب وحتى بأداء المؤسسات الأخرى وتقديم مقارنات.
3. الدورية والانتظام في التنفيذ: ويعني ممارسة عمليات التدقيق الاجتماعي بشكل دوري ومنتظم (سنويا أو نصف سنوي) وليس مرة واحدة وأن تكون جزءاً من الرصد والتقييم المنتظمين.
4. الإستقلالية: وهي أن يكون إجراء عملية التدقيق الاجتماعي بعيداً عن أي تأثير يخل بطريقة إجراءاته أو نتائجه .
5. الإفصاح عن النتائج: جعل نتائج التدقيق الاجتماعي متاحة ومعلنة بالتفاصيل لكل المعنيين في المؤسسة والمجتمع بشكل عام وواضح من أجل عملية المساءلة والشفافية.

1 / Saba Abbas, **The State of Social Audits in Microfinance Industry of Pakistan**, Pakistan Microfinance Network with financial UKAid PPAF, Pakistan ,N° 36 ,2018,p03.

ثانيا: مستويات التدقيق الإجتماعي

إن الإهتمامات المتزايدة بالسياسات الإجتماعية دفعت إلى زيادة المطالبات بضرورة تفعيل التدقيق الإجتماعي و إعادة تكوين هذه الضوابط الاجتماعية في كل المؤسسات ومختلف النشاطات بشكل مناسب وكافي ، وبمس التدقيق الإجتماعي كل المستويات المرتبطة بالجانب البشري والتي يمكن أن نميزها في الشكل التالي :

الشكل رقم (01 - 09) : مستويات التدقيق الاجتماعي



Source: Louis Vaurs, Audit interne(Enjeux et pratiques à l'internationa), Groupe Eyrolles, Germain ,N.D , 2007 ,p278.

1. المستوى الوظيفي الإداري (الامتثال الاجتماعي) :

هو تدقيق قصير الأجل يخصص التسيير الوظيفي اليومي للمعطيات الاجتماعية ، يهتم فيه المدقق بالبحث عن آثار عدم الامتثال للإلتزامات الاجتماعية مثل الإلتزامات الإدارية وإحترام الحقوق الجماعية للموظفين داخل المؤسسة والتي من شأنها أن تثقل كاهل المؤسسة والتي له دراية سابقة بها<sup>1</sup> ، ويقوم تدقيق المستوى الوظيفي الإداري (الامتثال الاجتماعي) على ثلاث مراحل على النحو التالي<sup>2</sup> :

1/رزين عكاشة وبورقة فاطمة، أهمية التدقيق الإجتماعي لتفعيل حوكمة الشركات حسب معايير المؤسسات الدولية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة - الجزائر، العدد 04، 2020، ص 28.

2 / Louis Vaurs, Audit interne(Enjeux et pratiques à l'internationa), Groupe Eyrolles, Germain ,N.D , 2007 ,pp275-276.

- يبدأ المدقق هنا بعقد إجتماعات مع كل من إدارة المؤسسة، وكذلك أعضاء مجلس العمل وممثلي الموظفين ومثلي النقابات الحاضرة؛
- تحليل الوضع القانوني وفحص عقود العمل والتفويضات وكذلك شروط تنفيذ العقد من خلال إختيار مستندات معينة بشكل عشوائي وفقاً لخصائص محددة مسبقاً وهذا لعدم تمكن المدقق من تحليل جميع عقود العمل وكشوف الرواتب وما إلى ذلك؛
- تحديد مخاطر العقوبات في حالة الانحراف أو عدم الامتثال للنصوص من قبل المؤسسة.

## 2. المستوى التسييري الإجرائي (تدقيق الفعالية) :

- يأتي التدقيق التسييري الإجرائي (تدقيق الفعالية) ثانياً باعتباره يعمل على ضمان احترام تطبيق الإجراءات وإعطاء حركية وديناميكية لوظيفة تسيير الموارد البشرية وضمان تحقيق الفعالية اللازمة وهذا من خلال مراقبة وضع البرامج الاجتماعية حيز التنفيذ و متابعة صحة تطبيق هذه الإجراءات و السياسات و يقيس و يقيم آثارها على المؤسسة في المدى المتوسط و الطويل كما يعمل تنفيذ التوصيات التي توصل إليها التدقيق الوظيفي<sup>1</sup>، ويتم تحقيق تدقيق الفعالية من خلال الوصول للإجابة على سؤالين مهمين وهما<sup>2</sup> :
- هل النتائج التي تم الحصول عليها متوافقة مع الأهداف المحددة؟
  - وهل تم الحصول على النتائج بأقل تكلفة؟

حيث أن هناك ثلاثة مستويات أساسية يمكن تحديدها لتطبيق تدقيق الفعالية الاجتماعية<sup>3</sup> :

### 1.2. المستوى الأول: ( تحليل النتائج ومقارنتها بأهداف المؤسسة) :

يقوم المدقق هنا وبناءً على الأهداف المحددة و العناصر الموجودة مسبقاً على لوحات المعلومات الاجتماعية بإجراء فحص من ثلاثة مستويات وهي :

- التحقق من اتساق الإجراءات مع اختيارات المؤسسة؛
- تقييم مدى إتساق الممارسات مع الإجراءات المحددة ومن ثم تناسق هذه الممارسات مع بعضها البعض؛
- تقييم ملائمة الإجراءات فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة.

### 2.2. المستوى الثاني : ( تحديد تكاليف الحصول على النتائج) :

يقوم المدقق بتقييم قدرة المديرين الإجتماعيين على شرح تطور التكاليف الإجتماعية ، والفصل بين التكاليف الإجتماعية والتكاليف التقديرية وتحديد أدوات واستخدامات إدارة الموارد البشرية ومدى اللجوء إلى خيار الاستعانة بمصادر خارجية وقياس التكاليف الخفية المتعلقة بالإختلالات الإجتماعية للمؤسسة كالتغيب وحوادث العمل وغيرها .

1 / مراد سكاك وفارس هباش ، مرجع سبق ذكره ، ص 13

2 / شريقي عمر، مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحسين سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية - دراسة تحليلية نظرية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، الجزائر، العدد 02، 2021، ص 282.



3.2. المستوى الثالث : (قياس جودة النتائج): يقوم المدقق بتحليل تدفق المعلومات (الحقيقية والافتراضية) داخل المؤسسة

3. المستوى الإستراتيجي القيادي (التدقيق الاستراتيجي) :

هو الرابط بين الموارد البشرية والاستراتيجية ويبدأ بمجرد إكمال التدقيقين السابقين ، ويحدث هذا من خلال المساهمة في وضع وترجمة الإستراتيجية والسياسات الإجتماعية إلى مراحل وبرامج ، ويقوم المدقق هنا بتحليل وتحديد مدى ملائمة الإستراتيجية العامة للمؤسسة للإستراتيجية الإجتماعية المحددة وكيف يمكن أن تكون هذه الأخيرة عنصراً لصالح نجاح الإستراتيجية العامة<sup>1</sup> ، ويتحقق التدقيق الإستراتيجي من خلال الإجابة على الأسئلة التالية<sup>2</sup>:

- هل السياسات والبرامج الإجتماعية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية تتماشى مع الإستراتيجية العامة للمؤسسة وأهدافها ؟
- هل يتم ترجمة السياسات والبرامج الإجتماعية لإدارة الموارد البشرية ضمن الخطط والبرامج التنفيذية ؟
- هل السياسات والبرامج الإجتماعية المسطرة تتلائم مع خصوصيات المؤسسة وبيئتها ؟

### ثالثاً: خطوات التدقيق الإجتماعي

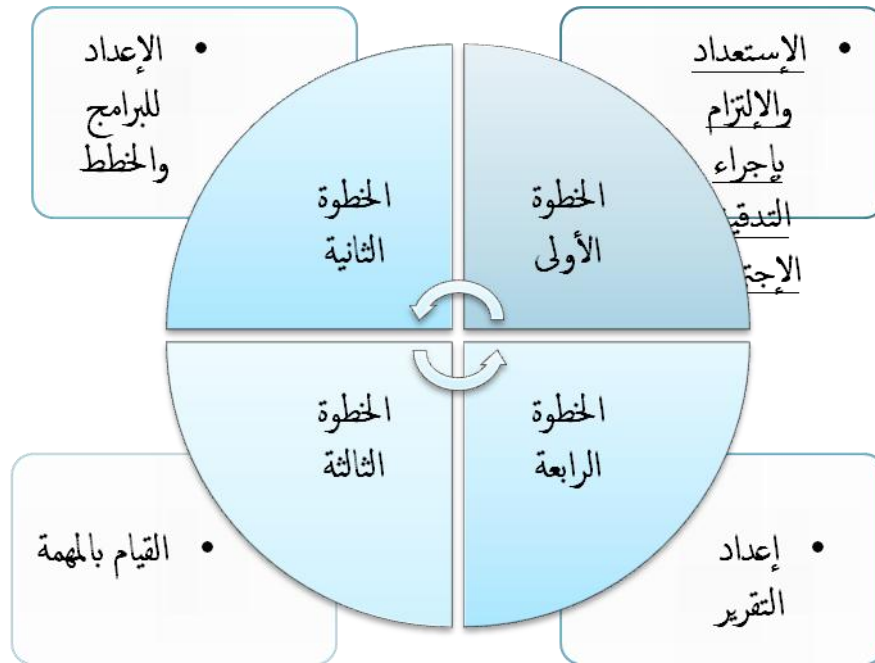
أصبحت ممارسة التدقيق الإجتماعي ضرورة حتمية لكل المؤسسات لعدد الأسباب أهمها الوضع الإجتماعي والمكانة التي أصبح يحتلها في الوقت الحالي ، فهو يساعد على تقييم مدى تأثير الأنشطة الممارسة من قبل المؤسسة على الجوانب الإجتماعية والخروج بالأخطاء الناجمة وإقتراح المدققين الإجتماعيين لأبرز الحلول المساعدة على زيادة الفوائد الإجتماعية لهذه الأنشطة ، ولتحقيق ذلك تسهر المؤسسات على ممارسة خطوات ممنهجة أثناء تنفيذ التدقيق الإجتماعي وإجراءات المتابعة المناسبة في الوقت المحدد ، ويمكن سرد أهم خطوات التدقيق الاجتماعي في الشكل التالي<sup>3</sup>:

1 / Ibid.pp 277-278.

2 / شريقي عمر، مرجع سبق ذكره ، ص 283.

3 / Alain Meignant, **Manuel d'audit du management des ressources humaines: Méthode Audit MRH**, France Liaisons , ed02,2009,pp 23-24.

الشكل رقم (01 - 10) : خطوات التدقيق الاجتماعي



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على نفس المرجع السابق، ص ص 23-24

إن الشكل السابق يوضح أن هناك أربع خطوات أساسية لإجراء عمليات التدقيق الإجتماعي والتي سنقوم بشرحها في مايلي :

### 1. الخطوة الأولى : الإستعداد والالتزام بإجراء التدقيق الإجتماعي :

لا يمكن البدء في إجراء التدقيق بدون هذه الخطوة حيث تقوم اللجنة المكلفة بالتدقيق داخل المؤسسة بتنفيذ الرزنامة الموضوعة سابقا للتدقيق أو يقوم أحد الشركاء بطلب رسمي لإجراء التدقيق الإجتماعي ، موضحا في طلبه أهم المشاكل التي يراها والأسئلة التي تحتاج إلى الإجابة والإستفسار عنها من قبل المدقق، وتكون هذه الرسالة مهمة لأنها تكون مع الملفات المرفقة للتقرير النهائي<sup>1</sup>، ويرتبط تحديد طبيعة التدقيق الإجتماعي (داخليا أو خارجيا) إلى مجموعة من العوامل أبرزها الوقت والكفاءة والظروف التي تصاحب طلب التدقيق الإجتماعي وغيرها ، فالتدقيق الداخلي يعتبر أسرع من حيث الإنجاز مقارنة بالتدقيق الخارجي لاسيما إذا ماكانت له الكفاءة اللازمة لإنجاح التدقيق والحفاظ على المصداقية فيه ، وهذا كون المدقق مطلع على حيثيات كثيرة في المؤسسة قد تغيب عن المدقق الخارجي أو يتأخر في الوصول إليها ، ويبقى الغرض الأساسي والأهم من طبيعة

1/ كتبتة خالف، مكانة تقارير التدقيق الإجتماعي في صياغة إستراتيجية تنمية الكفاءات البشرية في المؤسسة ،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ،جامعة البليدة-الجزائر، العدد13، 2018،ص260.

تحديد هذا هو إنجاز المدقق (الخارجي / داخلي) لمهمته بموضوعية وحياد وإستقلالية<sup>1</sup>، وسنقوم في العنصر الموالي بتوضيح الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي .

### 1.1. الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي:

يعتبر التدقيق ذلك النشاط التقييمي المنظم والممنهج الذي يمارس في المؤسسة<sup>2</sup> ويختلف بين الداخلي والخارجي حيث أن الأول يمارسه أشخاص داخل المؤسسة بغرض على إضافة قيمة للنشاط الذي يمارس ومساعدتها في تحقيق أهدافها<sup>3</sup>، وتعتبر مبررات وأهداف اللجوء إليه متمثلة بالأساس في التأكد من تنفيذ الأوامر وتطبيق النظام بفعالية وإحتمالية ظهور مؤسسات إجتماعية ومالية جديدة تستدعي التدخل<sup>4</sup>، إضافة إلى محاولة تقديم مساعدة للإدارة العليا على تطبيق سياساتها والإستخدام الأمثل للموارد ومنع وقوع الأخطاء أو التلاعب<sup>5</sup>.

يتم التقييم الداخلي وينفذ من قبل موظفين داخل المؤسسة ووفق رزنامة أعدتها وتم الإتفاق عليها من قبل الإدارة العليا للمؤسسة<sup>6</sup>، حيث يبدأ المدقق عمله وفق نطاق محدد ومبني بالأساس على طبيعة عمل الشركة والمعلومات والبيانات المراد تدقيقها من قبل المؤسسة<sup>7</sup>، والمدقق هنا مطالب بفحص السجلات المالية وتقديم المشورة والإقتراحات وتقييم الضوابط الموضوعية لمواجهة المخاطر من خلال ضمان الدقة في البيانات<sup>8</sup> وإعداد تقرير شامل ومتكامل عن نتائج التدقيق ليقدمه للجهة المسؤولة عن هذه العملية وهي لجنة التدقيق الداخلية؛

1/ أبو هين إباد حسين، العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين : دراسة حالة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص العلوم المالية والمصرفية، رسالة منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005، ص 56.

2 / محمد النهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، د ط، 2003، ص 33

3 / Chartered Institute of Internal Auditors, **Auditor in Risk Management**, published on the website: <https://www.iiia.org.uk/resources/risk-management/position-paper-risk-management-and-internal-audit/>, date of publication: 01/02/2023, date of viewing: 10/02/2023, <sup>h</sup> 12 :15

4 / السيد محمد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط01، 2007، ص 74

5 / شلال نجا، تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية، مجلة المالية و الأسواق، الجزائر، العدد 01، 2016، ص ص 172-173.

6 / مراد سكاك، دور التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية المؤسسة - دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، أطروحة منشورة، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر، 2010/2011، ص 167

7 / صلاح عثمان يوسف الشمباتي، أنواع التدقيق الداخلي، مقال متاح على موقع: <https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q>، تاريخ النشر: 2014/07/23، تاريخ الإطلاع: 2023/02/10، <sup>h</sup> 15:10

8 / صالح بن علي، الوصف الوظيفي لمهنة مدقق داخلي، مقال متاح على موقع: <https://www.tanqeeb.com/career/tag/>، تاريخ النشر: 2019/07/18، تاريخ الإطلاع: 2023/02/10، <sup>h</sup> 15:15

والتدقيق الخارجي هو عمل يمارس بشكل منسق من قبل أشخاص من خارج المؤسسة<sup>1</sup> بغية إصدار حكم معقل ومستقل استنادا إلى معايير محددة<sup>2</sup> حيث يشترط أن يتميز الأفراد الذين يمارسونه بكفاءة عالية في إنجازهم وهم يعملون في الغالب في مكاتب مختصة و مستقلة عن المؤسسة ، وتلجى له المؤسسة إذا ما كانت تسعى للتأكد والتحقق من أن جميع ماذكر في القوائم والسجلات موجود فعلا وتقديم معلومات معبرة وذات مصداقية للأطراف الطالبة للمعلومات (التدقيق ) وضمان إعطاء رأي في محايد<sup>3</sup>، خصوصا إذا ما كانت البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المؤسسة تشهد تعقيدا ينجم عنه ظهور المزيد من التهديدات التي تحيط بالمؤسسة إضافة إلى محاولة الحصول على بيانات ومعلومات محايدة تأكد ماتم الوصول إليه في التدقيق الداخلي<sup>4</sup> .

يتم التدقيق الخارجي من قبل مكاتب مختصة مستقلة ومحايدة وفي وقت الطلب وفي الغالب تكون سنة<sup>5</sup> ، حيث يتم تكليفها وتنصيبها من قبل الأشخاص أو الهيئة الراغبة في عملية التدقيق (المؤسسة ، أصحاب المصالح ، المحكمة ) من خلال عقد يربط بها ، ويحدد فيه نطاق عمل المدقق الخارجي وما هو مراد تحقيقه من جراء هذا التدقيق إضافة إلى المعايير والقوانين المنظمة<sup>6</sup> والتي تكون في الغالب مطالبا فيها بتدقيق البيانات وتقييم العمليات للتأكد من دقتها وإمتثالها للتنظيم المعمول به والتحقق في قضايا تطرحها الهيئات المطالبة بالتدقيق فضلا على الرقابة على كيفية تنفيذ التدقيق الداخلي<sup>7</sup> ، وبعد إنجاز عمله يقوم بإعداد تقريره وتسليمه للهيئة التي كلفته بهذه المهمة كما أنه يسأل أمام باقي المساهمين والملاك الآخرين.

وبناء على المعلومات المأخوذة من المراجع المشار إليها سالفنا سنقوم بتوضيح مفصل ومختصر لأهم الفروق بين التدقيق الداخلي والخارجي وهذا وفقا لمجموعة من النقاط (المفهوم ، الهدف ، مبررات اللجوء إليه، من يقوم به ، مهام المدقق ونطاق عمله ، الجهة المسؤول أمامها المدقق، توقيت التنفيذ ) والجدول الموالي التالي يوضح ذلك :

1 / Pascal Dumontier et al, **La qualité de l'audit externe et les mécanismes de gouvernance des entreprises :un étude empirique menée dans le context tunisien**, association francophone de comptabilité, 2006, p 4.

- 2/ مسعود صديقي، أحمد نقار، المراجعة الداخلية، مطبعة مزوار، الجزائر، ط01، 2010، ص 11
- 3/ آسيا هيري، فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- ، أطروحة نيل شهادة دكتوراه ل.م.د ، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق ، أطروحة منشورة ، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر ، 2017/2018، ص ص 08-09.
- 4/ عبد الله زكي مُجد الشماليه، أثر جودة التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، المجلة العربية للنشر العلمي ، الأردن ، العدد 50، 2022، ص 473.
- 5/ مراد سكاك ، مرجع سبق ذكره، ص ص 166-167.
- 6/ آسيا هيري، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- 7/ عامر إبراهيم ، كل ما تريد معرفته عن اوراق عمل المراجع الخارجي | ECPA ، مقال متاح على موقع : (<https://ecpa-eg.com/ar/articles/external->) ، تاريخ النشر : 2023/05/07 ، تاريخ الإطلاع: 2023/05/10 15:30<sup>h</sup>

الجدول رقم (01 - 03) : الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي

| نطاق المفارقة  | التدقيق الداخلي  | التدقيق الخارجي   |
|----------------|--|---|
| من حيث المفهوم | <ul style="list-style-type: none"> <li>- نشاط تقييمي مستقل ضمن حدود المؤسسة ،</li> <li>- يعمل بالأساس على تدقيق عملياتها وقياس فاعلية عناصر الرقابة الأخرى.</li> <li>- إضافة قيمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة ومساعدتها في تحقيق أهدافها وتقييم المخاطر المحيطة بها ومتابعة إجراءاتها وعملياتها وفق التنظيم المطلوب وتحسينها قدر الإمكان .</li> </ul>   | <ul style="list-style-type: none"> <li>- نشاط تقييمي منظم وممنهج من قبل أشخاص من خارج المؤسسة .</li> <li>- يعمل على فحص ومراجعة العمليات المهمة في المؤسسة والتحقق من مدى الإلتزام بالمعايير والقواعد ونظم الرقابة الداخلية ومن ثم إبداء رأي محايد .</li> <li>- عمل يمارس بشكل منسق</li> <li>- تقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات بغية إصدار حكم معلل ومستقل استنادا إلى معايير محددة.</li> </ul>   |
| الهدف منه      | <ul style="list-style-type: none"> <li>- التأكد من تطبيق الإدارة العليا لسياساتها وتوجيهاتها وجودة الرقابة الداخلية؛</li> <li>- مساعدة المديرين المعنيين على تحسين مستوى كفاءتهم و إدارتهم ومنع وقوع الأخطاء أو التلاعب؛</li> <li>- وجود نظام يحمي الممتلكات والأصول ويساعد على الإستخدام الأمثل للموارد في إعداد تقارير وقوائم مالية صحيحة؛</li> <li>- مساعدة المدقق الخارجي من خلال تسهيل عمله بتوفير تقارير حقيقية وصحيحة تؤكد صحة وصدق المعلومات.</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>- التأكد والتحقق من أن جميع ما ذكر في القوائم والسجلات موجودة فعلا وأن ملكية المؤسسة لكل الأصول الواردة موجودة كما أن الديون المستحقة فعلا هي لأطرافها المسجلين؛</li> <li>- الإطلاع على الدفاتر والسجلات التي تبين أن العمليات التي تم تسجيلها من قبل المؤسسة قد حدثت دون استثناءات؛</li> <li>- العمل على توفير نظام فعال على الرقابة الداخلية وجعله مساعدا في تقييم العمليات الممارسة وهذا وفقا للمبادئ المتعارف عليها؛</li> <li>- تقديم معلومات معبرة وذات مصداقية للأطراف المطالبة بالتدقيق وضمان إعطاء رأي في محايد مدعم بأدلة وقرائن إثبات حول وضعية المؤسسة</li> </ul> |
| مبررات         | <ul style="list-style-type: none"> <li>- حماية الممتلكات والأصول من التلف والإسراف والسرقة ؛</li> <li>- ظهور مؤسسات إجتماعية ومالية تزيد من تعقد</li> </ul>  | <ul style="list-style-type: none"> <li>- تطور المؤسسات والتقدم المتسارع للمشاريع؛</li> <li>- التعقد الذي تشهده البيئة الإقتصادية وظهور المزيد من التهديدات التي تحيط بالمؤسسة مما يؤدي للتعارض بين الملاك</li> </ul>  |

| <p>المساهمين والإدارة ؛<br/>الحصول على بيانات ومعلومات محايدة تأكد ماتم الوصول إليه في التدقيق الداخلي .</p>   | <p>العمليات ؛<br/>- التأكد من تنفيذ الأوامر وتطبيق النظام بفعالية في كل أجزاء المؤسسة ؛<br/>- مساعد الإدارة ومسؤوليها في التخطيط والتنظيم والتحسين المستر لعملياتها .</p>  | <p>الدجوء إليه</p>            |
|--|--|-------------------------------|
| <p>المدقق الخارجي ويكون في شكل مكتب مختص و مستقل عن المؤسسة يعمل به أفراد لهم كفاءة عالية في مجال التدقيق لهم إعتقاد ومصداقية لدى المؤسسات ويكون الأمر مرتبطا بعقد بين الطرفين .</p>   | <p>المدقق الداخلي وهم موظفون في المؤسسة يتم تعيينهم من قبل لجنة التدقيق التابعة للمؤسسة.</p>   | <p>من يقوم به</p>             |
| <p>إن المحدد لنطاق عمل المدقق الخارجي هو طبيعة العقد الذي يربطه بالجهة التي كلفته و ما هو مراد تحقيقه من جراء هذا التدقيق إضافة إلى المعايير والقوانين المنظمة لأعمال التدقيق الخارجي والتي تكون في الغالب ( تدقيق قانوني بناء على طلب محافظ الحسابات ويمارس سنويا ، تدقيق تعاقدوي ويكون بطلب من أحد الأطراف ذات المصلحة ، تدقيق قضائي ويمارس بطلب من المحكمة ) ، وتبرز مهام المدقق الخارجي كالتالي :</p> <p>- التخطيط لعمليات تدقيق فعالة؛<br/>- تدقيق البيانات وتقييم العمليات للتأكد من دقتها وإمتثالها للتنظيم المعمول به ؛<br/>- فحص الأنظمة والضوابط الداخلية؛<br/>- تقييم أساليب إدارة المخاطر؛<br/>- الرقابة على كيفية تنفيذ التدقيق الداخلي ؛<br/>- الإبلاغ عن أخطاء منهجية أو مؤشرات الاحتيال؛<br/>- التحقيق في قضايا محددة تطرحها الهيئات المطالبة بالتدقيق ؛<br/>- شرح نتائج التدقيق والتوصية بالحلول؛</p> | <p>يعتمد تحديد نطاق عمل المدقق الداخلي على طبيعة عمل الشركة والمعلومات والبيانات المراد تدقيقها من قبل المؤسسة وتتضمن عادة تدقيق (تدقيق مالي ، تدقيق نظام الرقابة السائد في المؤسسة ، تدقيق الأداء ) ، وتتمحور المهام المتفق عليها للمدقق الداخلي في مايلي :</p> <p>- فحص السجلات المالية ؛<br/>- تقديم المشورة والإقتراحات؛<br/>- تقييم الضوابط الموضوعية لمواجهة المخاطر؛<br/>- ضمان الدقة البيانات؛<br/>- مراجعة العمليات والإجراءات وتحسينها وجعلها تتسم بالكفاءة والفعالية؛<br/>- تعزيز الالتزام بقواعد الأخلاق التي تدعم مبادئ النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة الأخلاق؛<br/>- تحليل الامتثال باللوائح من عدمه ؛<br/>- إدارة المخاطر ؛<br/>- كشف السرقة والاحتيال ؛</p> | <p>مهام المدقق ونطاق عمله</p> |

|                             |   |  |
|-----------------------------|---|--|
|                             | - التواصل مع المسؤولين وإبلاغ النتائج والتوصية بمسارات العمل المناسبة ؛   |  |
| الجهة المسؤول أمامها المدقق | هو مسؤول أمام لجنة التدقيق الموجودة داخل المؤسسة بحكم أنه يعمل داخلها والتي يقدم تقريره لها .<br>أصحاب المصالح ، المحكمة ) كما أنه يسأل أمام باقي المساهمين والملاك الآخرين.  |  |
| وقت التنفيذ                 | يتم التنفيذ وفق الرزنامة المعدة من قبل الإدارة العليا للمؤسسة ، وتنطلق فعليا مهمة التدقيق الإجتماعي الداخلي من خلال وثيقة تسمى أمر بالمهمة تتضمن كل المعلومات المتعلقة بالتدقيق الإجتماعي من أهداف ووقت الإنجاز والوسائل المستخدمة وغيرها وتكون موقعة من المسؤول الأول عن المؤسسة . |  |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المراجع السابقة

## 2. الخطوة الثانية : الإعداد للبرامج والخطط :

بعد تحديد طبيعة التدقيق المناسب (داخلي ، خارجي) من قبل الهيئة المكلفة يتم إستكمال الإجراءات في تعيين المدقق المناسب (داخلي ، خارجي)، وهذا من خلال رسالة التكليف والتي تلخص وتسهل كل ما يتعلق بعمل المدقق ، ليبدأ بعدها المدقق بعمل جملة من الإجراءات والتي نسردها كالآتي :

- تحديد الفريق المساند له في هذه المهمة وتحديد الأنشطة والمجالات الخاضعة للتدقيق الاجتماعي في المؤسسة (أنشطة التدريب ، خدمات صحية، حماية البيئة ،زيادة رفاهية المجتمع، الرقابة على الجودة .... ) ومعرفة مدى تأثيرها لدى الأطراف أصحاب المصالح وبالتالي تحديد طريقة العمل المناسبة والبرنامج الزمني لإجراء اللقاءات مع الأفراد المعنيين لتحقيق الأهداف المذكورة في رسالة التكليف.
- التواصل مع المدقق السابق<sup>1</sup>.
- جمع كل المعلومات اللازمة لإجراء عمليات التدقيق الاجتماعي والتي تشمل<sup>2</sup> :
- التشريعات والأنظمة والقوانين الإجتماعية التي تخضع لها المؤسسة وأبرز تحدياتها والتي تنطوي تحتها القوانين الإجتماعية التي تكفلها الدولة ؛

1/ خلادي راضية ، دور التدقيق الاجتماعي في تفعيل حوكمة المؤسسات دراسة ميدانية لعينة مختارة من الأكاديميين والمهنيين، أطروحة تدرج ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة وتدقيق ، أطروحة منشورة ، جامعة يحي فارس بالمدية ، الجزائر ، 2020 ، ص ص 90-91.

2/ مراد سكاك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 167-168.

- الإتفاقيات المبرمة و السياسات والإجراءات المعمول بها في المؤسسة كنظام الرقابة والمعايير المعتمدة ، الهيكل التنظيمي للمؤسسة
- محاضر الإجتماعات والتقارير الإجتماعية السابقة وتقارير وعروض الحال؛
- جداول تقييم المخاطر؛
- المعلومات المقدمة للصحافة و المتوفرة في شبكة الانترنت؛
- برامج العمل السنوية أو المتوسطة وطويلة الأجل.

لا يمكننا إغفال أحد أهم العناصر الواجب توضيحها قبل الشروع في الخطوة المقبلة ألا وهي تحديد المعايير الواجب على المدقق مراعاتها وحتى تحديثها بناء على اللوائح المنصوص عليها (القوانين الجديدة في الدولة ، المنظمات الحقوقية المحلية والعالمية وغيرها...) مع مراعاة ما تقتضيه مهمته مما يميز تدقيق الحسابات كمهنة، وتعتبر هذه المعايير هي مستويات مهنية لضمان التزام المدقق ووفائه بمسؤولياته المهنية المترتبة عنه من تكليف وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق وختاماً بإعداد التقرير بكفاءة وتشمل هذه المعايير مراعاة المدقق للصفات المهنية المطلوبة<sup>1</sup>، والتي يمكننا توضيحها في الشكل التالي :

الجدول رقم (01 - 04) : معايير التدقيق الإجتماعي

| معايير إعداد التقرير  | معايير العمل الميداني   | معايير العمل الشخصية   |
|---|---|--|
| - يعرض التقرير مدى إلتزام المؤسسة بالقواعد والمبادئ المتعارف عليها في إعداد القوائم والتقارير الإجتماعية و تشمل أيضا رأي حول النشاط الاجتماعي للمؤسسة وتقييم أداءها الاجتماعي | - معيار التخطيط للمهمة التدقيق: يجب رسم خطة وتضمينها جزء مخصص لفحص النواحي الاجتماعية للعميل وفحص الأداء الاجتماعي له .<br>- فحص نظام الرقابة الداخلية: فحص مدى قيام المدقق الداخلي بمهمة فحص نظام الرقابة الداخلية وشمولها للمساهمات الاجتماعية<br>- أدلة الإثبات: جمع وسائل الإثبات الكافية حول النشاط الاجتماعي للمؤسسة. | - معيار التأهيل العلمي والعملية: يجب أن يكون المدقق مؤهلاً بالإضافة إلى إمكانية إستعانته بخبير في الأمور الاجتماعية.<br>- معيار الحياد والإستقلالية: حيث أنه لا بد أن يكون المدقق محايداً ومستقلاً عن الإدارة ومختلف الجهات .<br>- معيار بذل العناية المهنية اللازمة والإلتزام بقواعد السلوك المهني: ويتمثل هذا المعيار في التحديد السليم للمدقق لتوجهه وتعامله مع المشاكل |



الإجتماعية التي سيتعامل معها .

المصدر: العيفة رحيمة وآخرون ، معيقات تطبيق التدقيق الاجتماعي في مكاتب التدقيق بالجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، الجزائر، العدد01، 2019، ص 216.

### 3. الخطوة الثالثة: القيام بالمهمة :

بعد إتمام الخطوتين السابقتين ينتقل المدقق بعدها مباشرة إلى فحص ودراسة وتقييم البرامج الاجتماعية التي قامت بها المؤسسة من مستندات ودفاتر محاسبية وكل الأنشطة المحددة سالفا للمؤسسة والتي تمكن من إستخراج نتائج النشاط الإجتماعي ومقارنتها بالمعايير الموضوعية<sup>1</sup>، وبأخذ الفحص والتدقيق أربعة أطراف يتجسد عليها مستوى الأثر الإجتماعي وهي كالتالي<sup>2</sup>:

#### 1.3. تدقيق مستوى الأثر الإجتماعي إتجاه العاملين: حيث يتمثل هذا في فحص وتدقيق :

- الأجور والمرتبات والمكافآت والخوافز والمنح والإعانات بهدف التحقق من دفعها وسدادها في المواعيد المقررة ؛
- نظم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد ونظم الإعانات والمعاشات الإضافية؛
- إحصائيات وإصابات العمل وإصابات الأمراض المهنية والمبالغ المنفقة على المراكز الطبية ووحدات الإسعاف؛
- تكلفة إعداد المتدربين ونظم التدريب داخل وخارج المؤسسة ؛
- أرقام ومعدلات دورات العمل داخل المؤسسة والتحقق من توافر وسائل إتصال فعالة؛
- تكاليف الشعائر الدينية للتحقق من مدى تقديم المؤسسة لتلك الخدمات بشكل مناسب؛
- المبالغ المنفقة على الرياضة والترفيه.

#### 2.3. تدقيق مستوى الأثر الإجتماعي إتجاه العملاء : ويتجسد هذا في فحص وتدقيق :

- نظام التكاليف والتسعير للتحقق من هامش الربح وعدالة الأسعار؛
- نظام الضمانات والخدمات المقدمة للسلع للتحقق من إلتزام المؤسسة بتقديمها بشكل مناسب؛
- شكاوي العملاء عن السلع والخدمات للتحقق من رضا العملاء عموما؛
- المبالغ المنفقة على أبحاث ودراسات السوق ومدى ارتقاء مستوى السلع؛
- مبالغ الإعلان ومضمونها للتحقق من صدقها؛
- نظام التعبئة والتغليف وصدق البيانات.

1/ خلادي راضية ، مرجع سبق ذكره ، ص 91.

2/ عبد المجيد الطيب شعبان ونزار عبد الغني دراء ، المراجعة الاجتماعية بين النظرية و التطبيق، مجلة الليبية للدراسات، العدد 05، 2014، ص ص 244-247.

### 3.3. تدقيق مستوى الأثر الإجتماعي إتجاه المجتمع والبيئة حيث يتم فحص وتدقيق :

- مبالغ التبرعات لمؤسسات المجتمع ؛
- فحص ودراسة النفقات و الغرامات المتعلقة بالحفاظ على البيئة والتقليل من التلوث؛
- جهود المؤسسة في حل أزمة السكن؛
- جهود المؤسسة في حل بعض المشكلات الاجتماعية ذات الأولوية في المجتمع .

### 4.3. تدقيق مستوى الأثر الإجتماعي إتجاه الملاك: ويكون هذامن خلال فحص وتدقيق :

- إجراء الاختبارات للتحقق من العائد على رأس المال؛
- سياسات المؤسسة في البيع والتسويق والتخزين والتأكد من أنها لا تصطنع أزمات بالأسواق وتضخم العائد على الإستثمار عن المعدلات المتعارف عليها؛
- في حالة الملكية العامة يتم التطرق إلى مدى إستفادة الدولة من إيرادات المؤسسة ومساهمتها في الدخل القومي والنتائج القومي والحياة الإجتماعية بصفة عامة .
- عادة من يتم الفحص والاطلاع على كل ما يتعلق بالأنشطة الاجتماعية للمؤسسة من خلال مستندات وتقارير بهدف الحصول على معلومات وافية عن نتائج وتأثير تلك الأنشطة وتقييمها في ضوء الأهداف المخططة.<sup>1</sup>

### 4. الخطوة الرابعة: إعداد التقرير :

- تعتبر هذه آخر خطوات عملية التدقيق الإجتماعي حيث يقوم المدقق هنا بعرض تقرير يعتبر ثمرة لعمله هو وفريقه، حيث يتضمن النتائج المتوصل إليها والتوصيات والتدابير الواجب الإلتزام بها من طرف المسيرين ، التقرير النهائي للتدقيق ويحتوي على نتائج تعتبر موجهاً هاماً لنوعية وحجم القرارات والأفعال التي ستتخذ<sup>2</sup> ، وتتجسد هذه الخطوة كمايلي<sup>3</sup>:
- تحليل النتائج وتحرير تقرير التدقيق الاجتماعي؛
  - مشاركة تقرير التدقيق الاجتماعي للحصول على التغذية الرجعية وتكون أولاً مع الأشخاص المشاركين في عملية التدقيق لإبداء رأيهم وإقتراح الحلول والتحفيز ثم يليه الأطراف المتبقون ؛
  - عقد جلسة إستماع عامة / مؤتمر صحفي لإصدار تقرير التدقيق الاجتماعي؛
  - إطلاق مايسمى بهرم التصعيد أي (مدح الممارسات الجيدة والتشجيع عليها والدفع نحو التقليل والمعاقبة على الممارسات السيئة)؛
  - إذا كانت نتائج التدقيق الاجتماعي سلبية يتم الدعوة إلى تغيير السياسة الإجتماعية في المؤسسة ؛
  - التفكير في الدروس المستفادة وتوسيع نطاق عمليات التدقيق الاجتماعي.

1 / خلادي راضية ، مرجع سبق ذكره ص 93.

2 / مراد سكاك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص170-171.

3 / Mahmoud Farag et al , **IMPLEMENTING SOCIAL AUDIT IN 20 STEPS** ,Transparency International ,2018,p16.

ويتضمن تقرير التدقيق الإجتماعي مجموعة من النقاط أهمها<sup>1</sup>:

- معلومات عن مجالات الأداء الإجتماعي الداخلي والخارجي للمؤسسة؛
- الإشارة للتأثيرات الإيجابية أو السلبية للأنشطة الإجتماعية؛
- إذا ما كان يتم إعداد التقارير بصفة دورية من طرف المؤسسة عن كل الأنشطة المسببة للتلوث كالضوضاء والمستويات المسموح بها قانونيا والفعالية لمواصفات جودة المنتجات، كما إذا كان هناك فصل بين الأنشطة الاختيارية والإلزامية؛
- رأي فني محايد للمدقق عن الأداء والأنشطة الإجتماعية للمؤسسة حيث يمكن أن تكون فيه مجموعة من التحفظات والآراء التي يرى المدقق بوجوب وضرورة تصليحها كما يمكن له أن يكون خاليا منها .

كما أن هناك مجموعة من الخصائص ذكرها (أحمد نور) في كتابه "مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية" والتي يجب أن يتمتع بها هذا التقرير نذكرها كالتالي<sup>2</sup>:

- أن يكون التقرير موجزا بمعنى أنه لا يجب أن يكون طويلا أكثر من الشكل اللازم وأن لا يكون هناك جمل أو كلمات غير متناسقة كما أن لا يكون مفسرا للنتائج بشكل مفرط ولا مختصرا بشكل يفقد التركيز؛
- لا يجب أن يكون هناك أي غموض في المعلومات المسردة في التقرير؛
- المعلومات الواردة في التقرير يجب أن تكون ذات أهمية للأطراف المعنية؛
- يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة يمكن للأطراف المعنية الاستفادة منها؛
- لا بد أن تكون الجمل في التقرير مترابطة و تشجع الشخص القارئ للتقرير على إكماله دون تشتت في الأفكار الواردة فيه؛
- أن يتميز التقرير بالصدق والأمانة بحيث يكون رأي المدقق فنيا محايدا لجميع الأطراف، وتكون النتائج في التقرير متميزة بالصدق والأمانة.

### المطلب الثالث: أساليب وأدوات التدقيق الإجتماعي ومساهمته في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

#### أولا: الأساليب و الأدوات المعتمدة في التدقيق الإجتماعي

إن التدقيق الإجتماعي أداة عملية لتحديد وقياس وتقييم والإبلاغ عن الأداء الاجتماعي، ولإجراء هذا التدقيق نحتاج إلى تحديد أهم الأساليب والأدوات المعتمدة في كيفية المتابعة وكيفية جمع البيانات وتحليلها وتقديمها في شكل تقارير، لذلك سنقوم بتقديم أبرز الأساليب والأدوات المعتمدة والتي ينطوي عليها إجراء التدقيق الاجتماعي.

1/ خلادي راضية مرجع سبق ذكره ، ص ص 94-95

2 / احمد نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ط01، 1998، ص 562-563.

## 1. أساليب التدقيق الإجتماعي :

يراعي المدقق الإجتماعي قبل فحص وتدقيق الأنشطة المعنية بالتدقيق في المؤسسة الأسلوب المناسب الذي يمكن إستعماله والذي من شأنه تحقيق النجاعة المطلوبة ويراعي الظروف والإمكانات التي تجري فيها عملية التدقيق الإجتماعي، وبالتالي إكتشاف الأخطاء والتلاعبات وكشف الحقائق بصورة واضحة وكافية، ويمكن تحديد أبرز الأساليب المرتبطة بطبيعة أنشطة التدقيق الاجتماعى كما يلي<sup>1</sup>:

**1.1. أسلوب المعاينة والجرد:** حيث يمكن التحقق من الوجود الفعلي للأصول المرتبطة بالأنشطة الإجتماعية للمؤسسة على سبيل المثال أجهزة منع التلوث والضوضاء أو الوسائل المتعلقة بزيادة درجة أمان المنتج.

**2.1. أسلوب المصادقات والإقرارات:** حيث يحصل المدقق على إقرارات كتابية داخلية أو خارجية، للتأكد من بعض الأمور المحاسبية وإزالة الغموض عنها، ويتلاءم هذا الأسلوب في مجال الأنشطة الإجتماعية المتعلقة بمنح التبرعات لبعض الهيئات الإجتماعية أو التعليمية أو غيرها.

**3.1. أسلوب الفحص المستندي أو الحسائي:** يكمن الهدف منه في التأكد من وجود مستندات مناسبة توثق كل عملية وتوضح توافر كافة الشروط المرتبطة به، ويستعمل هذا الأسلوب بشكل واضح في مجال التدقيق الاجتماعى.

**4.1. أسلوب قوائم الاستقصاء:** يتم الحصول على المعلومات الملائمة من خلال إستخدام قوائم الإستقصاء الموجهة للفئات الإجتماعية المتأثرة بالأنشطة الإجتماعية، أي تلك التي قدمت تضحيات أو حصلت على منافع ويراد تقييمها.

**5.1. أسلوب الفحص الفنى و الانتقادي :** يعتمد على مقارنة النسب الفعلية للضوضاء أو التلوث أو للمواصفات القياسية لجودة النسب المسموح بها والمحددة قانوناً مع تحديد الإنحرافات ومسبباتها وإتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة.

**6.1. أسلوب المقارنات :** حيث يتم استخدام المؤشرات والاتجاهات بهدف التعرف على السلوك المتوقع في المستقبل القريب، وإكتشاف أي إنحرافات غير عادية، ويتم ذلك عن طريق :

- المقارنة بين ما تحقق خلال الفترة والمستهدف أو المخطط له بما يشير إلى مدى الفعالية في تحقيق أهداف الأداء الاجتماعى؛
- المقارنة بين ما تحقق خلال الفترة والفعلى للسنوات السابقة بما يشير إلى تطور الأداء الاجتماعى خلال الفترات المختلفة؛
- المقارنة بين ما تحقق خلال السنة والمؤشرات المتعلقة بالصناعة، بما يشير إلى الأداء الاجتماعى للمؤسسة بالنسبة ومثيلاتها من المؤسسات التى تنتمي لنفس النشاط.

## 2. أدوات التدقيق الاجتماعى :

يحتاج المدقق عند إجراء التدقيق الإجتماعى إلى مجموعة من الأدوات التى يمكن إستخدامها مع مراعات المبادئ الأساسية والأدوات المبتكرة لكل مرحلة وفي مايلي نبين هذه الأدوات ونبين الغرض منها :

<sup>1</sup> / خلادى راضية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 93-94

## 1.2. أدوات التدقيق الإجتماعي المستخدمة في بداية المهمة :

من بين أدوات التدقيق قبل العمل الميداني ، نستشهد بإستبيانات إختبار المعرفة (QPC) ، وإستبيانات الرقابة الداخلية (ICQ) ، وجدول تحديد المسؤوليات (TAR) وخطط أخذ العينات.

### 1.1.2. إستبيانات إختبار المعرفة (QPC : Questionnaires de Prise de Connaissance) :

إذ تهدف إلى إعداد الاجتماع الأولي ( الانطلاق والوصول إلى موقع المدقق الاجتماعي، حيث يتألف من مجموعة من الوثائق التي تضم معلومات يكون المدقق على علم بها، وتكون هذه الإستبيانات في شكل بسيط ( مصفوفة مقسمة إلى ثلاث أو أربع أعمدة)، يخصص العمود الأول للعدد ، أما الثاني فيتعلق بسؤال المدقق، أما الثالث فهو للإجابة أما العمود الرابع فيخصص للملاحظات.<sup>1</sup>

ويتم تنظيم هذا الوعي حول عدة أهداف<sup>2</sup>:

- الحصول على نظرة عامة جيدة على الضوابط الداخلية من البداية ؛
- تحديد المشكلات الأساسية؛
- عدم الوقوع في إعتبرات مجردة أو ثانوية؛
- السماح بتنظيم تدقيق العمليات.

كما يمكن تجميع المعلومات التي سيتم جمعها في مواضيع مختلفة<sup>3</sup> :

- الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛
- الهيكل الداخلي وتنظيم المؤسسة؛
- البيئة المعلوماتية؛
- الإطار التنظيمي؛
- القضايا السابقة والحالية؛
- الاصلاحات الجارية أو المخطط لها.

1 / Rachid Zammar and Nouredine Abdelbaki, OP.Cit , P05.

2 / Jacques Igalens and Jean-Marie Peretti, OP.Cit ,,P53.

3 / Rachid Zammar and Nouredine Abdelbaki, ,OP.Cit ,pp05-06.

وفي مايلي مثال عن إستبيان إختبار المعرفة (QPC) نوضحه كالتالي :

الشكل رقم (01 - 11) : مثال عن إستبيان إختبار المعرفة (QPC)

| الهدف: معرفة أدوات GPEC وتطبيقاتهم  |                                  | طلب من (المدقق) ..... |           |
|---|----------------------------------|-----------------------|-----------|
|   |                                  | متلقي : .....         |           |
| الرقم   | الأسئلة                          | الأجوبة               | التعليقات |
| 01  | عدد العائلات الوظيفية؟           |                       |           |
| 02  | هل يوجد إطار للمهارات؟           |                       |           |
| 03  | برامج التنبؤ بالقوى العاملة؟     |                       |           |
| 04  | درجة ارتباط الشركاء الاجتماعيين؟ |                       |           |
| طلب تحضير الوثائق   |                                  |                       |           |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• توقعات التقاعد للأعوام 20**؛،.....،.....؛20**؛</li> <li>• العمر والأقدمية اعتبارًا من 1 يناير 20**</li> <li>• آخر ثلاثة تقارير GPEC.</li> <li>• الوثائق المقدمة إلى IRPs.</li> <li>• خطط التدريب للعشر سنوات الماضية ومعدل إنجاز هذه الخطط.</li> </ul> |                                  |                       |           |

Source: Jacques Igalens and Jean-Marie Peretti, OP.Cit ,p54

### 2.1.2. إستبيانات الرقابة الداخلية (QCI:Questionnaires de Contrôle Interme) :

الغرض من هذه الإستبيانات هو توجيه عمل المدقق نحو أهداف المهمة، خاصة العمليات الأقل رقابة، ويتكون الإستبيان من أسئلة مغلقة تطرح بترتيب منطقي

(غالبا ما يكون ترتيبيا زمنيا)<sup>1</sup>، ويتضمن QCI خمسة أسئلة أساسية تجمع جميع الأسئلة المتعلقة بنقاط التحكم<sup>2</sup>:

1 / Ibid,p06.

2 / Jacques Igalens and Jean-Marie Peretti, OP.Cit ,p54.

- من ؟ الأسئلة المتعلقة بالمشغل التي يجب تحديدها بدقة لتحديد صلاحيتها، وللإجابة على هذه الأسئلة نستخدم مخططات تنظيمية هرمية ووظيفية ، وتحليلات وظيفية ، إلخ.
  - ماذا ؟ أسئلة تتعلق بموضوع العملية ، ما هي طبيعة المهمة ، ما هي طبيعة المنتج المصنّع ، وما هي السيطرة.
  - أو؟ تتعلق بالأماكن التي تجري فيها العملية.
  - متى ؟ الأسئلة المتعلقة بالوقت: البداية ، النهاية ، المدة ، الدورية ، إلخ.
  - كيف ؟ أسئلة تتعلق بوصف وضع التشغيل ، كيف يتم تنفيذ المهمة.
- وفي مايلي مثال عن إستبيان الرقابة الداخلية (QCI) نوضحه كالتالي :

الشكل رقم (01 - 12) : مثال عن إستبيان الرقابة الداخلية (QCI)

| الرقم | الاسئلة   | العملية أو الجهاز |    |          | التعليقات   | المحاور |
|-------|---|-------------------|----|----------|---|---------|
|       |   | نعم               | لا | غير متاح |   |         |
| 01    | هل النشاط الخاص بك موضوع في الإجراء؟                                      |                   |    |          | إذا لم يكن الأمر كذلك ، فقم بوصف عملياتك المعتادة                 |         |
| 02    | هل تعرف هذا الإجراء؟ هل هو رسمي؟  |                   |    |          | تأكد من توفر التأهيل ، مستوى المعرفة ، إلخ.                       |         |
| 03    | قم بتطبيق هذا الإجراء؟  |                   |    |          | إذا لم يكن كذلك ، فلماذا؟ الاستثناءات هي للنصوص عليها في الإجراء؟ |         |
| 04    | من هو المسؤول عن التحقق من تطبيق هذا الإجراء؟                             |                   |    |          | تحقق من الفعالية ، إذا لزم الأمر قم بالفحص الذاتي.                |         |
| 05    | كيف تتم تلك الفحوصات؟ للمواعيد النهائية ، المرجع - فحص حصص الإعاشة ، إلخ. |                   |    |          |   |         |
| ...   |   |                   |    |          |   |         |
| ...   |   |                   |    |          |   |         |
|       | هل لديك قائمة عمليات ؟  |                   |    |          |   |         |

Source: Jacques Igalens and Jean-Marie Peretti ,OP.Cit ,pp 55-56

**3.1.2. جدول توزيع المسؤوليات (Tableau d'Attribution des Responsabilités :TAR):** غالبا ما تكون جداول توزيع المسؤوليات في شكل جداول الإدخال المزدوج أفقي عمودي، في العمود توجد الأنشطة الأساسية للعملية، مختلف الموظفين أو مختلف المناصب، عند تقاطع صف/ عمود، يتم إستخدام رمز لتحديد طبيعة مسؤولية الموظف بالنسبة لنشاطه، وبالتالي سيحدد ما إذا كان الشخص يخطط، يقرر، ينفذ أو يتحكم.<sup>1</sup>

**4.1.2. خطط أخذ العينات:** سيلجأ المدقق إلى تقنيات أخذ العينات الإحصائية عندما لا يكون لديه الوقت أو الوسائل لإجراء تحليل شامل للمعلومات المتاحة له، حيث تتمثل الخطوة الأولى في منهجه في إختيار طريقة أخذ العينات بناءً على المشكلة المدروسة والمعلومات التي لديه، وبعد تكوين عينته ، يقوم بتحليل وتقييم النتائج التي تم الحصول عليها ، أما في بعض الأحيان تستخدم أحجام عينات صغيرة وتتخلى عن هدف "التمثيل" لصالح التنوع.<sup>2</sup>

**2.3. الأدوات المستخدمة خلال المهمة:** من بين أهم الأدوات المستخدمة خلال مهمة نجد:

**1.2.3. المقابلة والملاحظة:** تختلف المقابلة في إطار التدقيق الإجتماعي وفقا لخطوات التدقيق وأهدافه، يمكن تمييز المقابلات الفردية والمقابلات الجماعية، وكذلك المقابلات التي تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة عن البيانات والعمليات وعادات العمل والمقابلات الموجهة نحو تجارب الحياة الواقعية وتصورات آراء المخبين، والملاحظة الواضحة للمدقق الإجتماعي سواء تعلق الأمر بظروف العمل والمناخ الإجتماعي أو بإحترام قواعد قانون العمل في هذه النقاط على المدقق أن يكون فضوليا.<sup>3</sup>

**2.2.3. مخطط تداول المستندات / مخطط التدفق:**<sup>4</sup>

إن الرسم التخطيطي /مخطط تداول المستندات هو عبارة عن جدول يوضح المعلومات وكيفية تدفق و معالجة المستندات ، كما يسمح بمعرفة من أين أتوا ؟ ومن يستولي عليهم ؟ ومن يعالجهم ؟ من يفحصهم ؟ من يخزنهم ؟ ، بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي القدرة على تصور العديد من العمليات على نفس المستند ، يسمح الرسم التخطيطي أيضا بإجراء فحوصات ، على سبيل المثال:

- هل كل النسخ لها مستلم ؟
- هل مطابقة المستندات والمعلومات متوافقة ؟
- هل يتم إجراء الفحوصات في المكان المناسب ؟ إلخ.

1 / Rachid Zammar and Noureddine Abdelbaki,OP.Cit ,p06.

2 / Jacques Igalens and Jean-Marie Peretti,OP.Cit ,p54.

3 / Rachid Zammar and Noureddine Abdelbaki, OP.Cit ,p07.

4 / Jacques Igalens and Jean-Marie Peretti, OP.Cit ,p56-59.



## ثانيا: متطلبات تبني وإنجاح التدقيق الاجتماعي

### 1. متطلبات تبني التدقيق الاجتماعي في المؤسسات :

إن الوفاء بالإلتزامات الاجتماعية للمؤسسة أصبح أمرا ضروريا ، وبالتالي فهو مقرون بمدى نجاح التدقيق الاجتماعي الذي هو قائم بالأساس على توفير مجموعة من الشروط والتي من الواجب مراعاتها لإنجاح التدقيق الاجتماعي والتي تتمثل فيمايلي<sup>1</sup> :

**1.1. وجود نظام خاص بالحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:** هذا النظام يهدف إلى قياس المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة والوصول إلى تحقيق أهدافه ، وفي حال غياب هذا المتطلب ليس بالإمكان تصور إمكانية للقيام بالتدقيق الاجتماعي ،حيث أنه إذا لم يوجد نظام محاسبي عن المسؤولية الاجتماعية فكيف يكون هناك تدقيق اجتماعي ، كما أن نجاح التدقيق الاجتماعي يتوقف بدرجة كبيرة على طبيعة هذا القياس ، فكلما كان القياس كميا أو نقديا كلما كان أدق ، أما في حال القياس الوصفي فالدقة سوف تكون أقل إذ لا يتمكن المدقق من إبداء رأيه وبشكل موضوعي عن مدى صحة البيانات ، ومدى تعبيرها عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة بدقة إذا لم يعبر عنها بشكل نقدي.

**2.1. توافر معايير محددة للأداء الاجتماعي:** لا بد من توافر هذه المعايير لأجل تمكين المدقق من إبداء رأي غير متحيز ، وعليه يجب توافر مجموعة من المعايير التي تستخدم لهذا الغرض ، والجهات التي تتولى وضع هذه المعايير هي إما المؤسسة بنفسها، أو غرفة التجارة والصناعة، أو الجمعيات العلمية والمهنية بالإشتراك مع أساتذة الجامعات ، في حال غياب مثل هذه المعايير يصبح من الصعب على المدقق الاجتماعي أن يؤكد مساهمة المؤسسة في أدائها الاجتماعي.

**3.2. وجود أشخاص أكفاء للقيام بالتدقيق الاجتماعي:** يجب أن يقوم بمهمة التدقيق الاجتماعي مدقق كفؤ يتمتع بالإستقلالية اللازمة ولديه إلمام ومعرفة ذات طابع اجتماعي فيما تساهم فيه المؤسسة ، بالإضافة إلى معرفة وبقدر معقول بمجالات الإقتصاد والصحة العامة والبيئة؛

**4.1. إقناع الإدارة بأهمية التدقيق الاجتماعي :** يجب أن يكون رد فعل الإدارة إيجابيا تجاه نتائج التدقيق الاجتماعي وتوصيات المدقق الاجتماعي ، خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي لم توليها الإدارة إهتماما كافيا ، ففي حال عدم إيمان الإدارة وإقتناعها بالنشاط الاجتماعي قد يؤدي الأمر إلى إلغاء النشاط الاجتماعي بالكامل والعكس هو الصحيح.

### 2. العناصر الرئيسية لإنجاح عملية التدقيق الاجتماعي :

كما أن هناك أربعة عناصر رئيسة لها دور كبير في إنجاح التدقيق الاجتماعي والتي يمكن سردها كالتالي<sup>2</sup> :

1 / صابر شراد وفارس صحراوي، متطلبات تبني التدقيق الاجتماعي بمنظمات الأعمال، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة - الجزائر، العدد 01، 2020، ص ص 37-38 .

2 / مراد سكاك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 213-214.

- 1.2. **تقرير التدقيق:** يعتبر التقرير وسيلة إعلامية ووثيقة عمل جد هامة ، لذلك يجب على المدقق أن ينظر إلى التقرير الذي يقدمه إلى إدارة المؤسسة على أنه منتج مهم لها فهو يخضع إلى متطلبات الجودة وأهميته تظهر من خلال إستخداماته ، لذلك يجب أن يراعي في تحريره الدقة، الوضوح، المصدقية والإيجاز، وأخيرا أن يصدر في الوقت المناسب ليمت إتخاذ الإجراءات المناسبة، مع مراعاة خصوصية الطابع الإنساني للتدقيق الاجتماعي وأن يتجنب الإعتبارات الإنسانية أي إحترام عزة وكرامة الإنسان؛
- 2.2. **الرأي المقدم:** الرأي هو الحكم الإحترافي الذي يصدره المدقق في ما يخص المجال المدروس يجب أن يركز على المعايير بوضوح حول المجال المدقق والإجابة على الأهداف المسطرة من طرف إدارة المؤسسة ، ولا يجب التركيز فقط على نقاط الضعف والنقص بل كذلك يجب الإشارة على نقاط القوة ،حيث يتم عرض الآراء على شكل موافقة أو غير موافقة بدرجات محددة؛
- 3.2. **التوصيات:** لا تتوقف أهداف المدقق على المعايير وإصدار الرأي بل يتعدى ذلك إلى إعطاء الإدارة العليا (المؤسسة ) التوصيات المستمدة من التشخيص الموضوعي للوضعيات من أجل تطوير وتحسين المطابقة الفعالة ورسم وتنفيذ الخطط والسياسات الإجتماعية ،فعملية التدقيق تكتمل بتقديم التوصيات لمعالجة النقص والإختلالات الملاحظة ويمكن للمدقق في بعض الأحيان إعطاء إقتراحات عملية كتعديل في الإجراءات ، تغيير أنظمة ووثائق، تعديل في الأهداف المسطرة وفي حالات أخرى يقترح إنتهاج قواعد معينة للوصول إلى الحلول كتنظيم مجموعة عمل ،إجراء تكوين متخصص أو إجراء تدقيقات تكميلية؛
- 4.2. **إرادة الإدارة العليا ومتابعة التنفيذ :** إن إقتناع الإدارة بأهمية التدقيق الإجتماعي وجعله وسيلة في التسيير ،خاصة مع زيادة أهمية المورد البشري والبعد الإستراتيجي الذي إتخذته إدارة الموارد البشرية ومساهمتها في التحقيق من أجل إحترام مطابقة المؤسسة للتشريعات وتنفيذ المخططات ،للوصول إلى المزايا التنافسية والأهداف المتوسطة وطويلة الأجل ،تظهر في الإرادة من خلال سعيها إلى تطبيق التوصيات والسهر على متابعة تنفيذها تنفيذاً فعلياً لإيجاد التناسق والتكامل في البناء الإستراتيجي المتكامل والمندمج.
3. **مزايا تنفيذ التدقيق الإجتماعي في المؤسسات :**

إن إجراء التدقيق الاجتماعي يتيح للمؤسسة مزايا عديدة أهمها<sup>1</sup> :

— يسمح للمؤسسة بتقييم الوضع العام من خلال معرفة نقاط القوة والضعف والمخاطر المحتملة ، كما يؤدي هذا التقييم إلى وضع خطة عمل تعني بتدارك الوضع وتحسينه في المجالات التي تعاني منها، إضافة لتحديد المخاطر وضمان إمتثال المؤسسة للوائح المعمول بها ، لكن الأمر يتعلق قبل كل شيء بالتحقق من المناخ الاجتماعي للمؤسسة ، ومع ذلك نعلم أن المؤسسة الناجحة هي مؤسسة خالية من الإختلالات الوظيفية مثل حالات المضايقة وحوادث العمل ومطالبات الأجور وما إلى ذلك.

1 / Alexane Chicheportiche, **Audit social en entreprise : pourquoi et comment le réaliser ?**, an article available on the site: <https://www.captaincontrat.com/>, publishing date: 23/01/2023, Review date: 17/02/2023, <sup>h</sup> 16:20.

- تحسين الصورة العامة للمؤسسة والتي هي عامل مهم لها ووجب الإهتمام به ، حيث يتيح التدقيق الإجتماعي معرفة وضع المؤسسة والصورة المكونة لدى جمهورها (موظفيها وعملائها ومورديها) وإذا ماكانت على المحك والمساهمة في تحسينها ،حيث يمكن أن يؤثر وجود النزاعات والجو الضار والاختلالات الداخلية بسرعة كبيرة على سمعة المؤسسة تجعل الموظفين الحاليين يغادرون وتؤدي لعدم النجاح في إقناع وجذب المواهب الجديدة .
- سيجعل ذلك من الممكن تحديد ما إذا كانت المؤسسة تتماشى مع معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، وإذا لم يكن الأمر كذلك فيجب عليها تدارك الأمر واللجوء للخطوات التي يجب اتخاذها لمعالجة ذلك.
- يبرز التدقيق الاجتماعي كأداة أساسية أثناء إعادة الهيكلة (الاستحواذ على المؤسسة ، والاندماج ، وما إلى ذلك) حيث يتيح ذلك للمشتري تقييم وضع المؤسسة المستحوذ عليها وتقييم المخاطر الاجتماعية الكامنة فيها.

### ثالثا: دور التدقيق الإجتماعي ومساهمته في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

#### 1. مكانة التدقيق الاجتماعي ضمن إستراتيجية المؤسسة :<sup>1</sup>

منذ وقت كان التخطيط الإستراتيجي للمؤسسة يعتمد الجوانب المالية والمحاسبية، الإنتاجية، التسويقية و التشريعية و ما يترتب عنها من المحيط التنافسي الداخلي و الخارجي، لكن ونظرا للتطور الهام لنظرية المؤسسات و طرق التسيير أقتحم مفهوم إدخال الموارد البشرية ضمن تحديد الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة باعتباره المصدر الأساسي للإنتاجية و تحسين النوعية فأصبح عنصرا فاعلا و فعالا في العملية الإنتاجية و لا يمكن تحديد أي هدف دون تحديد الموارد البشرية التي تساهم في تحقيقه و تهيئتها خصيصا لذلك أي أن عملية البناء الإستراتيجي الشامل للمؤسسة يمكن أن تنفصل على بناء إستراتيجي خاص بالموارد البشرية لذلك؛

إن تنامي المنافسة الدولية و تلاشي للحدود بالمعنى الكلاسيكي و ظهور التجارة الالكترونية المدعمة بالتطور في طرق الإعلام الآلي و الإنترنت ، إنجر عنه إعادة التفكير بصفة جذرية لرسم الإستراتيجيات لأن النجاح أصبح يعتمد على قوة الإبداع و الابتكار المستمر للطرق و المناهج الجديدة بالنسبة للمستلزمات الرأسمالية بما فيها الرأسمال البشري ،و تنامت فكرة لدى المسيرين بأنه لا يمكن رسم إستراتيجية شاملة بالنسبة للمؤسسة دون الأخذ بعين الاعتبار لأحد المصادر الرئيسية للموارد ألا وهو المورد البشري حيث أن المقدره على الإبداع لا يقوم بها التطور التكنولوجي و لكن يتعلق أساسيا بنوعية الاستثمار في المجال البشري و ضمان نظرة ديناميكية مرنة لتنمية هذا العنصر لتمكينه من الاستجابة السريعة للتغيرات التي قد تحدث في الوقت المناسب ؛

1 / معراج هواري، قياس ادراك و اتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي دراسة عينة من مراجعي الحسابات بالجزائر، ورقة عمل مقدمة للملتقى دولي بعنوان " منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية"، جامعة بشار يومي 14 و15 فيفري 2012، ص ص 09-10.

يعتبر التدقيق الاجتماعي وسيلة جد فعالة و إستراتيجية مضمونة النتائج و مثبة عمليا من خلال العديد من التطبيقات التي أقيمت في الدول المتطورة الأوروبية و الأمريكية و إستحداث خلايا للتدقيق الاجتماعي بالمؤسسات، وللتوصل لنتائج مرضية فيما يخص تحسين و رفع فاعلية و كفاءة تسيير الموارد البشرية لابد أن يدمج التدقيق الاجتماعي في الرؤية الإستراتيجية الإجتماعية للمؤسسة والتي تعتبر جزء هام من التخطيط الإستراتيجي الشامل للمؤسسة وفقا للنموذج التالي :

- التدقيق الخارجي، التدقيق الداخلي؛
- تشخيص البيئة الخارجية؛
- التهديدات و الفرص تشخيص البيئة الداخلية؛
- نقاط القوة و الضعف؛

مما إستلزم على القادة والمسيرين اللجوء إلى التدقيق الاجتماعي لفحص و تشخيص الصحة الإجتماعية للمؤسسات بالإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي الموارد البشرية اللازمة للمشروع بالكمية و النوعية المناسبة ؟
  - ما هي الأخطار و التكاليف الاجتماعية التي تعتبر ثقلا على المؤسسة ؟
  - ما هي الأسباب الخفية للإختلالات ؟
  - هل الأهداف المتخذة في مجال الأفراد متناسقة مع الأهداف العامة للمؤسسة ؟
- هذه الأسئلة تشكل العناصر الأساسية للاستجواب الشامل للتدقيق الاجتماعي و التي تدرج ضمن الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة.

## 2. علاقة التدقيق الإجتماعي بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات :

إذا كان التقرير السنوي مجهزا بالكشف الاجتماعي الكافي، فإن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتنفيذ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الموضح في التقرير السنوي سوف يكون مفهوماً ولا يتسبب في تفسير غير صحيح ، ذلك أن توفير معلومات كافية من المتوقع أن يكون مفيدا لصنع القرار من قبل أصحاب المصلحة كمستخدمين للبيانات المالية؛

غير أن التنفيذ يصادف مشكلة كيفية التأكد من أن المؤسسة تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية وفقاً لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالمؤسسات مما يتطلب المزيد من الأجهزة التقنية، حيث يتم الإبلاغ عن طريق مؤسسة تدعي أنها تعمل بشكل مسؤول، ويتم التحقق مما تم الإبلاغ عنه من قبل المؤسسة من قبل طرف مستقل بنفس الأمر بالنسبة للرقابة المستقلة (المراقبة المستقلة)، حيث تدرج عمليات التدقيق الاجتماعي في آلية التحقق، ومن المتوقع أن يوفر التدقيق الاجتماعي معلومات وجودة دقيقة للأطراف ذات المصلحة؛

يمكن الوصول إلى الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات، على المستويين الداخلي والخارجي، من خلال مقارنة التدقيق الاجتماعي، أي قياس أثر البرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإبلاغ عنها، وكذلك المؤسسات ذات التوجه الاجتماعي التي تعمل بشكل منتظم، حيث يطلب من مديري المؤسسة إعداد قائمة نشاط ذي عواقب اجتماعية، وبمجرد إنشاء هذه القائمة، يقوم المدققون الاجتماعيون بتقييم وتحديد مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.<sup>1</sup>

ركزت معظم الدراسات على دور التدقيق الاجتماعي بإعتبار إستخدامه يساهم في القضاء على الأحداث السلبية وتوفير ضمان مستقل للإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وبالتالي فإن المؤسسات لديها حوافز للإشارة إلى موثوقيتها من خلال ضمان مدققين ذوي جودة عالية، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية ساد في بيئتهم أنه كلما إرتفعت الرسوم المتعلقة بالتدقيق الاجتماعي زاد ذلك من مصداقية إفصاحات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، كما جاءت دراسات أخرى قدمت أدلة تشير إلى أن الزيادة في أداء المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يزيد من إمكانية إختيار المدققين المتخصصين، علاوة على ذلك فسر آخرون نفس النتيجة بشكل مختلف، بحجة أن رسوم التدقيق المرتفعة هي نتيجة لزيادة المخاطر على أساس السلوك الانتهازي لأصحاب المصالح، وتعتبر النشاطات الاجتماعية كمدخلات لنظام التدقيق الاجتماعي الذي يحتل من خلاله مكانة مهمة كأداة للتحقق من مدى إلتزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية والتحقق من سلامة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي، فصحة وسلامة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي يقلل الفروقات أو الإختلافات بين ما يتوقعه المجتمع من المؤسسة في إطار تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية وما تقوم به المؤسسة فعلا وما تقوم بالإفصاح عنه.<sup>2</sup>

### 3. أثر التدقيق الاجتماعي على ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات :

يتيح تجسيد التدقيق الاجتماعي للمؤسسات إمكانية الوقوف طويلا كنظام مفتوح وشفاف يتعامل مع جميع المشاكل والظروف البيئية والاجتماعية والثقافية وما إلى ذلك فالمؤسسات ليست مجرد أنظمة إقتصادية معروفة بأدائها المالي فقط بل تتعدى ذلك، وقد إلتمست المؤسسات من تطبيق التدقيق الاجتماعي وسيلة مساعدة للوفاء بإلتزاماتها الاجتماعية وتطوير نظام للمساءلة والقدرة على التواصل بفعالية مع المكونات الأخرى للمجتمع وإيصال المؤسسة لمعرفة الفجوة بين التوقعات والأداء الفعلي لها وتشغيل الإنذار لتفعيل إستراتيجياتها والتعامل مع القلق الداخلي والخارجي والذي قد يؤدي لحدوث أضرار شديدة للمؤسسة، في هذا المنعطف يمكن القول أن التدقيق الاجتماعي هو آلية لإنجاح مبادرات المسؤولية الاجتماعية و مساعدة المؤسسة على عدم الإكتفاء بالإعتماد بالشق الإقتصادي فقط بل إبراز دورها الاجتماعي وتطوير شبكة يمكنها التواصل من خلالها بالعمال والمستثمرين والعملاء والمجتمع ككل وتوعيتهم بالشكل الصحيح، وقد أعطت هيئات دولية مثل ( منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

1 / تلخوخ سعيدة، نحو إطار نظري لتدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة نوميروس الأكاديمية، الجزائر، العدد 2022، ص 14-15.

2 / MOUSSA BLAGHIT and MEHDI CHERGUI, OP.Cit .pp 352-353.

( OECD ) و ( منظمة العمل الدولية ILO ) و ( UN Global Compact ) و ( GRI ) إرشادات ومعايير معترف بها على المستوى الدولي والوطني للمؤسسات وأصحاب المصلحة التي تسعى بجدية لتطوير أساس تنظيمي وتبني المسؤولية الاجتماعية والتدقيق الإجتماعي.<sup>1</sup>

إن الضغوط الشديدة والمتعددة الأطراف على المؤسسات من أجل تحمل مسؤوليتها الاجتماعية سواء في عملياتها ومنتجاتها وخدماتها أو حيال الجمهور الذي تتعامل معه والمجتمع الذي تعمل في كنفه، أدى بالمؤسسات الى اعتماد آلية يبرز من خلالها مدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية وأدائها ومبادراتها في إطار هذه المسؤولية، والمتمثلة في التدقيق الاجتماعي، حيث أن وضع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حيز التطبيق يسمح لهذه الأخيرة بتحديد إستراتيجية جديدة من خلال تحليل الفرص والتهديدات المرتبطة بالأسواق، ونقاط قوة وضعف المؤسسة؛ وهذا هو أساس عمل التدقيق الاجتماعي من خلال مختلف الوسائل التي يتيحها للمؤسسة في الكشف عن الحقائق باستعمال منهجية عمل صارمة تشخيص المحيط الداخلي والبيئة الخارجية، ويعتبر التدقيق الاجتماعي إحدى أدوات التجسيد الفعلي للمسؤولية الاجتماعية بالتركيز على الطرق التالية:

- التحقق من المعلومة، حيث يمكن أن تمثل مقارنة لنظام مرتكز (يستخدم أنظمة إدارة المحاسبة الاجتماعية والبيئية)، لهذا يتموقع التركيز في إجراءات توصل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتدعم القضايا الاجتماعية، أو يمكن أن تأخذ شكل تقدير للأداء الاجتماعي من خلال معايير ومؤشرات معينة بشكل يسمح بدمج بعض مبادئ المسؤولية الاجتماعية أثناء عملية القيام بإجراءات التدقيق؛
- التحقق من صلاحية المعلومة في التقرير، وهذا من طرف المؤسسة بحد ذاتها أو من قبل جهة أخرى كمستشار خارجي أو خبير مستقل أو عن طريق المشاركة؛ ونظام الإعتماد الاجتماعي التي يستخدم التدقيق الاجتماعي كأحد أنشطته، وهي لديه معايير ومبادئ محدّدة تغطي بقبول واسع له لضمان التحقق المستقل وتجنب الصراعات التنظيمية، وينبغي أن تكون هذه المعايير منفصلة عن المكونات الأخرى للتدقيق وعمليات الاعتماد، ويتم تكملتها عن طريق الهيكل التنظيمية؛
- إرضاء أصحاب المصالح (المستهلكين، الموردن، المستثمرين،... إلخ) وهذا من خلال إخضاع نفسها للتحقق وفق معايير عالمية متفق عليها، إذ يعمل التدقيق الاجتماعي على تحقيق إلتزام المؤسسة أو تسهيل مقاربات مختلطة تتضمن مراجعة الوثائق، مقابلات وزيارات ميدانية للتحقق من قبل المدققين؛
- مبادرات التعلم الذي يتموقع بين نظام التقارير ونظام الإعتماد، ذلك أن هدفها الأساسي هو إثبات كيف أن المحاسبة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية نفذت ودققت وذكرت في التقرير، وينبغي أن يكون لمبادرات التعلم معايير واضحة ومتطورة لخلق فرص لمختلف المقاربات للتحقق، وتتطلب وجود مرونة بين هذه المقاربات لتقود التدقيق بين مختلف أصحاب المصالح إلى القيام بمختلف نماذج التحقق، كما أن هذه الأنشطة مهمة جداً لفهم كيفية قيادة التدقيق الاجتماعي؛

1 / Anjana Hazarika, **the date and importance of social responsibility for companies and social review in business: setting an organizational framework**, an article available on the site: <http://dSPACE.jgu.edu.in:8080/xmlui/handle/10739/714> , publishing date: 31/12/2015, Review date: 15/02/2023 ,<sup>h</sup> 15:20.

- الإستثمار في المسؤولية الاجتماعية هو نموذج آخر من أنشطة التحقق وهي مرتبطة بالمعلومات مثل المعلومات التي يتم جمعها عن طريق الإستبيان الذي تركز أسئلته حول الإلتزام مع مدخلات أنظمة الإدارة ولكن تتضمن معلومات فعالة تم التوصل إليها من طرف المؤسسة والتي نادراً ما يتم التحقق منها من قبل هيئة مستقلة، هذه المعلومات منظمة عبر شاشات ضمن قاعدة البيانات، في حين أن أنواع مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تركز على التحقق من المعلومات المدرجة ليست شاملة.<sup>1</sup>

---

1 / تلخوخ سعيدة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 12-14 .

## خلاصة الفصل :

في ختام هذا الفصل نكون قد سردنا أهم الأدبيات النظرية للتدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية إضافة لتحديد العلاقة بينهما ، حيث تم تخصيص المبحث الأول لعرض التأصيل النظري للمسؤولية الإجتماعية وهذا من خلال طرح أهم التعاريف الواردة وتوضيح الفرق بينه وبين أهم المصطلحات المتداخلة معه بغرض تكوين مفهوم موحد يفيد دراستنا، إضافة إلى كيفية إدارة المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات بصفة عامة ، فيما خصص المبحث الثاني للتعريف بالتدقيق الإجتماعي والذي لم تختلف عملية الطرح فيه عن المبحث السابق، إلا أن الإضافة في هذا المبحث تكمن في توضيح العلاقة بينه وبين المسؤولية الإجتماعية وهذا بإبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الإجتماعي في تحسين ممارسات المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات .

يمكننا القول في الأخير أن عمليات التدقيق الاجتماعي أصبحت حتمية وضرورية بشكل كبير وهذا للدور الكبير الذي تلعبه في مساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية وهذا من خلال مجموعة من الخطوات الواجب التقيد بها لتحقيق أفضل النتائج ، ومع التزايد المستمر لأهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في بيئة الأعمال أضحت هذه الأخيرة اليوم تعي أهمية تأثير هذه القوي على العلاقة بين المؤسسة وشركائها مما يستدعى الإستعانة بممارسات التدقيق الإجتماعي باستمرار للحفاظ على التوازن بين أهدافها وإلتزاماتها المترتبة عليها ، خصوصا وأنه أهم الأدوات الفعالة لمراقبة وتقييم مدى إستيفائها لمبادرات المسؤولية الاجتماعية ومساهمتها في تحسينها.



## الفصل الثاني :

### عرض وتحليل الدراسات السابقة

- ❖ المبحث الأول : عرض الدراسات السابقة
- ❖ المبحث الثاني : تحليل ومناقشة الدراسات السابقة

## تمهيد الفصل:

بعد إستكمال الطرح في الجانب النظري للدراسة وتقديم أبرز المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة ، تأتي في هذا الفصل لعرض أهم الدراسات السابقة بناء على البيئة التي تمت معالجة الدراسة فيها ، وعلى ضوء هذه الدراسات التي تعتبر خطوة مهمة جدا لضبط جوانب الدراسة ومعالجة وضبط إشكالية الدراسة بشكل دقيق وتكوين قاعدة معرفية جيدة تساعدنا على بناء منصة للإنتلاق في دراستنا الحالية ، وهذا من معرفة نقاط التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة والحالية سواء كان ذلك في الإشكالية المعالجة والبيئة التي أجريت فيها الدراسة بالمقام الأول ، الأهداف ، أدوات معالجة الإشكالية فيها، عينة الدراسة وغيرها ، وتعتبر متغيرات الدراسة (التدقيق الإجتماعي ، المسؤولية الإجتماعية ) أحد المواضيع التي تثير رأي الباحثين والرواد نظر للتوجه الكبير الذي أصبح يشهده العالم نحو الجانب الإجتماعي ومدى مراعاته وإحترام معاييره من قبل المؤسسات والدول وزيادة مطالبة الأفراد والجمعيات الحقوقية الدولية به ، ومن خلال إطلاع الطالب على مجموعة معتبرة من هذه الدراسات السابقة والتي كان أساس الإختيار والمفاضلة في ما بينها مبنيا على إرتباطها ومدى معالجتها لمتغيرات الدراسة معا أو أحدهما ، ولمعالجة هذا الأمر قمنا بتقسيم هذ الفصل إلى مبحثين رئيسيين هما كالآتي :

✓ المبحث الأول : عرض الدراسات السابقة

✓ المبحث الثاني : تحليل ومناقشة الدراسات السابقة

### المبحث الأول : عرض الدراسات السابقة

من خلال عملية المسح الذي قام به الطالب لأغلب المصادر المتوفرة الإلكترونية منها والورقية ، تم الإحاطة بالعديد من الدراسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع دراستنا (دور تبني التدقيق الاجتماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ) ، وبغرض إعطاء الإضافة اللازمة للدراسة الحالية ، تم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب ضمت مختلف المقالات المصنفة والملتقيات والأطروحات في الفترة الممتدة بين 2000-2022 ، حيث تم تقسيم هذه الدراسات بناء على البيئة التي عولجت فيها ، فجاء المطلب الأول متعلقاً بأهم الدراسات المحلية (في الجزائر) أما المطلب الثاني فيعرض أهم الدراسات التي تناولت هذه المواضيع في الدول العربية وأخيراً في المطلب الثالث ثم فيه عرض الدراسات الأجنبية ، ويرى الطالب أن هذا التقسيم هو تقسيم منطقي يخدم موضوع الدراسة من حيث إمكانية المفاضلة في التحليل ومقارنتها بالدراسة الحالية والخروج بنتائج مفيدة.

### المطلب الأول : عرض الدراسات المحلية

توفرت هناك العديد من الدراسات المحلية التي تناولت متغيرات الدراسة (التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية) ، حيث تمت المفاضلة بينها بناء على ما يتناسب مع طبيعة دراستنا ووفقاً لخصائص حددت سلفاً ، من أهم هذه الدراسات نذكر منها :

أولاً: دراسة (صابر شراد وفارس صحراوي، 2021) مقال بعنوان: "متطلبات تبني التدقيق الاجتماعي بمنظمات الأعمال" <sup>1</sup>

وقع الإختبار على هذه الدراسة كونها أعطت صورة نظرية شاملة لأهم المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الاجتماعي إضافة إلى أنها من الدراسات التي ربطت متغيري الدراسة معا ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصطلح التدقيق الاجتماعي وأهم متطلبات تبنيه ومقومات نجاحه فضلاً على التعرّيج على مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهم أبعادها ، وجاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية :

❖ ما متطلبات تبني تطبيق التدقيق الاجتماعي في منظمات الأعمال ؟

وقد توصل الباحثين بعد دراستهم هذه إلى جملة من النتائج جاءت أهمها :

- من أجل القيام بعملية التدقيق الاجتماعي لا بد من وجود نظام فرعي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وربطه بالنظام المحاسبي المالي لغرض توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الاجتماعية اللازمة لعملية التدقيق الاجتماعي.
- من أجل القيام بعملية التدقيق الاجتماعي على أكمل وجه، يجب أن يتوفر مدققين لهم مكاسب علمية حول التدقيق الاجتماعي.

1/ صابر شراد و فارس صحراوي ، مرجع سبق ذكره .

- المسؤولية الاجتماعية للمنظمات تعني التفاعل بين مع مختلف شرائح المجتمع، وتطبيق ممارسات مستدامة ومسؤولة في توفير الطاقة وإدارة النفايات والعمليات.
- إن ما يسعى إلى قياسه المدقق الاجتماعي هو بالأساس مؤشرات نوعية، حيث تكمن صعوبة عملية القياس في صعوبة تحديد جميع مؤشرات الأداء الاجتماعي، وعدم وجود وحدة مشتركة للقياس، غياب آليات الإفصاح عن نتائج الأداء الاجتماعي، كما أنه من الصعوبة قياس ومعرفة مردود الأنشطة الاجتماعية لدى الفئات المستهدفة .
- الميزانية الاجتماعية هي عبارة عن أداة تمكن المنظمة من الإحاطة العامة بالوضعية الاجتماعية، من خلال ما توفره من معلومات وبيانات مختلفة، أي أنها تهتم بكل مجال يمكن أن تنشأ فيه علاقة اجتماعية بين شخصين أو أكثر في المنظمة .
- إن الهدف الأساسي من وضع الميزانية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي بشكل عام، هو تحديد الانحرافات والأخطار الاجتماعية ومحاوله تفاديها، والتقليل من آثارها الجانبية.

ثانيا: دراسة (خيرة زقيب وآخرون ، 2017) مقال بعنوان :دور التدقيق الاجتماعي في تحسين أداء إدارة الموارد البشرية دراسة تطبيقية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية والجلفة (2013-2014) <sup>1</sup>

تم إختيار هذه الدراسة كونها تعالج في بيئة قريبة من دراستنا مما يسمح بمعرفة أبرز الخصائص المتعلقة بها ، وعالجت هذه الدراسة من خلال الإشكالية التالية :

❖ إلى أي مدى يساهم التدقيق الاجتماعي في تحسين أداء إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟

هدف الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة التدقيق الاجتماعي لتحسين كفاءة وفعالية أداء إدارة الموارد البشرية في ولاية غرداية والجلفة، حيث قام الباحثون بتقسيم هذه الدراسة إلى شقين الأول نظري تم التطرق فيه إلى محورين رئيسيين الأول هو الأدبيات النظرية للدراسة حيث يجمع كل من التدقيق الاجتماعي وأداء الموارد البشرية فيما جاء الشق الثاني تطبيقيا قام فيه الباحثون بالإعتماد على أداتين هما المقابلة والإستبيان حيث بدأت أولا بإجراء مقابلتين مع مؤسستين اقتصاديتين باعتبارهما من المؤسسات الاقتصادية المبادرة لممارسة التدقيق الاجتماعي إضافة لمعالجة (41) إستبانة من أصل (46) إستبانة وزعت على (07) مؤسسات اقتصادية بين ولايتي غرداية والجلفة ، لتتوصل في الأخير إلى جملة من النتائج :

- أصبح التدقيق الاجتماعي أهم وسيلة في يد المؤسسة للبقاء في بيئة دائمة التغير(ديناميكية)، حيث يؤدي دورا مهما في كشف المشاكل والعراقيل التي تعاني منها إدارة الموارد البشرية والمؤسسة ككل واقتراح الحلول المناسبة لها في شكل تقارير.

1 / خيرة زقيب وآخرون، دور التدقيق الاجتماعي في تحسين أداء إدارة الموارد البشرية -دراسة تطبيقية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية والجلفة ، مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد 27، 2017.

- يمكن تحقيق التدقيق الاجتماعي من خلال توفير مجموعة من المتطلبات الضرورية.
- تتطلب إدارة الموارد البشرية في الغالب قدرا هائلا من الأفكار الجديدة والغير مألوفة.
- تحقق إدارة الموارد البشرية ميزة تنافسية للمؤسسة بحسب درجة الاهتمام بها والتركيز عليها.
- إن إدارة الموارد البشرية هي الطريق والسبيل لبقاء المؤسسة في بيئة عمل تتسم بالتغير السريع، وفيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة توصل الباحث إلى بعض النتائج فيما يتعلق بواقع ممارسة التدقيق الاجتماعي في تحسين كفاءة وفعالية أداء إدارة الموارد البشرية من خلال:
- إن المؤسسة ليس لديها مصلحة للتدقيق الاجتماعي بالمعنى الفعلي بالإضافة إلى عدم وجود أفراد متخصصين في مجال التدقيق الاجتماعي.
- وجدت مؤسستين من بين المؤسسات محل الدراسة ممارسة للتدقيق الاجتماعي واحدة مارسته مرة واحدة ولم تعد تمارسه والأخرى حديثا بدأت بممارسته من طرف المدقق الداخلي لهذه المؤسسة .
- تسعى المسؤولية الاجتماعية إلى المحافظة على مستوى معقول ومناسب للأجور والرواتب والمزايا العينية النقدية، وتدريب العاملين وإكسابهم المهارات والمعارف اللازمة، وتوفير الضمانات المناسبة عند المرض والتقاعد والوفاة والحوادث، وأيضا توفر أماكن عمل صحية ومناسبة، وحمائتهم ضد كافة الأخطار المهنة وإصابات العمل، وبالتالي تهيئة ظروف العمل المناسبة التي تتصف بالأمن والاستقرار.
- وتوصل الباحثون من خلال دراستهم إلى بعض التوصيات هي:
- وضع قسم خاص بالتدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة يأخذ على عاتقه مسؤولية كشف ورصد المشاكل التي تعاني منها المؤسسة وتقديم خدمات التي من شأنها مساعدة الأفراد العاملين والإدارة بحذ ذاتها ويعمل به أفراد من ذوي التخصصات والخبرة العالية في مجالات مختلفة وتتوفر لديهم سمات الأفراد المبدعين والمأهلين لتلك التخصصات .
- ضرورة تنفيذ التدقيق الاجتماعي وممارسته بشكل منتظم وليس مرة واحدة.
- خلق وإيجاد نوع من الاهتمام المشترك بين مختلف مصالح المؤسسة تجاه المشروعات ذات العلاقة بالتدقيق الاجتماعي خاصة تلك التي تهتم بالتوصل إلى أنشطة اجتماعية.
- إنشاء نظام للحوافز والمكافآت خاص بالأفراد الذين يساهمون في عملية التحسين المستمر للمؤسسة والابداع فيها من أجل تحفيز العاملين لديها.
- تكوين لجنة من أفراد يمثلون مختلف مصالح المؤسسة تهتم بدراسة ومتابعة مختلف التطورات الخاصة بالتدقيق الاجتماعي.

- ضرورة تدعيم النصوص القانونية بالزامية تطبيق وممارسة التدقيق الاجتماعي.
- ضرورة تلقين المدقق الداخلي مهارات المدقق الاجتماعي.
- ضرورة الاهتمام أكثر بجانب المسؤولية الاجتماعية نحو فئة العاملين بالمؤسسة ، لأنها تعد مادة التدقيق الاجتماعي .

ثالثا: دراسة (بومدين بروال وسلمى براكنة، 2020) مقال بعنوان : مشاركة المدقق الخارجي في عملية التدقيق الاجتماعي لتحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (دراسة ميدانية على عينة من المدققين الخارجيين بولاية باتنة) <sup>1</sup>

تم إختيار هذه الدراسة لعدة أسباب أهمها أن هذه الدراسة تعالج الأمر من وجهة نظر مدققين مختصين في هذا المجال إضافة إلى أنها دراسة قريبة جدا من دراستنا بحيث ربطت بين التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية ، وطرحت هذه الدراسة بذلك الإشكالية التالية :

❖ ما مدى إدراك و مشاركة المدقق الخارجي في عملية التدقيق الاجتماعي لتلبية متطلبات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؟

هدف الباحثان من خلال دراستهم إلى التعريف بالإطار المفاهيمي لمدقق الحسابات و المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومعرفة مدى إدراك المدقق الخارجي في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي و تطبيقه فضلا عن معرفة مدى مشاركة مدقق الحسابات الخارجي في تلبية متطلبات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و إبراز مدى اهتمامه بتبنيها من مختلف الجوانب، وللإجابة على الإشكالية وتحقيق أهداف هذه الدراسة قسم الباحثان دراستهما إلى محاور نظرية تم فيها التطرق للإطار المفاهيمي للتدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى مفهوم المحاسبة وتدقيق المسؤولية الاجتماعية ، ومحورا تطبيقيا قام فيه الباحثان بتوزيع إستبانات على عينة تمثلت في (35) محافظا للحسابات بولاية باتنة حيث تمكن الباحثان من جمع المعلومات و البيانات و تحليلها و الوصول إلى إجابات في شكل نتائج نظرية وتطبيقية أهمها :

- الهدف العام للتدقيق هو الحكم على مدى سلامة التنفيذ وفقا للقواعد و الإجراءات المحددة للمسؤولية الاجتماعية وفق ثلاث أبعاد : بعد اقتصادي و بعد اجتماعي و بعد بيئي
  - صعوبة قياس العوائد الاجتماعية على مستوى المؤسسة.
  - الممارس لعملية التدقيق الاجتماعي يجب أن يكون ملما بنواحي معرفية عديدة تتصل بمختلف مجالات المسؤولية الاجتماعية.
  - يدرك المدقق الخارجي في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي.
  - يطبق مدقق الحسابات في الجزائر التدقيق الاجتماعي عند تدقيقه للبيانات المالية للمؤسسات.
  - هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لتدقيق الاجتماعي و تطبيقه لهذا المفهوم في الواقع.
- فيما جاءت أبرز التوصيات متمثلة في :

1 / بومدين بروال و سلمى براكنة ، مشاركة المدقق الخارجي في عملية التدقيق الاجتماعي لتحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (دراسة ميدانية على عينة من المدققين الخارجيين بولاية باتنة )، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، الجزائر، العدد 02 ، 2020.

- على الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة و التدقيق في الجزائر العمل على إصدار مجموعة من المعايير تلزم أكثر المدقق الخارجي على تطبيق التدقيق الاجتماعي
- يجب أن تتضمن خطة عمل المدقق برنامجا لتدقيق الأداء الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للمؤسسات
- ضرورة اهتمام المؤسسات باللجوء إلى خبراء محاسبين لتقييم أدائها في تنفيذ برنامج و الأنشطة الاجتماعية .
- ضرورة أن يتضمن التقرير السنوي للمدقق الخارجي تقييمه مدى تعبير القوائم المالية للمؤسسات عن الأداء الاجتماعي لها.

رابعا: دراسة (سكاك مراد، 2011) وهي أطروحة دكتوراه بعنوان : دور التدقيق الاجتماعي في بناء الإستراتيجية المؤسسة - دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف<sup>1</sup>

أختيرت هذه الدراسة كونها من الدراسات المحلية القديمة المتحصل عليها في معالجة موضوع التدقيق الاجتماعي إضافة لكونها من الدراسات الأكثر تفصيلا في التطرق لهذا المفهوم ، قام الباحث في هذه الدراسة بمعالجة الإشكالية التالية :

❖ ما مدى اعتماد المؤسسة العمومية على نشاط التدقيق الاجتماعي كمفهوم حديث وما هو دوره في تحسين تسيير الموارد البشرية وفي البناء الاستراتيجي الفعال، وإيجاد التناسق الضروري بين المكونات الأساسية للبناء الاستراتيجي لتحقيق نجاح المؤسسة ؟

هدف الباحث من خلال دراسته إلى عرض مقدمة نظرية عن المصطلحات الحديثة التي أدخلت على تسيير الموارد البشرية إضافة للتعرف على مدى تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و التدقيق الاجتماعي و ما يمكن أن يقدمه في بناء الإستراتيجية وتحديد مدى الافادة من المزايا التي يقدمها في تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية و كيف يساعد المسير على عمليات التكامل و الدمج الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية ضمن إستراتيجية المؤسسة وما يمكن أن يقدمه لتنمية و تحسين المؤسسات وصولا في الأخير إلى الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية في تقديم بعض المقترحات و التوصيات التي تساعد مؤسسات محل البحث في زيادة أدائها و تحقيق أهدافها ، ولتحقيق هذه الأهداف والإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة ، قسم الباحث دراسته إلى جانبين، الأول جانب نظري و الذي اعتمد فيه على توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بمتغيرات دراسته معتمدا في ذلك على ما أتيح له من مراجع متنوعة ، أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد قام فيه الباحث بدراسة ميدانية شملت (15) مؤسسة من ولاية سطيف كانت (09) مؤسسات منها صناعية و (06) مؤسسات الأخرى خدمية ، حيث تم توزيع إستمارات ومقابلة (20) إطارا من هذه المؤسسات ، ليتمكن الباحث من بعد جمع المعلومات و البيانات و تحليلها من الوصول لأهم النتائج في جانبها النظري و التطبيقي كالآتي:

- يجب على المؤسسة الجزائرية إعادة النظر جذريا في ثقافتها الإستراتيجية ، حيث يجب عليها استخدام المنهج الاستراتيجي في تحديد أهدافها و السعي المستمر لتعزيز مركزها التنافسي من خلال بناء المزايا التنافسية الحقيقية بالاعتماد على استخدام الطرق الحديثة في التسيير الاستراتيجي

1/ مراد سكاك ، مرجع سبق ذكره .

- و الرقابة و التدقيق خاصة في المجال الاجتماعي الذي يساهم في عمليات البناء الاستراتيجي من خلال العمل على الأهداف الاجتماعية للتخفيف من حدة الفجوة الإستراتيجية .
- توصلت الدراسة إلى أن وظيفة تسيير الموارد البشرية باعتبارها أهم بعد من الأبعاد الاجتماعية في المؤسسات ، توسعت وأخذت في بعض الأحيان طابعا عالميا واستراتيجيا أي أصبحت تساهم في رسم إستراتيجية المؤسسة ، مما استلزم توسيع نشاطاتها ومهامها حتى تتمكن من القيام بالأهداف المكلفة بأدائها على أكمل وجه .
  - تعتبر الموارد البشرية مستودعا كبيرا للجهود الكامنة التي يمكن تطويرها واستثمارها كسلاح تنافسي لا يمكن تقليده أو محاكاته، وهي من أئمن أصول المؤسسة، ما ترتب عليه من إلزامية استعمال المنهج الاستراتيجي في هذا المجال لمواجهة عواصف المتغيرات في بيئة الأعمال وأصبحت الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية مطلب الساعة .
  - كما يكتسي التكامل بين الإدارة الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة مع الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية أهمية كبيرة، إذ لا يمكن وضع الخطط الإستراتيجية للمؤسسة موضع التنفيذ قبل أن يكون هناك تدقيقا شامل لأوضاع الموارد البشرية في المؤسسة باعتبارها شريكا أساسيا في تحقيق الأهداف ومتى تمت عملية التدقيق هذه أمكننا إعداد خطة للموارد البشرية وإدراجها ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة.
  - أثبتت الدراسة بأن التدقيق الاجتماعي والتدقيق الاستراتيجي يعتبران وسيلة علمية وعملية للتقييم الفعال لقدرة المؤسسات لبلوغ الأهداف والتحكم في المخاطر الناتجة عن مختلف الأنشطة عن طريق عمليات التنبؤ، وهذا ما يفسر تطوره في السنوات الأخيرة والتوسع في استخدامه.
  - يشكل المجال الاجتماعي للمؤسسات جزءا حيويا بالنسبة لنشاط المؤسسة وفي بناء إستراتيجياتها منذ الوهلة الأولى في صياغة رسالتها وتحقيق أهدافها جنبا إلى جنب مع الأهداف الإقتصادية، وأن إستخدام التدقيق الاجتماعي في ذلك وعلى جميع المستويات الإستراتيجية يساهم بطريقة فعالة في تحقيق ميزة تنافسية وبناء إستراتيجية المؤسسة ككل من خلال ما يتيح للمؤسسات من تنسيق وتكامل يؤدي إلى عمليات دمج إستراتيجي عمودي بين الإستراتيجية الاجتماعية وإستراتيجية المؤسسة وافقي بين الإستراتيجية الاجتماعية وباقي الاستراتيجيات الوظيفية، وآخر داخلي في ما بين الاستراتيجيات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية في ما بينها .

خامسا: دراسة (HAMOU Nadia and MEBARKI Hanene, 2022) مقال بعنوان:<sup>1</sup>

### " Corporate Social Responsibility practices in islamic financial institutions : The difference between an islamic bank and a socially responsible bank "

تم إعتقاد هذه الدراسة كونها تمس خاصية مهمة في بيئتنا ألا وهي الجانب الديني والذي يعتبر عنصرا مؤثرا كبيرا في مجتمعنا محل الدراسة ، قامت الباحثتان بمعالجة إشكالية التالية :

❖ هل يمكننا الإدعاء بأن البنوك الإسلامية مسؤولة أكثر من البنوك التقليدية من حيث الالتزام الاجتماعي ؟



هدفت الباحثتان من خلال دراستهما إلى محاولة إجراء مقارنة تجريبية بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي وأيهما أكثر إلتزاما بالمسؤولية الاجتماعية وهذا من خلال مقارنة ممارسات بنكين نشطين في الجزائر أحدهما بنك الإسلامي و الآخر بنك كلاسيكي معروف عليه الإلتزام الاجتماعي ، حيث تم تقسيم هذه الدراسة لقسمين أولهما نظري تم فيه طرح مختلف الأدبيات النظرية ، أما الثاني فهو تطبيقي لذلك إختارت الباحثتان دراسة وثائقية تهدف إلى تحليل محتوى وجودة المعلومات الواردة في تقارير النشاط السنوية للبنكين المختارين حيث أن أحدهما قائم على المبادئ الإسلامية والآخر كلاسيكي تقليدي معروف بإهتمامه بالشؤون الاجتماعية ، لتتم بعد ذلك معالجة البيانات باستخدام برنامج التحليل النوعي " NVIVO " ، لتلخص هذه الدراسة في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها :

- تبين أن سلوك البنكين متشابه إلى حد ما ، حيث يأخذان في الاعتبار جميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بنسب أكثر أو أقل ، مع إعطاء اهتمام خاص لأحد الأبعاد على الرغم من الأبعاد الأخرى .
  - بالنسبة للبنوك الإسلامية أو التقليدية المسؤولة ، ترتبط أنشطتها أحيانا بالأعمال الأساسية للبنك و هي الأنشطة التي لها عائد حقيقي على المدى المتوسط أو الطويل مثل الحالة الاقتصادية و أحيانا لا تكون كذلك مثل حالة الأنشطة لصالح المجتمع .
  - على الرغم من أن البنوك الإسلامية يمكن أن تكون أكثر مسؤولة من البنوك التقليدية ولكن فقط من حيث إدارة المخاطر و الامتثال و الشفافية و ذلك لأن أساسيات التمويل الإسلامي إلزامية بطبيعتها تتطلب من البنوك الإسلامية التصرف بهذه الطريقة ، أما فيما يتعلق بباقي الأنشطة غير الشرعية تستخدم الخدمات المصرفية الإسلامية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كوسيلة لتحقيق احتياجات المجتمع على أساس التطوعي .
  - يمكن تقديم التمويل الإسلامي وتحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في وقت واحد و بطريقة متكاملة لخدمة نفس القضية، ففي الواقع تستخدم البنوك الإسلامية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كوسيلة لتحسين سلوكها الاجتماعي وفي المقابل إختارت معظم البنوك الدولية الكبرى فتح قنوات التمويل الإسلامي داخل فروع بنوكها و استخدامها كآلية مصرفية جديدة .
- فيما جاءت توصيتهم الوحيدة من خلال ضرورة تشجيع مديري البنوك على تقييم المخاطر بعناية قبل الشروع في المعاملة المالية و ضمان مراقبة و استخدام الأموال .

سادسا: دراسة ( مقدم وهيبية ، 2014) أطروحة دكتوراه بعنوان : تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية ( دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري)<sup>1</sup>

تم اعتماد هذه الدراسة ضمن الدراسات السابقة كونها تعطي نظرة شاملة عن مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية إضافة إلا أنها تتيح نظرة واسعة حول مفاهيم (CSR) ، حيث حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية في دراستها:

❖ ما تقييم ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لبرامج المسؤولية الاجتماعية ؟ وماهي طبيعة فلسفة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة ؟

هدفت هذه الوصول إلى مجموعة من الأهداف كالتعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية من الجانب النظري و التطبيقي خصوصا وأنها من المفاهيم الإدارية التي ما تزال بحاجة للبحث و الدراسة ومحاولة تقديم دليل علمي للباحثين و الطلبة يعرض تفاصيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال ، و مواكبة التطورات التي تحصل في علم الإدارة من خلال الإلمام بالجوانب النظرية لـ (CSR) ، إضافة إلى معرفة موقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الجزائرية و مدى استجابتها للبرامج المرتبطة بهذا المفهوم، ومحاولة تعريف رجال الأعمال بثقافة المسؤولية الاجتماعية ، وإبراز أثارها الايجابية على المؤسسة و على المجتمع و مختلف أصحاب المصلحة وأخيرا محاولة الخروج بنتائج و توصيات تفيد قطاع الأعمال في الجزائر وتدعوه إلى تبني مثل هذه الممارسات المسؤولة اجتماعيا في العمل الإداري ، ولتحقيق أهداف الدراسة ومعالجة الإشكالية قامت الباحثة بتقسيم الدراسة لقسمين نظري للتعريف بمتغيرات الدراسة (منظمات الأعمال و CSR) وقسم تطبيقي لجأت فيه الباحثة لإختيار 200 شخص من مجموعة من المؤسسات الناشطة في سبع ولايات من الغرب الجزائري هم (مستغانم ، وهران ، تيارت ، سيدي بلعباس ، تلمسان ، غليزان ، معسكر) وشملت هذه العينة مدراء للمنظمات و نواب مدراء و إدارات في هذه المنظمات ،وبعد جمع الإستمارات الموزعة على هذه العينة وتحليلها وفق للأساليب الإحصائية الممكنة توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- تحليل و دراسة البيئة الخارجية يعتبر من الموضوعات المهمة في الإدارة ، لأن متغيرات البيئة الخارجية تؤثر بشكل كبير على الممارسات المنظمة و ثقافتها التنظيمية و بالتالي على أدائها خصوصا مع ظهور متغيرات جديدة كتزايد جماعات حماية حقوق المستهلك و حماية البيئة ، وتنامي وعي المستهلك ، والمناداة بضرورة التزام الأخلاقي و الاجتماعي و حماية البيئة ؛
- تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها تقوم منظمات الأعمال بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها على نحو تطوعي ، وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون و بصورة لا تضر بقيام المنظمة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها ، و

1 / مقدم وهيبية ، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية : دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري ، مرجع سبق ذكره .

تتفاعل بشكل إيجابي مع أصحاب المصالح : المساهمون ، العمال ، الموردون ، المستهلكون ، الحكومة ، البنوك التي تتعامل معها ، المنافسون ، منظمات المجتمع المدني ، البيئة ، المجتمع . وينتج عن هذا الالتزام الطوعي مشاركة لمنظمات الاعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وكذا المساهمة في النهوض بالتنمية المستدامة ، لكن هذا لن يتحقق إلا بدمج المسؤولية الاجتماعية في السياسة العامة لمنظمة الأعمال ، و اعتبارها هدفا استراتيجيا و ليس هامشيا ؛

- تعتبر نظرية أصحاب المصلحة هي المرجعية النظرية الأساسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية
- ساهمت المبادرات و المنظمات الدولية في تنمية ثقافة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال ، كما ساهمت في توضيح ممارستها الصحيحة ، من خلال وضع توجيهات علمية وإرشادات لمنظمات الأعمال ؛
- يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية ارتباط وثيقا بمفاهيم أخرى ذات العلاقة مثل التنمية المستدامة و حوكمة المؤسسات ، أخلاقيات الأعمال مواطنة المؤسسات . بحيث أن كل هذه المفاهيم بما فيها المسؤولية الاجتماعية تصب في خانة واحدة وهي تغيير اهتمام المنظمة من مجرد تحقيق الربح المادي إلى أهمية مراعاة الجوانب الأخلاقية و الاجتماعية و البيئية عند ممارستها لنشاطاتها ؛
- هناك دوافع من شأنها أن تحفز منظمات الأعمال على برامج المسؤولية الاجتماعية منها أن هذه البرامج يمكن أن تعزز من سمعة المنظمة ، وأن تحسن من أدائها المالي في الأجل الطويل ، كما تعتبر ممارسات المسؤولية الاجتماعية من وسائل إدارة المخاطر البيئية و الاجتماعية ؛
- دمج المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال هي عملية تحتاج إدارة استراتيجية ، وذلك لأن المسؤولية الاجتماعية هي في الأصل ناجمة عن قرار يتعلق بالسياسة العامة للمنظمة .
- بالرغم من صعوبة قياس الأداء اتجاه المسؤولية الاجتماعية و الأداء الاجتماعي عموما ، إلا أنه خطوة لا بد منها وهناك العديد من أنظمة القياس المستعملة ، إلا أن المحاسبة عن المسؤولية من أكثر الطرق استعمالا في القياس .
- تطورت في السنوات الأخيرة مبادرات الإبلاغ الاجتماعي و الكشف عن نتائج الأداء ، فأصبحت المنظمات تتعرض إلى ضغوطات متزايدة لكي تقدم تقارير عن تأثيرها على المجتمع و كيفية إدارتها لهذا التأثير ، و تحمل هذه التقارير عناوين مختلفة مثل التقرير البيئي و الاجتماعي ، تقرير الاستدامة ، تقرير الأساس الثلاثي ، تقرير المسؤولية الاجتماعية ؛
- لا شك و أن تبني الممارسات الإدارية الحديثة بما فيها برامج المسؤولية الاجتماعية يرتبط بأمر عديدة منها الثقافة التنظيمية لمنظمات الأعمال، هذه الأخيرة يتم اكتسابها من خلال تراكم الخبرة و التجارب ، ومن خلال التعلم التنظيمي الناجم عن السنوات من العمل الإداري الجاد ، ولعل هذا ما تفقده المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ، لأن ليس لها ماض إداري محفز و مشجع على التطوير و التعلم ، بل على العكس من ذلك فقد مرت المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بتحويلات جذرية جعلتها تبتعد عن الممارسات الإدارية السليمة ، و موروثها قائم على سوء الإدارة و التسيير ؛
- بالرغم من غياب أي نص قانوني صريح يحمل المؤسسات الاقتصادية المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الذي ورد في الجانب النظري ، وعلى اعتبار أن القانون يضمن الحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية والذي يجب أن تلتزم به المؤسسات الاقتصادية ، إلا أنه عند التحليل لبعض

- القوانين نجد أن هناك جهود معتبرة تحفظ حقوق العمال و حماية البيئة و حماية المستهلك ،وتبقى الدولة هي الممول الوحيد تقريبا لبرامج التنمية الاجتماعية،أما الجانب التنظيمي فلا توجد أي جهود تذكر لها علاقة مباشرة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية باستثناء بعض الجهود المتعلقة بتشجيع حوكمة المؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة وبرامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية ؛
- مازالت معظم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لا تطبق المفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية ، فبرغم من بعض الجهود المبذولة تجاه مختلف أصحاب المصلحة إلا أنها تبقى غير كافية و غير مستوفية للأبعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية ؛
- غياب أي فلسفة أو رؤية واضحة إتجاه المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة ، حيث أن هذه المؤسسات ليس لها أي فلسفة مؤيدة أو معارضة بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية ، مما يعني غياب الوعي بخصوص هذا المفهوم و أهميته ؛
- تمارس المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة مسؤوليتها الاجتماعية تجاه كل من : المساهمين و المستهلكين ، في حين تمارس بشكل متوسط مسؤوليتها البيئية و مسؤوليتها إتجاه العاملين و الموردين ولا تمارس مسؤوليتها الاجتماعية إتجاه المجتمع ؛
- عند ترتيب أصحاب المصلحة بحسب درجة ممارسة المسؤولية الاجتماعية إتجاههم من طرف المؤسسات الاقتصادية ،وجدنا أن المساهمين هي أكثر فئة تنال حظها من هذه المسؤولية ، وهذا أمر غير مستبعد في ظل عدم أي فلسفة مؤيدة للمسؤولية الاجتماعية ، و جاء الترتيب الثاني من حيث الاهتمام لصالح الزبائن ، وصنف العمال في المرتبة الثالثة كطرف ثالث من حيث الاهتمام بممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاهه من قبل المؤسسات عينة الدراسة ؛
- تمارس بعض المؤسسات الاقتصادية التي شملتها الدراسة برامج ذات طابع خيري و تطوعي لكنها لا ترتبط بالمفهوم الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية فهي لا ترتبط بالسياسة العامة للمؤسسات الاقتصادية كما أنها برامج هامشية و غير منتظمة ولا تتم في إطار أي خطة تنموية؛
- لا تؤثر متغيرات :العمر و الحجم و الملكية و طبيعة النشاط على الممارسات الاقتصادية عينة الدراسة لمسؤولياتها الاجتماعية إتجاه أصحاب المصلحة ؛
- هناك العديد من العراقيل التي تحول دون ممارسة المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة لمسؤولياتها الاجتماعية بشكل جيد ، ومن أكبر هذه العراقيل تلك التي تتعلق بنقص المصادر المالية لتمويل برامج المسؤولية الاجتماعية.
- ومن النتائج التي تم التوصل إليها تم طرح جملة من التوصيات أهمها :
- التواصل مع مختلف الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين ، و التنسيق بينهم و ضمان إشراكهم في وضع السياسات و برامج المسؤولية الاجتماعية؛
- التنسيق مع غرف التجارة و الصناعة بكل القطر الجزائري ، في سبيل تبادل المعلومات و الخبرات بشأن المسؤولية الاجتماعية ؛
- تنظيم دورات تكوين لرجال الأعمال لتعريفهم بالمفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية ؛

- إنشاء قاعدة بيانات لأداء المسؤولية الاجتماعية من بين محتوياتها معلومات عن الراغبين في المشاركة و الجهات المرجعية للتنسيق و المشورة ، و التجارب و الخبرات الممكن تبادلها ؛
- على الدولة أن تعمل على تنسيق الجهود بين كل من القطاع الخاص و القطاع العام في سبيل وضع إطار عمل شامل للمسؤولية الاجتماعية يراعي الأولويات التنموية الوطنية ؛
- أهمية وضع مؤشرات محلية لتقييم الأداء اتجاه المسؤولية الاجتماعية ؛
- الحاجة إلى وضع ميثاق وطني للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر على غرار الميثاق الوطني للحكومة ، لأنه سيعتبر دليلا مهما لكل المؤسسات ويساعدها على التخطيط و التنفيذ لبرامج المسؤولية الاجتماعية ، يمكنها من التقييم لأدائها اتجاه أصحاب المصلحة ؛
- يجب أن توفر الدولة البنية التحتية اللازمة لأداء المسؤولية الاجتماعية خصوصا ما يتعلق بتوفير الدراسات و المعلومات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع ؛
- تعميم منح جوائز للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية لتفعيل التنافسية بين المؤسسات في ممارسة المسؤولية الاجتماعية و الإبداع في برامجها ؛
- أهمية بذل الدولة لجهود حثيثة لتعزيز ربط مفهوم العمل الخيري بالتنمية المستدامة ، وإضفاء الطابع المؤسسي لنشاطات المسؤولية الاجتماعية؛
- ضرورة وضع أنظمة محاسبية تتعلق بقياس الأداء الاجتماعي ، و الاهتمام بهذا النوع من القياسات و إقامة أجهزة أو لجان مراقبة تعنى بالتدقيق و المراجعة الاجتماعية ؛
- إنشاء موقع إلكتروني يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يتناول كل المعلومات المتعلقة بممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية ، ويشكل قاعدة معلومات مرجعية للعديد من المؤسسات الاقتصادية.

سابعا: دراسة ( بلعربي مُجد ، 2020 ) أطروحة دكتوراه بعنوان : " واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية للشركات- دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الناشطة بولاية غرداية " <sup>1</sup>

تم إختيار هذه الأطروحة كونها تعالج موضوع المسؤولية الاجتماعية والذي هو أحد متغيرات دراستنا إضافة إلى أن العينة والبيئة المدروس فيها متطابقة بشكل كبير مما يقدم لنا الإضافة اللازمة في دراستنا ، وقد قام الباحث بطرح إشكاليته كالآتي :

❖ ما هو واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية لبرامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه مختلف أصحاب المصلحة من وجهة نظر إطارات الإدارة العليا بالمؤسسات الصناعية الناشطة على مستوى ولاية غرداية ؟

1 / بلعربي مُجد ، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات - دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الناشطة بولاية غرداية - ، أطروحة مقدمة لإستكمال الحصول على درجة دكتوراه تخصص إدارة و تسيير منظمات ، منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية ، الجزائر ، 2019 - 2020.

وكان الهدف من هذه الدراسة هو تقديم إطار نظري علمي شامل ومتكامل لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومحاولة قياس مستوى إدراك المسؤولية الاجتماعية لدى الإطارات العليا للمؤسسات الصناعية المنتشرة عبر ربوع ولاية غرداية والخروج بتصوير تطبيقي لطبيعة ممارسة المسؤولية الاجتماعية فيه ، وتحديد أكثر الدوافع الشخصية تأثير على تبني موضوع المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى محاولة ربط القطاع الصناعي العام والخاص بالمجتمع وجمعيات المجتمع المدني عن طريق تقديم دراسة كمية ونوعية حديثة عن دور مؤسسات هذا القطاع من عدمه في الدفع بعجلة التنمية المحلية و المساهمة في قضايا مثل مكافحة الفقر، والبطالة، ..... ، ولتحقيق ذلك قام الباحث بتقسيم دراسته إلى شق نظري طرح فيه أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصناعية وبيئتها والمسؤولية الاجتماعية وشق تطبيقي تم فيه توزيع (75) إستمارة بطريقة عشوائية على مختلف المؤسسات الصناعية بولاية غرداية ، إضافة لمقابلات مع بعض الإطارات لهذه المؤسسات ، وبعد جمع هذه الإستمارات ونتائج المقابلات وتحليلها تم التوصل للنتائج التالية:

- إن أغلب أفراد عينة الدراسة لم يقدموا تعريفا واضحا للمسؤولية الاجتماعية، مما يدل على غياب فهم واضح للمصطلح في أذهانهم؛
- إن غياب تعريف واضح للمسؤولية الاجتماعية لدى أفراد عينة الدراسة لا يعني غياب مبادرتها اتجاه أصحاب المصلحة لديهم، حيث وبعد التحليل تبين أن أفراد عينة الدراسة يقومون بعدد المبادرات نابعة عن مسؤولية اجتماعية؛
- أغلب أفراد مجتمع الدراسة من ذوي الشهادات الجامعية حيث أظهر المسح أن أكثر من 80% من أفراد العينة هم من بين حملة الشهادات الجامعية و الدراسات العليا، مما ينبأنا أن الكادر المسير لأغلب المؤسسات الصناعية المنتشرة بالولاية هم من الطبقة المثقفة والجيل الجديد الحامل لشهادات أكاديمية؛
- من خلال المقابلة التي أجراها الطالب تبين أنه قد توجد خصائص شخصية للمسريين يمكن أن تدفع بهم إلى تبني المسؤولية الاجتماعية لشركاتهم على الأغلب تعود لتنشئتهم الدينية و ارتفاع المستوى الثقافي لديهم و مستوى تعليمهم الأكاديمي و الحفاظ على سمعة شركاتهم وخصائص شخصية أخرى ؛
- أغلب أفراد عينة الدراسة بما يفوق الـ80% ينتمون إلى شركات خاصة، حيث أن أغلب المؤسسات العاملة على مستوى تراب الولاية هي عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة ؛
- أظهر المسح أن أغلب أفراد عينة الدراسة ينتمون لمؤسسات تعمل في قطاع الصناعة التحويلية ( تحويل المعادن، البلاستيك، الحديد، الجبس، مواد البناء....)؛
- جميع فروض الدراسة حول تبني اتجاهات المسؤولية الاجتماعية نحو أصحاب المصلحة محققة، مما يدل على أن عينة الدراسة يطبقون المسؤولية الاجتماعية من حيث علموا أو لم يعلموا بذلك ؛
- يوجد إدراك حسي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الإطارات العليا للمؤسسات الصناعية الناشطة بولاية غرداية، حيث باستغلال المحور الأول في اختبار هذه الفرضية بينت نتائج الدراسة الميدانية أن أفراد عينة الدراسة أظهروا تجاوب كبير مع عبارات هذا المحور بما يفيد أنهم على دراية ووعي بضرورة تبني حيثيات المسؤولية الاجتماعية وعدم الكفاءة بهدف الربح عند شركاتهم ؛

- أظهر المسح الإحصائي أن أكثر من 65% من المؤسسات الصناعية في غرداية لا يملكون جوائز وطنية أو دولية في مجالات حماية البيئة، الجودة، المسؤولية المجتمعية، خدمة المجتمع المحلي، وقد نالت المؤسسات العمومية حصة الأسد في هذا الجانب؛
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية تجاوب محترم من طرف شركات عينة الدراسة في مساعدة العاملين والمجتمع على تجاوز الجائحة العالمية (Covid-19) التي تناسب وقوعها بفترة إجراء الدراسة الميدانية للبحث، حيث أظهر أفراد العينة وعي كبير في اتخاذ الإجراءات الاحترازية لحماية العاملين والمساهمة في التصدي للوباء.

وفي الأخير أوصى الباحث بمايلي :

- السماح ببعض الاستقلالية لفروع المؤسسات العمومية الاقتصادية المنتشرة عبر الوطن لمنحها الديناميكية اللازمة لتبني مبادرات المسؤولية الاجتماعية بشكل أكبر، حيث أن الكثير من هاته المؤسسات يشكو مدراءه من غياب الاستقلالية وضرورة العودة للفرع الرئيسي بالعاصمة إلى قرار يخدم تبني هاته المبادرات؛ .
- ضرورة مراجعة نظام تأمين حوادث العمل للعاملين ، حيث طرح أحد إطارات مؤسسة كبرى صيغة دفع العطلة المرضية من طرف الشركة دون اللجوء إلى مصلحة الضمان الاجتماعية ويتم السداد لاحقا بين الشركة و المصلحة بطريقة توافقية؛
- وضع جائزة وطنية للمسؤولية الاجتماعية تنالها المؤسسات الأكثر مساهمة في تبني مبادرات خيرية واجتماعية ؛
- ضرورة إدخال مواد ومساقات جامعية تعنى بموضوع المسؤولية الاجتماعية من أجل لفت الانتباه لهذه القضية ونشرها في جموع طلبة اليوم الذين سيتحولون إلى رواد أعمال الغد؛
- ضرورة تبني جامعة غرداية مؤتمرات وملتقيات دورية حول قضية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لما في ذلك من إعطاء دفعة وأهمية وتنوير للرأي العام المحلي والوطني حول الموضوع ؛
- نوصي باستحداث هيئة وطنية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعمل على توضيح القوانين والمراسيم حول المجال ومعالجة اطر استفادة المؤسسات التي أظهرت تجاوب مع القضايا المجتمعية بحقوق المزايا الضريبية و منح الرخص والإعفاءات المختلفة؛
- وجوب استحداث آلية وطنية واضحة لدعم المؤسسات التي تبني مبادرات مسؤولية اجتماعيا على غرار الحماية من الإفلاس و تخفيض الضرائب ومنح الامتياز العقاري ؛
- ننصح المؤسسات الصناعية المنتشرة في ربوع الولاية بضرورة الخروج من الأساليب التقليدية في التسويق والمبيعات حيث يوجد قليل من هاته المؤسسات يملك موقع على الشبكة العنكبوتية ، ونحن نعلم التوجه العالمي للتسويق عبر الانترنت فننوه هاته المؤسسات بضرورة افتتاح موقع الكتروني وعرض منتجاتهم بأساليب حديثة و الدفع بالبيع عبر التجارة الإلكترونية مما يحقق أداء ومردود مالي أكبر .

ثامنا:دراسة ( بسطامي فتحي ، 2021) أطروحة دكتوراه بعنوان : " مدى إدراك منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر إطارات المؤسسات الاقتصادية - دراسة ميدانية - " <sup>1</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافر الإدراك بأهمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمات لدى إطارات المؤسسات الاقتصادية، وتحديد مستوى الإدراك والفروقات بين أفراد العينة، إضافة إلى محاولة تعريف أفراد العينة على مصطلح المسؤولية الاجتماعية، ولتحقيق ذلك قام الباحث بصياغة مشكلة البحث كما يلي:

❖ إلى أي مدى يتوافر الإدراك بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات لدى الإطارات في عينة من المؤسسات الاقتصادية بمدينة الجلفة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة لشق نظري تم فيه عرض المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة وشق تطبيقي قام فيه الباحث بتوزيع (108) إستبانة على عدد من إطارات المؤسسات الاقتصادية بمدينة الجلفة، حيث شملت المؤسسات التالية: ( مؤسسة اتصالات الجزائر، مؤسسة سونلغاز، مؤسسة نفضال)، وبعد إسترجاع الإستبانات ومعالجتها تم التوصل لنتائج أهمها :

- يوجد إدراك لدى عينة إطارات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بأهمية المسؤولية الاجتماعية؛
- يوجد مستوى مرتفع من الادراك لدى عينة إطارات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- توجد فروق في إدراك المسؤولية الاجتماعية للمنظمات تعزى للخصائص الشخصية و الوظيفية من حيث (العمر، المؤهل العلمي، مؤسسة العمل) لدى الإطارات في عينة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بمدينة الجلفة؛
- لا توجد فروق في إدراك المسؤولية الاجتماعية للمنظمات تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية من حيث (النوع، سنوات الأقدمية) لدى الإطارات في عينة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بمدينة الجلفة؛
- تظهر نتائج الدراسة أن أغلب إطارات المؤسسات تعرفت على مصطلح المسؤولية الاجتماعية من خلال وسائل الإعلام والمعاهد والجامعات بينما كان دور المؤسسات محل الدراسة ضعيفا في توعية الاطارات بمصطلح المسؤولية الاجتماعية.

وعلى ضوء نتائج الدراسة تم تقديم التوصيات التالية:

- تقديم التحفيزات المختلفة وتقديم مكافآت للإنجاز الاجتماعي للمؤسسات والأفراد على حد سواء؛
- إهتمام المؤسسات باختيار المسيرين على أساس متوازن من الكفاءة والمسؤولية والأخلاق، بما يضمن أن يكونوا مصدرا قويا لتعزيز سمعة ومكانة المؤسسة وعملها وفق النموذج الاقتصادي/ الاجتماعي، وضمن ذلك يكون الإهتمام بتكوين الموظفين في مجال المسؤولية الاجتماعية؛

1/ بسطامي فتحي ، مدى إدراك منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر إطارات المؤسسات الاقتصادية - دراسة ميدانية - ، أطروحة مقدمة لإستكمال الحصول على درجة دكتوراه تخصص إدارة وتسيير منظمات الأعمال، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية ، الجزائر، 2021 - 2022.



- مساهمة التشريعات في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة دون الحد من قدراتها على المبادرة والقيام بالأعمال المختلفة؛
- إستغلال المؤسسات محل الدراسة للإدراك المرتفع لدى إطاراتها بخصوص المسؤولية الاجتماعية وتعزيزها ضمن خططها الإستراتيجية وتجسيدها ميدانيا .

### المطلب الثاني : عرض الدراسات العربية

تناولت البيئة العربية الشق الإجتماعي بشكل كبير على إعتباره أحد أبرز الإهتمامات الحالية ، والتي إستطاع الطالب من خلالها الحصول على جملة من الدراسات التي عالجت مواضيع ذات صلة بموضوعنا وفصلت فيه بشكل مناسب يمكننا من الإستفادة منها بشكل كبير ، ومن بين الدراسات التي وقع عليها الإختيار نسردها مايلي :

أولاً: دراسة (خليل محمود الرفاعي وخالد الخطيب ، 2012) مقال بعنوان : " قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة " <sup>1</sup>

تم إنتقاء هذه الدراسة بإعتبارها دراسة تتلائم مع طبيعة دراستنا حيث أنها تعنى بتوضيح مدى تطبيق التدقيق الاجتماعي بإعتباره عنصر مهما في تطور المؤسسات وهذا من وجهة نظر مدققين مختصين ، وهدفت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية :

- ❖ ما مدى ممارسة المدققين الأردنيين للتدقيق الاجتماعي؟
- ❖ ما مدى قيام المؤسسات الأردنية بأنشطة اجتماعية ؟

سعت هذه الدراسة لتحديد مفهوم التدقيق الاجتماعي ومعرفة مدى وعي المدققين الأردنيين بالتدقيق الاجتماعي إضافة إلى تحديد مدى قيام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق التدقيق الاجتماعي وهذا من خلال قياسه ، ومن أجل تحقيق ذلك قام الباحثان بتقسيم دراستهم إلى جانب نظري تم فيه طرح مفاهيم حول التدقيق الاجتماعي ، أما الجانب التطبيقي فقام فيه الباحث بتوزيع إستمارات على عينة مختارة تمثلت في (90) محاسبا قانونيا من أصل (540) متاحين في مجتمع الدراسة ، ليتم بعد إستعادة هذه الإستمارات ومعالجتها إحصائيا التوصل إلى مجموعة من النتائج تمثلت في مايلي :

- تتبنى المؤسسات الأردنية العديد من الأنشطة الاجتماعية ؛
- لا يطبق المدققين الأردنيون مفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية كجزء من عملية التدقيق الاجتماعي؛
- يؤيد المدققين الأردنيين أن فحص الأداء الاجتماعي للعملاء يعد جزءا من عناصر جودة أداء مكاتب التدقيق.

1 / خليل محمود الرفاعي وخالد راغب الخطيب ، قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات ، فلسطين ، العدد 27، 2012.

وبناء على هذه النتائج تم طرح جملة من التوصيات :

- ضرورة أن تولي المؤسسات الأردنية اهتماماً أكبر للأنشطة الاجتماعية ؛
- ضرورة أن يولي مدقق الحسابات بوضع خطة تتضمن برنامجاً للتدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشامل ؛
- ضرورة أن تلزم جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المدققين ومكاتب التدقيق بتطبيق التدقيق الاجتماعي ؛
- ضرورة أن تقوم جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بعقد العديد من الندوات و الدورات من أجل التوعية بأهمية التدقيق الاجتماعي .

ثانياً: دراسة (صالح مهدي الحسناوي و بصير خلف خزعل ، 2017) مقال بعنوان : " أثر التدقيق الاجتماعي على حوكمة الموارد البشرية في المنظمات: دراسة استطلاعية تحليلية لعينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء " <sup>1</sup>

عالجت هذه الدراسة مدي تأثير التدقيق الاجتماعي على حوكمة الموارد البشرية من وجهة نظر الهيئة التدريسية في كلية الإقتصاد بجامعة كربلاء ، حيث كان الهدف من هذه الدراسة تقديم دراسة نظرية و ميدانية للمدراء في الكلية المبحوثة عن التدقيق الاجتماعي و حوكمة الموارد البشرية ، إضافة لتحديد وتحليل علاقات الارتباط و التأثير و التباين بين التدقيق الاجتماعي و حوكمة الموارد البشرية وإظهار هذه العلاقات على مستوى الكلية ، و لبلوغ هذا قام الباحثان بصياغة الإشكالية كالتالي :

- ❖ ما طبيعة علاقة تأثير التدقيق الاجتماعي في حوكمة الموارد البشرية للكلية المبحوثة ؟
- ❖ هل تتباين أبعاد التدقيق الاجتماعي بمستوى تأثيرها في حوكمة الموارد البشرية في الكلية المبحوثة ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية وبلوغ الأهداف المحددة سلفاً قام الباحثان بتقسيم الدراسة إلى شق نظري تناول مفاهيم عامة حول التدقيق الاجتماعي و حوكمة الموارد البشرية أما الشق الثاني فقد كان عبارة عن دراسة إستطلاعية تحليلية قام فيها الباحثان بتوزيع إستمارات على عينة متكونة من (40) فرداً من أصل (120) أستاذاً بكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء ، وبعدها تحصيل البيانات جرى تحليلها إحصائياً باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، تم الحصول على جملة من النتائج من أهمها:

- هناك درجة استجابة و انسجام عالية لمتغير التدقيق الاجتماعي ، إذ كان أعلى نسبة اتفاق من نصيب بعد المصدقية و أدني نسبة اتفاق جاءت لبعدها المقارنة ، أما بالمقابل كان أعلى وسط حسابي لبعدها المقارنة و أدني وسط حسابي كان من نصيب بعد الشفافية؛
- أفرزت نتائج وصف وتشخيص الأفراد المبحوثين في الكلية درجة استجابة و انسجام عالية لمتغير حوكمة الموارد البشرية ؛
- أشارت نتائج تحليل علاقة الارتباط لمتغيري البحث إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين التدقيق الاجتماعي و حوكمة الموارد البشرية على المستوى الكلي بين المتغيرين وعلى مستوى العلاقة بين الأبعاد في الكلية المبحوثة ، إذ كان أقوى علاقة ارتباط بين بعد الشفافية أحد

1 / صالح مهدي الحسناوي و بصير خلف خزعل، مرجع سبق ذكره .

أبعاد التدقيق الاجتماعي و بعد النزاهة أحد أبعاد حوكمة الموارد البشرية و أضعف علاقة ارتباط بين بعد المقارن أحد أبعاد التدقيق الاجتماعي و بعد الكفاءة أحد أبعاد حوكمة الموارد البشرية ، وهذا ما يؤشر صحة تحقق وجود علاقة ارتباط ؛

— كشفت نتائج تحليل علاقة الأثر لمتغيري الدراسة عن وجود تأثير معنوي بين التدقيق الاجتماعي و حوكمة الموارد البشرية على مستوى الكلية المبحوثة ، أما على مستوى تأثير أبعاد التدقيق الاجتماعي في حوكمة الموارد البشرية كان أقوى علاقة تأثير لبعده الشفافية في حوكمة الموارد البشرية ، وأضعف علاقة تأثير لبعده المقارن في حوكمة الموارد البشرية ، وهذا ما يؤشر صحة تحقق فرضية البحث الذي افترض وجود علاقة تأثير معنوية بين متغيرات البحث ؛

— أفرزت معطيات الانحدار المتدرج أن بعد الشفافية قد فسر أعلى نسبة تأثير في حوكمة الموارد البشرية ، و قد مثلت هذه النسبة أعلى إسهام قياسا بالأبعاد الأخرى للتدقيق الاجتماعي ، و هذا يدل على أن الكلية المبحوثة تعطي لجوانب الشفافية أهمية و أولوية في تبنيها تطبيق سياسات حوكمة الموارد البشرية في التعليم العالي .

وبناء على هذه النتائج تم إعطاء جملة من التوصيات أهمها :

— ضرورة اهتمام جامعة كربلاء على نحو عام و الكلية المبحوثة على نحو خاص بموضوع مراجعة و تدقيق الجوانب الاجتماعية و إعطائه أهمية لأن الجودة تلعب دورا بارزا في تنمية الموارد البشرية من حيث الالتزام التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس ؛

— ضرورة دمج التدقيق الاجتماعي في الرؤية الإستراتيجية الاجتماعية للكلية المبحوثة التي تعد جزء أساسيا و مهما من التخطيط الاستراتيجي الشامل لها ؛

— العمل على توعية و تعريف موظفي الكلية المبحوثة بمفهوم التدقيق الاجتماعي و سعيهم الموضوعي و الاستقرائي من خلال الملاحظة ، التحليل ، التقييم ، تقديم التوصيات بالاعتماد على التقنيات التي تسمح بالكشف عن نقاط القوة و الضعف بالمقارنة مع المرجعيات المحددة بوضوح لتحسين فاعليتها و قدرتها على التكيف مع الجوانب الاجتماعية .

— أن تتبنى الكلية المبحوثة آليات و سياسات و إجراءات لتنمية أبعاد التدقيق الاجتماعي باعتباره أداة وقائية وعلاجية لحوكمة الموارد البشرية ؛

— تقليص فجوة التوقعات الخاصة بتنفيذ حوكمة الموارد البشرية في الكلية المبحوثة من خلال تدقيق سياساتها الاجتماعية الخاصة بمواردها البشرية وتقديم المعلومات المتكاملة لكيفية ردم الفجوة و معالجتها وفق لما تقدمه من توصيات ومقترحات .

ثالثاً: دراسة (خالد مُجّد الحياصات و آخرون ، 2015) مقال بعنوان : " المسؤولية الاجتماعية الداخلية والخارجية و تأثيرهما على الأداء المؤسسي - دراسة حالة على المؤسسة الصحفية الأردنية (الرأي) " <sup>1</sup>

تم إنتقاء هذه الدراسة كونها تضيي وجهات نظر جديدة تساعد في توضيح دراستنا وإثراءها وهذا من حيث التركيز على المسؤولية الاجتماعية الداخلية والخارجية ، وجاءت هذه الدراسة بهدف قياس تأثير المسؤولية الاجتماعية الداخلية و الخارجية على الأداء المؤسسي في المؤسسة الصحفية (الرأي) ، إضافة إلى إمكانية التوصل الى نتائج يمكن من خلالها صياغة بعض التوصيات التي تساعد أصحاب القرار في المؤسسة الصحفية الأردنية لتطوير هذه المؤسسة باستمرار، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون ببلورة الإشكالية كالآتي :

❖ ما درجة تأثير المسؤولية الاجتماعية الداخلية والخارجية على الأداء المؤسسي في صحفية الرأي الأردنية ؟

وللإجابة على هذا التساؤل وتحقيق الأهداف المحددة سلفاً تم التطرق في هذه الدراسة إلى أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والأداء المؤسسي ثم محاولة معرفة مدى تجسيد هذه العلاقة بينهما في صحيفة الرأي الأردنية وهذا بإختيار عينة تمثلت في (63) فرداً لتوزع عليهم إستبانة بغرض جمع المعلومات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والوصول إلى أهم النتائج التي كان أبرزها :

- إن المنظمة التي تمتلك ممارسات تطوير الموارد البشرية تتمكن من رفع مستوى أدائها بشكل أفضل من المنظمات التي لا تقوم بهذه الممارسات ؛
- هناك علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية للمنظمة و جميع مقاييس الأداء التنظيمي : الأداء المالي و إلتزام العاملين وسمعة المنظمة ؛
- هناك علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية و الأداء المالي.

فيما جاءت التوصيات متمثلة في :

- ضرورة مضاعفة جهود المؤسسة الصحفية الأردنية في تعزيز دورها في المسؤولية الاجتماعية الداخلية وعناصرها المهمة ولعل آلية تطبيق ذلك تتم من خلال اختيار وتعيين أفضل العاملين، و تطوير ممارسات فاعلة للموارد البشرية و إيفاد العاملين إلى دورات تدريبية في مجال تخصصاتهم، وتحفيزهم من خلال المزايا والحوافز المتنوعة، وخلق علاقات إيجابية مع جميع العاملين وتقييم أدائهم وترقيتهم وفقاً لأسس عادلة بهدف تحسين مستويات الأداء المؤسسي ؛
- لعل من الأهمية التركيز على تمكين الموارد البشرية كمفهوم حديث قد يساهم في تطوير الموارد البشرية في المؤسسة الصحفية الأردنية ؛

1 / خالد مُجّد الحياصات و آخرون ، مرجع سبق ذكره .

- ضرورة مضاعفة جهود المؤسسة الصحفية الأردنية في تعزيز دورها في المسؤولية الاجتماعية الخارجية وعناصرها المهمة، ولعل آلية تطبيق ذلك تتم من خلال الاستمرار في تقديم التبرعات العينية والنقدية للجمعيات الخيرية والنوادي، ومنحها الخصومات المجزية لقاء نشر إعلاناتها في صحفها، ودعم المناسبات الوطنية، بهدف تحسين مستويات الأداء المؤسسي؛
- التفكير في القيام ببرامج دعم الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى ومجالات المسؤولية الاجتماعية الخارجية الأخرى بهدف تحسين مستويات الأداء المؤسسي؛
- تعزيز اهتمام المؤسسة الصحفية الأردنية (الرأي) بأنشطة حماية البيئة والتوعية بأبعاد مشكلات البيئة و تعزيز مواطنة المنظمات وتفعيل دور ضمير المؤسسات ؛
- إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع في منظمات أخرى في القطاعات المختلفة، ومقارنة نتائجها بنتائج هذه الدراسة.

رابعا: دراسة (مجيد عبدالحسين هاتف ، 2006) مقال بعنوان : " إدراك المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية العراقية و الإفصاح عنها في التقارير المالية الخارجية - دراسة ميدانية - " <sup>1</sup>

تعالج هذه الدراسة متغير المسؤولية الاجتماعية بشكل مفصل وواضح إضافة إلى أن البيئة المعالجة متقاربة من البيئة المدروسة لدينا ألا وهي المؤسسات الصناعية ، وجاءت هذه الدراسة بغرض معالجة الإشكاليات التالية:

❖ ماهو مستوى إدراك إدارات المؤسسات الصناعية العراقية للمسؤولية الاجتماعية ، وذلك في مجالات (البيئة ، التفاعل مع المجتمع ، العاملين و المستهلكين) ؟

❖ ما هو مستوى الإفصاح الحالي عن هذه المسؤولية في التقارير المالية الخارجية ؟ وماهي أسباب تدني مستوى هذا الإفصاح ؟

وطرحت هذه الإشكالية بغية عرض موضوع المسؤولية الاجتماعية نظريا ثم تطبيقه ميدانيا في المؤسسات الصناعية العراقية ، إضافة لمعرفة مستوى إفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات ومحاولة تقديم حلول و مقترحات تساعد في زيادة المعرفة المحاسبية في هذا المجال وتطوير الأنظمة المحاسبية لتلبية الاحتياجات المطلوبة، وقام الباحث ببداية دراسته بالتعريف النظري لمتغيرات دراسته ثم محاولة عكسها على أرض الواقع من خلال إختيار (30) مؤسسة صناعية متنوعة بين (عام وخاص ومختلط ) ، حيث تم توزيع إستبيانين أولاهما شمل (78) فردا من الإدارات العليا والوسطى ، فيما جاء الإستبيان الثاني شاملا ل(30) فردا من المديرين الماليين أو مساعديهم وفي نفس المؤسسات ، وبعد تحليل البيانات باستخدام الأساليب المناسبة تم التوصل لجملة من النتائج:

- عدم اتفاق الباحثين والدارسين على مجالات المسؤولية الاجتماعية و أساليب العرض والإفصاح عنها في التقارير المالية للمؤسسات ؛

- إن إدارات المؤسسات الصناعية العراقية تدرك مسؤوليتها الاجتماعية بشكل مرتفع في المجالات الأربعة المدروسة؛

1 / مجيد عبد الحسين هاتف ، مرجع سبق ذكره .

- إن إفصاح المؤسسات حاليا عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية الخارجية متدني و غير كافٍ، و هناك تركيز على مجال العاملين في الإفصاح وكذلك المستهلكين؛
- هناك العديد من الأسباب والمؤثرات التي أدت إلى تدني مستوى إفصاح المؤسسات عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية حيث لا توجد تعليمات مهنية وقوانين وأنظمة صادرة عن الدولة تلزم المؤسسات عن مسؤوليتها الاجتماعية كذلك يجب إعطاء الحرية للمؤسسات للإفصاح عن هذه المسؤولية وضمن التقارير المالية السنوية.
- وبناء على ماتوصل إليه الباحث من نتائج تم التوصية بما يلي:
- إلزام المؤسسات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية سواء من قبل المنظمات المهنية أو المنظمات الحكومية و خاصة مجلس المعايير المحاسبية و الرقابية في العراق وعن طريق إصدار معيار خاص بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية؛
- أن يتم تحديد أسلوب و طريقة العرض والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تقاريرها المالية الخارجية؛
- الإستفادة من نتائج الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع خاصة التي تمت في العراق عند إعداد معيار محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتحديد أساليب العرض والإفصاح عن هذه المسؤولية في التقارير المالية الخارجية للشركات.

خامسا: دراسة (سعد محمد حوسين ، 2021) مقال بعنوان : " مدى إمكانية تطبيق المحاسبة و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المساهمة الليبية " <sup>1</sup>

جاءت هذه الدراسة معالجة لجملة من التساؤلات التي أفادها الباحث كالتالي :

- ❖ ما مدى إدراك إدارات المؤسسات المساهمة الليبية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؟
- ❖ ما واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المساهمة الليبية ؟
- ❖ ما واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المساهمة الليبية ؟

وهدفت هذه الدراسة لتوضيح التطورات الحديثة في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتعرف على مدى إدراك المؤسسات المساهمة الليبية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة مع تحديد مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات ، إضافة لإبراز أهم مزايا وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمصارف بصفة عامة ، وأخيرا التعريف بأسس و أساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية ، ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بتوزيع إستمارات على عينة تمثلت في (50) فردا من العاملين في شركة النجاح القابضة و المؤسسات التابعة لها ، وبعد تحليلها تم التوصل للنتائج التالية :

1 / عبدالعزيز حوسين سعد محمد، مجلة القرطاس ، مرجع سبق ذكره .

- أظهرت النتائج أن المتغيرات الفرعية والمتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية جميعها ذات تأثير؛
  - وجود إدراك لدى المؤسسات المساهمة لتطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية ؛
  - بينت الدراسة وجود إدراك للمؤسسات المساهمة بتوافر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ؛
  - أظهرت النتائج وجود إدراك للمؤسسات المساهمة تجاه أهمية مفهوم الإفصاح المحاسبي.
- وتم الخروج من هذه الدراسة بتوصيات للمؤسسات الربية عموما والمؤسسة محل الدراسة خاصة :
- ضرورة اهتمام المؤسسات والمؤسسات بمفهوم المسؤولية الاجتماعية واتخاذ السياسات والإجراءات التي تعمل على زيادة مستوى إدراك العاملين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية مما يزيد من مستوى الأداء المؤسسي لدى العاملين في هذه المؤسسات وذلك من خلال تحديد الاحتياجات اللازمة في المؤسسات؛
  - إعداد الندوات والبرامج التثقيفية التي توضح مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المنظمات والمؤسسات ، وذلك للوصول إلى البيئة الوظيفية والتقدم نحو الإنتاجية بكفاءة وفاعلية ؛
  - ضرورة العمل على تحسين مستوى تطبيق المعايير المحاسبية من خلال بيئة العمل المناسبة والعمل القائم على التعاون والمناقشة واحترام العاملين لبعضهم البعض ؛
  - خلق إطار فكري ينظم توجيهات العاملين في المؤسسات ويساهم في رفع مستوى المسؤولية الاجتماعية وتطبيق الإفصاح المحاسبي ومعايير التطبيق .

سادسا: دراسة ( KhaledSalmenAljaaidi et AL,2019 ) مقال بعنوان:<sup>1</sup>

### " CORPORATE SOCIAL AND ENVIRONMENTAL RESPONSIBILITIES AND CORPORATE PERFORMANCE IN MANUFACTURING SECTOR: EVIDENCE FROM SAUDI ARABIA "

تم إنتقاء هذه الدراسة كونها تعالج المسؤولية الاجتماعية وهو ما يتفق مع دراستنا إضافة إلى أنها توضح كيفية تعامل المؤسسات في المملكة العربية السعودية مع CSR، وعالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية :

❖ ما هو ارتباط المسؤوليات الاجتماعية و البيئية للمؤسسات مع أداء المؤسسات في المملكة العربية السعودية ؟

وهدف الباحث من خلال هذه الإشكالية إلى اختبار و فحص العلاقة بين المسؤوليات الاجتماعية و البيئية للمؤسسات و أداءالمؤسسات في المملكة العربية السعودية إضافة لتحديد أهمية CSR من عدمه لدى هذه المؤسسات ، ولتحقيق ذلك قام الباحث بأخذ عينة تمثلت في (164)

1 /Khaled Salem Al-Jaidi et al , OP.CiT.

مؤسسة مسجلة في السوق المالي السعودي تنوعت بين مؤسسات تعمل في ( البرتوكيماويات ، الأسمنت وتجارة التجزئة و الطاقة و المرافق ، الزراعة و الغذاء و تكنولوجيا المعلومات ، شركات الاتصالات ) ، وهذا (باستخدام العائد على الاصول ومقياس تبنس كيو) في المملكة العربية السعودية للفترة من 2007-2011 وتم استخدام تحليل انحدار المربعات الصغرى الاعتيادي المجمع لتقدير هذه العلاقة المفترضة والوصول للنتائج التالية :

- بالنسبة للارتباط السلبي ، فقد أثبت كل من Iskyan و Moore بأن العلاقة الايجابية بين الأداء المالي والأداء الاجتماعي يمكن أن تشتت انتباه المؤسسات عن العمل و بالتالي تقودهم إلى الضعف المالي في المستقبل؛
- فيما يتعلق بعدم ارتباط المسؤوليات الاجتماعية و البيئية للمؤسسات بأداء الشركة فقد أثبت كل من نيلنج وويب و Demacarty بأن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لا تؤثر على أدائها المالي، و يرى أوبرلي و كارول و هاتفيلد بأن الكثير من الأبحاث التي تتناول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و الربحية كانت غير مكتملة و كثيرا ما تتميز بعدم كفاية قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ،أو التحيز الأيديولوجي أو الإجراءات المنهجية المحدودة ؛
- تشير النتائج إلى وجود ارتباط غير مهم بين فعالية مجلس الادارة و أداء الشركة في أشكال العائد على الأصول ROA و TOBIN Q و يمكن أن يعزى السبب الرئيسي إلى حقيقة أن دور وظائف الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة ليس له أي تأثير على أداء المؤسسات في المملكة العربية السعودية ؛
- لا يوجد أي ارتباط بين فعالية لجنة التدقيق بأداء الشركة في أشكال ( ROA و Tobin's Q ) و هذا يعود إلى نقص في المؤهلات الأكاديمية و المهنية بين أعضاء اللجنة بمعنى أنه يعيقهم عن مواكبة التطورات المتزايدة إضافة إلى لجان التدقيق الجديدة في بيئة الأعمال السعودية ، كما أنه لا تزال واجبات لجنة التدقيق و أهدافها و مفهوم استقلاليتها غامضة؛
- عدم قدرة بعض المؤسسات في المملكة العربية السعودية من وضع قواعد و اللوائح مفصلة تحدد وظيفة لجنة التدقيق ، تمكن من قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و البديل لأداء المؤسسات .

فيما أوصي الباحث بضرورة :

- إلزام المؤسسات بتطبيق اللوائح و القوانين و مدونات حوكمة المؤسسات و القرارات من قبل المؤسسات خاصة تلك المتعلقة بالقضايا الاجتماعية و البيئية ؛
- إرساء السياسات بشأن القضايا المتعلقة بقضايا المؤسسات الاجتماعية و البيئية و قضايا حوكمة المؤسسات من أجل منع الإضرار بالمجتمع و البيئة ؛
- إلزام المؤسسات في المملكة العربية السعودية بالإفصاح في تقاريرها السنوية عن أنشطتها في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و حوكمة المؤسسات ؛



- تحديد اتجاه سياسات الحوكمة المستقبلية للمؤسسات السعودية حتى يتمكن المنظمون من تحديد متى وكيف يتم تنفيذ ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و حوكمة المؤسسات و المحاسبة و التدقيق في البيئة السعودية؛
- بذل جهد كبير في مجال البحث العلمي في مجال المسؤولية الاجتماعية و البيئية للمؤسسات و حوكمة المؤسسات لتحديد مدى صلاحيته في سياقات مختلفة في دول مجلس التعاون الخليجي في فترات زمنية مختلفة و بأحجام عينة مختلفة .

سابعاً:دراسة (Jawhar Ebnmhana,2018) أطروحة دكتوراه بعنوان<sup>1</sup>:

### " Corporate Social Responsibility in a Saudi Arabian Context: Social Development Centres as a Bridge between the Private Sector and Community Needs "

هدفت هذه الدراسة إلى تأسيس فهم واضح للجوانب النظرية و العملية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أساس الأدبيات الموجودة ووضع هذا الفهم في المملكة العربية السعودية ومحاولة تقييم فهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المملكة العربية السعودية والكشف عن إمكانية استخدام CSR كوسيلة للتواصل الاجتماعي و تطويره من أجل القيام بذلك ، إضافة للبحث عن دور الحكومة في تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في إطار قائم على الشراكات بين القطاعين العام و الخاص وفحص المواقف و التصورات و التجارب من CSR بين مفاتيح الجهات الحكومية و التجارية في المملكة، وأخيراً تحديد و تقييم العوامل التي تؤثر على تنفيذ CSR مع دراسة الدور الحالي لمراكز التنمية الاجتماعية SDCS تقييم إمكاناتهم للعب دور مستقبلي في تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ضمن إطار يربط بين الحكومة و القطاع الخاص و المحلي ، ولتحقيق هذه الأهداف تمت صياغة الإشكاليات التالية:

❖ كيف تم تبني مفهوم CSR في المملكة العربية السعودية ؟

❖ كيف يفهم ويفسر أصحاب المصلحة الرئيسيون ل CSR في المملكة العربية السعودية ؟

❖ ما هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على تطبيق CSR في السعودية ؟

❖ كيف يمكن تطوير و تنفيذ CSR في المملكة العربية السعودية ؟

ولالإجابة على هذه الإشكاليات قام الباحث بإجراء مقابلات منظمة مع 25 شخص من أصحاب المصلحة ممثلين مختلف القطاعات

الحكومية و الغير الحكومية و الخاصة أيضا وبعد تحليل نتائج هذه المقابلات تم تفسير هذه المعطيات والتوصل للنتائج التالية:

1 / Jawhar Ebnmhana, **Corporate Social Responsibility in a Saudi Arabian Context: Social Development Centers as a Bridge between the Private Sector and Community Needs**, A thesis submitted in response to the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, School of Health and Society, Published thesis, University of Salford, United Kingdom (Britain), 2018.

- لا ينبغي إعتبار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من قبل المؤسسات كإستراتيجية للعلاقات العامة لمجرد تعزيز سمعتهم أو ما هو أسوء من ذلك لإصلاح المشكل أو حتى التستر عليها ، فمن المحتمل أن يكون ذلك مقبول للمؤسسات التي تتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ممارساتها استخدام العلاقات العامة كطريقة لمشاركة التقدم الذي تحرزه مع العالم ؛
  - أظهرت نتائج هذا العمل تقديرا محدودا للاختلاف بين هذه الممارسات و فهم أن العلاقات العامة من الناحية المثالية وسيلة لتعزيز أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، ولكن لا ينبغي أن تكون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كإستراتيجية للعلاقات العامة لمساعدة المؤسسات على التعامل مع المشاكل ؛
  - أشارت النتائج وجود عدم تطابق في تقييم المشاركون في القطاع الخاص من فهمهم وممارساتهم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات السعودية الأخرى ، فهم يرون أن عملهم مرتبط بالتعليم والتدريب و بناء القدرات في المجتمع كجزء من دورهم في معالجة تحديات المجتمع في الوقت نفسه ،على النقيض من التعبير عنها بوضوح فهم معنى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالنسبة لشركاتهم ، فقد قدم المشاركون تقييما أقل حسما لما اعتقدوا أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعنيه للسعودية المؤسسات بشكل عام تفيد بأن الممارسات كانت غالبا في الواقع أعمال خيرية و علاقات عامة و تسويق، ويعود سبب هذا التباين إلى أنه يمكن أن يكون مؤشرا على ضعف الدعاية أو الاتصال لمشاريع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، وقد يكون هذا علامة على أن تأثير مشاريع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الحالية ليس قويا بما يكفي ليتم ملاحظتها على نطاق واسع؛
  - تمتلك الحكومة القدرة إحداث تغييرات جوهرية في طريقة تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مما يؤدي إلى مزيد من الفعالية و أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المؤثرة التي يمكن أن تتماشى مع إستراتيجية الحكومة للإنشاء وظائف و توفير التدريب ؛
  - أكدت النتائج أنه تم إحراز تقدم كبير في ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في القطاع الخاص السعودي بما في ذلك خطوة إستراتيجية واضحة لإنشاء إدارات مخصصة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يديرها موظفين مؤهلين بشكل مناسب يتحملون مسؤولية التخطيط و تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ؛
  - أثبتت معظم الأبحاث حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في العالم العربي و الدول النامية إلى أن المسؤولية الاجتماعية لم تكن متطورة وكان التركيز في المقام الأول على الأعمال الخيرية، لتتطور بعد ذلك إلى العالمية وممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال إدخال مناهج إستراتيجية مع زيادة التركيز على معالجة التحديات الاقتصادية و الاجتماعية التي يواجهها المجتمع.
- وبناء على النتائج المتوصل إليها تم إعطاء جملة من التوصيات أهمها:
- يوصى بضرورة وجود وكالة وطنية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي تعمل على دعم وتنسيق و تنظيم مبادرات المسؤولية الاجتماعية في مملكة العربية السعودية ، من أجل التنسيق بين المؤسسات الحكومية و المنظمات الغير حكومية و أصحاب المصلحة آخرين الذين يشاركون في تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات؛

- يوصى بإنشاء الوكالة كجزء من وزارة العمل و التنمية الاجتماعية لأن هذا من شأنه أن يمنحها سلطة وضع السياسات و القدرة على الوصول إلى المعلومات ؛
- يجب على الدولة أن تغزز المناخ الملائم للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن تدعم مبادرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأن تعمل كشريك في حالات محددة ، ولكن في المقام الأول يجب أن تستغل هذه الفرصة لتعزيز دور و نشاط مجموعات المجتمع المدني و بالتالي المساهمة في تطوير شبكة إجتماعية ووطنية واعية ؛
- يجب أن تسعى الحكومة السعودية إلى تطوير آليات التقييم الأولويات الوطنية و المحلية ذات الصلة بالتنمية ، و التي يمكن ربطها بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات وذلك من خلال تحديد الإحتياجات الحالية .

ثامنا: دراسة (فهد راعي الفحماء ، 2012) أطروحة دكتوراه بعنوان : " مدى التزام المؤسسات المساهمة العامة الكويتية بإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية " <sup>1</sup>

جاءت هذه الدراسة لمعالجة مشكلة إلتزام المؤسسات الكويتية بالإفصاح عن ممارساتها في المسؤولية الإجتماعية، حيث سعت إلى إلقاء الضوء على مفهوم وطبيعة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المساهمة العامة الكويتية وأهميتها و تحديد أسباب و دوافع المؤسسات في الاهتمام بدراسة هذا النوع من المحاسبة ، مع التعرف على مدى التزام المؤسسات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية وهذا من وجهة نظر المديرين الماليين العاملين في هذه المؤسسات ، وأخيرا التعرف على أسس و أساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية ومحاوله الوصول إلى نتائج ذات دلالة يمكن من خلالها تقديم توصيات تحقق الغرض ، ولبلوغ هذه الأهداف قام الباحث بصياغة الإشكاليات التالية :

- ❖ ما مدى التزام المؤسسات المساهمة العامة الكويتية في الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة ؟
- ❖ ما مدى التزام المؤسسات المساهمة العامة الكويتية في الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية المستهلك؟
- ❖ هل تلتزم المؤسسات المساهمة العامة الكويتية في الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بالمجتمع المحلي ؟
- ❖ هل تلتزم المؤسسات المساهمة العامة الكويتية بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه الأنظمة و قوانين حماية البيئة الكويتية؟

وقد إعتمد الباحث في دراسته على من 790 موظفا من جميع المؤسسات المساهمة الكويتية المدرجة في السوق الكويت للأوراق المالية و البالغ عددهم 180 شركة لتوزيع الإستبيانات عليهم ، وبعد تجميع النتائج وتحليلها إحصائيا توصل الباحث للنتائج التالية :

1 / فهد راعي الفحماء، مرجع سبق ذكره .

- أشارت نتائج الدراسة أن المؤسسات تقوم باحتفاظ بنظام معلومات يبين تكاليف الأضرار البيئية ، وأنها تربط الأداء البيئي برسالتها وأن لديها سياسات واضحة لترشيد استخدام المياه ، كما أنها تبذل جهود من شأنها تقليل استهلاك الطاقة وهي حريصة على تقليل المخاطر البيئية في المحيط الذي تعمل به و بالتالي فإن هذه المؤسسات تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحماية البيئة، وهذه النتيجة تتعارض مع دراسات سابقة تعود لسنة 2003 والتي أظهرت أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي البيئي لم يكن إفصاحاً مرضياً و غير كاف و أن ما يتم الإفصاح عنه لا يزيد عن كونه إفصاحاً نوعياً وصفيًا لا يزال يحتاج إلى تطوير كبيراً؛
- بينت النتائج أن المؤسسات تحرص على تقديم منتجات من السهل الحصول عليها من جانب المستهلكين و بأسعار مناسبة ، كما تبين أن الشركة تقوم بوضع إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج وأنها تقوم بالإفصاح عن تكلفة الحصول على برنامج السلامة العامة ووقاية الزبائن نتيجة تقديم السلعة ، فضلاً عن أن الشركة تحرص على الإفصاح عن أي تكاليف إضافية تدفعها لموائمتها بين جودة المنتج و الربح وبالتالي فإن المؤسسات المساهمة العامة الكويتية تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية المستهلك، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة العليمات 2007م التي أظهرت أن طبيعة الأنشطة الاجتماعية للمنشآت البتروكيماوية الأردنية تؤثر على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بمجال خدمة المستهلك ؛
- بينت نتائج الدراسة أن المؤسسات تقوم بالإفصاح عن تكاليف التمويل المقدمة للمنشآت التي تقام في المجتمع المحلي ، وأنها تفصح عن تكاليف الأنشطة الاجتماعية و المراكز العلمية و مؤسسات التعليم ،وكذلك تلك الخاصة بإنشاء دور الحضارة و المراكز الصحية لأبناء المجتمع ، إضافة إلى أن المؤسسات تقوم بالإفصاح عن تكاليف مبادراتها المتعلقة بتعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي ،وبالتالي فإن المؤسسات المساهمة العامة الكويتية تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي ،وهذه النتيجة تتفق نتيجة الدراسة العليمات 2007م التي أظهرت أن طبيعة الأنشطة الاجتماعية للمنشآت البتروكيماوية الأردنية تؤثر على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بمجال خدمة المجتمع المحلي ؛
- بينت نتائج الدراسة أن المؤسسات المساهمة تلتزم بموجب القوانين بدفع تكاليف أية أضرار إجتماعية تحدث للمصادر الطبيعية أو للآخرين كما تبين أن الشركة تفصح عن تكاليف التراخيص الاجتماعية التي تحدد شروط تشغيلها من وجهة نظر بيئية، وتحرص على الإفصاح عن تكاليف التي تدفعها مقابل تفسير القوانين الاجتماعية الغامضة والصعبة، فضلاً عن أن الشركة تفصح عن المخصصات المالية بموجب القوانين الاجتماعية لإحتمالها مخالفة هذه الأنظمة ، وبالتالي فإنه يوحد علاقة بين التزام المؤسسات المساهمة العامة الكويتية و بين الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة.
- بناء على النتائج المتوصل إليها إقترح الباحث توصيات تمثلت في ضرورة :
- قيام المؤسسات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف الآلات المستخدمة في الحد من التلوث البيئي ، و تلك المدفوعة لمعالجة المخلفات و العوادم ؛

- الإفصاح عن المبادرات التي تقوم بها المؤسسات المساهمة الكويتية العامة المتعلقة في معالجة التلوث البيئي الناجم عن ممارسة أنشطتها و أعمالها الإنتاجية ؛
- العمل على إيجاد و تفعيل مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة و التزام بها من الجميع ؛
- ضرورة إفصاح المؤسسات المساهمة الكويتية العامة عن تكاليف التي تتكبدها في سبيل تلبية مطالبات جمعيات لحماية المستهلك؛
- قيام المؤسسات المساهمة الكويتية العامة بتقديم منتجات آمنة و خالية من أخطار عند الاستعمال و أن تحتوي منتجاتها على الإرشادات المطلوبة ؛
- إفصاح المؤسسات المساهمة الكويتية العامة عن الأموال المخصصة للحالات الإنسانية في مجتمعاتها ؛
- القيام بالإفصاح عن الدعم المادي الذي تقدمه المؤسسات المساهمة الكويتية العامة لإقامة المناسبات الدينية و الوطنية في مجتمعاتها؛
- إفصاح المؤسسات المساهمة الكويتية العامة عن تكاليف دعم مؤسسات المجتمع المدني و زيادة مساهمتها في إنشاء مراكز تعليمية و ترفيهية و صحية .

### المطلب الثالث : عرض الدراسات الأجنبية

تميزت البيئة الأجنبية بزخم كبير في الدراسات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة (التدقيق الإجتماعي ، والمسؤولية الإجتماعية ) وتم جمع وإختيار دراسات وافية من شأنها أن تقدم الإضافة اللازمة لدراستنا الحالية ، ونذكر من هذه الدراسات مايلي :

أولاً: دراسة (Alvise Favotto and Kelly Kollman ,2021) ، مقال بعنوان:<sup>1</sup>

#### "When Rights Enter the CSR Field: British Firms' Engagement with Human Rights and the UN Guiding Principles "

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مدى اعتماد المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان في الأعمال التجارية التي أنشأتها (UNGPs) في عام 2011 ، كيف سعت هذه المبادئ التوجيهية إلى ترسيخ حقوق الإنسان وجعلها أكثر حزمًا في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (CSR) وإستكشاف مدى تأثيرها على الممارسات التجارية والالتزامات العامة التي تعهدت بها المؤسسات لتعزيز حقوق الإنسان، وبلوغ هذه الأهداف تم طرح الإشكالية التالية :

❖ إلى أي مدى تم الدمج التدريجي لمعايير حقوق الإنسان في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بعد ظهور الدعامات الثانية لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية ؟ وكيف أثرت هذه المعايير على الممارسات التجارية للمؤسسات ؟

1 / Alvise Favotto and Kelly Kollman, OP.CiT

وللاجابة عن هذه الإشكالية قام الباحثان بتحليل تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي نشرتها أكبر 50 شركة بريطانية على مدى 20 عامًا بدءًا من أواخر التسعينيات مع إجراء مقابلات مع كبار مديري المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في هذه المؤسسات ، ليتم التوصل إلى نتائج كان أبرزها متمثلاً في مايلي :

- إن إدراج احترام حقوق الإنسان في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ضمن مسؤولية المؤسسات من خلال الركيزة الثانية من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة أدى إلى زيادة الوعي وتشجيع المؤسسات لتقييم آثار عملياتها على العمل وتأثيرها على حقوق الإنسان؛
- إن المؤسسات المبحوثة قد وسعت طريقة توضيح مسؤوليتها عن حقوق الإنسان بمرور الوقت ، ومع ذلك لا تزال هذه الالتزامات مركزة إلى حد كبير في تحسين ممارسات الإدارة مثل العناية الواجبة وإجراءات العلاج فقط ؛
- غالبًا ما تكون المؤسسات غامضة وانتقائية بشأن الإهتمام بحقوق الإنسان الجوهرية والذي يعود لزيادة مخاوفهم بشأن قدرتهم التنافسية في السوق، في حين أنه لا تستطيع المؤسسات مقاومة الضغوط التي تمارس من قبل القائمين على مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، لذلك فإنها تحتفظ بموارد كبيرة و تستغلها في ترجمة هذا الضغط إلى ممارسات ملموسة؛
- إلتزمت المؤسسات بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة بحقوق الإنسان وآليات التظلم لضحايا العمل بشكل ملحوظ خصوصا بعد نشر المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في عام 2011، لكن تظل ممارسة مسؤولية معظم المؤسسات محصورة في تنفيذ السياسة والآليات الإجرائية، على الرغم من أن المؤسسات البريطانية يبدو أن لديها أنظمة مجهزة للإدارة وأدوات ضرورية لتعرف على حقوق الإنسان ؛
- يمكن القول إنهم يترددون في "إظهار" مثل هذه التأثيرات عليهم لأصحاب المصلحة والأطراف المتأثرة بالإبلاغ عن أدائهم الحالي وأهداف التحسين وحتى في الفترة الأخيرة التي الفحص فيها كانت نسبة المؤسسات الوطنية البريطانية المستعدة للإبلاغ وتحمل المسؤولية عن العمل الأساسي لحقوق الإنسان التي حددتها منظمة العمل الدولية (1998) محدودة.

وخلصت هذه الدراسة لتوصيات كان أبرزها:

- ضرورة تعزيز مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بشكل أكثر شمولية من خلال وسائل إبلاغ المؤسسات عن تأثيرات حقوق الإنسان والأهداف المستقبلية و البرامج مثل إطار الإبلاغ عن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ، الذي تم إطلاقها في عام 2015 ،والذي يحتوي على بنود تسمح بالقدرة على الشروع في نشر معايير الإبلاغ المقبولة على نطاق واسع بشأن حقوق الإنسان؛
- الإستجابة لدعوات مديري المؤسسات المتكررة لمؤشرات حقوق الإنسان والقيادة في مجال حقوق الإنسان على الحاجة إلى رؤية حالات أوضح للمشاركة في تعزيز حقوق معينة كما تم تطويرها من أجل التنوع والصحة والسلامة من قبل الجهات الفاعلة الميدانية الأخرى .

ثانيا: دراسة (Abdullahi Molo Iduet AL,2019)، مقال بعنوان:<sup>1</sup>

**" The of Social Auditing and Scorecard Mechanisms of Civil Society Organizations on Governance in Kenya Impact "**

وكان الهدف من هذا المقال هو تحديد مدى تأثير التدقيق الاجتماعي وآليات بطاقة الأداء المجتمعي لمنظمات المجتمع المدني على الحوكمة في كينيا ومدى تأثير اللوائح الحكومية في كينيا ، وهذا من خلال ترسيخ التأثير الحقيقي للتدقيق الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني على الحوكمة مع تحديد تأثير بطاقة الأداء المجتمعي لمنظمات المجتمع المدني على الحكم و تحديد ما إذا كانت اللوائح الحكومية تسهم في تنظيم العلاقة بين آليات التدقيق الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني والحوكمة في كينيا، ولتحقيق هذه الهدف تم صياغة إشكالية الدراسة كالآتي :

❖ كيف ساهمت آليات التدقيق الاجتماعي التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة في كينيا؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم تم إختيار (80) مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني التي شاركت في مبادرات التدقيق الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد، بينما تم جمع البيانات باستخدام الاستبيانات ، وتم تحليلها بالإحصاء الاستدلالي باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، ليتم في الأخير الخروج بالنتائج التالية :

- إن آلية التدقيق الاجتماعي التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني مرتبطة بشكل كبير بالحوكمة ،وبالتالي فإن آلية التدقيق الاجتماعي التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني تؤثر بشكل إيجابي على الحكم في كينيا؛
- إن آلية بطاقة قياس الأداء المجتمعي التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني مرتبطة بشكل كبير بالحوكمة في كينيا ،وبالتالي فإن الدراسة خلصت إلى أن استخدام آلية بطاقة قياس الأداء المجتمعي المستخدمة من قبل منظمات المجتمع المدني كان لها تأثير إيجابي على الحكم في كينيا؛
- إن اللوائح الحكومية أدت إلى توسط العلاقة بين آليات التدقيق الاجتماعي التي تستخدمها المنظمات المدنية والحوكمة في كينيا.

فيما توصي هذه الدراسة بـ:

- التوعية بالدروس المستفادة من استخدام التدقيق الاجتماعي على نطاق واسع واستخدامها لتحسين استخدام الآلية ، ونشر النتائج التي تسفر عنها الآلية؛
- هناك حاجة للتأكيد في الآلية على حقوق ومسؤوليات المواطنين ومساعدتهم على تطوير فهم واقعي للتحديات والقيود التي تواجهها الحكومة من خلال تبادل المعلومات والحوار؛

1 / Abdullahi Molo Edu and Esther W et AL, OP.CiT.

- هناك حاجة لتحسين التوعية بالتدقيق الإجتماعي لتمكين أصحاب المصلحة من فهمها، كما أن هناك حاجة للتدقيق لمعرفة ما إذا كان هناك عدد كافٍ من أصحاب المصلحة المشاركين في استخدام هذه الآلية ، بما في ذلك الفئات الضعيفة مثل النساء والمعاقين والشباب والأقليات؛
- هناك حاجة إلى توضيح ما إذا كانت التدقيق الإجتماعي واضحة فيما يتعلق بخطوط المساءلة من حيث التخطيط والميزانية والإنفاق والرصد والتقييم.

### ثالثاً: دراسة ( Helmut Werner ,2004 ) ، تقرير بعنوان " Environmental and Social Audit " <sup>1</sup>

وجاءت هذه الدراسة من أجل تحديد طرق قياس ومراجعة مساهمة أموال الاتحاد الأوروبي في التنمية الاقتصادية مع مراعاة آثارها في الوقت نفسه حول نوعية حياة القوى العاملة وأسرههم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل من منظور طويل الأمد ، لذلك يجب مراعاة العوامل الاجتماعية والبيئية والتركيز على التقييم اللاحق وكذلك على المرحلة المبكرة من اتخاذ القرار وتحديد المؤشرات والأساليب المفيدة لقياس التقدم الاجتماعي والبيئي خاصة لتقييم القيمة المضافة والآثار الأخرى لتمويل المجتمع ، إضافة إلى هذا العمل يحدد أهداف التحسين التنظيمي الإجرائي والمحدد بهدف صياغة اقتراحات حول كيفية دمج التدقيق البيئي والاجتماعي في أنظمة الإدارة الحالية للمؤسسات الأوروبية ، وتحدد إجراءات كيفية تعزيز الاهتمامات البيئية والاجتماعية في البرمجة وتنفيذ التدخلات المالية داخل الدول الأعضاء، وجاء التساؤل في هذه الدراسة منطلق من أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أدوات مهمة ليس فقط لتعزيز الأهداف الاقتصادية ولكن أيضاً الأهداف الاجتماعية والبيئية للاتحاد الأوروبي، وبعد دعوة طلبت كل من EP و IFOK إلى إجراء دراسة حول "التدقيق البيئي والاجتماعي" وبالتالي معرفة حقيقة ذلك، ليكون التساؤل كالآتي :

#### ❖ كيف تساهم النفقات التي يعطيها الاتحاد الأوروبي في تحقيق التدقيق البيئي والاجتماعي؟

- ولإعطاء التفسير المناسب لهذا التساؤل قام الإتحاد الأوروبي بإجراء (16) مقابلة مع مدراء وممثلين لمؤسسات تابعة للإتحاد الأوروبي والإستعانة بتقارير ووثائق متاحة لديه عنهم ، وبعد إجراء التحليل والتفسير العملي للمعطيات توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :
- تقييم الأثر البيئي والاجتماعي هو أداة مهمة في مجال السياسات و من بين الأمور الأخرى المطبقة للتحقق من النوايا التشريعية، في السنوات الأخيرة طور الإتحاد الأوروبي إطاراً تشريعياً مفاهيمياً للنص على تقييم استراتيجيات وبرامج السياسة؛
- تمثل أنظمة الإدارة البيئية (EMS) بما في ذلك عمليات التدقيق مجموعة من الأدوات الجديدة لتعزيز مراعاة الجوانب البيئية ليس فقط في الأعمال التجارية ولكن أيضاً في الإدارات والهيئات العامة، على الرغم من أن لائحة(EMAS)الأوروبية تعتبر القاعدة القانونية لنظام الإدارة البيئية وتتطلب معالجة الآثار غير المباشرة الناجمة عن التخطيط والقرارات الإدارية للمؤسسات ولا يزال هناك نقص في الأساليب المناسبة، وبالتالي فإن نظام الإدارة البيئية في الهيئات العامة يركز بشكل أساسي على الآثار المباشرة التي تسببها البنية التحتية للمؤسسة؛
- توفر المحاسبة المالية التقليدية نمجاً آخر لإجراءات التدقيق في مجال الأهداف البيئية والاجتماعية؛



- لا تقوم المؤسسات المالية فقط بإجراء عمليات تدقيق بيئية واجتماعية ، وبسبب تقاليدنا السياسية أنشأت بعض الدول أيضاً مؤسسات تدقيق لمراقبة نجاح استراتيجيات سياستها؛
  - وضعت معظم الهيئات العامة إجراءات مساعدة لتطوير نظام تقييم الآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة وتقييم نتائج جهودها؛
  - هناك فجوة بين أولوية السياسة العليا المعطاة للبيئة والممارسة الفعلية.
- بناء على النتائج المتوصل إليها فقد تم إقتراح التوصيات التالية والتي تقوم على ضرورة مراعاة المبادئ التالية لتحديد أفضل الممارسات:
- اعتماد المبادئ العامة ، مثل السياسات الوقائية للبنك الدولي ، وتحديد أهداف محددة الأهداف والغايات في وقت مبكر من بدأ العملية ؛
  - التنسيق الوثيق بين المستويات الاستراتيجية المختلفة بما يضمن ترابط بين عمليات الفحص والتقييم للمشاريع مع الأهداف السياسية والبرنامج المسطرة ؛
  - السماح بمشاركة واسعة ومنظمة ومعتدلة لأصحاب المصلحة من خلال جميع المراحل ذات الصلة من مستوى البرنامج والمشروع ؛
  - تعزيز الشفافية في عمليات صنع القرار ليس فقط من خلال المشاركة ، ولكن أيضاً من خلال توفير المعلومات بطريقة مناسبة وجذابة ؛
  - ضمان الاستقلالية والجودة العالية لعمليات المراجعة والتقييم ؛

رابعا: دراسة ( Mukunda Prasad Adhikari ,2016 ) ، رسالة ماجستير بعنوان: <sup>1</sup>

### " Social Audit: Practices and Challenges of Non-Governmental Organizations (NGOS) in Nepal "

هدفت هذه الدراسة في المقام الأول إلى توضيح نقاط مختلفة أهمها المساهمة في توضيح الأدبيات الحالية للتدقيق الاجتماعي والمحاسبة ، إضافة للمساهمة في الفهم العملي بين المنظمات غير الحكومية والحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين ، ومعالجة هذا الموضوع بأساليب بحث جديدة ، كما تهدف هذه الدراسة أيضاً إلى إعطاء فهم عميق للممارسات والعمليات المشتركة للمنظمات غير الحكومية لإجراء التدقيق الاجتماعي ، وما إذا كان يتم استخدام التدقيق الاجتماعي لإنشاء المساءلة في قطاع المنظمات غير الحكومية في نيبال وكيف يكون ذلك ، وجاءت الإشكالية المعالجة في الدراسة كالتالي :

- ❖ ما هي طبيعة التدقيق الاجتماعي داخل قطاع المنظمات غير الحكومية في نيبال؟ وهل يتم استخدام التدقيق الاجتماعي المدفوع بالإدارة والتدقيق الاجتماعي الذي يحركه الوكلاء ( أصحاب المصلحة ) وكيف يتم استخدامه للإنشاء مساءلة للمنظمات غير الحكومية في نيبال؟

1 / Mukunda Prasad Adhikari, **Social Audit: Practices and Challenges Facing Non-Governmental Organizations (NGOS) in Nepal**, Published Thesis, submitted to fulfill requirements for MBA Degree, Published Thesis, Queensland University of Technology, Nepal, 2016.

- وعالجت الدراسة هذه الإشكالية من خلال إختيار (08) منظمات غير حكومية منها (أربع منظمات عالمية والآخرى محلية ) ، حيث أجريت (46) مقابلة إجمالية منها (08) مقابلات مع مدراء المنظمات والباقي مع أصحاب مصالح مختلفين ، إضافة إلى تحليل (60) وثيقة وتقرير متحصل عليها من هذه المنظمات وتحليل (197) وثيقة متحصل عليها من أصحاب المصالح ، ليتم التوصل إلى نتائج كان أبرزها متمثلا في مايلي :
- يعلن مديرو المنظمات غير الحكومية أن التدقيق الاجتماعي الذي تحركه الإدارة يسهل من تمكين أصحاب المصلحة ومساعدتهم على المساءلة الكاملة وتحقيق عملية شاملة للمحاسبة والكشف عن الأثر الاجتماعي ؛
  - أكد التدقيق الاجتماعي الذي يحركه الوكلاء أن الحسابات الاجتماعية التي ينتجها المديرون من خلال تدقيقهم الاجتماعي متناقضة تمامًا مع حسابات الظل التي ينتجها الوكلاء أو أصحاب المصلحة؛
  - جادل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأن ادعاءات المنظمات غير الحكومية الدولية حول تمكين أصحاب المصلحة من خلال التدقيق الاجتماعي أمر مشكوك فيه؛
  - إن حسابات التأثير الاجتماعي والإفصاح عنه يخدم غرضًا وحيدًا وهو إضفاء الشرعية على العمليات وليس لإحداث التغيير؛
  - إن حسابات الظل من خلال تدقيق يحركه الوكلاء طغت تمامًا على الحسابات الاجتماعية ومطالبات المساءلة للمنظمات غير الحكومية ، والتي تتساءل الآن عن وجود المنظمات غير الحكومية وأهميتها في نيبال؛
  - تساعد التفاوتات الإضافية التي أنشأتها المنظمات غير الحكومية على ترك وضع المستفيدين دون تغيير، أي لن يتم تمكين أصحاب المساءلة بهذه الطريقة بحيث يجعلون المنظمات غير الحكومية خاضعة للمساءلة.

وجاءت أبرز التوصيات في مايلي:

- لا بد للمنظمات غير الحكومية من مراجعة عملياتها وسياساتها ونهجها وأساليب عملها بصدق لتكون مسؤولة أمام أصحاب المصلحة حيث يعملون ، فإذا كانوا لا يعملون عن قصد من أجل التأسيس غير الحكومي والليبرالية الجديدة وخلق عدم المساواة في هذه الحالة فقط ستحدث عملياتهم تأثيرًا حقيقيًا في المجتمعات؛
- إشراك أصحاب المصلحة بشكل شامل بما في ذلك أصحاب المساءلة في تخطيط المشاريع وتنفيذها ، وتحقيق توقعات الحكومة وأصحاب المصلحة في الدولة؛
- لا بد للمنظمات الغير الحكومية من نشر المعلومات ومشاركتها قدر الإمكان مع أصحاب المصلحة ، وفتح أجنداث للحوار وتوظيف المدققين الاجتماعيين ، حيث يمكن أن تكون هذه العملية سبيلًا لتقليل التنافس والضغط من أصحاب المصلحة.

خامسا: دراسة (Véronique BON et AL,2010)، مقال بعنوان<sup>1</sup> :

## " LES PRATIQUES DE DEVELOPPEMENT DURABLE ET DE RSE EN REGION PACA LA SPECIFICITE DES PETITES ENTREPRISES EN QUESTION "

يهدف هذا العمل في جزئه الأول إلى تحديد مفاهيم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، ثم دراسة كيفية إدراك الأدبيات في علوم الإدارة لخصوصية المؤسسات الصغيرة من خلال التركيز بشكل خاص على العمل في نظام تنموي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المدرج في مجال يؤهله Torrès على أنه "نموذج من الخصوصية"، أما فيما يخص الجزء الثاني فهو عرض الخصائص المحددة داخل المؤسسات الصغيرة والسمات التي يتشاركونها مع نظرائهم الأكبر حجماً (التصورات والممارسات)، وجاءت إشكاليته كالتالي :

❖ هل تقدر المؤسسات الصغيرة على تلبية متطلبات المسؤولية الاجتماعية؟ وهل يملكون أي خصوصيات من المحتمل أن تفضل أو تعيق مثل هذا الالتزام؟

ولحل هذا الإشكال تم الإستعانة في هذا العمل أولاً بقاعدة بيانات تضم 156 مؤسسة ، إضافة إلى 135 شركة في منطقة PACA، ثم بعد ذلك، تم تطوير استبيان لإجراء مقابلة مع بعض المسؤولين في هذه المؤسسات، ليتم بعده اختبار هذه البيانات التي تم جمعها بشكل منهجي ومقارنة المؤسسات الصغيرة (PE ، أقل من 50 موظفًا) ونظرائهم الأكبر (المؤسسات المتوسطة والكبيرة ، MGE) ، لتتوصل هذه الدراسة لنتائج أهمها :

- جاءت هذه النتائج داعمة جزئيًا لفرضية خصوصية المؤسسات الصغيرة فيما يتعلق بممارسات المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، إلا أن المستجيبون اعتبروا أقل انخراطًا ومساهمة تنظيمية في التنمية المستدامة وبطريقة أقل وضوحًا ، رغم الأهمية الكبيرة لقضايا الاستدامة؛
- الاهتمام المستمر بالموظفين دون الإشارة إلى نقص ملحوظ في الاهتمام بالقضايا البيئية، حيث يؤهل النطاق المفترض للسلوك المتمركز حول الذات لقيادة المؤسسات الصغيرة ؛
- يعتبر نهج التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية الأقل استخدامًا ؛
- التقييم أقل وضوحًا في مثل هذا الإجراءات؛
- إن المؤسسات الصغيرة في الواقع أقل قدرة على تحديد ما يغطي مصطلح التنمية المستدامة حيث توضح هذه الملاحظة صعوبة تحديد مزاياه بالنسبة لها ، ويعتبر نقص المعلومات في هذا المجال كمكبح أكثر حسماً من المؤسسات المتوسطة والكبيرة.

1 / Véronique BON et AL, **LES PRATIQUES DE DEVELOPPEMENT DURABLE ET DE RSE EN REGION PACA :LA SPECIFICITE DES PETITES ENTREPRISES EN QUESTION**, revue Recherches en Sciences de Gestion, France,N°96 ,2010.

وتم التوصية في ختام هذه الدراسة بـ:

- يجب الإهتمام برؤية التنمية المستدامة وجعلها أكثر وضوحا وفهما بدءا بعملية التنظيم ؛
- لتقدم الممارسات للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ولجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لابد أن تكون الاستفادة مصحوبة بعمليات توعوية وإعلامية.

سادسا: دراسة ( Waris Ali et al ,2017 ) ، مقال بعنوان:<sup>1</sup>

### " Determinants of Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure in Developed and Developing Countries: A Literature Review "

تهدف هذه المقالة إلى تحديد العوامل التي تحرك أجندة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية من خلال مراجعة الأدبيات البحثية الحالية وتسليط الضوء على سبل البحث في المستقبل، وجاءت التساؤل المطروح فيها كالتالي :

❖ كيف كان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في البلدان المتقدمة والنامية ؟

وعالجت هذه الدراسة الإشكالية من خلال إجراء مسح وتحليل لمحتوى (76) ورقة بحثية تجريبية تم التركيز فيها في الغالب على أمريكا الشمالية (كندا ، الولايات المتحدة) ،أستراليا ، وشمال غرب أوروبا (مثل المملكة المتحدة ، والدنمارك ، وفنلندا ، وفرنسا) وأولت اهتمامًا أقل لجنوب أوروبا (مثل إيطاليا وإسبانيا) وأوروبا الشرقية (مثل بولندا وسلوفينيا) ، وتوصلت هذه الدراسة لنتائج أهمها:

- عادة ما تكون المؤسسات المرئية للغاية عرضة لضغوط مختلفة من وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية ، فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والبيئية التي تتطلب من المؤسسات المرئية اجتماعياً إدراج مثل هذه القضايا في قرارات الإفصاح الخاصة بهم لتقليل تلك الضغوط، علاوة على ذلك تؤثر العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية على أجندة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، و ليس من المستغرب أن المؤسسات العاملة في البلدان المتقدمة والنامية بحاجة إلى مراعاة العوامل أو الممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية في قرارات الإفصاح.
- هناك اختلافات جوهرية بين محددات الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في البلدان المتقدمة والنامية، ففي البلدان المتقدمة تظهر مخاوف أصحاب المصلحة المحددين ، على سبيل المثال المنظمين والمساهمين والدائنين و يعتبر المستثمرون وخبراء البيئة ووسائل الإعلام مهمين للغاية في الكشف عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وفي البلدان النامية تتأثر تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالقوى الخارجية / أصحاب المصلحة الأقوياء ؛

1 / Waris Ali et al , **Determinants of Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure in Developed and Developing Countries: A Literature Review**, Journal of Corporate Social Responsibility and Environmental Management ,N°04 ,2017.

- إن ميزة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يمكن بالتأكيد أن تنمو وتتطور في الدول النامية حتى في حالة عدم وجود ضغوط عامة قوية ، وانخفاض بروز البعض من أصحاب المصلحة أو عدم وجود لوائح حكومية فعالة بشأن الإبلاغ لذلك ، من أجل تعزيز الحجم والنطاق وتعزيز جودة تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في البلدان النامية؛
- وبناء على النتائج تم إقتراح التوصيات التالية :
- نقترح على صناعات السياسات وهيئات التقييس للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أن تبذل مبادرات وجهداً أكبر لتوجيه ضغوط إضافية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بشكل إيجابي لأصحاب المصلحة المتعددين وتسهيل مبادرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بشكل عام ، مثل التقاليد الثقافية المحلية المميزة ؛
- كما يُنصح للمؤسسات والاتحادات الصناعية في البلدان النامية بالنظر في إجراء تعديلات على معايير إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات غالباً ما يتم تحديدها من الخارج لجعلها ذات صلة بالسياق المحلي وتعزيز الدوافع الداخلية للاستمرار في الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

سابعا: دراسة (Konstantinos Iatridis, 2011) ، أطروحة دكتوراه بعنوان: <sup>1</sup>

### " The Influence of Corporate Social Responsibility on Business Practice: The Case of International Certifiable Management Standards "

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق في كيفية تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الواقع ودراسة العوامل التي تؤثر على تنفيذ المسؤولية الاجتماعية و تحقيق أهدافها ، إضافة للتعرف على كيفية تطبيق المعايير الدولية الإدارة ICMS ومدى تأثيرها على ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وعالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

لماذا تعتمد المؤسسات على معايير الإدارة المعتمدة دولياً IMCS ؟ وبموجب أي شروط تقوم المؤسسات بتطبيقها ؟

❖ كيف تقوم المؤسسات محل الدراسة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية وفق معايير الإدارة الدولية ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم إجراء مقابلات وتوزيع إستبيانات وتحليل وثائق ل (986) مؤسسة معتمدة في اليونان ، وبعد جمع البيانات وتحليلها تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

- إن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مثل ICMS من قبل المؤسسات مدفوعة بأسباب أكثر من الاهتمام المطلق مثل التنافسية و الشرعية نيابة عن الشركة لدمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في عملياتها ؛

1 / Konstantinos Iatridis, **The Influence of Corporate Social Responsibility on Business Practice: The Case of International Certifiable Management Standards** , A thesis submitted in partial fulfilment for the requirements of the degree of Doctor of Philosophy ,Published thesis, the University of Central Lancashire ,Greece,2011..

- إن معظم المؤسسات لا تمثل متطلبات ICMS و بدلا من ذلك تستخدم أدوات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وهذه لقيمة الإشارة الخاصة بهم من أجل التهدئة أو حتى تضليل مخاوف المجتمع بشأن أنشطتهم؛
- تظهر النتائج أن تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مثل ICMS يعاني من أوجه القصور كبيرة في طريقة مراقبة تنفيذ هذه الأدوات ؛
- إن إستخدام شعار ICMS تم توظيفه من قبل المؤسسات كوسيلة لتعزيز شرعيتها و أداة تسويقية لزيادة جاذبية أصحاب المصلحة؛
- لا تؤثر اللوائح التنظيمية و العقوبات على طريقة قيام المؤسسات بتطبيق ICMS بسبب عدم الكفاءة في آليات المراقبة نيابة عن وكالات الاعتماد .

وجاءت التوصيات لهذه الدراسة كالتالي:

- حث المؤسسات على اعتماد أدوات التنظيم الذاتي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ؛
- يجب على الحكومات أن تلعب دورا أكثر نشاطا في تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال مراعاة ذلك ضمن الأعمال البيئية التي لا ترغب معظم الدول في تنظيمها ؛
- ضرورة تعاون الحكومات مع الاتحادات الصناعية و العمل على تحسين أدوات التنظيم الذاتي الحالية ؛
- يجب على الاتحادات الصناعية وواضعي السياسات التركيز على القضايا المحددة مثل جودة المدقق و العلاقات التجارية بين المؤسسات و المراجعين و عمليات المراجعة الخارجية غير المنتظمة .

ثامنا : دراسة ( Dennis Fadel and Emil Dahl , 2013 ) ، أطروحة دكتوراه بعنوان: <sup>1</sup>

### " Corporate Social Responsibility A comparative case study "

هدفت هذه الدراسة إلى تكوين فهم نظري حول دوافع المؤسسات للانخراط في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتحقق من سبب انخراط المؤسسات محل الدراسة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إضافة للنظر في تطوير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وكيفية تنفيذها في سياق الأعمال، وعالجت الدراسة الإشكالية التالية:

❖ هل تنخرط المؤسسات في CSR لأنها تريد المساهمة في المجتمع من جانب الإنسانية من خلال احترام حقوق الإنسان ومعاملة الموظفين و العملاء و الموردين بإنصاف مع الحفاظ على الاستدامة البيئية ؟ وهل هناك عوامل أخرى تؤثر على مشاركة المؤسسات في CSR ؟

ولبلوغ النتائج والإجابة على هذا التساؤل تم إجراء مقابلات والإعتماد على تقارير سنوية لعينة تمثل حجمها في ثلاث مؤسسات سويدية هي " Alfa Laval, Atlas Copco, Sandvik " حيث كانوا أول من أعطى موافقته بسرعة من أجل إجراء الدراسة ، وهذا من أصل

10 مؤسسات تم إرسال الطلبات لهم ، وهذه المؤسسات هم كالأتي: alfa laval و atlas copco و sandvik و mckindey و Sustainergies و csr sweden و miljorapporten و pwc و kpmG و skf ، وبعد جمع النتائج وتحليلها تم التوصل للنتائج التالية :

- هناك العديد من الأسباب وراء مشاركة المؤسسات في المسؤولية الاجتماعية تتراوح بين القيم المالية و القيم الأخلاقية وما يوجه هذه المؤسسات في هذا الطيف من مشاركة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو نهجها في إدارة شؤون أصحاب المصلحة و شرعيتها المتصورة في المجتمع ، فضلا عن التوافق بين المسؤوليات المحددة و الأهداف الأساسية للمؤسسات ؛
  - إن الدافع الأساسي وراء مشاركتهم في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو مسؤوليتهم الاقتصادية اتجاه أصحاب المصلحة المساهمين بالإضافة إلى إستخدام المؤسسات الحالية المسؤولية الاجتماعية كنظام للتخفيف من المخاطر و التكاليف؛
  - ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها دافع تجاري نحو تعظيم الأرباح و بقاء الشركة ومع ذلك فإن الدافع الأساسي لشركات محل الدراسة يتم تعزيزه من خلال التفكير الثانوي بأنه يمكن استخدام المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمورد إستراتيجي يمكنها من متابعة حملة تجارية في نفس الوقت مع تلبية مطالب و توقعات مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة المجتمعيين ؛
  - إن الدافع وراء انخراط المؤسسات المدروسة في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يتعلق بسمعة الشركة و قيمتها ،وهذا منذ أن أعربت المؤسسات عن أن السمعة أمر بالغ الأهمية لفرص العمل الجديدة و الاحتفاظ بالموظفين و رضاهم ؛
  - هناك فرق ملحوظ بين نهج شركات الحالة اتجاه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الإستراتيجية بينما نفذ كل من atlas copco و sandvik تطبيقا أكثر شمولاً ؛
  - تدعي المؤسسات أنها تفهم أخلاقيات العمل وقضايا الإنسان لكنها لا تعرف كيفية ارتباطها بعملياتها لذلك من المهم خلق فهم أفضل لكيفية تعزيز التوافق بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و أنشطة الأعمال.
- بينما جاءت توصياتها متمثلة في :

- تركيز الأبحاث الإضافية على تحقيق أكثر تفصيلا حول كيفية مشاركة المؤسسات في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عبر وظائف الإدارات مثل البحث و التطوير وسلسلة التوريد و المبيعات و ما إلى ذلك ؛
- يجب أن تركز المزيد من الأبحاث على التحقق مما إذا كان تقليد ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات موجودا في شركات الحالة وكيفية حدوث ذلك إضافة إلى كيف يمكن للتعاون أن يفيد أو يضر بإستراتيجية المسؤولية الاجتماعية .

### المبحث الثاني : تحليل ومناقشة الدراسات السابقة

بعد إتمام عرض الدراسات السابقة بإختلاف البيئة التي عولجت فيها سنخصص هذا المبحث من أجل تحليل الدراسات السابقة وهذا بناء على مجموعة المعايير (الهدف، متغيرات الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات الدراسة) والتي سوف تساعدنا في الوصول وتحديد أوجه التشابه والإختلاف بين دراستنا وكل دراسة سابقة على حدى بهدف الخروج في الأخير بالفجوة البحثية بين الدراسات و السابقة دراستنا ، دون أن ننسى تحديد أوجه الإستفادة منها ، وستتم هذه المعالجة وفقا للتقسيم السابق والذي يقوم بالفصل بين الدراسات بناء على البيئة التي تمت المعالجة فيها، بحيث يكون المطلب الأول متعلقا بالدراسات المحلية (في الجزائر) أما المطلب الثاني فيعالج الدراسات المدروسة في الدول العربية وأخيرا في المطلب الثالث الدراسات المنفذة في البيئة الأجنبية .

### المطلب الأول : تحليل ومناقشة الدراسات السابقة المحلية

بعد إستعراضنا للدراسات المحلية في المبحث السابق سنقوم في هذا المطلب أولا بتحليل ومناقشة هذه الدراسات مع الدراسة الحالية وتحديد أوجه التشابه والإختلاف مع الدراسات المحلية ، لنعود فيما بعد إلى تحديد أوجه الإستفادة من هذه الدراسات المحلية والفجوة البحثية الموجودة بين دراستنا و هاته الدراسات.

### أولا: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة المحلية

في الجدول الموالي سنوضح أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة المحلية وفقا للجدول التالي :

الجدول رقم (02-01) : أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة المحلية

| عنوان الدراسة | معايير المقارنة بين الدراسات | أوجه التشابه  | أوجه الإختلاف   |
|---------------|------------------------------|---|---|
|               | هدف الدراسة                  | التعريف ومحاولة ضبط مصطلحي الإجتماعية والتدقيق الإجتماعي وأبرزمتطلبات تبنيه هذا الأخير إضافة إلى أهميته في المؤسسات | جاءت هذه الدراسة على شكل نظري بحث أما دراستنا فتقوم على شق نظري وآخر تطبيقي يجسد على أرض الواقع ماتم سرده |
|               | متغيرات                      | مستقل   | التدقيق الإجتماعي   |



|   |  |                     |                 |  |
|---|--|---------------------|-----------------|--|
| تأخذ دراستنا المسؤولية الاجتماعية كمتغير تابع ، أما دراسة صابر فهو منظمات الأعمال   | /  | تابع                | الدراسة         | دراسة صابر شراد و فارس صحراوي، (2021) " متطلبات تبني التدقيق الاجتماعي بمنظمات الأعمال " |
| دراستنا تناولت جانبا تطبيقيا شمل عينة من الإطارات بالمنطقة الصناعية ببصرة ولاية غرداية وهو ما يختلف عن تماما دراسة صابر شراد والتي جاءت بدون جزء تطبيقي   | /  | مجتمع وعينة الدراسة |                 |  |
| تعتمد دراستنا على الاستبيان   | /  | أدوات الدراسة       |                 |  |
| تركز دراستنا على معرفة دور التدقيق الاجتماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بشكل أساسي عكس دراسة زقيب خيرة والتي تدرس مدى مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحسين أداء إدارة الموارد البشرية دراسة تطبيقية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية والجلفة (2013-2014) | التعريف بالتدقيق الاجتماعي ومدى أهميته بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية إضافة لمعرفة مدى اعتماد هذه المؤسسات محل الدراسة للتدقيق الاجتماعي ومعرفة مساهمته في تحقيق التزامها نحو مسؤوليتها الاجتماعية. | هدف الدراسة         |                 |  |
| /   | التدقيق الاجتماعي  | مستقل               | متغيرات الدراسة |  |
| دراستنا تعتمد المسؤولية الاجتماعية كمتغير تابع ، عكس دراسة زقيب التي كان أداء إدارة الموارد البشرية .   | /  | تابع                | الدراسة         |  |

|   |   |  |                        |
|---|---|--|------------------------|
| <p>دراستنا ركزت على عينة تمثلت في ( 83 ) من الإطارات بالمنطقة الصناعية ببनورة ولاية غرداية ، أما دراسة زقيب فإختارت مؤسسات إقتصادية في غرداية والجلفة معا شملت من خلالها (46) موظفا.</p>  | <p>المؤسسات الإقتصادية بولاية غرداية</p>                                | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p>   |                        |
| <p>إعتمدت دراسة زقيب خيرة على المقابلة أيضا كأداة لجمع المعلومات .</p>  | <p>الإستبيان</p>  | <p>أدوات الدراسة</p>   |                        |
| <p>دراستنا ركزت على معرفة مدى مساهمة التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات أما دراسة روال فهتمت بمعرفة مدى إدراك ومشاركة المدقق الخارجي في عملية التدقيق الإجتماعي التي ستسهم في تلبية متطلبات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات</p> | <p>تقديم الإطار المفاهيمي للتدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية .</p> | <p>هدف الدراسة<br/>دراسة بومدين روال و سلمى براكنة، (2020) " مشاركة المدقق الخارجي في عملية التدقيق الاجتماعي لتحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (دراسة ميدانية على عينة من المدققين الخارجيين بولاية باتنة"</p> |                        |
| <p>تأخذ دراستنا التدقيق الإجتماعي وحده كمتغير مستقل، أما دراسة روال فتركز على مدى إدراك ومشاركة مدقق الحسابات الخارجي في عملية التدقيق الإجتماعي</p>  |   | <p>مستقل</p>   | <p>متغيرات الدراسة</p> |
| <p>/</p>  | <p>المسؤولية الإجتماعية</p>   | <p>تابع</p>  |                        |

|   |  |                            |  |
|---|--|----------------------------|--|
| <p>دراسة روال أخذت المدققين الخارجيين بولاية باتنة كمجتمع لدراستها حيث تمثل حجم عينتها (35 مدقق خارجي) ، أما دراستنا فأخذت الإطارات بالمؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بنورة ولاية غرداية كمجتمع لها وشملت هذه العينة (83) إطارا.</p>  | <p>/</p>   | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p> |  |
| <p>/</p>  | <p>تتفق الدراستان في الإعتماد على الإستبيان كأداة أساسية للدراسة.</p>  | <p>أدوات الدراسة</p>       |  |
| <p>ركزت دراسة سكاك مراد على مدى اعتماد المؤسسات العمومية بالذات على نشاط التدقيق الاجتماعي باعتباره مفهوم حديث ومساهمته في تحسين تسيير الموارد البشرية وتحقيق بناء إستراتيجي فعال لها ، أما دراستنا فهدفت لمعرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه التدقيق الاجتماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بصفة عامة.</p> | <p>هدفت كلا الدراستين إلى تحديد المفاهيم النظرية للتدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية إضافة لمعرفة مدى تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسات وإبراز مساهمته في تحسينها.</p> | <p>هدف الدراسة</p>         | <p>سكاك مراد (2010) -<br/>" دور التدقيق (2011) ،</p> |
| <p>/</p>  | <p>تتشارك الدراستان في كون التدقيق الاجتماعي هو</p>  | <p>مستقل</p>               | <p>سكاك مراد (2010) -<br/>" دور التدقيق (2011) ،</p> |

|  |   |                            |                        |  |
|--|---|----------------------------|------------------------|--|
| <p>تعالج دراستنا "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات" كمتغير تابع ، والذي جاء في دراسة سكاك مراد ب " إستراتيجية المؤسسة "</p>   | <p>المتغير المستقل لهما.</p>  | <p>تابع</p>                | <p>متغيرات الدراسة</p> | <p>الاجتماعي في بناء الإستراتيجية المؤسسة - دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف "</p> |
| <p>أخذت دراسة سكاك بعض مؤسسات ولاية سطيف والتي تألفت من (16) مؤسسة منها (09) صناعية والآخرى خدمية بمجموع (20) شخص مستقصى ، أما دراستنا فأخذت مؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بينورة ولاية غرداية كمجتمع للدراسة مركزين على عينة من الإطارات المتاحة فيها والتي بلغت (83) إطارا عاملين بالمؤسسات محل الدراسة .</p> | <p>تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا كونها تأخذ مؤسسات صناعية إضافة إلى إستقصاء الإطارات فيها .</p> | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p> |                        |  |
| <p>إعتمدت دراسة سكاك مراد أيضا على المقابلة كأداة لجمع البيانات .</p>  | <p>الاستبيان</p>  | <p>أدوات الدراسة</p>       |                        |  |
| <p>تهدف دراسة حمو نادية لمعرفة أي البنكين (البنك الإسلامي أو التقليدي) أكثر إلتراما بتطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية ، أما دراستنا فجاءت لمعرفة دور</p>   | <p>تركز الدراستان على معرفة مدى إلترام المؤسسات محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية.</p>          | <p>هدف الدراسة</p>         |                        |  |

|  |                   |       |                     |  |
|--|-------------------|-------|---------------------|--|
| التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية .  |                   |       |                     | <p><b>HAMOU Nadia &amp; MEBARKI Hanene, (2022)," Corporate Social Responsibility practices in islamic financial institutions : The difference between an islamic bank and a socially responsible bank"</b></p> |
| الدراسات مختلفتان فالتدقيق الإجتماعي هو المتغير المستقل في دراستنا عكس دراسة حمو التي تأخذ المسؤولية الإجتماعية كمتغير مستقل .   | /                 | مستقل | متغيرات الدراسة     |  |
| المتغير التابع لدراسة حمو هو المؤسسات المالية الإسلامية ، أما دراستنا فهي المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات .  | /                 | تابع  |                     |  |
| تأخذ دراسة حمو نادية المؤسسات المالية لإجراء دراستها حيث تمثلت في بنكين جزائريين أحدهما بنك إسلامي وآخر تقليدي ، أما دراستنا فتركز على المؤسسات الصناعية الموجودة ببينورة ولاية غرداية لتشمل عينة من الإطارات العاملين فيها (83 إطار). | /                 |       | مجتمع وعينة الدراسة |  |
| إعتمدت دراسة حمو أيضا على بيانات وإحصائيات من البنكين ليتم معالجتها وفق برنامج Nvivo لإتمام الجانب التطبيقي .  | الإستبيان         |       | أدوات الدراسة       |  |
| تختلف الدراسات في الهدف  | تهدف كلا الدراسات |       | هدف الدراسة         |  |

|   |  |                            |   |
|---|--|----------------------------|---|
| <p>كون دراسة مقدم وهيبة تهم كون دراسة مقدم وهيبة تهم بتقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الجزائرية ، أما دراستنا فتعنى بتحديد الدور الذي يجسده التدقيق الاجتماعي في تحسين هذه الممارسات لدى المؤسسات الجزائرية عموما (ولاية غرداية خصوصا)</p> | <p>لتحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية نظريا وتطبيقيا ، إضافة إلى إبراز أهمية تجسيده في المؤسسات الجزائرية .</p> |                            |   |
| <p>المتغير المستقل لدراسة مقدم وهيبة هو المسؤولية الاجتماعية ، اما دراستنا فهو التدقيق الاجتماعي .</p>  | <p>/</p>   | <p>مستقل</p>               | <p>متغيرات الدراسة</p>  |
| <p>المتغير التابع لدراسة مقدم وهيبة هو منظمات الأعمال ، اما لدى دراستنا فهو نفسه المتغير المستقل لدراسة مقدم وهيبة .</p>  | <p>/</p>   | <p>تابع</p>                | <p>استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية : دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري "</p> |
| <p>تختلف الدراستان في كون دراسة مقدم وهيبة تركز على مؤسسات ناشطة في سبعة ولايات من الغرب الجزائري متمثلين في مديريين و نواب مديريين و إدارات بلغ عددهم (200) شخص ، أما دراستنا فتركز على ولاية واحدة (غرداية ) مركزين</p>                                     | <p>تتفق الدراستان كونهما يعالجان نقطة مشتركة ألا وهي المؤسسات الناشطة في الجزائر .</p>                         | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p> |   |

|   |   |                            |   |
|---|---|----------------------------|---|
| <p>على عينة من الإطارات العاملين بمؤسسات المنطقة الصناعية بينورة والذي بلغ عددهم (83) إطار .</p>  |   |                            |   |
| <p>/</p>  | <p>الإستبيان</p>  | <p>أدوات الدراسة</p>       |   |
| <p>تهدف دراستنا لمعرفة دور تبني التدقيق الإجتماعي في تحسين ممارسات المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الصناعية بغرداية ، فيما تهدف دراسة بلعربي مُجد لواقع تبني منظمات الأعمال الصناعية لبرامج المسؤولية الاجتماعية في ولاية غرداية .</p> | <p>تتشارك الدراسات في كونها تهدفان لتقديم إطار نظري حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية ، وتطبيقي من خلال معرفة وعرض تصور واقعي لطبيعة ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية بولاية غرداية .</p> | <p>هدف الدراسة</p>         | <p>بلعربي مُجد (2019-2020) ،</p>  |
| <p>دراستنا تتناول التدقيق الإجتماعي كمتغير مستقل ، أما دراسة بلعربي فتأخذ المؤسسات الصناعية كمتغير مستقل .</p>  | <p>/</p>  | <p>مستقل</p>               | <p>متغيرات الدراسة</p>  |
| <p>/</p>  | <p>المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات</p>  | <p>تابع</p>                | <p>"واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية الاجتماعية للمؤسسات - دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الناشطة بولاية غرداية -"</p> |
| <p>دراسة بلعربي مُجد أخذت مجموعة متنوعة من المؤسسات الصناعية بولاية غرداية شملت (75) إطار عاملا بها ، أما دراستنا فركزت على المؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بينورة</p>   | <p>المؤسسات بولاية غرداية</p>   | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p> |   |

|  |   |                                  |   |
|--|---|----------------------------------|---|
| <p>، معتمدين على رأي عينة من الإطارات العاملين بهذه المؤسسات بهذه المنطقة ،حيث بلغ عددهم ثلاثة وثمانون إطارا .</p>   |   |                                  |   |
| <p>تعتمد دراسة بلعري على المقابلة كأداة إضافية لجمع البيانات .</p>   | <p>الإستبيان</p>  | <p>أدوات الدراسة</p>             |   |
| <p>تهدف دراسة بسطامي فتحي إلى معرفة مستوى الإدراك لدى إطارات المؤسسات الاقتصادية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ، أما دراستنا فتركز على تحديد الدور الذي يلعبه التدقيق الإجتماعى في تحسين ممارسات المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر الإطارات العاملين بها .</p> | <p>تشابه الدراستان في كونهما يحاولان التعريف بالمسؤولية الإجتماعية وأهميتها في المؤسسات .</p> | <p>هدف الدراسة</p>               |   |
| <p>تأخذ دراستنا التدقيق الإجتماعي كمتغير مستقل ، أما دراسة بسطامي فتأخذ مستوى الإدراك لدى منظمات الأعمال متغيرا مستقلا</p>   | <p>/</p>  | <p>متغيرات الدراسة<br/>مستقل</p> | <p>بسطامي فتحي 2021-<br/>2022) ، " مدى إدراك منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر إطارات المؤسسات الاقتصادية - دراسة ميدانية "</p> |
|  | <p>تشابه الدراستان في كونهما تعتمدان المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل .</p>                  | <p>تابع</p>                      |   |
| <p>تختلف الدراستان في كون دراسة</p>  | <p>كلاهما تهتمان بدراسة عينة</p>  | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p>       |   |



|  |  |                      |  |
|--|--|----------------------|--|
| <p>بسطامى تعالج أيضا في ولاية الجلفة وعلى ثلاث مؤسسات ناشطة فيها وقد بلغت العينة المبحوثة لديه (108) إطار ، بينما دراستنا فقد حصرت بدراسة عينة من الإطارات بالمؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بنورة ولاية غرداية لتشمل (83) إطارا</p> | <p>من الإطارات بالمؤسسات بولاية غرداية</p> |                      |  |
| <p>/</p>   | <p>الإستيبيان</p>                          | <p>أدوات الدراسة</p> |  |

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد الدراسات السابقة المحلية

### ثانيا : الفجوة البحثية وأوجه الإستفادة من الدراسات السابقة المحلية

بعد إستخراج أهم أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية سنحاول الآن توضيح الفجوة البحثية بين هذه الدراسات والدراسة الحالية ، إضافة إلى تحديد أوجه الإستفادة الدراسة الحالية من الدراسات المحلية السابقة التي تم تناولها وهذا وفقا للجدول التالي :

الجدول رقم (02-02) : الفجوة البحثية وأوجه الإستفادة من الدراسات السابقة المحلية.

| الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة المحلية   | أوجه الإستفادة من هذه الدراسات السابقة المحلية   |
|---|--|
| <p>تكمّن الفجوة البحثية بين دراستنا والدراسات السابقة المحلية في مجموعة من النقاط أهمها :</p> <p>— تعتبر دراستنا من بين أحدث الدراسات التي جاءت لإبراز دور التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات في البيئة الجزائرية؛</p> <p>— في حدود علم الطالب لاتوجد دراسة عاجلت العلاقة بين المتغيرين بشكل مباشر في الجزائر ؛</p> <p>— سنعالج إشكالية الدراسة إنطلاقا من معرفة واقع التدقيق</p> | <p>ساعدتنا الدراسات المحلية في عديد الجوانب منها :</p> <p>— الجانب النظري من مفاهيم ومصطلحات حول التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية وحتى العلاقة بينهما ؛</p> <p>— التعرف على أهم الدراسات ذات العلاقة بدراستنا وكيفية التعامل مع متغيري الدراسة أو أحدهما خصوصا وأنها عولجت في بيئة مطابقة لدراستنا ؛</p> <p>— التعرف على واقع التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية في البيئة المحلية ؛</p> |

|   |  |
|---|--|
| <p>الإجتماعي في البيئة المختارة للدراسة (المؤسسات بالمنطقة الصناعية ببنورة غرداية ) والتي كانت الدراسة فيها نادرة أو شبه معدومة ؛</p> <p>–الإعتماد على توجه غير مستغل سابقا (حسب علم الطالب) والذي يأخذ معالجة إشكاليته من وجهة نظر الإطارات العاملين بالمؤسسات المبحوثة والتي لازالت تعاني من تأثيرات كوفيد 19 ، خصوصا وأنهم أهم المشاركين والمستفيدين من هذه الممارسات (التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية) ؛</p> <p>– معالجة إشكالية الدراسة بطريقة تبعد قدر الإمكان عن الطرق المحاسبية المعتمد عليها في بعض الدراسات السابقة ؛</p> | <p>– التعرف على خصائص البيئة المحلية والإستفادة منها أثناء إنجاز دراستنا لتلافي بعض النقاط التي يمكن أن تعيق تنفيذ دراستنا على الوجه الصحيح؛</p> <p>– الإستفادة من وجهة نظر الباحثين وآرائهم حول متغيرات الدراسة ؛</p> <p>– الإستفادة من طريقة معالجتهم وتعاملهم للمتغيرات ( التدقيق الإجتماعي ،المسؤولية الإجتماعية أو كلاهما ) أكاديميا وميدانيا ؛</p> <p>– الإعتماد عليها في الجانب التطبيقي لبناء أداة الدراسة وطريقة إستخدام الأساليب الإحصائية والمنهجية لتحليل نتائج الدراسة الميدانية ؛</p> <p>– الإعتماد عليها في تحديد هدف دراستنا وتوجهنا خصوصا وأنها بمثابة قاعدة معرفية أساسية لإنطلاق معالجة الإشكالية في دراستنا والتعمق فيها .</p> |
|---|--|

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد الدراسات السابقة المحلية

### المطلب الثاني : تحليل ومناقشة الدراسات السابقة العربية

سنقوم في هذا المطلب بتحليل ومناقشة هذه الدراسات مع الدراسة الحالية وتحديد أوجه التشابه والإختلاف مع الدراسات العربية السابقة

، لنعود فيما بعد إلى تحديد أوجه الإستفادة من الدراسات العربية السابقة والفجوة البحثية الموجودة بين دراستنا و هذه الدراسات ؛

#### أولا: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة العربية

في الجدول الموالي سنوضح أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة العربية وفقا للجدول التالي :

الجدول رقم (02-03): أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة العربية

| عنوان الدراسة   | معايير المقارنة بين الدراسات | أوجه التشابه   | أوجه الإختلاف  |
|---|------------------------------|--|--|
| خليل محمود الرفاعي وخالد الخطيب، (2012)، " قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة " | هدف الدراسة                  | تشابه الدراسات في كونها يسعىان لمعرفة مدى تجسيد التدقيق الاجتماعي في البيئة المختارة لكل دراسة . | تختلف الدراسات في كون دراستنا تهدف بالأساس لمعرفة مدى التدقيق الاجتماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية أما دراسة خليل الرفاعي فهي تقوم على معرفة مدى تطبيق التدقيق الاجتماعي من قبل المدققين الأردنيين باعتباره جزء من عملية التدقيق الشاملة التي يقومون بها. |
|   | متغيرات الدراسة              | مستقل  | /  |
|   | تابع                         | التدقيق الاجتماعي  | تختلف دراستنا عن دراسة خليل الرفاعي كون دراسته تأخذ المدققين الأردنيين كمتغير تابع وهو عكس دراستنا التي تركز على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .   |
| مجتمع وعينة الدراسة   |                              |  | تختلف دراستنا عن دراسة خليل في العديد من النقاط أهمها :<br>تركز دراستنا على المؤسسات الجزائرية بينما دراسة خليل الرفاعي على المؤسسات   |

|   |  |                      |  |
|---|--|----------------------|--|
| <p>الأردنية؛<br/>تركز دراسة خليل الرفاعي على المدققين بصفة خاصة أما دراستنا فتركز على عينة من الإطارات بالمؤسسات بالمنطقة الصناعية بنورة ولاية غرداية .<br/>تم إختيار عينة متمثلة في (90) مدقق من إجمالي (540) بينما دراستنا فقد عاجت عينة متمثلة في (83) إطار عاملا بالمؤسسات المحددة سلفا .</p> | <p>/</p>   |                      |  |
|   | <p>تعتمد كلا الدراسات على الإستبانة كأداة لجمع البيانات.</p>                                       | <p>أدوات الدراسة</p> |  |
| <p>جاءت دراستنا لمعرفة دور التدقيق الإجتماعي في المسؤولية الإجتماعية أما دراسة صالح الحسناوي فجاءت لمعرفة دوره في حوكمة الموارد البشرية .</p>   | <p>تتفق الدراسات في أن كلاهما يسعيان لمعرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الإجتماعي في بيئة الدراسة</p> | <p>هدف الدراسة</p>   | <p>صالح مهدي الحسناوي و بصير خلف خزعل ، (2017) ، " أثر التدقيق الاجتماعي على حوكمة الموارد البشرية في المنظمات: دراسة استطلاعية تحليلية لعينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء "</p> |
| <p>/</p>  | <p>التدقيق الإجتماعي</p>   | <p>مستقل</p>         | <p>متغيرات الدراسة</p>   |
| <p>دراسة صالح الحسناوي جاءت بحوكمة الموارد البشرية كمتغير تابع ، فيما جاءت دراستنا بالمسؤولية الإجتماعية كمتغير تابع .</p>  | <p>/</p>   | <p>تابع</p>          |  |

|  |   |                            |  |
|--|---|----------------------------|--|
| <p>إضافة إلى الإختلاف الأساسي وهو بيئة الدراسة فإن دراستنا تختلف عن دراسة الحسنوي في :<br/>ركزت دراستنا على جملة من المؤسسات بينما جاءت دراسة صالح الحسنوي معتمدة على مؤسسة واحدة؛<br/>طبيعة المؤسسات المبحوثة فدراستنا تركز على المؤسسات الإقتصادية فيما تركز دراسة صالح الحسنوي على مؤسسة عمومية خدمية (جامعة)؛<br/>عالجت دراسة الحسنوي عينة تمثلت في (40) مبحوث من (110) متاحين ، أما دراستنا فقد عالجت (83) إطار بالمنطقة الصناعية .</p> | <p>/</p>  | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p> |  |
| <p>/</p>   | <p>تعتمد دراستنا ودراسة الحسنوي على الإستبيان كأداة لجمع البيانات .</p> | <p>أدوات الدراسة</p>       |  |
| <p>تختلف الدراسات من حيث الهدف في كون دراسة خالد الحياصات جاءت لقياس مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية</p>  | <p>/</p>  | <p>هدف الدراسة</p>         |  |

|  |   |                     |  |
|--|---|---------------------|--|
| <p>الداخلية والخارجية على الأداء المؤسسي بينما جاءت دراستنا لمعرفة دور تبني التدقيق الإحتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات .</p>   |   |                     | <p>خالد محمد الحياصات و آخرون ، (2015) ، " المسؤولية الاجتماعية الداخلية والخارجية و تأثيرهما على الأداء المؤسسي - دراسة حالة على المؤسسة الصحفية الأردنية (الرأي) "</p> |
| <p>تعتبر المسؤولية الإجتماعية متغيرا مستقلا في دراسة الحياصات وهو عكس دراستنا التي تأخذها كمتغير تابع ، بينما المتغير المستقل لدراستنا هو التدقيق الإجتماعي .</p>  | / | مستقل               | متغيرات الدراسة  |
| <p>المسؤولية الإجتماعية هي متغير تابع في دراستنا ، بينما دراسة الحياصات فيعتبر الأداء المؤسسي كمتغير تابع .</p>  | / | تابع                |  |
| <p>تختلف الدراسات :<br/>دراسة الحياصات تركز على مؤسسة واحدة محددة وهو عكس دراستنا التي تأخذ عينة من المؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بنورة غرداية ؛<br/>تأخذ دراسة الحياصات عينة من المدراء في عملية الإستقصاء بينما دراستنا تأخذ عينة من الإطارات العاملين بالمؤسسات المبحوثة ؛</p> | / | مجتمع وعينة الدراسة |  |

|   |  |                      |   |
|---|--|----------------------|---|
| <p>دراسة الحياصات إستقصت (63) مديرا بينما دراستنا أخذت (83) إطارا .</p>   |  |                      |   |
| <p>/</p>  | <p>تعتمد كلا الدرستان على الإستبان</p> | <p>أدوات الدراسة</p> |   |
| <p>تركز دراسة مجيد هاتف على معرفة مستوى إدراك إدارات المؤسسات الصناعية العراقية للمسؤولية الاجتماعية وكذلك بيان مستوى الإفصاح عنها في تقارير هذه المؤسسات ، بينما دراستنا فتركز على معرفة دور التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة الإطارات العاملين بها.</p> | <p>/</p>                               | <p>هدف الدراسة</p>   | <p>دراسة مجيد عبدالحسين هاتف ، (2006) ، " إدراك المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية العراقية و الإفصاح عنها في التقارير المالية الخارجية - دراسة ميدانية - "</p> |
| <p>تختلف دراستنا عن دراسة هاتف في أنها تأخذ مستوى إدراك المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل أما دراستنا فتمثل فيها هذا المتغير بالتدقيق الإجتماعي.</p>  | <p>/</p>                               | <p>مستقل</p>         | <p>متغيرات الدراسة</p>  |
| <p>جاءت المسؤولية الاجتماعية كمتغير تابع في دراستنا والذي هو متغير مستقل في دراسة هاتف والتي بدورها تعتبر</p>   | <p>/</p>                               | <p>تابع</p>          |   |

|  |   |                     |  |
|--|---|---------------------|--|
| المؤسسات الصناعية كمتغير تابع لديها .  |   |                     |  |
| <p>إضافة لإختلاف بيئة الدراسة بين دراستنا ودراسة هاتف فهناك جملة من نقاط الإختلاف هي :</p> <p>عدد المؤسسات المبحوثة ( هاتف 30 مؤسسة ، دراستنا حوالي 40 مؤسسة متاحة ) ؛ حجم الأفراد المبحوثين في دراستنا هم (83) إطارا ، بينما جاءت دراسة هاتف فقد عاجلت (78) فردا من الإدارات الوسطى والعليا ل يتم بعدها توزيع (30) إستمارة أخرى على المديرين الماليين أو مساعديهم وفي نفس المؤسسات التي وزع فيها الاستبيان الأول؛</p> | <p>تتفق الدراستان في : طبيعة المؤسسات المبحوثة فكلا الدراستان تركزان في ضمنهما على المؤسسات الصناعية ؛ كلا الدراستين تركزان على عينة من المؤسسات؛ كلا الدراستين تركزان على الإطارات الموجودة في المؤسسات المبحوثة .</p> | مجتمع وعينة الدراسة |  |
| /  | تعتمد دراستنا ودراسة هاتف على الاستبيان   | أدوات الدراسة       |  |
| تهدف دراسة سعد حوسين إلى معرفة مستوى إدراك المؤسسات اللبية لأهمية المحاسبة للمسؤولية الإجتماعية في ظل التطورات   | تشابه الدراستان في كون كلاهما تسعيان إلى التعريف بالمسؤولية الإجتماعية في ظل  | هدف الدراسة         |  |



|   |   |                            |  |
|---|---|----------------------------|--|
| <p>الحديثة في هذا المجال ، بينما دراستنا تركز على معرفة دور تبنى التدقيق الاجتماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .</p>   | <p>التطورات الاجتماعية<br/>الحاصلة.</p>                                     |                            | <p>دراسة سعد محمد حوسين ، (2021) ، " مدى إمكانية تطبيق المحاسبة و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المساهمة الليبية "</p> |
| <p>دراسة حوسين تركز على مستوى إدراك المؤسسات الليبية كمتغير مستقل عكس دراستنا التي تعالج التدقيق الاجتماعي كمتغير مستقل</p>   | <p>/</p>  | <p>مستقل</p>               | <p>متغيرات الدراسة</p>   |
| <p>تختلف دراستنا عن دراسة حوسين في كون دراستنا تسعى لمعرفة مستوى المسؤولية الاجتماعية بشكل عام ، عكس دراسة حوسين الذي يسعى لمعالجة هذا المتغير من خلال معرفة أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فقط .</p> | <p>تشابه الدراسات في كونها تعالجان نفس المتغير وهو المسؤولية الاجتماعية</p> | <p>تابع</p>                |  |
| <p>بعد اختلاف البيئة المعالج فيها كلا الدراسات يختلفان في مايلي:<br/>تعالج دراسة حوسين شركة واحدة مع فروعها ، بينما تعالج دراستنا مجموعة متنوعة من المؤسسات الموجودة في المنطقة الصناعية بينورة ؛</p>         | <p>/</p>  | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p> |  |

|  |   |                      |   |
|--|---|----------------------|---|
| <p>تعالج دراسة حوسين (40) فردا عاملا بالمؤسسة دون تحديد طبيعتهم ، بينما تركز دراستنا على أخذ نتائجها من خلال وجهة نظر إطارات هذه المؤسسات والممثلين في (83) إطارا.</p>                                   |   |                      |   |
|  | <p>الإستبيان هو أداة مشتركة بين الدراستين /</p> | <p>أدوات الدراسة</p> |   |
| <p>تختلف الدراستان في كون دراسة خالد الجعيدي تهدف لإختبار العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والبيئية مع أداء المؤسسات بينما دراستنا تسعى لمعرفة دور التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية .</p> | <p>/</p>  | <p>هدف الدراسة</p>   |   |
| <p>تختلف الدراستان في كون دراسة الجعيدي تعالج المسؤولية الإجتماعية والبيئية كمتغير مستقل أما دراستنا فيتمثل في التدقيق الإجتماعي .</p>   | <p>/</p>  | <p>مستقل</p>         | <p>متغيرات الدراسة<br/><b>KhaledSalmenAljaaidi et AL ، (2019) ،<br/>CORPORATE SOCIAL AND ENVIRONMENTAL RESPONSIBILITIES AND CORPORATE PERFORMANCE IN MANUFACTURING SECTOR:<br/>EVIDENCE FROM SAUDI ARABIA "</b></p> |
| <p>المتغير التابع لدراستنا هو المسؤولية الإجتماعية أما دراسة الجعيدي فهو أداء المؤسسات .</p>   | <p>/</p>  | <p>تابع</p>          |   |

|   |          |                            |  |
|---|----------|----------------------------|--|
| <p>تختلف دراستنا عن دراسة الجعيدي في جملة من النقاط أهمها :</p> <p>الجعيدي يعالج واقع (164) شركة مسجلة في السوق المالي السعودي (تداول)، بينما دراستنا تعالج عينة من المؤسسات (حوالي 40 مؤسسة ) العاملة في المنطقة الصناعية ببنورة ولاية غرداية ؛</p> <p>تعالج دراسة الجعيدي بيانات مصرح بها في تقارير رسمية بين فترتي (2007-2011) ، بينما دراستنا تعالج إشكالياتها من خلال إستبانات موزعة على إطارات عاملين بالمؤسسات (83إطار) الموجودة بالمنطقة الصناعية ببنورة (في2023) ؛</p> | <p>/</p> | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p> |  |
| <p>تختلف الدراسات في الأدوات المعتمدة في المعالجة كليا فدراسة الجعيدي تأخذ تقارير وأرقام رسمية إضافة لمقياس " Tobin's Q " ، بينما في دراستنا تمثلت الأدوات الأساسية في الإستبيان .</p>  | <p>/</p> | <p>أدوات الدراسة</p>       |  |

|   |          |                                  |  |
|---|----------|----------------------------------|--|
| <p>تختلف دراستنا عن دراسة جوهري ابن مهنا في كونها تسعى لتقييم الممارسات الحالية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المملكة العربية السعودية ومدى فهمها إضافة لمعرفة مساهمة المملكة العربية السعودية في تنفيذها لدعم التنمية الاجتماعية، بينما دراستنا تسعى لمعرفة دور التدقيق الاجتماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ولاية غرداية من وجهة نظر الإطارات العاملين بها.</p> | <p>/</p> | <p>هدف الدراسة</p>               | <p><b>Jawhar Ebnmhana ،<br/>(2018)<br/>" Corporate Social Responsibility in a Saudi Arabian Context: Social Development Centres as a Bridge between the Private Sector and Community Needs "</b></p> |
| <p>المتغير المستقل في دراستنا هو التدقيق الاجتماعي أما دراسة ابن مهنا فهو المسؤولية الاجتماعية .</p>  | <p>/</p> | <p>متغيرات الدراسة<br/>مستقل</p> |  |
| <p>المتغير التابع لدراسة ابن مهنا هو مؤسسات المملكة العربية السعودية بينما في دراستنا فهو المسؤولية الاجتماعية .</p>  | <p>/</p> | <p>تابع</p>                      |  |
| <p>تختلف الدراسات في مايلي:<br/>دراسة ابن مهنا تأخذ عينة (30 فردا ) من أصحاب</p>  | <p>/</p> | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p>       |  |

|  |          |                      |  |
|--|----------|----------------------|--|
| <p>التأثير والفهم الواسع والجيد للمسؤولية الاجتماعية في كل المملكة العربية السعودية من مؤسسات ومراكز تنمية إجتماعية ، بينما دراستنا تأخذ عينة من الإطارات العاملين (83إطارا) عاملا بالمؤسسات الصناعية بنورة ؛ يعالج ابن مهنا دراسته على المستوى الشامل(دولة ) عكس دراستنا التي تعالج الموضوع على مستوى جزئي فقط بالمؤسسات في المنطقة الصناعية وفي إحدى ولايات الوطن(غرداية ) ومن وجهة نظر عينة من الإطارات ؛</p> | <p>/</p> |                      |  |
| <p>تختلف دراستنا عن دراسة ابن مهنا كون دراسة هذا الأخير تعتمد على الملاحظة و مجموعة من التقارير الرسمية، فضلا على أنه يأخذ المقابلة كأداة رئيسية لدراسته وهو عكس دراستنا والتي إعتمدت على الإستبيان كأداة رئيسية .</p>   | <p>/</p> | <p>أدوات الدراسة</p> |  |
| <p>تركز دراسة الفحماء على معرفة مدى إلتزم المؤسسات المساهمة</p>  |          |                      |  |

|   |  |                    |  |
|---|--|--------------------|--|
| <p>الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الإجتماعية ، فيما تحاول دراستنا توضيح الدور الذي يلعبه التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات .</p> <p>كما أن دراسة الفحماء تسعى لمعرفة مدى التأثير الذي يمس عملية الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الإجتماعية ، فيما تأتي دراستنا لمعرفة مدى تأثير التدقيق الإجتماعي على المسؤولية الإجتماعية بشكل كلي .</p> | <p>/</p>   | <p>هدف الدراسة</p> | <p>فهد راعي الفحماء ، (2012) ، " مدى التزام المؤسسات المساهمة العامة الكويتية بإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية "</p> |
| <p>تختلف الدرستان في كون دراسة الفحماء تأخذ المؤسسات المساهمة العامة الكويتية كمتغير مستقل ، أما دراستنا فتمثل في التدقيق الإجتماعي .</p>   | <p>/</p>   | <p>مستقل</p>       | <p>متغيرات الدراسة</p>   |
| <p>إلى أن إختلاف الدرستين بعد إختلاف البيئة طبعاً يكمن في أن دراسة الفحماء تعالج الإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية عكس دراستنا والتي تهتم بتحسين المسؤولية الإجتماعية</p>   | <p>تتفق الدرستان في كونهما يعتبران المسؤولية الاجتماعية كمتغير تابع.</p> | <p>تابع</p>        |  |

|   |   |                     |  |
|---|---|---------------------|--|
| <p>للمؤسسات بشكل عام.</p>   |   |                     |  |
| <p>تختلف الدرستان في مايلي :<br/>دراسة الفحماء تأخذ جميع المؤسسات المدرجة في السوق المالي الكويتي(حوالي 180 شركة ) ، بينما دراستنا تركز على عينة من المؤسسات الموجودة في المنطقة الصناعية بنورة (حوالي 40 مؤسسة)؛<br/>تعالج دراستنا إشكاليته من خلال وجهة نظر عينة من الإطارات العاملين بالمؤسسات الفاعلة في المنطقة الصناعية بنورة بإختلاف مهامهم والبالغ عددهم حوالي (83 إطارا) ،<br/>أما دراسة الفحماء فيعالج إشكاليته من وجهة نظر عينة من المدققين والمحللين والمحاسبين الماليين العاملين بهذه المؤسسات (حوالي 133 فردا)؛</p> | /   | مجتمع وعينة الدراسة |  |
| /   | الإستبيان هو الأداة التي تعتمد عليها الدراسات | أدوات الدراسة       |  |

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على تحليل الدراسات السابقة العربية

ثانيا: الفجوة البحثية وأوجه الاستفادة من الدراسات السابقة العربية

بعد إستخراج أهم أوجه التشابه والاختلاف بين للدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية سنحاول الآن توضيح الفجوة البحثية بين هذه الدراسات والدراسة الحالية ، إضافة إلى تحديد أوجه الاستفادة الدراسة الحالية من الدراسات المحلية السابقة تم تناولها وهذا وفقا للجدول التالي :

الجدول رقم (02-04): الفجوة البحثية وأوجه الاستفادة من الدراسات السابقة العربية.

| أوجه الاستفادة من هذه الدراسات السابقة العربية   | الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة العربية  |
|--|--|
| تعدد أوجه الاستفادة من الدراسات العربية ولعل أهم النقاط التي يمكن ذكرها هي :   | تكمن الفجوة البحثية بين دراستنا والدراسات السابقة العربية في مايلي:  |
| – الاستفادة من التأصيل النظري لمتغيري الدراسة (التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية ) مستغلا طريقة الطرح والأسلوب المختلف مما يسمح لنا بمعرفة أوسع لهما والاستفادة بشكل كبير وإثراء دراستنا بأفكار وتوجهات مختلفة ؛ | – جميع الدراسات السابقة العربية (على حد علم الطالب ) لم تعالج دور التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بشكل مباشر وهو ما ستركز عليه في دراستنا ؛ |
| – التأثير على دراستنا من خلال المساهمة في تحديد وضبط هدف دراستنا لاسيما أن البيئة العربية لا تختلف بشكل كلي عن البيئة المحلية فهما يشتركان في العديد من النقاط كاللغة وطريقة التفكير والدين وغيرها ؛                   | – التركيز على معالجة الموضوع في شكله الإداري وتفادي الشق المحاسبي الذي تميزت به الدراسات السابقة ؛   |
| – الاستفادة من النتائج والتوصيات المتوصل إليها في هذه الدراسات فهما تؤثران في تحديد فهمنا للموضوع ؛  | – معالجة العلاقة بين المتغيرين (التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية ) في المؤسسات الإقتصادية والصناعية معا ؛   |
| – الاستفادة منها في طريقة معالجة الدراسة ميدانيا مما سمح لنا بإدخال أفكار جديدة في إنجاز دراستنا لا سيما في كيفية بناء أداة الدراسة (الإستبيانة) وكيفية تحليلها وتفسيرها ؛   | – معالجة العلاقة بين المتغيرين من وجهة نظر الإطارات العاملين بالمؤسسات المبحوثة وهو الغير موجود في الدراسات العربية السابقة؛   |
| – السماح بمقارنة الدراسات العربية بدراستنا وحتى الدراسات في البيئات الأخرى لاسيما في النقاط التي تشترك فيها  |  |



|               |
|---------------|
| هذه الدراسات. |
|---------------|

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد الدراسات السابقة العربية

### المطلب الثالث : تحليل ومناقشة الدراسات السابقة الأجنبية

بعد إستعراض الدراسات الأجنبية سنقوم في هذا المطلب بتحليل ومناقشة هذه الدراسات مع الدراسة الحالية وتحديد أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات الأجنبية ، لنعود فيما بعد إلى تحديد أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة الأجنبية والفجوة البحثية الموجودة بين دراستنا والدراسات المحلية ؛

#### أولاً: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة الأجنبية

في الجدول الموالي سنوضح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة الأجنبية وفقاً للجدول التالي :

الجدول رقم (02-05): أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة الأجنبية

| عنوان الدراسة  | معايير المقارنة بين الدراسات | أوجه التشابه | أوجه الاختلاف   |
|--|------------------------------|--------------|---|
| Alvise Favotto and Kelly Kollman,(2021) When Rights Enter the CSR Field: British Firms' Engagement with Human Rights and | هدف الدراسة                  | /            | تختلف الدراسات كون دراسة ( Favotto ) تسعى لمعرفة مدى تأثير معايير حقوق الإنسان بعد جعلها ضمن متطلبات المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات على ممارستها لأعمالها التجارية ، بينما دراستنا تسعى لتحديد الدور الذي يلعبه تبني التدقيق الإجتماعي من وجهة نظر عينة من الإطارات العاملين بالمؤسسات الموجودة في |

|   |   |                            |                                   |
|---|---|----------------------------|-----------------------------------|
| <p>المنطقة الصناعية على تحسين المسؤولية الإجتماعية .</p>  |   |                            | <p>the UN Guiding Principles,</p> |
| <p>تختلف الدراسات كون دراسة ( Favotto ) تعتبر المتغير المستقل هو CSR ، بينما دراستنا فهو التدقيق الإجتماعي .</p>  | / | <p>مستقل</p>               | <p>متغيرات الدراسة</p>            |
| <p>تعالج دراستنا المسؤولية الإجتماعية كمتغير تابع، بينما دراسة ( Favotto ) فهو الأعمال التجارية في المؤسسات البريطانية .</p>  | / | <p>تابع</p>                |                                   |
| <p>تختلف الدراسات في مايلي :<br/>يعتبر مجتمع الدراسة في دراسة ( Favotto ) هو المؤسسات البريطانية ، بينما دراستنا فتعتمد على المؤسسات الجزائرية ؛<br/>تأخذ دراسة ( Favotto ) تقارير 50 شركة وهذا على مدار 20 سنة كعينة لإجراء دراسته إضافة إلى إجراء مقابلات مع كبار مديري هذه المؤسسات ، بينما دراستنا فتعتمد على عينة من الإطارات (83 إطار) العاملين</p> | / | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p> |                                   |

|  |  |               |   |
|--|--|---------------|---|
| <p>بالمؤسسات الموجودة بالمنطقة الصناعية ببصرة ولاية غرداية .</p>   |  |               |   |
| <p>بما تختلف الدراسات في كون دراستنا تعتمد أيضا على الإستبيان ، بينما دراسة (Favotto)فاياعتمدت على مجموعة من التقارير والمقابلات مع كبار مديري هذه المؤسسات.</p>   | /  | أدوات الدراسة |   |
| <p>تختلف دراستنا عن دراسة (Abdullahi)كون دراسة هذا الأخير يسعى لمعرفة كل من تأثير التدقيق الإجتماعي و أداء منظمات المجتمع المدني معا على تعزيز الحوكمة في كينيا ، بينما دراستنا تسعى لمعرفة دور تبني التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.</p> | /  | هدف الدراسة   | <p><b>Abdullahi Molo Idu,et AL ,(2019 ), " The Impact of Social Auditing and Scorecard Mechanisms of Civil Society Organizations on Governance in Kenya</b></p> |
| <p>تختلف دراستنا عن دراسة (Abdullahi) أنه إضافة للتدقيق الإجتماعي تعالج دراسة هذا الأخير أيضا أداء منظمات المجتمع المدني كمتغير مستقل .</p>  | <p>تشابه الدراسات في كونهما تعالجان التدقيق الإجتماعي كمتغير مستقل</p> | مستقل         | متغيرات الدراسة   |

|   |  |                            |  |
|---|--|----------------------------|--|
| <p>المسؤولية الإجتماعية هي المتغير التابع لدينا أما دراسة (Abdullahi) فهو الحكومة .</p>   | <p>/</p>   | <p>تابع</p>                |  |
| <p>باختلاف البيئة تختلف الدراسات أيضا في مايلي :<br/>تعتمد دراسة (Abdullahi) منظمات المجتمع المدني في كينيا كمجتمع لدراسته ، أما دراستنا فتعتمد على المؤسسات الموجودة في المنطقة الصناعية ؛<br/>إعتمدت دراستنا على معالجة الإشكالية من وجهة نظر عينة من الإطارات ( 83 إطار ) بالمؤسسات العاملة بالمنطقة الصناعية ، بينما دراسة (Abdullahi) فقد حددت منظمات من المجتمع المدني (80 منظمة ) من تلك الموجودة في كينيا .</p> | <p>/</p>   | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p> |  |
| <p>/</p>  | <p>تعتمد كلا الدراسات على الإستبيان كأداة لجمع المعلومات</p> | <p>أدوات الدراسة</p>       |  |
| <p>تختلف دراستنا عن الدراسة</p>   |  |                            |  |

|  |          |                            |                        |  |
|--|----------|----------------------------|------------------------|--|
| <p>التي أعدها الإتحاد الأوروبي هو قياس ومعرفة مدى مساهمة الأموال التي يعطيها الإتحاد الأوروبي لأعضائه في تحقيق وترسيخ ممارسة التدقيق الاجتماعي والبيئي ، بينما دراستنا جاءت لتحديد دور هذا الأخير في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .</p> | <p>/</p> | <p>هدف الدراسة</p>         |                        | <p><b>Helmut Werner, (2004) , " Environmental and Social Audit "</b></p> |
| <p>تختلف دراستنا عن دراسة الإتحاد الأوروبي من حيث المتغير المستقل هو أن دراستنا تأخذ التدقيق الاجتماعي كمتغير مستقل ، أما دراسة الإتحاد الأوروبي فقد جاءت في شكل نفقات وأموال دعم الإتحاد الأوروبي.</p>  | <p>/</p> | <p>مستقل</p>               | <p>متغيرات الدراسة</p> |  |
| <p>المتغير التابع لدراسة الإتحاد الأوروبي هو التدقيق الاجتماعي والبيئي أما في دراستنا فهو المسؤولية الاجتماعية .</p>   | <p>/</p> | <p>تابع</p>                |                        |  |
| <p>تختلف دراستنا عن دراسة الإتحاد الأوروبي في مايلي : الإتحاد الأوروبي يأخذ دول</p>  | <p>/</p> | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p> |                        |  |

|  |          |                      |  |
|--|----------|----------------------|--|
| <p>الأوروبية كمجتمع لدراسته ،<br/>أما دراستنا فتعتمد على<br/>المؤسسات الموجودة في المنطقة<br/>الصناعية ؛<br/>تعالج دراستنا إشكالياتها من<br/>وجهة نظر عينة من الإطارات<br/>بالمنطقة الصناعية (83 إطارا<br/>)، بينما دراسة الإتحاد<br/>الأوروبي فتأخذ وجهة نظر<br/>مجموعة من مدراء وممثلين<br/>لمؤسسات تابعة للإتحاد<br/>الأوروبي (16 فردا) ، إضافة<br/>لمجموعة من التقارير الصادرة<br/>عن هيئات تابعة للإتحاد<br/>الأوروبي .</p> | <p>/</p> |                      |  |
| <p>تختلف الدراسات في كون<br/>دراستنا تعتمد على الإستبيان<br/>أيضا بينما دراسة الإتحاد<br/>الأوروبي فتعتمد على التقارير<br/>ووثائق متاحة عندهم.</p>   | <p>/</p> | <p>أدوات الدراسة</p> |  |
| <p>تختلف دراستنا عن دراسة<br/>( Mukunda ) كون هذه<br/>الأخيرة تسعى لإعطاء فهم<br/>عميق في طبيعة التدقيق<br/>الاجتماعي المدفوع بالإدارة<br/>والتدقيق الاجتماعي الذي</p>   |          |                      | <p><b>Mukunda Prasad<br/>Adhikari , (2016) ,</b></p> |

|   |   |                            |   |
|---|---|----------------------------|---|
| <p>يحرره الوكلاء (أصحاب المصلحة) داخل قطاع المؤسسات الغير حكومية في نيبال ، وكيف يتم استخدامها لإنشاء مساءلة المؤسسات الغير حكومية، أما دراستنا فتركز على معرفة وتحديد الدور الذي يلعبه تبني التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات .</p> |   | <p>هدف الدراسة</p>         | <p>" Social Audit: Practices and Challenges of Non-Governmental Organizations (NGOS) in Nepal "</p> |
|   | <p>تتشارك الدراسات في طبيعة المتغير المستقل آلا وهو التدقيق الإجتماعي .</p> | <p>مستقل</p>               | <p>متغيرات الدراسة</p>  |
| <p>تختلف الدراسات في المتغير التابع فدراستنا تتطرق للمسؤولية الإجتماعية أما دراسة ( Mukunda ) فتعالج المنظمات غير الحكومية</p>  | <p>/</p>  | <p>تابع</p>                |   |
| <p>تختلف دراستنا عن دراسة ( Mukunda ) في: عالجنا دراسة ( Mukunda ) ( إشكالياتها من خلال المنظمات غير الحكومية حيث تم إختيار (08) منظمات (أربع منظمات علمية والأخرى</p>  | <p>/</p>  | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p> |   |

|  |   |               |  |
|--|---|---------------|--|
| <p>محلية )، بينما عالجت دراستنا إشكالياتها في المؤسسات الموجودة ضمن المنطقة الصناعية بنورة بغرداية (حوالي 40 مؤسسة).</p> <p>تأخذ دراستنا عينة من الإطارات (83 إطار ) الموجودين بالمؤسسات في المنطقة الصناعية ، بينمادراسة ( Mukunda )</p> <p>فقد أجرت (46) مقابلة إجمالية منها (08) مقابلات مع مدراء المنظمات والباقي مع أصحاب مصالح مختلفين ، إضافة إلى تحليل (60) وثيقة وتقرير متحصل عليها من هذه المنظمات وتحليل (197) وثيقة متحصل عليها من أصحاب المصالح .</p> |   |               |  |
| <p>تختلف الدراسات في كون دراستنا تعتمد على الإستبيان ، بينما دراسة (Mukunda ) فتعتمد أيضا على تحليل التقارير والمقابلات .</p>  | / | أدوات الدراسة |  |
| <p>تختلف الدراسات من حيث الهدف في:</p>   |   |               |  |



|   |   |             |                 |
|---|---|-------------|-----------------|
| <p>تسعى دراسة (Véronique) إلى معرفة مدى قدرة المؤسسات الصغيرة على تلبية متطلبات المسؤولية الاجتماعية وما إذا كانوا يملكون أي خصوصيات من المحتمل أن تفضل أو تعيق مثل هذا الالتزام، أما دراستنا فتركز على معرفة وتحديد الدور الذي يلعبه تبنى التدقيق الاجتماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .</p> | / | هدف الدراسة |                 |
| <p>تختلف الدراسات حيث أن دراسة (Véronique) تعالج التنمية المستدامة وممارسات المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل أما دراستنا فتعالج التدقيق الاجتماعي .</p>  | / | مستقل       | متغيرات الدراسة |
| <p>المتغير التابع لدراستنا هو المسؤولية الاجتماعية أما دراسة (Véronique) فهو المؤسسات الصغيرة .</p>   | / | تابع        |                 |
| <p>تختلف الدراسات في مايلي :<br/>دراسة (Véronique) تتطرق للمؤسسات الصغيرة الموجودة في كايا ، أما دراستنا</p>  |   |             |                 |

|   |  |                            |   |
|---|--|----------------------------|---|
| <p>فتتطرق للمؤسسات الموجودة في المنطقة الصناعية بينورة دون تصنيفها وفق أي معيار ؛<br/>تعالج دراسة (Véronique) إشكالياتها من خلال التطرق لمعلومات 135 مؤسسة صغيرة من 156 متاحة ، بينما دراستنا فتعالج من خلال إستقصاء لعينة من الإطارات (83 إطار) العاملين بالمؤسسات ( حوالي 40 مؤسسة ) الفاعلة بالمنطقة الصناعية بينورة .</p> | <p>/</p>   | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p> |   |
| <p>فيما تعتمد دراسة (Véronique) أيضا على المقابلات والتقارير وقواعد البيانات الرسمية كأداة إضافية.</p>  | <p>تعتمد الدراسات على الإستبيان كأداة رئيسية</p> | <p>أدوات الدراسة</p>       |   |
| <p>تختلف دراستنا عن دراسة ( Waris Ali ) كون هذه الأخيرة تسعى لمعرفة أهم العوامل التي تدفع للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (CSR) في كل من البلدان المتقدمة والنامية، بينما دراستنا تسعى لمعرفة دور تبني التدقيق الإجتماعي في</p>  | <p>/</p>   | <p>هدف الدراسة</p>         | <p>Waris Ali et al ,(2017) ,<br/>"Determinants of Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure in Developed and Developing Countries: A Literature Review "</p> |

|  |   |       |                     |
|--|---|-------|---------------------|
| تحسين ممارسات CSR من وجهة نظر إطارات المؤسسات محل الدراسة .  |   |       |                     |
| تعالج دراسة ( Waris Ali ) محددات الإفصاح كمتغير مستقل ، في حين جاء في دراستنا بالتدقيق الاجتماعي .   | /   | مستقل | متغيرات الدراسة     |
| /  | تعالج الدراستان نفس المتغير التابع وهو المسؤولية الاجتماعية | تابع  |                     |
| دراسة ( Waris Ali ) تعالج (76) مقالة بحثية عن أهم العوامل المؤثرة عن CSR في البلدان النامية والمتقدمة ، بينما دراستنا تعالج حوالي (83) إستمارة للتوصل لحل الإشكالية المطروحة وهي معرفة وجهة نظر الإطارات العاملين بمؤسسات المنطقة الصناعية ببصرة غرداية حول دور تبني التدقيق الاجتماعي في تحسين ممارسات المسؤولية الاجتماعية . | /   |       | مجتمع وعينة الدراسة |
| تختلف الدراستان نهما فدراسة ( Waris Ali ) تعتمد  |   |       | أدوات الدراسة       |

|   |          |                    |  |
|---|----------|--------------------|--|
| <p>على مقالات بحثية وتحليلها للتوصل للحلول بينما دراستنا تعتمد على الإستبيان للتوصل لحل الإشكالية المطروحة.</p>   | <p>/</p> |                    |  |
| <p>تختلف الدراسات كون دراسة (Konstantinos) تهدف إلى معرفة تأثير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على ممارسة الأعمال من خلال تبني نهج أكثر شمولية والتركيز على اتساع وعمق في تبني ICMS كمؤشرات بديلة للممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، بينما دراستنا تسعى لمعرفة دور تبني التدقيق الإجتماعي في تحسين ممارسات CSR.</p> | <p>/</p> | <p>هدف الدراسة</p> | <p><b>Konstantinos Iatridis , (2011) , " The Influence of Corporate Social Responsibility on Business Practice: The Case of International Certifiable Management Standards The Influence of Corporate Social Responsibility on Business Practice: The Case of International Certifiable Management Standards "</b></p> |
| <p>تختلف الدراسات كون دراسة (Konstantinos) تعتمد على المسؤولية الإجتماعية كمتغير مستقل والتي وهي متغير تابع في دراستنا .</p>  | <p>/</p> | <p>مستقل</p>       | <p>متغيرات الدراسة</p>   |
| <p>ممارسة الأعمال هي المتغير التابع لدراسة (Konstantinos) .</p>   | <p>/</p> | <p>تابع</p>        |  |
| <p>تختلف الدراسات في مايلي :</p>  |          |                    |  |

|   |   |                     |                                     |
|---|---|---------------------|-------------------------------------|
| <p>دراسة (Konstantinos) تعتمد على المؤسسات المعتمد في السوق اليونانية والبالغ عددهم 981 شركة ، بينما دراستنا تعتمد على المؤسسات الموجودة في المنطقة الصناعية بنورة. تعتمد دراسة (Konstantinos) في تحليلها على معالجة 211 إستمارة و18 مقابلة ، بينما دراستنا تعتمد على معالجة 83 إستمارة من أصل 100 إستمارة مقدمة.</p> | /   | مجتمع وعينة الدراسة |                                     |
| <p>دراسة تعتمد (Konstantinos) على المقابلة كأداة إضافية وهو ما يختلف به عن دراستنا .</p>  | تعتمد الدراستان نفس الأدوات وهي الإستبيان . | أدوات الدراسة       |                                     |
| <p>تختلف الدراستان في كون دراستنا تسعى لمعرفة دور تبني التدقيق الإجتماعي في تحسين ممارسات CSR، بينما دراسة ( Emil Dahl ) تهدف لمعرفة سبب انخراط شركات المقارن بينها في الدراسة للمسؤولية الاجتماعية</p>   | /   | هدف الدراسة         | Emil Dahl and Dennis Fadel, (2013), |

|   |   |                                      |   |
|---|---|--------------------------------------|---|
| <p>للمؤسسات و التحقيق في<br/>كيفية مشاركتها وتركيزها فيها.</p>  |   |                                      | <p><b>" Corporate Social<br/>Responsibility<br/>A comparative case<br/>study of three<br/>companies "</b></p> |
| <p>المتغير المستقل لدراسنا هو<br/>التدقيق الإجتماعي أما دراسة<br/>(Emil Dahl) فهو<br/>المسؤولية الإجتماعية والتي هي<br/>متغير تابع في دراستنا .</p>   | /   | <p>متغيرات<br/>الدراسة<br/>مستقل</p> |   |
| <p>المتغير التابع لدراسة ( Emil<br/>Dahl) هي المؤسسات<br/>الصناعية السويدية .</p>   | /   | <p>تابع</p>                          |   |
| <p>تختلف دراستنا عن دراسة<br/>(Emil Dahl) في مايلي :<br/>دراسة (Emil Dahl) تأخذ<br/>المؤسسات الصناعية السويدية<br/>كمجتمع لدراستها ، أما<br/>دراستنا فتعتمد على<br/>المؤسسات الجزائرية عموما<br/>والمؤسسات الموجودة في<br/>المنطقة الصناعية بنورة ولاية<br/>غرداية خصوصا ؛<br/>تعتمد دراسة (Emil Dahl)<br/>على تحليل ثلاث مؤسسات<br/>فقط من 10 مؤسسات<br/>أعطت موافقتها لإجراء<br/>الدراسة أما دراستنا فلم تحدد<br/>عدد المؤسسات بل حاولت</p> | <p>تمس دراستنا المؤسسات<br/>الصناعية وهو ما تتفق مع<br/>دراسة (Emil Dahl)</p> | <p>مجتمع وعينة الدراسة</p>           |   |

|   |   |               |  |
|---|---|---------------|--|
| <p>الوصول الأكبر عدد ممكن منها في المنطقة الصناعية ، بينما دراستنا تعالج جل المؤسسات الفاعلة في المنطقة الصناعية بنورة - غرداية؛<br/>تقوم دراسة (Emil Dahl) على إجراء مقابلات مع ممثلي المؤسسات المختارة وإستشاري المسؤولية الإجتماعية الموجودين فيها ، أما دراستنا فتعتمد على معالجة إستثمارات مملووة من طرف إطارات عاملين بالمنطقة الصناعية .</p> |   |               |  |
| <p>تعتمد دراستنا على الإستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات ، بينما دراسة (Emil Dahl) فتعتمد على المقابلات والتقارير المتاحة عن هذه المؤسسات .</p>   | / | أدوات الدراسة |  |

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على تحليل الدراسات السابقة الأجنبية

ثانيا: الفجوة البحثية وأوجه الإستفادة من الدراسات السابقة الأجنبية

بعد مناقشتنا للدراسات السابقة الأجنبية التي تم إعتمادها سنحاول في هذا العنصر توضيح الفجوة البحثية بين هذه الدراسات والدراسة

الحالية ، إضافة إلى تحديد أوجه الإستفادة الدراسة الحالية الدراسات السابقة الأجنبية تم تناولها وهذا وفقا للجدول التالي :

الجدول رقم (02-06) : الفجوة البحثية وأوجه الإستفادة من الدراسات السابقة الأجنبية .

| الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة الأجنبية   | أوجه الإستفادة من هذه الدراسات السابقة الأجنبية  |
|--|--|
| <p>تكمُن الفجوة البحثية بين دراستنا والدراسات الأجنبية في النقاط التالية :</p> <p>– تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة الأجنبية في كون هذه الدراسة ستنتقل من ما أسفرت عليه نتائج هذه الدراسات لاسيما فيما يتضمن الأفكار الحديثة عن ممارسات التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ؛</p> <p>– معالجة الموضوع في بيئة أكثر تأثر من البيئة الأجنبية لاسيما وأن الازع الديني له تأثير كبير على طبيعة الممارسات الإجتماعية مما يعني بدوره تأثر مخرجاتنا عن الدراسات الأجنبية ؛</p> <p>– معالجة دراستنا بأسلوب وطريقة تختلف عن طريقة معالجة الدراسات الأجنبية بشكل كبير ؛</p> <p>– ندرة الدراسات التي تربط بين التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية، حيث أنه لا توجد دراسات أجنبية عالجت العلاقة بين التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية بشكل مباشر ومفصل حسب علم الطالب .</p> | <p>ساعدتنا الدراسات الأجنبية في مايلي :</p> <p>– الإستفادة من المعارف النظرية التي تطرح تصورات جديدة والتي تسمح لنا بالتوسع في عملية الطرح والمعالجة لمتغيري الدراسة وحتى العلاقة بينهما؛</p> <p>– الإستفادة من الأفكار الجديدة والمختلفة وإضافتها لدراستنا والإعتماد عليها في معالجة الدراسة ؛</p> <p>– الإستفادة من طريقة معالجة الدراسات الأجنبية ميدانيا خصوصا وأن بيئة دراستنا وبيئة الدراسات الأجنبية تختلفان كليا والإستفادة أكبر قدر ممكن ؛</p> <p>– الإعتماد عليها في بناء دراستنا وتحديد الأداة الملائمة وحتى الأساليب المعتمدة في التحليل والمناقشة ؛</p> <p>– المساعدة على تحديد أهداف دراستنا والخروج بالفجوة البحثية بينهما من خلال الإستفادة من النتائج والتوصيات المتوصل إليها في هذه الدراسات إضافة لآفاق الدراسة التي أتاحتها دراستهم ؛</p> <p>– إضفاء تنوع معرفي جديد ومختلف عن بيئتنا خصوصا وأنّها تختلف بشكل كبير عن بيئتنا وهي تعتبر مكملة لما تم الخروج به من الدراسات المحلية والعربية .</p> |

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد الدراسات السابقة الأجنبية



## خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل الذي ركزنا فيه على إستعراض لأبرز الدراسات السابقة التي رأينا أن من شأنها أن تخدم دراستنا ، حيث تم إستخراج أهم النقاط التشابه والاختلاف بينهم وبين دراستنا بناء على مجموعة من المعايير التي تمت الإشارة لها سابقا ، وتم الإعتماد على تقسيم الدراسات السابقة وفقا للبيئة المعالجة فيها (محلية ، عربية ، أجنبية ) بغرض الإستفادة من معرفة جيدة لطريقة ومعالجة هذه المواضيع ضمن خصائص البيئة التي عولجت فيها هذه الدراسات ، وجاءت أغلب الدراسات التي تم تناولها سواء محليا وعربيا وأجيبيا غير متطرفة لربط متغيري الدراسة (التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية ) بشكل مباشر ومفصل ، وحتى تلك الدراسات التي تناولت المتغيرين معا أو أحدهما فقد عالجت الموضوع من جانب نظري بحث أو من وجهة نظر مدققين أو محاسبين فقط وهو الذي سنحاول في دراستنا عرضه من وجهة نظر عينة من الإطارات في مجموعة من المؤسسات ، إضافة إلى أن معالجة الإشكالية في دراستنا سيكون من خلال التركيز على المبادئ الخمسة للتدقيق الإجتماعي (الشمولية والتعددية ، القابلية للمقارنة ،الدورية والإنتظام في التنفيذ ، الإستقلالية ،الإفصاح عن النتائج ) ومعرفة دورها في تحسين المسؤولية الإجتماعية وهو ما يعتبر جوهر في دراستنا والذي لم نتصادف معه في أي دراسة سابقة بهذه الطريقة والتفصيل ؛

تمكنا من خلال هذا الفصل من الإستفادة نظريا وميدانيا وحتى منهجيا فقد ساعدتنا الدراسات السابقة في الوصول إلى تحديد وضبط أهداف ورؤية دراستنا بشكل دقيق فضلا على وضع النقاط الأساسية للدراسة التطبيقية من خلال بناء أداة الدراسة وإعتمادها وحتى عرض الطريقة المستعملة لمعالجة إشكالية الدراسة ومناقشتها وتحليلها .

## الفصل الثالث :

دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة-غرداية لمعرفة دور تبني

التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

❖ المبحث الأول : طريقة وأدوات إجراء الدراسة

❖ المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

### تمهيد الفصل:

بعد الوقوف على الجانب النظري وحصرنا قدر الإمكان للإطار النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والتدقيق الإجتماعي ودور هذا الأخير في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وكذا التعرض في الفصل الثاني لمجموعة من أهم الدراسات السابقة المتناولة للمتغيرين لإثراء الدراسة و معرفة والدراسات المشابهة لدراستنا والمختلفة معها ، فضلا على معرفة ما هي الإضافة التي يمكن أن تقدم في هذه الدراسة ، وهذا وفقا لمنهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والتي تشمل علم الاقتصاد وإتباعا لأهم المراحل المنهجية سيتبع الفصلان السابقان (الفصل النظري الأول وفصل الدراسات السابقة) بفصل ثالث يهتم بالدراسة الميدانية بغرض محاولة لإسقاط الجانب النظري الذي تناولناه سابقاً في دراستنا الحالية على الجانب الميداني والإقتراب أكثر من خلاله للواقع العملي والخروج بنتائج واقعية مدعمة بأدلة وبراهين رياضية عن موضوع الدراسة، ولتكون الدراسة هادفة وفعالة تم إختيار عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة بولاية غرداية ، وعليه سوف يتم تخصص مبحثين لمعالجة هذا الأمر ، حيث في المبحث الأول سنقوم بتحديد طريقة وأدوات إجراء الدراسة والتي سنستعملها في حل مشكلة البحث والإجابة عن تساؤلاته والتحقق من الفرضيات نفيًا أو إثباتًا، ليليه بعد ذلك مبحث مخصص لعرض نتائج الدراسة ومناقشتها وهذا من خلال عرض نتائج التحليل الإحصائي والإختبارات المختلفة، وعرض نتائج اختبار الفرضيات والإجابة عن أسئلة الدراسة، وذلك على ضوء الدراسات السابقة المعالجة ونتائجها أيضا، من خلال إجراء مقارنة بينها وبين دراستنا.

وعلى ضوء ما تقدم إرتأينا تقديم الفصل الثالث وفقا للتقسيم التالي:

✓ المبحث الأول : الطريقة والأدوات لإجراء الدراسة

✓ المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

### المبحث الأول: الطريقة والأدوات لإجراء الدراسة

للمعالجة الفعالة لإشكالية دراستنا المعنونة بدورالتدقيق الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة غرداية، سنقدم في هذا المبحث أولاً منهجية الدراسة الميدانية وهذا من خلال عرض مشكلة وفرضيات الدراسة ومتغيراتها والنموذج المعتمد لمعالجة هذه الإشكالية، إضافة لتحديد مجال وحدود الدراسة، قبل أن نقوم بعرض مفصل عن كيفية تصميم أداة الدراسة وتنفيذها، وهذا بإبراز مجتمع وعينة الدراسة ونوع الأداة التي أستخدمت لجمع البيانات، وكذا المحاور التي تغطيها، لنتقل بعدها إلى توضيح أبرز أساليب المعالجة الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات المجمعة، ونختتم هذا المبحث بإجراء اختبار لأداة الدراسة للتأكد من مدى ثباتها.

### المطلب الأول: منهجية إعداد الدراسة الميدانية

سنقوم في هذا المطلب بالتخطيط لدراستنا من خلال عرض مشكلة الدراسة، وبناء نموذج لتحديد متغيرات الدراسة، وعلى أساسها تبني الفرضيات الإحصائية من أجل اختبارها وتفسيرها، فبالنسبة للمشكلة الرئيسية للدراسة تتفرع إلى أربعة مشكلات رئيسية، يتم صياغتها كما يلي:

#### أولاً: مشكلة الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة إلى معرفة العلاقة بين تبني التدقيق الإجماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من خلال كل من (الشمولية والتعدد والقابلية للمقارنة، الدورية والإنتظام في التنفيذ، الإستقلالية، الإفصاح عن النتائج)، كل هذا يجعلنا نتمعق في طرح الإشكاليات ليتم معرفة ما هو البعد من أكثر إرتباطاً وتأثيراً على المتغير التابع.

#### 1. الإشكالية الرئيسية الأولى :

هل توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإجماعي (الشمولية والتعدد والقابلية للمقارنة، الدورية والإنتظام في التنفيذ، الإستقلالية، الإفصاح عن النتائج) و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية، عند عتبة معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) ؟

#### 2. الإشكالية الرئيسية الثانية :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط التقديرات لواقع تبني التدقيق الإجماعي في المؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بنورة- غرداية تعزى لمتغيرات (الجنس، السن، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة)؟.

#### 3. الإشكالية الرئيسية الثالثة :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط التقديرات لواقع تحسين المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بنورة- غرداية تعزى لمتغيرات (الجنس، السن، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة) ؟.

## الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

### 4. الإشكالية الرئيسة الرابعة :

- هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين تبني التدقيق الإجتماعي (الشمولية والتعدد والقابلية للمقارنة، الدورية والإنتظام في التنفيذ، الإستقلالية، الإفصاح عن النتائج) و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، عند عتبة معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) ؟

### ثانيا: متغيرات ونموذج الدراسة

بعد تحديد مشكلة الرئيسية للدراسة باعتبارها ذات بعدين، إرتأينا أن نحدد متغيراتها لضبط نموذج إفتراضي للدراسة فيما يلي:

#### 1. متغيرات الدراسة :

##### 1.1. المتغير المستقل: ويتمثل في تبني التدقيق الإجتماعي، وهو عبارة عن:

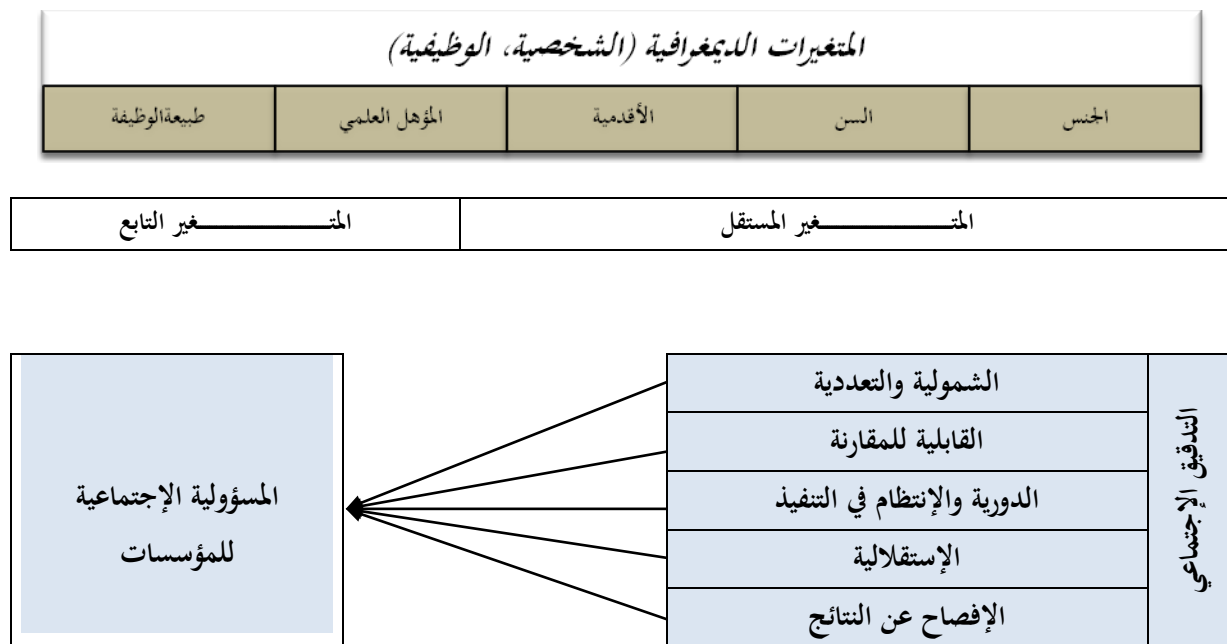
- الشمولية والتعددية: (شامل لكل الوظائف ويأخذ جميع وجهات النظر)، ويرمز له بالرمز "X<sub>1</sub>".
  - القابلية للمقارنة: (يعمل وفق معايير تسمح بمقارنته بالأداء المعياري)، ويرمز له بالرمز "X<sub>2</sub>".
  - الدورية والإنتظام في التنفيذ: (يمارس بشكل منتظم ومحدد) ويرمز له بالرمز "X<sub>3</sub>".
  - الإستقلالية: (بعيد عن أي تأثير قد يخل بنتائجه)، ويرمز له بالرمز "X<sub>4</sub>".
  - الإفصاح عن النتائج: (نتائجه متاحة ومعلنة للجميع)، ويرمز له بالرمز "X<sub>5</sub>".
- 2.1. المتغير التابع: تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ( التحسين من إلتزام المؤسسة بواجباتها الإجتماعية إتجاه أصحاب المصالح)، ويرمز له بالرمز "Y".

##### 3.1. المتغيرات الديمغرافية: والتي تتمثل في (الجنس، السن، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة).

#### 2. نموذج الدراسة :

ينطوي نموذج الدراسة على نوعين من المتغيرات، الأول يخص المتغير المستقل وهو التدقيق الإجتماعي حيث تم تقسيمه إلى خمسة محاور (الشمولية والتعدد والقابلية للمقارنة، الدورية والإنتظام في التنفيذ، الإستقلالية، الإفصاح عن النتائج)، والثاني يتعلق بتحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، وتبين من خلال المعادلة الرياضية  $Y = X1 + X2 + X3 + X4 + X5$  ، وهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم(03-01) : نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الإشكالية الرئيسية للدراسة.

### ثالثا: فرضيات ومنهجية ومجال وحدود الدراسة

للتأكد من صحة وثبوت الفرضية الرئيسية والتي مفادها أن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، فقد تم تقسيمها الى عدة فرضيات فرعية، وهذا من خلال البيانات المأخوذة من العينة المبحوثة والمحددة وفق مجال المشكلة.

#### 1. فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وكذلك التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات العلمية لهذه الدراسة قصد طرحها للمناقشة وإختبار صحتها، فتشمل دراستنا الحالية على أربعة فرضيات رئيسية، تتفرع منها عدة فرضيات فرعية وهي:

#### 1.1. الفرضية الرئيسية الأولى :

— توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين تبني التدقيق الإجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية .

## الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

وتدرج ضمن هذه الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة طردية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$  بين الشمولية والتعددية و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية .
- توجد علاقة طردية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين القابلية للمقارنة و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية .
- توجد علاقة طردية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الدورية والإنتظام في التنفيذ و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية .
- توجد علاقة طردية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الإستقلالية و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية .
- توجد علاقة طردية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الإنفصاح عن النتائج و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية .

### 2.1. الفرضية الرئيسية الثانية :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط التقديرات لواقع تبني التدقيق الإجتماعي في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من إطاراتها تعزى لمتغيرات (الجنس، السن، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة). وتنتفع الفرضية الرئيسية الثانية إلى الفرضيات الفرعية التالية:
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات الباحثين عن تبني التدقيق الإجتماعي في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من إطاراتها تعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات الباحثين حول تبني التدقيق الإجتماعي في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من إطاراتها تعزى لمتغير السن.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات الباحثين حول تبني التدقيق الإجتماعي في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من إطاراتها تعزى لمتغير الأقدمية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات الباحثين حول تبني التدقيق الإجتماعي في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من إطاراتها تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات الباحثين حول تبني التدقيق الإجتماعي في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من إطاراتها تعزى لمتغير طبيعة الوظيفة.

### 3.1. الفرضية الرئيسية الثالثة :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط التقديرات لواقع تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من الإطارات تعزى لمتغيرات (الجنس، السن، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة).

وتتفرع الفرضية الرئيسية الثالثة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات المبحوثين حول تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من الإطارات تعزى لمتغير الجنس.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات المبحوثين حول تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من الإطارات تعزى لمتغير السن.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات المبحوثين حول تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من الإطارات لمتغير الأقدمية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات المبحوثين حول تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من الإطارات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتصورات المبحوثين حول تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من الإطارات تعزى لمتغير طبيعة الوظيفة.

### 4.1. الفرضية الرئيسية الرابعة :

- توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين تبني التدقيق الإجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية.

وتندرج ضمن هذه الفرضية الرئيسية الرابعة الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الشمولية والتعددية و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية.

- توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين القابلية للمقارنة و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية.

- توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الدورية والإنتظام في التنفيذ و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية.



## الإجماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية

- توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الإستقلالية و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية.
- توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الإفصاح عن النتائج و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية.

### 2. منهج الدراسة :

يمكن تعريف المنهج عموماً بأنه: "الوسيلة التي يمكن عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو إلى مجموعة الحقائق في أي موقف من المواقف ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها للوصول بها إلى ما يطلق عليه اصطلاح النظرية، وهي هدف كل بحث علمي".<sup>1</sup> كما يعرف بأنه "الطريقة المنظمة في التعامل مع الحقائق والمفاهيم أو التصورات أو المعاني، وهو البرنامج الذي يحدد السبيل للوصول إلى الحقيقة، أو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم وهو خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغية الوصول إلى الكشف عن الحقيقة أو البرهنة عليها".<sup>2</sup>

إستخدامنا المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأفضل لدراسة متغيرات هذا الموضوع والبحث في علاقاتها، وفحص فرضياتها، بما يمكننا وفق خطوات علمية إما من إثباتها أو نفيها؛ حيث أن المنهج الوصفي يتلخص في: "متابعة وملاحظة ظاهرة أو هدف أو حدث ما معتمداً على معلومات نوعية أو كمية في فترة زمنية معينة، أو خلال فترات زمنية مختلفة بغرض التعرف على شتى جوانب الظاهرة وعلاقتها بغيرها من الظواهر للوصول للنتائج تساعد في فهم الواقع الراهن ليتم تطويره مستقبلاً".<sup>3</sup>

إعتمد الطالب في الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي التحليلي ولأن المنهج يتبع في خطواته بعض الوسائل والطرق المختلفة للبحث بغية تحقيق أهدافه، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم الإعتماد على الإستبيان باعتباره أداة هامة لجمع البيانات الضرورية، إضافة لإجراء المقابلات الشخصية مع كل من مدير الصناعة ووكالة التسيير العقاري الصناعي بغرداية و رئيس الجمعية المهنية لصناعي واد مزاب "APIVM" وبعض الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية محل الدراسة ، للتحقق من صحة المعلومات والآراء الواردة في إجابات قائمة الإستبانة، وكذا مراجعة السجلات والوثائق والمحركات الإدارية الخاصة بالمنطقة الصناعية محل الدراسة بوصفها مصدراً مهماً، فحاول الطالب من خلال هذا المنهج وصف الظاهرة موضوع الدراسة " دور التدقيق الإجماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية " وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين أبعاد التدقيق الإجماعي(الشمولية والتعدد والقابلية للمقارنة، الدورية والإنتظام في التنفيذ،

1 / مصطفى دعمس، منهجية البحث العلمي في التربية والعلوم الاجتماعية، دار المنهل، مصر، د.ط، 2008، ص04.

2 / علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية: التقنيات والأساليب، دار المنهل، مصر، د.ط، 2008، ص 13

3 / متولي النقيب، مهارات البحث عن المعلومات وإعداد البحوث في البيئة الرقمية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، الطبعة 01، 2008، ص35

## الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

الإستقلالية، الإفصاح عن النتائج) والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات في المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من الإطارات العاملين بالمؤسسات الفاعلة فيها .

### 3. مجال وحدود الدراسة :

تتمثل حدود هذه الدراسة الميدانية في:

1.3. الحدود الزمانية: تم إعداد هذه الدراسة الميدانية: (من 2023/01/10 إلى غاية 2023/03/16) ؛

2.3. الحدود المكانية: تمت الدراسة الميدانية على مستوى المؤسسات الفاعلة في المنطقة الصناعية بنورة - غرداية باعتبارها الجهة المستهدفة للدراسة ؛

2.4. الحدود البشرية: تقتصر هذه الحدود في عينة من الإطارات العاملين بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية بحجم قدر ب 83 إطارا من مجتمع الدراسة ؛

2.3. الحدود الموضوعية: إقتصرت الدراسة على إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الإجتماعي في تحسين ممارسات المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من الإطارات العاملين بهذه المؤسسات .

### المطلب الثاني: تصميم وتنفيذ الدراسة الميدانية

سنقوم في هذا المطلب بالتركيز على كيفية تصميم وتنفيذ الدراسة الميدانية من خلال تبيان مجتمع وعينة الدراسة قبل أن نرجع لذكر أبرز الأساليب الإحصائية المعتمد عليها في تحليل نتائج الدراسة الميدانية .

### أولا: عملية تصميم وتنفيذ الدراسة

من أجل معرفة مدى دور تبني التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، تم إختيار عينة عشوائية من الإطارات العاملين بالمؤسسات التي هي فاعلة بالمنطقة الصناعية محل الدراسة والذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة .

### 1. مجتمع وعينة الدراسة :

تعتبر المنطقة الصناعية بنورة من أحد أهم المناطق الصناعية الموجودة بغرداية (القرارة ، واد نشوا) ، نظرا لتاريخها الكبير والذي يعود لنوفمبر 1970 وفقا للقرار رقم (1113)، فضلا على حجمها وعدد المؤسسات الموجودة فيها مما يجعلها محل تأثير كبير على الوضع الإقتصادي والصناعي للولاية وللجزائر ككل ، تخضع هذه المنطقة إقليميا لدائرة بنورة (بلدية بنورة ) ولاية غرداية ، حيث تبعد على الولاية بحوالي 10 كلم في الطريق الوطني رقم 01 ، تتربع على مساحة إجمالية قدرها (118 هكتار) وهذا بعد إستفادتها من ثلاث توسعات منذ نشأتها ووفقا للمرسوم التنفيذي 09/153 المؤرخ في ماي 2009، تقع المنطقة الصناعية بنورة فوق سطح صخري جبلي قاس وغير مستو، و هذا راجع لطبيعة المنطقة جغرافيا ووقوعها في سلسلة جبلية صخرية ، كما تتنوع النشاطات التي تمارس بها و بتنوعها ذلك تبرز أهميتها اقتصاديا، فالتكامل في الإنتاج يحتم

## الفصل الثالث : دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة- غرداية لمعرفة دور تبني التدقيق

### الإجماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية

وجود نشاطات مكتملة لنشاطات أكبر، ومن أجل منطقة صناعية مقامة في بيئة متكاملة على أكمل وجه يمثل هؤلاء الصناعيين بالمنطقة الصناعية بنورة بجمعية تعتبر همزة وصل بينهم و بين الهيئة المسيرة للمناطق الصناعية، و بفضلهم يتم التباحث حول النقائص المسجلة على مستوى هياكل المنطقة الصناعية و التحفظات التي يجب تحسينها، ناهيك عن مشاورتهم للهيئة المسيرة من أجل كل ما له صلة بظروفهم في المنطقة الصناعية، بل و يشاركون في المبادرات المقامة من الجانبين من أجل هدف مشترك و هو تطوير الواقع الاستثماري بالمنطقة الصناعية بنورة، وتسمى هذه الجمعية بالجمعية المهنية لصناعيي واد مزاب "APIVM"، لديها مقر خاص بالمنطقة الصناعية بنورة، تشرف من خلاله على الصناعيين المنخرطين فيها و على كل كبيرة و صغيرة تخص واقعهم الإستثماري، و تعمل على تنسيق جهودها مع شركة التسيير العقاري غرداية كونها الهيئة المسيرة لمنطقتهم التي يزاولون بها أنشطتهم (بناء على معلومات من مديرية الصناعية لولاية غرداية)، وفيما يلي جدول مختصر يبين بطاقة فنية للمنطقة الصناعية بنورة نبرز فيه أهم الإحصائيات والمعلومات الأساسية :

الجدول رقم (03- 01) : بطاقة فنية للمنطقة الصناعية بنورة - ولاية غرداية

| عدد القطع  | القطع الممنوحة       | القطع المستغلة         | القطع الشاغرة                                      | القطع الممنوحة وغير مستغلة                 | إجمالي القطع الموجودة بالمنطقة الصناعية |
|--|----------------------|------------------------|--|--|---|
| 203  | 142                  | 21                     | 61   | 224  |   |
| عدد المؤسسات   | المؤسسات الغير فاعلة | المؤسسات الفاعلة       | المؤسسات المعنية بالدراسة (الممارسة لنشاطها فعليا) | إجمالي المؤسسات الموجودة بالمنطقة الصناعية |   |
| 46   | 110                  | 40                     | 156  |  |   |
| تصنيف المؤسسات وفق طبيعة النشاط) عدد المؤسسات / النسبة ( | تحويل بلاستيك        | منتجات زراعية          | النجارة والطباعة                                   | النسيج وصناعة الجلود                       | منتجات صيدلانية                         |
|  | 12 م %8              | 13 م %8                | 2 م %1   | 23 م %15                                   | 4 م %3                                  |
|  | الطاقة               | البناء والأشغال العامة | ميكانيك وتلحيم                                     | خدمات                                      | مجالات أخرى                             |
|  | 03 م %2              | 33 م %21               | 15 م %10   | 5 م %3                                     | 46 م %29                                |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات من مديرية الصناعية لولاية غرداية

### 1.1. مجتمع الدراسة :

وفقا للمعلومات المتحصل عليها من مديرية الصناعة لولاية غرداية وإستناداً لتصريحات رئيس الجمعية المهنية لصناعيي واد مزاب "APIVM" فإن أغلب هذه المؤسسات الموجودة لا تمارس نشاطها بشكل طبيعي ويعود السبب في ذلك لعدة عوامل شخصية وإقتصادية وغير ذلك، وعليه يتكون مجتمع دراستنا من عينة من المؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية، ومعرفة رأي عينة من الإطارات العاملين بهذه

## الفصل الثالث : دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة- غرداية لمعرفة دور تبني التدقيق

### الإجماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية

المؤسسات والذين يمكن لهم أن يعبروا عنا عن الدور الذي يمكن أن يلعبه تبني التدقيق الإجماعي وفقاً لأبعاده الأساسية (الشمولية والتعدد والقبالية للمقارنة، الدورية والإنتظام في التنفيذ، الإستقلالية، الإفصاح عن النتائج) في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظرهم والبالغ عددهم حوالي (130) إطاراً باعتبار أن تحديد صفة الإطار يختلف من مؤسسة إلى أخرى وهذا وفقاً لحجم المؤسسة وملكيته وطبيعة نشاطها وعدة عوامل أخرى.

#### 2.1. عينة الدراسة :

**1.2.1. العينة الإستطلاعية للدراسة:** تكونت العينة الإستطلاعية من (30) عاملاً من الإطارات العاملين بالمؤسسات الموجودة بالمنطقة الصناعية بنورة -غرداية ، حيث تم إختبارهم بالطريقة العشوائية ليتم تقنين أداة الدراسة عليهم من خلال الصدق والثبات بالطرق المناسبة، ويهدف التحقق من صلاحية الأدوات للتطبيق على أفراد العينة الكلية.

**2.2.1. العينة الميدانية (الفعلية) للدراسة:** لإجراء هذه الدراسة تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة لجميع الإطارات العاملين بالمؤسسات الموجودة بالمنطقة الصناعية بنورة -غرداية ، كما قام الطالب بتحديد حجم العينة عند مستوى ثقة 95% وهو مستوى يستخدم ويعتمد في البحوث الإدارية وعند خطأ معياري 5% وتم إختبار حجم العينة وفق للمعادلة التالية:

$$(n = k(1 - k) / [k(1 - k)/n1 + d2/(d * m)2])$$

حيث يُمثل:

- **k**: نسبة الحد الأقصى لتوافر الخصائص المطلوب دراستها في أي مجتمع وسنفترض أنّها (30%).
- **d**: نسبة الخطأ المسموح به وقد إعتبرها الطالب (5%).
- **d\*m**: الدرجة المعيارية المقابلة لمعامل الثقة (95%) ويتم الحصول عليها من جدول التوزيع الطبيعي القياسي وقيمتها (1.96).
- **n1**: حجم مجتمع الدراسة.
- **n**: حجم العينة.

وقد تم توزيع (100) إستمارة على الإطارات العاملين بالمنطقة الصناعية وتم إسترجاع (83) إستمارة منها تعتبر صالحة للإستعمال والمعالجة ويمكن توضيحها وفقاً للجدول التالي :

الجدول رقم (03- 02) : يبين الإستمارات الموزعة والمسترجعة

| الإستمارات | العدد | النسبة المئوية |
|------------|-------|----------------|
| الموزعة    | 100   | %100           |
| المسترجعة  | 83    | %83            |

## الفصل الثالث : دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة- غرداية لمعرفة دور تبني التدقيق

### الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

|              |    |     |
|--------------|----|-----|
| غير المستردة | 17 | %17 |
|--------------|----|-----|

المصدر: من إعداد الطالب

إشتملت عينة الدراسة على (83) إطارا من المؤسسات الموجودة بالمنطقة الصناعية بنورة -غرداية ،وقد وزعت الإستبانة على أفراد العينة بنسبة (63.84%) من أفراد المجتمع الأصلي، حيث إستخدم الطالب العينة العشوائية، حيث تم الحصول على هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$100 \times \left( \frac{\text{العدد الإجمالي للمجتمع الدراسة/ العدد الإجمالي للعينة}}{\text{العدد الإجمالي للمجتمع الدراسة/ العدد الإجمالي للعينة}} \right)$$

بحيث:

$$\left( \frac{83}{130} \right) \times 100 = \%63.84$$

ثانيا : ظروف عملية إعداد وتنفيذ الدراسة

1. محتوى أداة الدراسة: تم تقسيم الإستبانة إلى قسمين يتمثل القسم الأول بالخصائص السيكومترية (الديمغرافية) لأفراد عينة الدراسة والتي تضمنت كل من (الجنس، السن، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة)، أما القسم الثاني فيعبر عن متغيرات الدراسة من خلال المجالات والأبعاد المكونة للإستبانة، ويشمل هذا القسم على 55 عبارة (فقرة) منها 30 فقرة تُعبر عن المتغير المستقل بأبعاده الخمسة، و25 عبارة (فقرة) تُعبر عن المتغير التابع، والجدول رقم ( ) يوضح ذلك.

الجدول رقم (03- 03) : يبين محتوى أداة الدراسة

| المجال                               | الأبعاد                       | عدد الفقرات | المرجع المعتمد عليه في إعداد الإستبانة                                 |
|--------------------------------------|-------------------------------|-------------|--|
| المجال الأول "المتغير المستقل"       | الشمولية والتعددية            | 06          | زقيب خيرة 2017، بومدين بروال 2020،                                     |
|                                      | القابلية للمقارنة             | 06          | سكاك مراد 2010، خليل محمود الرفاعي                                     |
|                                      | الدورية والإنتظام في التنفيذ  | 06          | 2012 ، صالح الحسناوي 2017،   |
|                                      | الإستقلالية                   | 06          | ، Abdullahi Molo Idu 2017  |
|                                      | الإفصاح عن النتائج            | 06          |  |
| أبعاد التدقيق الإجتماعي (المجال ككل) |                               | 30          |  |
| المجال الثاني "المتغير التابع"       | المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات | 25          | بسطامي فتححي 2021، بلعربي مُجد 2020، مقدم وهيبية 2014، حمو نادية 2020، |

|                             |                                  |  |  |
|-----------------------------|----------------------------------|--|--|
| Konstantinos Iatridis 2011، |                                  |  |  |
| 55                          | مجموع فقرات (العبارات) الإستبانة |  |  |

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على فقرات الإستبانة الموزعة، (أنظر الملحق رقم 01، الإستبانة)

2. تصحيح أداة الدراسة: إستخدم الطالب مقياس ليكرت الحماسي "five points likert scale" لتصحيح أداة الدراسة، بحيث تعرض عبارات (فقرات) الإستبانة على عينة الدراسة بحيث تقابل كل فقرة خمس إجابات تحدد مستوى موافقتهم على العبارة وتعطى فيه الإجابات أوزان رقمية تمثل درجة الإجابة على الفقرة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03-04) : يبين تصحيح أداة الدراسة وفق مقياس ليكرت الحماسي

| الإجابة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---------|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| الدرجة  | 5          | 4     | 3     | 2         | 1              |

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على سلم ليكرت الحماسي.

وتم الحكم على تحديد درجة الموافقة لقيم المتوسط الحسابي لغرض تحديد درجة التقدير لجميع فقرات الإستبانة باستعمال المدى الذي يحسب بـ  $\left(\frac{5-1}{5} = 0.8\right)$ ، فيتغير مجال التقدير بإضافة قيمة 0.8 للمجال الأول تصبح 1.80 كبداية للمجال التقدير مع إحترام طول الفئة المقدر بـ 0.8، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-05) : يبين مستويات الموافقة على عبارات وأبعاد ومجالات الدراسة

| مستوى الموافقة | منخفض جداً  | منخفض         | متوسط           | مرتفع           | مرتفع جداً    |
|----------------|-------------|---------------|-----------------|-----------------|---------------|
| الوسط الحسابي  | أقل من 1.80 | 1.80 إلى 2.59 | 2.60 إلى 3.39   | 3.40 إلى 4.19   | أكبر من 4.20  |
| الوزن النسبي   | أقل من 36%  | 36% إلى 51.8% | 51.9% إلى 67.8% | 67.8% إلى 83.8% | أكبر من 83.8% |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقدير مستويات الموافقة على أكبر قيمة في سلم ليكرت.

### ثالثاً : أساليب تحليل البيانات

يُعتبر الأسلوب الإحصائي المناسب لمعالجة البيانات عملية حاسمة وأساسية في البحث العلمي، وأي خطأ في إختيار الأسلوب المناسب الواجب إستخدامه في الدراسة من أجل معالجة البيانات إحصائياً سوف يضعف من قيمة البحث ولا يقدم إضافة حقيقية في المجال المعرفي، وعليه تم إختيار الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة كما يلي:

تم إستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية في التحليلات الإحصائية المختلفة، ولقد قام الطالب بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج **Excel.V07** و **SPSS V.25** الإحصائي وتم إستخدام الأساليب الإحصائية لغرض إختبار الفرضيات التي تمت صياغتها للإجابة على إشكالية وأسئلة الدراسة وبحسب طبيعة كل فرضية كانت على النحو التالي:

- إحصاءات وصفية منها التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمعرفة دور تبني التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، فالوسط الحسابي أو المتوسط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الأكثر إستخداماً ويسمى في بعض الأحيان المعدل ويستخرج من حاصل قسمة مجموع القيم على عددها للتعرف على درجة الموافقة من قبل أفراد العينة المبحوثة، وأما الإنحراف المعياري يعتبر من أهم مقاييس التشتت المطلقة ويعرف بأنه الجذر التربيعي لمتوسط مجموع مربعات إنحرافات قيم المتغير العشوائي عن وسطها الحسابي ويستخدم للتعرف على مدى إنحراف إستجابات مفردات الدراسة لكل فقرة من الفقرات عن وسطها الحسابي.
- لإيجاد صدق الإتساق الداخلي تم إستخدام معامل الارتباط "**Pearson**" للتحقق من صدق الإتساق الداخلي بين فقرات المقاييس والدرجة الكلية للمقياسين، ولقياس درجة الارتباط يستخدم هذا الإختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات؛
- لإيجاد معامل ثبات الإستبانة تم الإستعانة بطريقتين الأولى تتعلق بمعامل ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات المقاييس، وأما الطريقة الثانية تتعلق بالنجزئة النصفية التي تم من خلالها إستخدام معامل سبيرمان بروان ومعامل جوتمان للتأكد من أنّ المقاييس لديها درجات ثبات مرتفعة؛
- لمعرفة البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ؟ فقد تم الإستعانة بإختبار التوزيع الطبيعي (كولومجروف - سمرنوف (1-Samp k-S))، وهذا لإختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي بالشكل الذي يمكن من تطبيق الأساليب الإحصائية المستخدمة؛
- لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة تم الإستعانة بمعامل الارتباط "**Pearson**" و "**Spearman**"، للتحقق من قوة العلاقة وإتجاهها.
- تحليل التباين الأحادي (**One Way Anova**) لتحديد الفروقات في مستوى مساهمة التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تبعاً لمتغيراتهم الشخصية، ولبيان دلالة الفروق بين متوسطات ثلاث عينات فأكثر، وللتعرف إلى مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى للمتغيرات الديمغرافية؛
- إختبار (**T-Test**) لبيان دلالة الفروق بين المتوسطات عينتين مستقلتين، وذلك للتعرف إلى مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الجنس؛
- إختبار (**Tukey**) لمعرفة إتجاه الفروق ودلالاتها بين فئات كل متغير من متغيرات العوامل الديمغرافية، وتأثيرها على متغيرات الدراسة؛
- إختبار معادلة الإنحدار الخطي البسيط ومعادلة الإنحدار الخطي المتعدد (التدرجي)، وذلك لإظهار مقدار الأثر للمتغيرات المستقلة (التدقيق الإجتماعي بأبعاده الخمسة ) على المتغير التابع (المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات).

المطلب الثالث : إختبار صدق وثبات أداة الدراسة

بعدها تمت صياغة الإستبيان الموجه للأفراد عينة الدراسة في الصورة النهائية وتوزيعه عليهم لتليها عملية الإسترجاع ، حيث سنقوم هنا من إخضاع هذه النتائج لإختباري الصدق والثبات، ففي هذا الجزء سوف نحاول أن نحدد مدى إتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع البعد أو المحور الذي تنتمي إليه وهذا ما يسمى في المعالجة الإحصائية الصدق الإتساق الداخلي، والتعرف كذلك على مدى ثبات الدراسة بمختلف الطرق ومدى صدق المحكمين للإستبانة ، لنعود في الأخير لإختبار التوزيع الطبيعي (كولومجروف - سمرنوف (1-Sampel k-S)).

أولاً: إختبارات صدق الإستبانة

يقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس فقرات الإستبيان ما وضعت لقياسه، حيث يرى الطالب بأن التأكد من صدق الإستبيان يتم من خلال، الصدق الظاهري للإستبيان (صدق المحكمين) لعبارات الإستبيان، والصدق البنائي لمحاور الإستبيان، وقد تم التأكد من صدق الإستبانة فيما يلي:

1. الصدق الظاهري (المحكمين): يستخدم أسلوب الصدق الظاهري بهدف التأكد من مدى صلاحية الإستبانة وملائمتها لأغراض البحث، ويتم ذلك من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والتخصص بالموضوع سواء كانت من الجانب المتغير المستقل (التدقيق الإجتماعي) أو المتغير التابع (المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات)، حيث قام الطالب بعرض الإستبيان المكون من (60) عبارة على مجموعة من المحكمين الأساتذة الآتية أسمائهم:

الجدول رقم (03- 06) : قائمة أسماء المحكمين

| الإسم واللقب   | الرتبة               | جامعة الإنتساب                     |
|----------------|----------------------|------------------------------------|
| شوقي مهدي      | أستاذ التعليم العالي | جامعة غرداية                       |
| خنيش يوسف      | أستاذ التعليم العالي | جامعة الأغواط                      |
| بريطل فاطمة    | أستاذة محاضرة أ      | المركز الجامعي الشريف بوشوشة بأفلو |
| الهادي بوقلقول | أستاذ التعليم العالي | جامعة باجي مختار عنابة             |
| بوراس محمد     | أستاذ التعليم العالي | جامعة الجزائر 03                   |
| سعداوي فريد    | أستاذ التعليم العالي | جامعة غرداية                       |
| ليلي مطالي     | أستاذ التعليم العالي | جامعة أمجد بوقرة بومرداس           |

المصدر: من إعداد الطالب.



للحكم على صدق الإختبار الذي تم عرضه على مجموعة من المحكمين في صورته الأولية وكان يحتوي على (60 عبارة) تخص مجالي التدقيق الإجتماعي المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، وللحصول على صدق الظاهري (المحكمين) تم الأخذ بعين الإعتبار التعديلات والإقتراحات والملاحظات التي قدمها المحكمون المذكور أسمائهم في جدول رقم ( ) ، وبعد إجراء التعديلات والتغييرات في ضوء توصيات وآراء المحكمين، تم إعداد وصياغة بعض العبارات وحذف بعضها وإضافة عبارات أخرى، حتى بقي الإختبار يتكون من (55) عبارة، حتى أخذت الإستبانة شكلها النهائي، ولمعرفة معامل صدق المحكمين يمكن الإستعانة بطريقتين وهما:

**1.1. قياس معامل صدق المحكمين:** وهو ما يدل على مدى الإتساق أو التوافق بين آراء المحكمين على الإستبانة، ويتم إستخراج معامل الثبات من خلال المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$x = \frac{B}{B + N}$$

بحيث تمثل:

- **X:** معامل صدق المحكمين.
- **B:** عدد مرات الإتفاق.
- **N:** عدد مرات الإختلاف. وبتطبيقها نتحصل على قيمة معامل الثبات الذي يقدر بـ:

$$x = \frac{32}{32+13} = 0.712$$

تفسير معامل الثبات: نلاحظ أنّ معامل الثبات المقدر بقيمة (0.712) فهو أكبر من درجة القبول (0.7) المتفق عليها، ويدل هذا على وجود توافق كبير بين المحكمين على فقرات وأبعاد ومحاور الإستبانة.

## 2. صدق الإتساق البنائي لأداة الدراسة :

يُعد صدق الإتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الإتساق الداخلي مدى إرتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الإستبيان مجتمعة، وهناك قاعدتين نأخذها بعين الإعتبار في تحديد الصدق البنائي تتمثل في:

**2.1. القاعدة الأولى:** إذا كانت **r** المحسوبة أكبر من **r** الجدولية، فإنه يوجد إرتباط معنوي؛

**2.2. القاعدة الثانية:** إذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ أقل من (**Sig.or P-valus**) أو تساوي مستوى الدلالة (0.01,0.05) فإنه يوجد

إرتباط معنوي، وعليه يقوم الطالب بإختبار صدق البنائي لمحاور وأبعاد الإستبيان، حيث تم إستخدام برنامج **SPSS.V25** في حساب معامل الإرتباط، ونلخص النتائج في الجدول التالي:

<sup>1</sup> / سعيد التل وآخرون، مناهج البحث العلمي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007 ، ص 142.

الجدول رقم (03- 07) : الصدق البنائي لمحاو الاستبيان

| رقم المحور   | الدرجة الكلية لإجمالي عبارات الاستبيان |                     | قاعدة                         |
|--|--|---------------------|-------------------------------|
|  | sig                                    | Pearson Corrélation |                               |
| 01   | 0.000                                  | **0.619             | الشمولية والتعددية            |
| 02   | 0.000                                  | **0.613             | القابلية للمقارنة             |
| 03   | 0.000                                  | **0.837             | الدورية والإنتظام في التنفيذ  |
| 04   | 0.000                                  | **0.841             | الإستقلالية                   |
|  | 0.000                                  | **0.782             | الإفصاح عن النتائج            |
| 05   | 0.000                                  | **0.428             | المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات |
| <p>** تعني مقارنة قيمة مستوى المعنوية (sig) أو قيمة الإحتمال الخطأ (Sig.or P-valus) بمستوى الدلالة 0.01</p> <p>* تعني مقارنة قيمة مستوى المعنوية (sig) أو قيمة الإحتمال الخطأ (Sig.or P-valus) بمستوى الدلالة 0.05</p> |  |                     |                               |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ قيم معامل الإرتباط كل بعد من أبعاد مع محورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) مما يُشير إلى أنّ جميع محاور الإختبار تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويؤكد قوة الإرتباط الداخلي بين كل محور من المحاور مع أداة البحث، وعليه فإنّ هذه النتيجة توضح صدق فقرات الإختبار وصلاحيتها للتطبيق الميداني، ويتبين أنّ النتائج المتحصل عليها جراء تطبيق صدق البنائي أو ما يسمى بصدق الأبعاد الفرعية تُشير بأنّ معاملات الإرتباط على مستوى الأبعاد الفرعية للمجال الأول تراوحت ما بين (0.619-0.841) للتدقيق الإجتماعي ، والمجال الثاني (0.428) للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، وأما عن جميع معاملات الإرتباط (الصدق) كانت ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، وهذا ما يبرهن بأنّه توجد درجة جيدة لصدق الأبعاد الفرعية. (أنظر الملحق رقم 01، صدق الإستبانة)

### 3. صدق الإتساق الداخلي لمحاو الإستبانة

في هذا الجزء سوف يحاول الطالب أنّ يحدد مدى إتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع البعد أو المحور الذي تنتمي إليه وهذا ما يسمى في المعالجة الإحصائية بالصدق الداخلي، ويقصد بالإتساق الداخلي مدى إتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع البعد أو المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة.

1.3. صدق الإتساق الداخلي للمجال الأول ( التدقيق الإجماعي ) :

الجدول رقم (03- 08) : معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الأول " الشمولية والتعددية "

| الرقم | الفقرات   | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|-------|---|----------------|---------------|
| 01    | يعتبر التدقيق الإجماعي من بين المفاهيم الواضحة بالنسبة لنا .  | 0.510**        | 0.000         |
| 02    | تهتم المؤسسة بشكل كبير بعملية التدقيق الإجماعي .  | 0.823**        | 0.000         |
| 03    | تسهر المؤسسة على إشراك جميع الأطراف ذات المصلحة (موظفين ، مساهمين ، عملاء....) في عمليات التدقيق الإجماعي.                | 0.797**        | 0.000         |
| 04    | تسهر المؤسسة على أن يعالج التدقيق الإجماعي جميع القضايا ( البيئية ، أحداث المجتمع ، شؤون الموظفين ، قضايا المساهمين ... ) | 0.770**        | 0.000         |
| 05    | تعمل المؤسسة على أن يتم تدقيق كل المستويات و الأنشطة الممارسة.  | 0.711**        | 0.000         |
| 06    | يشجع أصحاب المصالح (موظفين ، مساهمين ، عملاء....) على تنفيذ التدقيق الإجماعي .  | 0.618**        | 0.000         |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

ملحوظة: (\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

(\*\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.01.

بعد حساب معامل الارتباط " **Pearson Corrélation** " لدرجة كل عبارة (فقرة) من عبارات الإختبار بالدرجة الكلية له وذلك باستخدام SPSS.V25، يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن جميع معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الأول "الشمولية والتعددية " ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث تتراوح قيم معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الأول بين (0.510-0.823) للفقرة (01) التي تنص على " يعتبر التدقيق الإجماعي من بين المفاهيم الواضحة بالنسبة لنا " ولفقرة (02) التي تنص على " تهتم المؤسسة بشكل كبير بعملية التدقيق الإجماعي " على التوالي، وعليه يتضح أن المقياس يتسم بدرجة جيدة من صدق الإتساق الداخلي. (أنظر الملحق رقم 02، صدق الإستبانة)

الجدول رقم (03- 09) : معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني " القابلية للمقارنة "

| الرقم | الفقرات   | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|-------|---|----------------|---------------|
| 07    | تسهر المؤسسة على ممارسة عمليات التدقيق الإجماعي وفق معايير محددة.                       | 0.711**        | 0.000         |
| 08    | تسهل هذه المعايير من عملية المقارنة بين أداء المؤسسة الأداء المعياري وحتى مؤسسات أخرى . | 0.775**        | 0.000         |

الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

|       |         |  |    |
|-------|---------|--|----|
| 0.000 | **0.800 | تعمل المؤسسة على التحديث المستمر للمعايير التي تمارس بها عملية التدقيق الإجتماعي | 09 |
| 0.000 | **0.811 | تساعد عمليات المقارنة على تحديد مدى إلتزام المؤسسة بالشؤون الإجتماعية.           | 10 |
| 0.000 | **0.486 | يساعد إجراء عملية المقارنة على تحسين الأداء الإجتماعي للمؤسسة.                   | 11 |
| 0.000 | **0.734 | تحرص المؤسسة على زيادة مصداقيتها من خلال الإلتزام بمعايير التدقيق الإجتماعي      | 12 |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

ملحوظة: (\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

(\*\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.01.

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن جميع معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني "القابلية للمقارنة" ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث تتراوح قيم معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني بين (0.486-0.811) للفقرة (11) التي تنص على "يساعد إجراء عملية المقارنة على تحسين الأداء الإجتماعي للمؤسسة" وللفقرة (10) التي تنص على "تساعد عمليات المقارنة على تحديد مدى إلتزام المؤسسة بالشؤون الإجتماعية"، وعليه يتضح أن المقياس يتسم بدرجة جيدة من صدق الاتساق الداخلي. (أنظر الملحق رقم 03، صدق الإستبانة)

الجدول رقم (03 - 10) : معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث "الدورية والإنتظام في التنفيذ"

| الرقم | الفقرات  | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|-------|--|----------------|---------------|
| 13    | تسهر المؤسسة على تنفيذ التدقيق الاجتماعي وفق تواريخ محددة رسمياً   | **0.621        | 0.000         |
| 14    | تعمل المؤسسة على إجراء التدقيق الاجتماعي بشكل دوري(نصف سنوي/سنوي).   | **0.610        | 0.000         |
| 15    | تحرص المؤسسة على الإلتزام بمواعيد إجراء التدقيق الاجتماعي المحددة  | **0.673        | 0.000         |
| 16    | تعمل المؤسسة على إبلاغ جميع الأطراف المشاركين (موظفين ، مساهمين ، حكومة ، عملاء ، مجتمع ، إلخ.....) بمواعيد إجراء عمليات التدقيق الاجتماعي.        | **0.771        | 0.000         |
| 17    | تسهر المؤسسة عند تحديد أو تغيير مواعيد إجراء التدقيق الاجتماعي على إشراك جميع أصحاب المصالح (موظفين ، مساهمين ، حكومة ، عملاء ، مجتمع ، إلخ.....). | **0.776        | 0.000         |
| 18    | تلجئ المؤسسة إلى إجراء التدقيق الاجتماعي بصيغة إستثنائية في بعض الأوقات.   | **0.589        | 0.000         |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

ملحوظة: (\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

(\*\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.01.

## الفصل الثالث : دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة- غرداية لمعرفة دور تبني التدقيق

### الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن جميع معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث " الدورية والإنتظام في التنفيذ " ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث تتراوح قيم معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث بين (0.589-0.776) للفقرة (18) التي تنص على " تلجئ المؤسسة إلى إجراء التدقيق الإجتماعي بصيغة إستثنائية في بعض الأوقات " ولفقرة (17) التي تنص على " تسهر المؤسسة عند تحديد أو تغير مواعيد إجراء التدقيق الإجتماعي على إشراك جميع أصحاب المصالح (موظفين ، مساهمين ، حكومة ، عملاء ، مجتمع ، إلخ....)"، وعليه يتضح أن المقياس يتسم بدرجة جيدة من صدق الإتساق الداخلي. (أنظر الملحق رقم 04، صدق الإستبانة)

الجدول رقم (03 - 11) : معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الرابع " الإستقلالية"

| الرقم | الفقرات  | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|-------|--|----------------|---------------|
| 19    | تشارك المؤسسة أثناء تحديد طبيعة المدقق (داخلي أو خارجي) كل الأطراف المعنية (موظفين ، مساهمين ، حكومة ، مجتمع ، إلخ.....).      | 0.765**        | 0.000         |
| 20    | تشرف على عملية التدقيق الإجتماعي لجنة خاصة ومستقلة.  | 0.768**        | 0.000         |
| 21    | تحرص اللجنة المكلفة بعملية التدقيق الإجتماعي على تنفيذه بشكل محايد   | 0.847**        | 0.000         |
| 22    | يعمل المدقق (داخلي أو خارجي) على إجراء إجتماعات مع المعنيين بعملية التدقيق الإجتماعي ( موظفين ، عملاء ، هيئات مجتمعية ،.....). | 0.892**        | 0.000         |
| 23    | تحاول المؤسسة توفير بيانات ومعلومات صحيحة ودقيقة للمدققين  | 0.895**        | 0.000         |
| 24    | تحرص المؤسسة على توفير الجو الملائم لإنجاح عملية التدقيق الإجتماعي .   | 0.888**        | 0.000         |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

ملحوظة: (\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

(\*\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.01.

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن جميع معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الرابع "الإستقلالية" ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث تتراوح قيم معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث بين (0.765-0.895) للفقرة (19) التي تنص على " تشارك المؤسسة أثناء تحديد طبيعة المدقق (داخلي أو خارجي) كل الأطراف المعنية (موظفين ، مساهمين ، حكومة ، مجتمع ، إلخ.....)". ولفقرة (23) التي تنص على " تحاول المؤسسة توفير بيانات ومعلومات صحيحة ودقيقة للمدققين "، وعليه يتضح أن المقياس يتسم بدرجة جيدة من صدق الإتساق الداخلي. (أنظر الملحق رقم 05، صدق الإستبانة)

الجدول رقم (03 - 12) : معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الخامس " الإفصاح عن النتائج"

| الرقم | الفقرات  | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|-------|--|----------------|---------------|
| 25    | تحرص المؤسسة على نشرالنتائج المتعلقة بعملية التدقيق الإجتماعي في شكل | 0.849**        | 0.000         |

الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

| رقم | تقارير.   | مستوى   | الدلالة |
|-----|---|---------|---------|
| 26  | تحرص المؤسسة على أن تكون التقارير الناتجة عن التدقيق الإجتماعي متاحة للجميع | 0.902** | 0.000   |
| 27  | تسهر المؤسسة على نشر كل التفاصيل المتعلقة بعملية التدقيق الإجتماعي          | 0.896** | 0.000   |
| 28  | تتميز النتائج المعلن عنها في تقارير التدقيق الإجتماعي بالصدق والوضوح.       | 0.846** | 0.000   |
| 29  | تتيح عملية الإفصاح عن النتائج للمؤسسة معرفة مدي تحسن أدائها الإجتماعي.      | 0.782** | 0.000   |
| 30  | يساهم الإفصاح عن النتائج على تحسين صورة المؤسسة                             | 0.837** | 0.000   |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

ملحوظة: (\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

(\*\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.01.

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن جميع معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث "الإفصاح عن النتائج" ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث تتراوح قيم معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث بين (0.782-0.902) للفقرة (29) التي تنص على " تتيح عملية الإفصاح عن النتائج للمؤسسة معرفة مدي تحسن أدائها الإجتماعي " وللفقرة (26) التي تنص على " تحرص المؤسسة على أن تكون التقارير الناتجة عن التدقيق الإجتماعي متاحة للجميع "، وعليه يتضح أن المقياس يتسم بدرجة جيدة من صدق الإتساق الداخلي. (أنظر الملحق رقم 06، صدق الإستبانة).

2.3. صدق الإتساق الداخلي لفترات المجال الثاني (المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات)

الجدول رقم (03 - 13) : معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الأول للمجال الثاني " المسؤولية الاقتصادية "

| الرقم | الفقرات  | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|-------|--|----------------|---------------|
| 01    | تحاول المؤسسة ضمان مستوى عادل ومعقول من الأجور والرواتب .  | 0.307**        | 0.000         |
| 02    | يتأثر مستوى الأجور بنسبة الأرباح المحققة في المؤسسة .  | 0.314**        | 0.000         |
| 03    | تحرص المؤسسة على زيادة مستوى الأرباح.  | 0.282**        | 0.000         |
| 04    | تسهر المؤسسة على التطوير الدائم للمهارات والقدرات ( البشرية ، المادية ، المالية ).                               | 0.813**        | 0.000         |
| 05    | تعمل المؤسسة على أن تتميز تعاملاتها الإقتصادية بالصدق والشفافية .  | 0.826**        | 0.000         |
| 06    | تشارك المؤسسة بياناتها المالية مع أصحاب المصالح ( مساهمين، أطراف حكومية ، هيئات مجتمعية،....) كل حسب علاقته بها. | 0.788**        | 0.000         |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

ملحوظة: (\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

(\*\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.01.

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن جميع معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الأول في المجال الثاني "المسؤولية الاقتصادية" ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث تتراوح قيم معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الأول في المجال الثاني بين (0.282-0.826) للفقرة (03) التي تنص على "تحرص المؤسسة على زيادة مستوى الأرباح"، ولفقرة (05) التي تنص على "تعمل المؤسسة على أن تتميز تعاملاتها الاقتصادية بالصدق والشفافية"، وعليه يتضح أن المقياس يتسم بدرجة جيدة من صدق الإتساق الداخلي. (أنظر الملحق رقم 07، صدق الإستبانة).

الجدول رقم (03 - 14) : معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني للمجال الثاني "المسؤولية القانونية"

| الرقم | الفقرات   | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|-------|---|----------------|---------------|
| 07    | تحرص المؤسسة دوماً على تنفيذ القوانين .   | **0.818        | 0.000         |
| 08    | تعترف المؤسسة بأهمية العمل النقابي وتحترم دوره .  | **0.773        | 0.000         |
| 09    | تحترم المؤسسة الإتفاقيات المبرمة بينها وبين أصحاب المصالح (موظفين ، موردين ، موزعين ، زبائن ، حكومة ، مجتمع .....). | **0.773        | 0.000         |
| 10    | تحرص المؤسسة على تأدية الأعمال وفق ما يسمح به القانون .   | **0.777        | 0.000         |
| 11    | تعاقب المؤسسة أي شخص يخالف القانون الداخلي للمؤسسة .  | **0.729        | 0.000         |
| 12    | تلتزم المؤسسة بشكل جدي بمعايير الامن والسلامة العامة .  | **0.789        | 0.000         |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

ملحوظة: (\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

(\*\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.01.

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن جميع معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني في المجال الثاني "المسؤولية القانونية" ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث تتراوح قيم معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني في المجال الثاني بين (0.729-0.818) للفقرة (11) التي تنص على "تعاقب المؤسسة أي شخص يخالف القانون الداخلي للمؤسسة"، ولفقرة (07) التي تنص على "تحرص المؤسسة دوماً على تنفيذ القوانين"، وعليه يتضح أن المقياس يتسم بدرجة جيدة من صدق الإتساق الداخلي. (أنظر الملحق رقم 08، صدق الإستبانة)

الجدول رقم (03 - 15) : معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث للمجال الثاني " المسؤولية الأخلاقية "

| الرقم | الفقرات  | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|-------|--|----------------|---------------|
| 13    | يعتبر تحسين نوعية الحياة في المجتمع من بين أولويات المؤسسة                     | **0.625        | 0.000         |
| 14    | تتعامل المؤسسة بشكل احترافي مع الخلافات المهنية لضمان سير العمل.               | **0.804        | 0.000         |
| 15    | تحرص المؤسسة دوماً على ربط رسالتها وأهدافها بقيم وأهداف المجتمع.               | **0.719        | 0.000         |
| 16    | تعمل المؤسسة على توفير فرص عمل حقيقية لذوي الاحتياجات الخاصة.                  | **0.681        | 0.000         |
| 17    | تلتزم المؤسسة عند تأدية أعمالها على إحترام ميثاق أخلاقيات العمل المتعارف عليه. | **0.804        | 0.000         |
| 18    | تقدم المؤسسة المساعدة والدعم اللازم للعاملين لديها بهدف حل مشاكلهم الخاصة.     | **0.731        | 0.000         |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

ملحوظة: (\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

(\*\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.01.

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن جميع معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث في المجال الثاني " المسؤولية الأخلاقية " ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث تتراوح قيم معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات المجال الثاني بين (0.625-0.804) والتي تشترك فيه الفقرتين (14 و 17) والتي تنص كل منها على التوالي " تتعامل المؤسسة بشكل احترافي مع الخلافات المهنية لضمان سير العمل " و " تلتزم المؤسسة عند تأدية أعمالها على إحترام ميثاق أخلاقيات العمل المتعارف عليه "، فيما جاءت أقل قيمة للفقرة (13) التي تنص على " يعتبر تحسين نوعية الحياة في المجتمع من بين أولويات المؤسسة "، وعليه يتضح أن المقياس يتسم بدرجة جيدة من صدق الإتساق الداخلي. (أنظر الملحق رقم 09، صدق الإستبانة)

الجدول رقم (03 - 16) : معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الرابع للمجال الثاني " المسؤولية الخيرية "

| الرقم | الفقرات   | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|-------|---|----------------|---------------|
| 19    | تسهم المؤسسة في الحملات التوعوية والتحسيسية (كالوقاية من كوفيد19).  | **0.734        | 0.000         |
| 20    | تسهر المؤسسة على الدعم المستمر للعمل الجمعي والخيري الموجودة في المنطقة   | **0.793        | 0.000         |
| 21    | تعمل المؤسسة على إحياء الأعياد الوطنية والدينية .   | **0.838        | 0.000         |
| 22    | تشارك المؤسسة مع باقي المؤسسات الموجودة في المجتمع (البلدية ، الولاية،...) على التكفل بقضايا المجتمع ( قفة رمضان ، توزيع جوائز، إعانات،....). | **0.614        | 0.000         |
| 23    | تحرص المؤسسة على حماية البيئة إنطلاقاً من التعامل العلمي والعقلاني لمخلفاتها.   | **0.782        | 0.000         |



الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

|       |         |  |    |
|-------|---------|--|----|
| 0.000 | **0.781 | تسهم المؤسسة في تقديم خدمات تكوينية لطلاب الجامعات والمعاهد. | 24 |
| 0.000 | **0.665 | تدعم المؤسسة الأنشطة الثقافية والرياضية في المنطقة .         | 25 |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

ملحوظة: (\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

(\*\*) دالة إحصائية عند مستوى 0.01.

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن جميع معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الرابع للمجال الثاني " المسؤولية الخيرية " ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث تتراوح قيم معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات المجال الثاني بين (0.614-0.838) وجاءت على التوالي لكل من الفقرة (22) التي تنص على " تتشارك المؤسسة مع باقي المؤسسات الموجودة في المجتمع (البلدية ، الولاية،...) على التكفل بقضايا المجتمع ( قفة رمضان ، توزيع جوائز، إعانات،....) "، ولفقرة (21) التي تنص على " تعمل المؤسسة على إحياء الأعياد الوطنية والدينية "، وعليه يتضح أن المقياس يتسم بدرجة جيدة من صدق الإتساق الداخلي؛ (أنظر الملحق رقم 10، صدق الإستبانة) وفي الأخير يمكننا القول أن أنه من خلال الجداول السابقة نلاحظ بأن جميع معاملات صدق الإتساق الداخلي لفقرات المجال الثاني " المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات " ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، تتراوح قيم معاملات صدق الإتساق الداخلي فيها بين (0.282-0.838) ولفقرة (03) ولفقرة (21) على التوالي "، وعليه يتضح أن المقياس يتسم بدرجة جيدة من صدق الإتساق الداخليين محاور المجال الثاني " المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات " .

ثانيا: إختبار ثبات الإستبانة:

وجب على الطالب إستخدام مقاييس دقيقة وثابتة في مجال البحوث الميدانية التي تعتمد على قائمة الإستقصاء كأداة لجمع البيانات، لأن المقاييس الغير ثابتة لا تعطي صورة صادقة ولا تساعده على الوقوف على حقيقة الظاهرة التي يدرسها، حيث أجرى الطالب خطوات التأكد من ثبات الإستبانة وذلك بعد تطبيقها على أفراد العينة الإستطلاعية بطريقتين وهما التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ، نجدتها فيما يلي:

1. الثبات بإستخدام طريقة ألفا كرونباخ:

تم الإستعانة بإستخدام معادلة "ألفا كرونباخ" بغية التأكد من ثبات وإتساق أداة الدراسة، والجدول التالي يبين مستوى المعامل للمحاور منفصلة عن بعضها البعض، وكذلك الإستبيان ككل:

الجدول رقم (03 - 17) : قيمة معامل "Alpha Cronbach's" للإستبيان

| محاور الاستبيان               | عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ | صدق المحك | النتيجة |
|-------------------------------|-------------|--------------------|-----------|---------|
| أحور الأول الشمولية والتعددية | 06          | 0.798              | 0.893     | ثابت    |

الإجماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية

|  |    |       |       |      |
|--|----|-------|-------|------|
| المحور الثاني القابلية للمقارنة            | 06 | 0.798 | 0.893 | ثابت |
| المحور الثالث الدورية والإنتظام في التنفيذ | 06 | 0.683 | 0.826 | ثابت |
| المحور الرابع الاستقلالية                  | 06 | 0.917 | 0.957 | ثابت |
| المحور الخامس الإفصاح عن النتائج           | 06 | 0.925 | 0.961 | ثابت |
| الدرجة الكلية لمحاور التدقيق الإجتماعي     | 30 | 0.924 | 0.961 | ثابت |
| الدرجة الكلية لمحاور المسؤولية الاجتماعية  | 25 | 0.955 | 0.977 | ثابت |
| الدرجة الكلية لجميع فقرات الإستبانة        | 55 | 0.951 | 0.975 | ثابت |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ معامل الثبات الكلي قدر ب(0.924) لمحاور التدقيق الإجتماعي و (0.955) لمحور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وأنّ معامل الثبات الكلي للإستبانة قدر ب (0.951) هذا يدل على أنّ الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يطمئن الطالب إلى تطبيقها على عينة الدراسة، ويعني كذلك أنّه إذا وزع الإستبيان بمؤشراته المختلفة على عينة أخرى من الإطارات العاملين بالمنطقة الصناعية غير عينة الدراسة في أوقات مختلفة فإنّ هناك احتمال قدره (95.51%) للحصول على النتائج التي تم التوصل إليها، كما يعني إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه وبحساب معامل الصدق والمساوي لجذر معامل الثبات نجده مساوي (0.975) وهي قيمة مرتفعة كثيراً، وهو يعني أنّ المقياس يقيس ما وضع لأجله. (أنظر الملحق رقم 11، صدق الإستبانة).

2. الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية:

تعتمد هذه الطريقة على تجزئة الإختبار بعد تطبيقه على مجموعة معينة إلى جزأين متساويين وحساب الإرتباط بين هذين الجزأين، فتم إستخدام درجات العينة المبحوثة لحساب ثبات الإستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث أحتسبت درجة النصف الأول لكل محور من محاور الإستبانة وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات وذلك بحساب معامل الإرتباط بين النصفين ثم جرى تعديل الطول بإستخدام معامل سبيرمان براون (Spearman-Brown Coefficient)، والجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم (03 - 18) : معاملات الإرتباط بين نصفي كل محور من محاور الإستبانة والإستبانة ككل قبل التعديل ومعامل الثبات بعد التعديل

| البيان | عدد العبارات | التجزئة النصفية | معامل الثبات ألفا كرونباخ | معامل الإرتباط جوتمان | معامل الإرتباط بين التجزئتين | معامل الإرتباط سبيرمان |
|--------|--------------|-----------------|---------------------------|-----------------------|------------------------------|------------------------|
|        | 55           | 28              | 0.917                     | 0.628                 | 0.465                        | 0.634                  |
|        |              | 27              | 0.952                     |                       |                              | 0.634                  |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

## الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

يرى الطالب من أجل معرفة معامل الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية يلتزم بالقاعدتين الأساسيتين التي تحدد كيفية إختيار معامل الثبات بهذه الطريقة، تتمثل في:

**1.2. القاعدة الأولى:** في حالة تساوي معامل ألفا كرونباخ للمجالين وتساوي التباين، فيتم الإعتماد على قيمة سبيرمان براون "Spearman-Brown"، حيث يستخرج الجدول قيمتين لسبيرمان براون الأولى "Unequal Length" تأخذ عندما تكون المحاور فردية

(1,3,5,7,...)، أما الثانية "Equal Length" تأخذ عندما تكون المحاور زوجية (2,4,6,8,...).

**2.2. القاعدة الثانية:** في حالة عدم تساوي معامل ألفا كرونباخ للمجالين وعدم تساوي التباين فيتم الإعتماد على قيمة جوثمان "Guttman".

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن معامل ألفا كرونباخ باستخدام معادلة التجزئة النصفية لمعرفة ثبات الدراسة لل فقرات الفردية للإستبانة بلغت (0.917)، كما بلغت (0.952) الفقرات الزوجية للإستبانة، ونستنتج من خلال ذلك أن جميع معاملات الإرتباط المعدلة مرتفعة جداً مما يدل على وجود درجة عالية من الثبات في البيانات التي تم الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بأبعاد المتغير المستقل التدقيق الإجتماعي والمتغير التابع المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، وفي الأخير يتضح للطالب بأن معامل الثبات الكلي يعتمد ويأخذ من قيمة معامل الإرتباط جوثمان والذي قدر بـ (0.628)، لأن هناك إختلاف بين التجزئتين من خلال معامل ألفا كرونباخ، هذا يدل على أن الإستبانة تتمتع بدرجة من الثبات تسمح للطالب من أجل تطبيقها على عينة الدراسة. (أنظر الملحق رقم 12، صدق الإستبانة)

**ثالثاً: إختبار التوزيع الطبيعي (كولومجروف- سمرنوف (1-Sampel k-S))**

يتم إستخدام نوعين من الإختبارات الإحصائية لإختبار الفرضيات وهما المعلمية واللامعلمية، وفي هذه الدراسة سوف نتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبيانات إن كان يتبع الإختبارات المعلمية أو اللامعلمية، وتم عرض إختبار كولومجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو إختبار ضروري في حالة إختبار الفرضيات لأن معظم الإختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول التالي نتائج الإختبار.

الجدول رقم (03 - 19) : إختبار التوزيع الطبيعي (1-Sampel kolmogorov-Smirnov)

| الاحور | عنوان الاحور                 | عدد الفقرات | قيمة مستوى الدلالة |
|--------|------------------------------|-------------|--------------------|
| 01     | الشمولية والتعددية           | 06          | 0.201              |
| 02     | القابلية للمقارنة            | 06          | 0.183              |
| 03     | الدورية والإنتظام في التنفيذ | 06          | 0.170              |
| 04     | الإستقلالية                  | 06          | 0.056              |
| 05     | الإفصاح عن النتائج           | 06          | 0.066              |

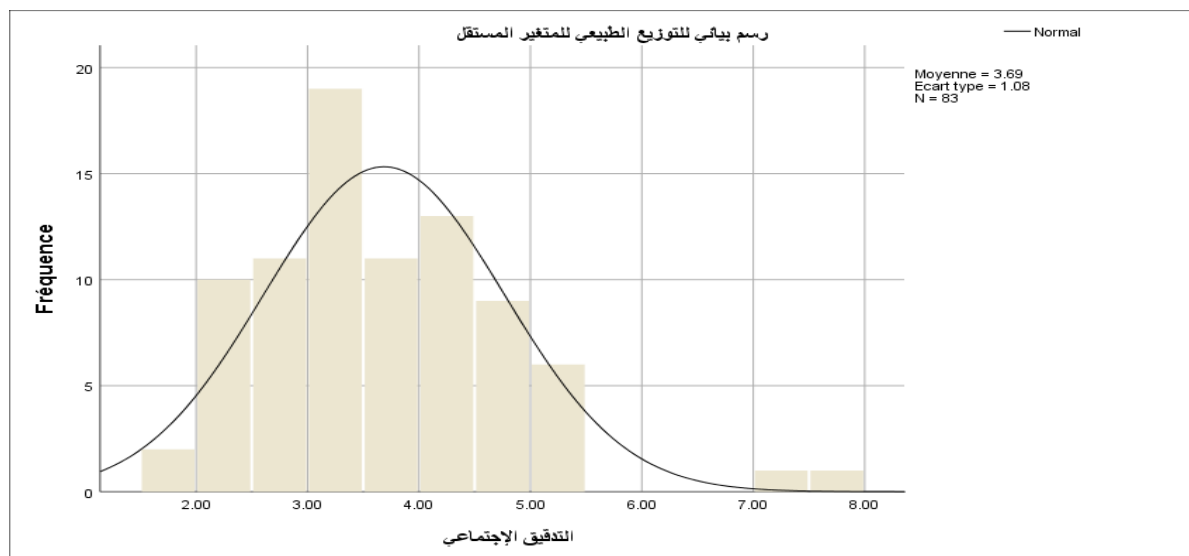
|       |    |                               |    |
|-------|----|-------------------------------|----|
| 0.194 | 30 | التدقيق الإجتماعي             | 06 |
| 0.091 | 25 | المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات | 07 |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

بالنسبة لإختبار التوزيع الطبيعي "Normal Distribution" فقد تم إستخدام مقياس "kolmogorov-Smirnov" الذي يقيس

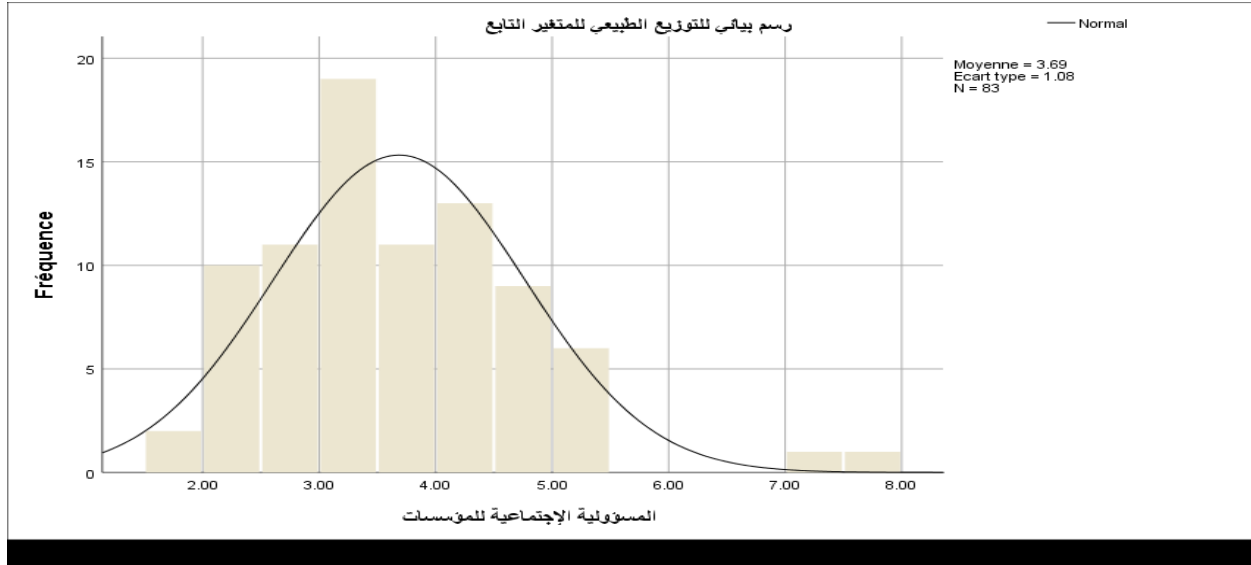
فيما إذا كانت متغيرات الدراسة موزعة بشكل طبيعي أم لا، فإذا كانت قيمة **Sig** أكبر من 0.05، يكون التوزيع طبيعياً، ويتضح من خلال الجدول رقم (03 - 19) أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات التي تم الحصول عليها تتبع التوزيع الطبيعي، مما يسمح بإستخدام الإختبارات المعلمية، والشكل رقم (03 - 02) و(03 - 03) يبين التوزيع الطبيعي كل من المتغير المستقل والمتغير التابع. (أنظر الملاحق رقم 13،14،15،16،17،18،19، صدق الإستبانة).

الشكل رقم (03 - 02) التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل (التدقيق الإجتماعي)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

الشكل رقم (03 - 03) التوزيع الطبيعي للمتغير التابع (المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

### المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

في هذا المبحث يستعرض الطالب تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة على عبارات الدراسة وإستعراض أبرز نتائج الإستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال الإجراءات الإحصائية التحليلية، كما وتم وصف عينة الدراسة حسب البيانات الديمغرافية، وكذلك تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة والمتعلقة بفقرات وأبعاد ومجالات الدراسة، إذ تم إستخدام برنامج Excel.V07 وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS.V25 للحصول على نتائج الدراسة التي سوف يتم عرضها وتحليلها ومناقشتها في هذا المبحث.

### المطلب الأول: عرض خصائص عينة الدراسة

قبل عرض وتحليل النتائج المتعلقة بدور تبني التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بالمنطقة الصناعية بنورة -غرداية ، لا بد أولاً من تحليل العلمي لخصائص عينة الدراسة، و تمثل حجم هذه العينة من الإطارات المبحوثين الذين تم الحصول على إجاباتهم في المنطقة الصناعية بنورة والبالغ عددهم (83)إطارا ، تم تحليل بياناتهم وفق ما يلي:

أولاً: الوصف الإحصائي للبيانات الديمغرافية

تتسم عينة الدراسة بعدة خصائص شخصية ووظيفية من حيث (الجنس، السن، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة)، والتي لها علاقة بدراستنا حيث تفيدنا في معرفة دور وأثر المتغيرات السيكومترية على فرضيات الدراسة، وتم توزيع هذه الخصائص بغرض تحليل وتفسير النتائج، وكذلك يهدف هذا الفرع إلى حساب التكرارات والنسب المئوية للعوامل الديمغرافية، والجداول الموالية توضح توزيع عينة الدراسة حسب هذه الخصائص.

1. توزيع عينة الدراسة حسب الجنس :

يوضح الجدول رقم (03 - 20) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس، حيث يلاحظ الطالب أن غالبية الإطارات العاملين بالمؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية هم ذكور وذلك بنسبة (83.10%)، بينما قدرت نسبة الإناث بـ (16.90%).

الجدول رقم (03 - 20) : توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

| النسبة  | العدد | النوع   |
|---------|-------|---------|
| 83.10 % | 69    | أنثى    |
| 16.90 % | 14    | ذكر     |
| 100 %   | 83    | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه يرى الطالب بأن هنالك تنوع في النسب المئوية بين جنس أفراد العينة المدروسة، حيث كانت نسبة الذكور في المرتبة الأولى وقد بلغت 83.10%، بينما نسبة الإناث في المرتبة الثانية وقد بلغت 16.90%، ويمكن أن نرجع السبب الرئيسي لهذا الاختلاف بين النسبتين للتوزيع العشوائي للإستبيانات بالدرجة الأولى حيث شملت نسبة كبيرة من الذكور، كما أن هذا لا يمنع ان تكون النسبة الأكبر من العاملين بالمؤسسات الموجودة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية من ذكور.

الشكل رقم (03 - 04) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel.V07

2. توزيع عينة الدراسة حسب السن :

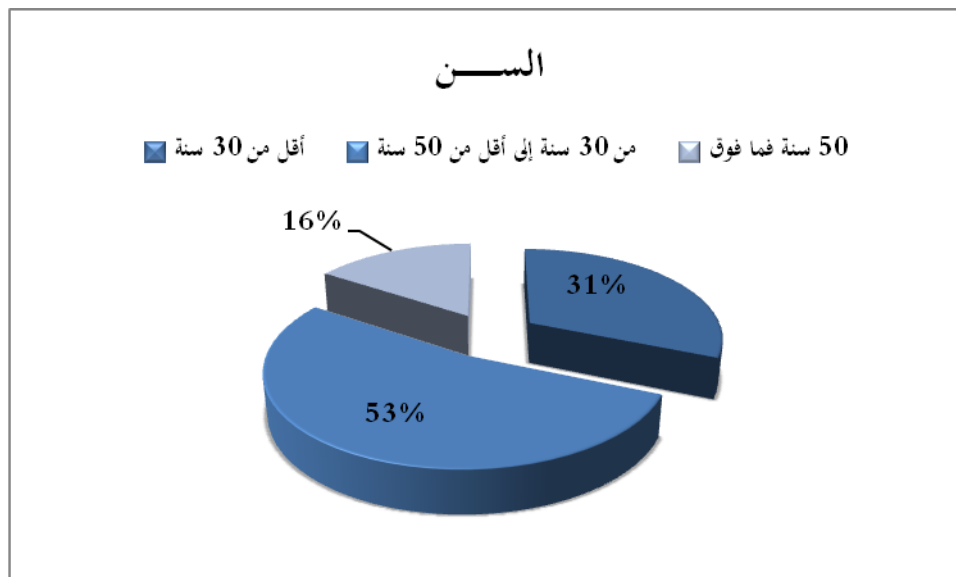
الجدول رقم (03 - 21) : توزيع عينة الدراسة حسب السن

| النسبة  | العدد | النوع                       |
|---------|-------|-----------------------------|
| % 31.30 | 26    | أقل من 30 سنة               |
| %53.00  | 44    | من 30 سنة إلى أقل من 50 سنة |
| %15.70  | 13    | 50 سنة فما فوق              |
| %100    | 83    | المجموع                     |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه يرى الطالب بأن هنالك إختلاف في النسب المئوية بين أعمار أفراد العينة المبحوثين ، حيث إحتلت الفئة من 30 سنة إلى أقل من 50 سنة المرتبة الأولى وقد بلغت 53 %، بينما فئة من أقل من 30 سنة إحتلت في المرتبة الثانية وقد بلغت 31.30%، فيما إحتلت الفئة أكبر من 50 سنة المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة بلغت 15.70% ، ويعزى إرتفاع النسب المئوية في الفئة من 30 سنة إلى أقل من 50 سنة إلى خصائص هذه المؤسسات والتي هي غالبها مؤسسات خاصة كما أن أفراد العينة المبحوثين بالمؤسسات محل الدراسة هم الأشخاص ذوي الخبرة الواسعة في العمل ، وفيما يخص إحتلال الفئة أكبر من 50 سنة المرتبة الأخيرة نظرا لرغبة وحتمية ذوي الأعمار الكبيرة للإحالة إلى التقاعد.

الشكل رقم (03- 05) توزيع عينة الدراسة حسب السن



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel.V07

3. توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الأقدمية :

الجدول رقم (03 - 22) : توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الأقدمية

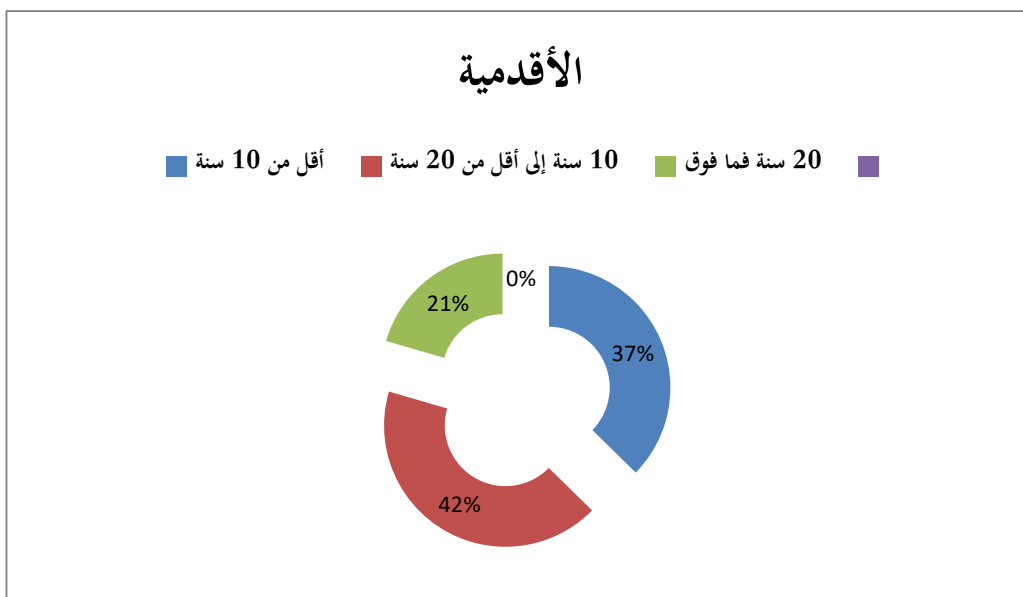
| النسبة  | العدد | النوع                       |
|---------|-------|-----------------------------|
| % 37.34 | 31    | أقل من 10 سنة               |
| % 42.16 | 35    | من 10 سنة إلى أقل من 20 سنة |
| % 20.48 | 17    | 20 سنة فما فوق              |
| %100    | 83    | المجموع                     |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول السابق يرى الطالب بأن هنالك إختلاف في النسب المئوية لأفراد العينة وفق الأقدمية للإطارات المبحوثين ، حيث احتلت الفئة من 10 سنة إلى أقل من 20 سنة المرتبة الأولى بنسبة بلغت 42.16%، بينما جاءت في المرتبة الثانية فئة أقل من 10 سنوات وقد بلغت 37.34%، واحتلت الفئة من 20 سنوات فما فوق المرتبة الثالثة حيث بلغت 20.48%، ويعزى إرتفاع النسب المئوية في كل من فئة أقل من 10 سنوات، وفئة من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة إلى عدة عوامل منها الحجم الكبير للنشاط الصناعي الذي تشهده هذه المنطقة والولاية ككل فضلا على عراقية وقدم هذه المنطقة الصناعية محل الدراسة مما يستدعي منطقيا تجديدا في المورد البشري لهذه المؤسسات.



الشكل رقم ( 03 - 06 ) توزيع عينة الدراسة حسب الأقدمية



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel.V07

4. توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي :

الجدول رقم ( 03 - 23 ) : توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

| النسبة | العدد | النوع                                   |
|--------|-------|---|
| %20.50 | 17    | ثانوي فأقل                              |
| %41    | 34    | تقني وتقني سامي                         |
| %34.90 | 29    | جامعي (ليسانس - ماستر )                 |
| %3.80  | 03    | دراسات عليا (ماجستير ، دكتوراه<br>(...، |
| %100   | 83    | المجموع                                 |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه يرى الطالب بأن هنالك إختلاف في النسب المئوية لأفراد العينة وفق المؤهل العلمي للمبحوثين، حيث إحتلت

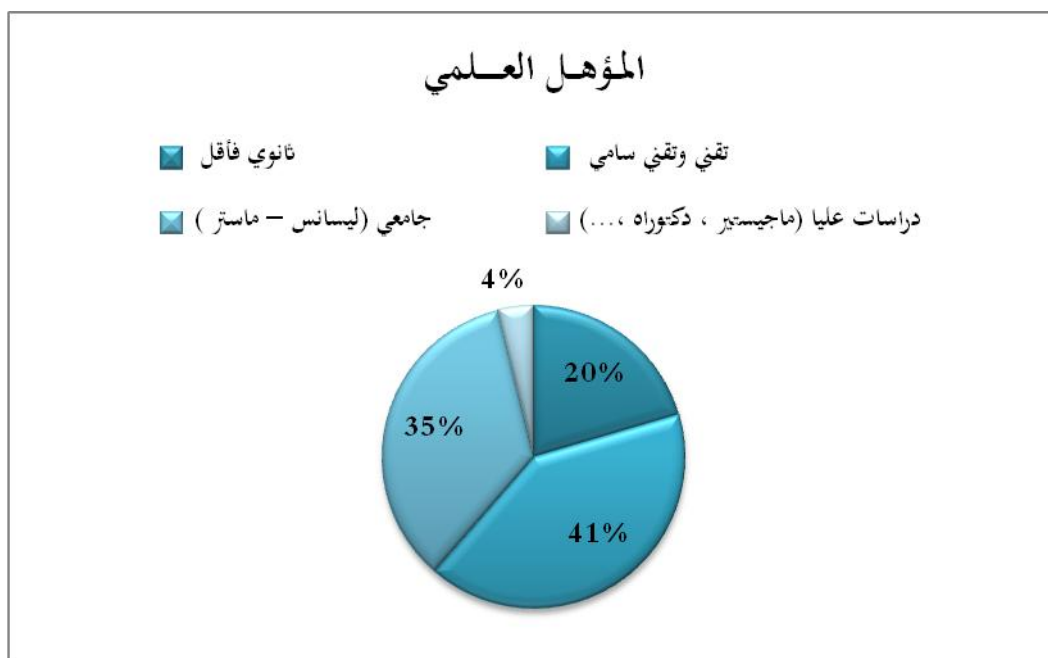
الفئة تقني وتقني سامي المرتبة الأولى بنسبة بلغت %41، بينما جاءت ثانيا فئة الجامعيين من حاملي شهادة ليسانس وماستر ،بينما إحتلت في

## الفصل الثالث : دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة- غرداية لمعرفة دور تبنى التدقيق

### الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

المرتبة الثالثة فئة أقل من ثانوي حيث بلغت 20.50%، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة فقد حلت فئة الحاملين لشهادة الماجستير والدكتوراه بنسبة بلغت 3.80%، ويعزى إرتفاع النسب المتوفاة في كل من فئة تقني وتقني سامي، وفئة الجامعيين وتقارهما إلى أن المؤسسات الموجودة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية محل الدراسة تعتمد في تسيير مهامها ونشاطاتها على ذوي المؤهلات والتخصصات التقنية والإدارية، ونظراً لطبيعة هذه المؤسسات وخصائصها .

الشكل رقم (03 - 07) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel.V07

5. توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة الوظيفة :

الجدول رقم (03 - 24) : توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة الوظيفة

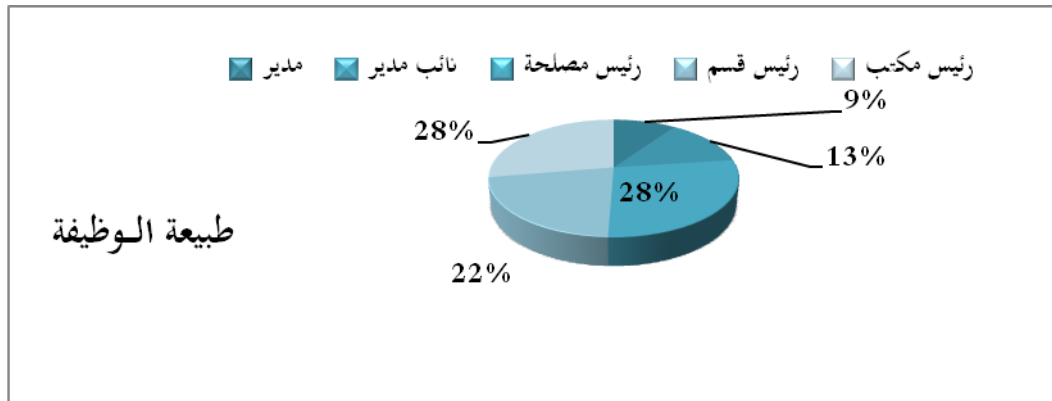
| النسبة | العدد | النوع      |
|--------|-------|------------|
| 9.60%  | 08    | مدير       |
| 13.30% | 11    | نائب مدير  |
| 27.70% | 23    | رئيس مصلحة |
| 21.70% | 18    | رئيس قسم   |
| 27.70% | 23    | رئيس مكتب  |

|         |    |      |
|---------|----|------|
| المجموع | 83 | %100 |
|---------|----|------|

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه يرى بأن هنالك تقارب في النسب المئوية لأفراد العينة حسب نوع الوظيفة ، حيث إحتلت كل من وظيفة رئيس مكتب ورئيس مصلحة المرتبة الأولى بنسبة بلغت 27.70%، بينما جاء الأفراد المبحوثين الذين يشغلون رئيس قسم في المرتبة الثانية وقد بلغت نسبتهم 21.70%، فيما جاءت نسبة المبحوثين من الأشخاص الذين يشغلون رتبة نائب مدير 13.30% محتملة بذلك المرتبة الثالثة ، وفي المرتبة الأخيرة جاء عدد المدراء المبحوثين في دراستنا بأقل نسبة قدرت بـ 9.60%، ويعزى التقارب في النسب المئوية لكل المبحوثين إلى الهدف الأسمى والأساسي التي تعتمد عليه دراستنا وهو الوصول لشريحة متنوعة من الإطارات العاملين بمؤسسات بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية محل الدراسة إضافة إلى خصائص المؤسسات الموجودة بالمنطقة الصناعية.

الشكل رقم ( 03 - 08 ) توزيع عينة الدراسة طبيعة الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel.V07

### المطلب الثاني: عرض النتائج الإحصائية للدراسة وتحليلها

تحليل آراء عينة الدراسة المبحوثة وذلك لفهم العبارات الخاصة بمتغيرات الدراسة، إذ تم الإستعانة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الدراسة، ومعرفة التباين لكل فقرة مع البعد التي تنتمي إليه، وتحديد معاملات الاختلاف، وترتب كل فقرة حسب متوسط حسابها نحو الموافقة بشدة.

### أولاً: تحليل النتائج المتعلقة بالمجال الأول " التدقيق الإجتماعي "

عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتباين ومعاملات الاختلاف والمعنوية للمجال الأول "التدقيق الإجتماعي" كما يلي:

الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

1. تحليل النتائج المتعلقة بالبعد الأول "الشمولية والتعددية" :

فيما يلي عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتباين ومعامل الاختلاف لبعد "الشمولية والتعددية" كما يلي:

الجدول رقم (03 - 25) : نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول "الشمولية والتعددية"

| الترتيب | معامل الاختلاف | التباين | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الفقرة   | رقم الفقرة |
|---------|----------------|---------|-------------------|-----------------|--|------------|
| 1       | 17.86          | 0.425   | 0.65208           | 3.6506          | يعتبر التدقيق الإجتماعي من بين المفاهيم الواضحة بالنسبة لنا .  | 01         |
| 2       | 20.79          | 0.520   | 0.72140           | 3.4699          | تهتم المؤسسة بشكل كبير بعملية التدقيق الإجتماعي .  | 02         |
| 3       | 21.74          | 0.569   | 0.75446           | 3.4699          | تسهر المؤسسة على إشراك جميع الأطراف ذات المصلحة (موظفين ، مساهمين ، عملاء.....) في عمليات التدقيق الإجتماعي.               | 03         |
| 4       | 24.29          | 0.681   | 0.82550           | 3.3976          | تسهر المؤسسة على أن يعالج التدقيق الإجتماعي جميع القضايا ( البيئية ، أحداث المجتمع ، شؤون الموظفين ، قضايا المساهمين ... ) | 04         |
| 6       | 24.73          | 0.628   | 0.79263           | 3.2048          | تعمل المؤسسة على أن يتم تدقيق كل المستويات و الأنشطة الممارسة.   | 05         |
| 5       | 26.45          | 0.703   | 0.83840           | 3.1687          | يشجع أصحاب المصالح (موظفين ، مساهمين ، عملاء.....) على تنفيذ التدقيق الإجتماعي .   | 06         |
|         |                | 0.292   | 0.54074           | 3.3936          | البعد الأول "الشمولية والتعددية"   |            |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

1.1. قراءة وتحليل النتائج: يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ المتوسطات الحسابية لآراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات البعد "الشمولية والتعددية" تراوحت ما بين (3.168-3.650) وبدرجة تقدير تراوحت ما بين عالية ومتوسطة، وأنّ فقرة رقم ( 01) والتي نصت على [يعتبر التدقيق الإجتماعي من بين المفاهيم الواضحة بالنسبة لنا] جاءت في المرتبة الأولى حسب إجابات عينة الدراسة، وكانت فقرة ( 05)

## الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

والتي نصت على [تعمل المؤسسة على أن يتم تدقيق كل المستويات و الأنشطة الممارسة] في آخر مرتبة حسب الإجابات المدرجة ، وبصورة عامة كان المعدل العام لبعء " الشمولية والتعددية " متوسطاً وبلغ (3.393) وتعتبر هذه القيمة متوسطة تبين من خلالها مدى وهي درجة متوسطة تبين أهمية الشمولية والتعددية لدى أفراد العينة المبحوثة، وكان معامل إختلاف للفقرة (01) أقل من معاملات الإختلاف لباقي فقرات البعد " الشمولية والتعددية "، وعليه فإنَّ معامل الفقرة (01) أكثر تجانساً وتقارباً من بقية المعاملات. (أنظر الملحق رقم 01، التحليل الإحصائي )

**2.1. تفسير النتائج:** وبمراجعة الجدول السابق نلاحظ أنَّ المتوسط الحسابي لبعء " الشمولية والتعددية " بلغ (3.3936) وهذا يبين توفر بعد " الشمولية والتعددية" كون الوسط الحسابي له أكبر من (3)، وقيمة معامل الإختلاف (26.45) وهي قيمة منخفضة دلالة على الإنسجام في إجابات أفراد العينة، ويعزى هذا الأمر لعدم الفهم الجيد والواسع من قبل أفراد العينة المبحوثة للتدقيق الإجتماعي إضافة لعدم ممارستها بشكل شامل ومتعدد في لكل الوظائف .

## 2. تحليل النتائج المتعلقة بالبعد الثاني " القابلية للمقارنة " :

فيما يلي عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتباين ومعامل الإختلاف لبعء " القابلية للمقارنة " كما يلي:

الجدول رقم (03 - 26) : نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني " القابلية للمقارنة "

| رقم الفقرة | الفقرة  | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التباين | معامل الإختلاف | الترتيب |
|------------|---|-----------------|-------------------|---------|----------------|---------|
| 07         | تسهل المؤسسة على ممارسة عمليات التدقيق الإجتماعي وفق معايير محددة.                      | 3.5301          | 0.75446           | 0.569   | 21.37          | 1       |
| 08         | تسهل هذه المعايير من عملية المقارنة بين أداء المؤسسة الأداء المعياري وحتى مؤسسات أخرى . | 3.5542          | 0.94033           | 0.884   | 26.45          | 5       |
| 09         | تعمل المؤسسة على التحديث المستمر للمعايير التي تمارس بها عملية التدقيق الإجتماعي        | 3.4096          | 0.79689           | 0.635   | 23.37          | 2       |
| 10         | تساعد عمليات المقارنة على تحديد مدى إلتزام المؤسسة بالشؤون الإجتماعية.                  | 3.5181          | 0.92869           | 0.862   | 26.39          | 4       |
| 11         | يساعد إجراء عملية المقارنة على تحسين الأداء الإجتماعي للمؤسسة.                          | 3.7349          | 1.08295           | 1.173   | 28.89          | 6       |
| 12         | تحرص المؤسسة على زيادة مصداقيتها من خلال الإلتزام بمعايير التدقيق الإجتماعي             | 3.4940          | 0.81710           | 0.668   | 23.38          | 3       |

الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

|        |         |        |                                    |
|--------|---------|--------|------------------------------------|
| 0.3970 | .630410 | 3.5402 | البعد الثاني " القابلية للمقارنة " |
|--------|---------|--------|------------------------------------|

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

1.2. قراءة وتحليل النتائج: يتضح من خلال الجدول أعلاه أنَّ المتوسطات الحسابية لآراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات البعد "القابلية للمقارنة" تراوحت ما بين (3.73-3.53) وبدرجة تقدير تراوحت ما بين عالية ومتوسطة، وأنَّ فقرة رقم (07) والتي نصت على [تسهير المؤسسة على ممارسة عمليات التدقيق الإجتماعي وفق معايير محددة]. تحصلت على المرتبة الأولى حسب إجابات عينة الدراسة، وكانت فقرة (11) والتي نصت على [يساعد إجراء عملية المقارنة على تحسين الأداء الإجتماعي للمؤسسة]. هي أقل مرتبة حصل عليها، وبصورة عامة كان معدل العام للبعد " القابلية للمقارنة " متوسط وبلغ (3.540) وهي درجة مرتفعة تبين أهمية بعد قابلية المقارنة لدى أفراد العينة المبحوثة، وكان معامل إختلاف للفقرة (11) أقل من معاملات الإختلاف لباقي فقرات البعد " القابلية للمقارنة "، وعليه فإنَّ معامل الفقرة (11) أكثر تجانساً وتقارباً من بقية المعاملات. (أنظر الملحق رقم02، التحليل الإحصائي)

2.2. تفسير النتائج: وبمتابعة الجدول السابق نلاحظ أنَّ المتوسط الحسابي لبعد " قابلية المقارنة" بلغ (3.540) وهذا يبين توفر بعد " القابلية للمقارنة" كون الوسط الحسابي له أكبر من (3)، وقيمة معامل الإختلاف (31.84) وهي قيمة منخفضة دلالة على الإنسجام في إجابات أفراد العينة، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها أن إجراء عملية المقارنة يسهم في تحسين الأداء الإجتماعي من خلال مقارنة أداء المؤسسة بالأداء المعياري وزيادة مصداقيتها وإلتزامها بمعايير المقارنة.

3. تحليل النتائج المتعلقة بالبعد الثالث "الدورية والإنتظام في التنفيذ":

فيما يلي عرض المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والتباين ومعامل الإختلاف لبعد " الدورية والإنتظام في التنفيذ " كما يلي:

الجدول رقم (03 - 27) : نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث "الدورية والإنتظام في التنفيذ"

| رقم الفقرة | الفقرة  | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | التباين | معامل الإختلاف | الترتيب |
|------------|---|-----------------|-------------------|---------|----------------|---------|
| 13         | تسهير المؤسسة على تنفيذ التدقيق الاجتماعي وفق تواريخ محددة رسمياً                         | 3.3373          | 0.68569           | 0.470   | 20.54          | 1       |
| 14         | تعمل المؤسسة على إجراء التدقيق الإجتماعي بشكل دوري(نصف سنوي/سنوي).                        | 3.3012          | 0.69379           | 0.481   | 21.01          | 2       |
| 15         | تحرص المؤسسة على الإلتزام بمواعيد إجراء التدقيق الإجتماعي المحددة                         | 3.2530          | 0.76259           | 0.582   | 23.44          | 3       |
| 16         | تعمل المؤسسة على إبلاغ جميع الأطراف المشاركين (موظفين ، مساهمين ، حكومة ، عملاء ، مجتمع ، | 3.4096          | 0.87005           | 0.757   | 25.51          | 4       |

الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

| الإح. ....)                                   | بمواعيد إجراء عمليات التدقيق الإجتماعي.  |        |         |       |       |
|---|--|--------|---------|-------|-------|
| 17  | تسهر المؤسسة عند تحديد أو تغيير مواعيد إجراء التدقيق الإجتماعي على إشراك جميع أصحاب المصالح (موظفين ، مساهمين ، حكومة ، عملاء ، مجتمع ، إلخ.....). | 3.3976 | 0.94919 | 0.901 | 27.93 |
| 18  | تلجئ المؤسسة إلى إجراء التدقيق الإجتماعي بصيغة إستثنائية في بعض الأوقات.   | 3.7590 | 1.72916 | 2.990 | 46.00 |
| البعد الثالث " الدورية والإنتظام في التنفيذ " |  | 3.4096 | 0.63133 | 0.399 |       |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

1.3. قراءة وتحليل النتائج: يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لآراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات البعد " الدورية والإنتظام في التنفيذ " تراوحت ما بين (3.337-3.7590) وبدرجة تقدير تراوحت ما بين عالية ومتوسطة، وأنّ فقرة رقم (13) والتي نصت على [ تسهر المؤسسة على تنفيذ التدقيق الاجتماعي وفق تواريخ محددة رسمياً ] تحصلت على المرتبة الأولى حسب إجابات عينة الدراسة، وكانت فقرة (18) والتي نصت على [ تلجئ المؤسسة إلى إجراء التدقيق الاجتماعي بصيغة إستثنائية في بعض الأوقات. ] هي أقل مرتبة حصل عليها، وبصورة عامة كان معدل العام للبعد " الدورية والإنتظام في التنفيذ " متوسط وبلغ (3.409) وهي درجة متوسطة تعكس أهمية الدورية والإنتظام في التنفيذ لدى أفراد العينة المبحوثة، وكان معامل إختلاف للفقرة (13) أقل من معاملات الإختلاف لباقي فقرات البعد " الدورية والإنتظام في التنفيذ"، وعليه فإنّ معامل الفقرة (13) أكثر تجانساً وتقارباً من بقية المعاملات. (أنظر الملحق رقم 03، التحليل الإحصائي).

2.3. تفسير النتائج: وبمتابعة الجدول أعلاه نلاحظ أنّ المتوسط الحسابي لبعد " الدورية والإنتظام في التنفيذ " بلغ (3.576) وهذا يبين توفر بعد الدورية والإنتظام في التنفيذ كون الوسط الحسابي له أكبر من (3)، وقيمة معامل الإختلاف (20.54) وهي قيمة منخفضة دلالة على الإنسجام في إجابات أفراد العينة، ويعود ذلك لإتفاق أفراد العينة على أن المؤسسة تلجئ لتنفيذ التدقيق بصيغة إستثنائية إضافة إلى إبلاغ جميع الأطراف المشاركين فيه .

4. تحليل النتائج المتعلقة بالبعد الرابع " الإستقلالية " :

فيما يلي عرض المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والتباين ومعامل الإختلاف لبعد " الإستقلالية " كما يلي :

الجدول رقم (03 - 28) : يبين نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الرابع " الإستقلالية "

| رقم الفقرة | الفقرة   | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التباين | معامل الاختلاف | الترتيب |
|------------|--|-----------------|-------------------|---------|----------------|---------|
| 19         | تشارك المؤسسة أثناء تحديد طبيعة المدقق (داخلي أو خارجي) كل الأطراف المعنية (موظفين ، مساهمين ، حكومة ، مجتمع ، إلخ.....).      | 3.2771          | 0.92806           | 0.861   | 28.31          | 2       |
| 20         | تشرف على عملية التدقيق الإجتماعي لجنة خاصة ومستقلة.  | 3.4699          | 1.0858            | 1.179   | 31.29          | 6       |
| 21         | تحرص اللجنة المكلفة بعملية التدقيق الإجتماعي على تنفيذه بشكل محايد   | 3.4458          | 0.92727           | 0.860   | 26.91          | 1       |
| 22         | يعمل المدقق (داخلي أو خارجي) على إجراء إجتماعات مع المعنيين بعملية التدقيق الإجتماعي ( موظفين ، عملاء ، هيئات مجتمعية ،.....). | 3.3735          | 0.97168           | 0.944   | 028.8          | 4       |
| 23         | تحاول المؤسسة توفير بيانات ومعلومات صحيحة ودقيقة للمدققين  | 3.4699          | 1.01618           | 1.033   | 29.28          | 5       |
| 24         | تحرص المؤسسة على توفير الجو الملائم لإنجاح عملية التدقيق الإجتماعي .   | 3.5422          | 1.00367           | 1.007   | 28.33          | 3       |
|            | البعد الرابع " الإستقلالية "   | 3.4297          | 0.832570          | 0.6930  |                |         |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

1.4. قراءة وتحليل النتائج: يتضح من خلال الجدول السابق أنّ المتوسطات الحسابية لآراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات البعد " الإستقلالية " تراوحت ما بين (3.27-3.54) وبدرجة تقدير تراوحت ما بين عالية ومتوسطة، وأنّ فقرة رقم (19) والتي نصت على [تشارك المؤسسة أثناء تحديد طبيعة المدقق (داخلي أو خارجي) كل الأطراف المعنية (موظفين ، مساهمين ، حكومة ، مجتمع ، إلخ.....)]. تحصلت على المرتبة الأولى حسب إجابات عينة الدراسة، وكانت فقرة (20) والتي نصت على [تشرف على عملية التدقيق الإجتماعي لجنة خاصة ومستقلة.] هي أقل مرتبة حصل عليها، وبصورة عامة كان معدل العام للبعد " الإستقلالية " متوسط وبلغ (3.429) وهي درجة مرتفعة تبين أهمية بعد الإستقلالية لدى أفراد العينة المبحوثة، وكان معامل إختلاف للفقرة (21) أقل من معاملات الإختلاف لباقي فقرات البعد " الإستقلالية "، وعليه فإنّ معامل الفقرة (21) أكثر تجانساً وتقارباً من بقية المعاملات.(أنظر الملحق رقم04، التحليل الإحصائي)



الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

2.4. تفسير النتائج: وبمتابعة الجدول السابق نلاحظ أنّ المتوسط الحسابي لبعد " الإستقلالية " بلغ (3.429) وهذا يبين توفر بعد " الإستقلالية " كون الوسط الحسابي له أكبر من (3)، وقيمة معامل الإختلاف (26.91) وهي قيمة منخفضة دلالة على الإنسجام في إجابات أفراد العينة، ويعزى هذا الأمر إلى أن أفراد العينة أن المؤسسة توفر بيانات ومعلومات صحيحة ودقيقة للمدققين إضافة لتوفير الجو الملائم لإنجاح عملية التدقيق الإجتماعي .

5. تحليل النتائج المتعلقة بالبعد الخامس "الإفصاح عن النتائج " :

فيما يلي عرض المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والتباين ومعامل الإختلاف لبعد " الإفصاح عن النتائج " كما يلي:

الجدول رقم (03 - 29) : نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الخامس " الإفصاح النتائج "

| رقم الفقرة                          | الفقرة   | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | التباين | معامل الإختلاف | الترتيب |
|-------------------------------------|--|-----------------|-------------------|---------|----------------|---------|
| 25                                  | تحرص المؤسسة على نشرالنتائج المتعلقة بعملية التدقيق الإجتماعي في شكل تقارير. | 3.3855          | 1.03395           | 1.069   | 30.54          | 4       |
| 26                                  | تحرص المؤسسة على أن تكون التقارير الناتجة عن التدقيق الإجتماعي متاحة للجميع  | 3.1928          | 1.12030           | 1.255   | 35.08          | 5       |
| 27                                  | تسهر المؤسسة على نشر كل التفاصيل المتعلقة بعملية التدقيق الإجتماعي           | 3.0482          | 1.09214           | 1.193   | 35.82          | 6       |
| 28                                  | تتميز النتائج المعلن عنها في تقارير التدقيق الإجتماعي بالصدق والوضوح.        | 3.3614          | 0.982510          | 0.9650  | 29.22          | 3       |
| 29                                  | تتيح عملية الإفصاح عن النتائج للمؤسسة معرفة مدى تحسن أدائها الإجتماعي.       | 3.3976          | 0.936260          | 0.8770  | 27.55          | 2       |
| 30                                  | يساهم الإفصاح عن النتائج على تحسين صورة المؤسسة                              | 3.4699          | 0.954290          | 0.9110  | 27.50          | 1       |
| البعد الخامس " الإفصاح عن النتائج " |  | 3.3092          | 0.871540          | 0.7600  |                |         |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

1.5. قراءة وتحليل النتائج: يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ المتوسطات الحسابية لآراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات البعد " الإفصاح عن النتائج " تراوحت ما بين (3.04-3.469) وبدرجة تقدير تراوحت ما بين منخفضة ومتوسطة، وأنّ فقرة رقم (27) والتي نصت على

## الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

[تسهر المؤسسة على نشر كل التفاصيل المتعلقة بعملية التدقيق الإجتماعي] تحصلت على المرتبة الأولى حسب إجابات عينة الدراسة، وكانت فقرة (30) والتي نصت على [يساهم الإفصاح عن النتائج على تحسين صورة المؤسسة] هي أقل مرتبة حصل عليها، وبصورة عامة كان معدل العام للبعد " الإفصاح عن النتائج " متوسط وبلغ (3.309) وهي درجة مرتفعة تبين أهمية بعد الإفصاح عن النتائج لدى أفراد العينة المبحوثة، وكان معامل إختلاف للفقرة ( 30) أقل من معاملات الإختلاف لباقي فقرات البعد " الإفصاح عن النتائج"، وعليه فإن معامل الفقرة (30) أكثر تجانساً وتقارباً من بقية المعاملات. (أنظر الملحق رقم 05، التحليل الإحصائي)

2.5. تفسير النتائج: وبمتابعة الجدول أعلاه نلاحظ أنّ المتوسط الحسابي لبعد " الإفصاح عن النتائج " بلغ (3.309) وهذا يبين توفر بعد " الإفصاح عن النتائج " كون الوسط الحسابي له أكبر من (3)، وقيمة معامل الإختلاف (27.50) وهي قيمة منخفضة دلالة على الإنسجام في إجابات أفراد العينة، ويعود هذا لإتفاق أفراد العينة المبحوثة بأن الإفصاح عن النتائج يساهم في تحسين صورة المؤسسة إضافة لكونه يتيح معرفة مدي تحسن الأداء الإجتماعي للمؤسسة .

### ثانياً: تحليل النتائج المتعلقة بالمجال الثاني " المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات "

فيما يلي عرض للمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والتباين ومعاملات الاختلاف والمعنوية للمجال الثاني "المسؤولية

الإجتماعية للمؤسسات" كما يلي:

الجدول رقم (03 - 30) : نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المجال الثاني " المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات "

| رقم الفقرة | الفقرة   | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | التباين | معامل الإختلاف | الترتيب |
|------------|--|-----------------|-------------------|---------|----------------|---------|
| 01         | تحاول المؤسسة ضمان مستوى عادل ومعقول من الأجور والرواتب                            | 3.5663          | 0.96516           | 0.9320  | 27.06          | 16      |
| 02         | يتأثر مستوى الأجور بنسبة الأرباح المحققة في المؤسسة .                              | 3.4940          | 1.09737           | 1.204   | 31.40          | 22      |
| 03         | تحرص المؤسسة على زيادة مستوى الأرباح.  | 3.9639          | 0.90319           | 0.8160  | 22.78          | 05      |
| 04         | تسهر المؤسسة على التطوير الدائم للمهارات والقدرات ( البشرية ، المادية ، المالية ). | 3.7590          | 0.835060          | 0.6970  | 22.21          | 03      |
| 05         | تعمل المؤسسة على أن تتميز تعاملاتها الإقتصادية بالصدق والشفافية .                  | 3.7229          | 0.859850          | 0.7390  | 23.09          | 06      |
| 06         | تشارك المؤسسة بياناتها المالية مع أصحاب  | 3.4819          | 0.928690          | 0.8620  | 26.67          | 15      |

الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

|    |       |        |          |        |   |    |
|----|-------|--------|----------|--------|---|----|
|    |       |        |          |        | المصالح ( مساهمين، أطراف حكومية ، هيئات مجتمعية،....) كل حسب علاقته بها.  |    |
| 01 | 21.23 | 0.683  | 0.826570 | 3.8916 | تحرص المؤسسة دوما على تنفيذ القوانين .  | 07 |
| 11 | 24.67 | 0.828  | 0.909670 | 3.6867 | تعترف المؤسسة بأهمية العمل النقابي وتحترم دوره .  | 08 |
| 19 | 28.20 | 1.025  | 1.01256  | 3.5904 | تحتزم المؤسسة الإتفاقيات المبرمة بينها وبين أصحاب المصالح (موظفين ، موردين ، موزعين ، زبائن ، حكومة ، مجتمع .....). | 09 |
| 10 | 24.15 | 0.8720 | 0.93406  | 3.8675 | تحرص المؤسسة على تأدية الأعمال وفق ما يسمح به القانون .   | 10 |
| 07 | 23.11 | 0.7990 | 0.89403  | 3.8675 | تعاقب المؤسسة أي شخص يخالف القانون الداخلي للمؤسسة .  | 11 |
| 13 | 26.14 | 0.966  | 0.98266  | 3.7590 | تلتزم المؤسسة بشكل جدي بمعايير الامن والسلامة العامة  | 12 |
| 25 | 36.26 | 1.540  | 1.24078  | 3.4217 | يعتبر تحسين نوعية الحياة في المجتمع من بين أولويات المؤسسة  | 13 |
| 20 | 28.22 | 0.9590 | 0.979510 | 3.4699 | تتعامل المؤسسة بشكل احترافي مع الخلافات المهنية لضمان سير العمل.  | 14 |
| 21 | 30.04 | 1.252  | 1.11872  | 3.7229 | تحرص المؤسسة دوما على ربط رسالتها وأهدافها بقيم وأهداف المجتمع.   | 15 |
| 18 | 27.71 | 0.8680 | 0.931540 | 3.3614 | تعمل المؤسسة على توفير فرص عمل حقيقية لذوي الإحتياجات الخاصة.   | 16 |
| 14 | 26.46 | 0.964  | 0.98191  | 3.7108 | تلتزم المؤسسة عندتأدية أعمالها على إحترام ميثاق أخلاقيات العمل المتعارف عليه.                                       | 17 |
| 24 | 33.96 | 1.267  | 1.12540  | 3.3133 | تقدم المؤسسة المساعدة والدعم اللازم للعاملين لديها بهدف حل مشاكلهم الخاصة.  | 18 |
| 04 | 22.66 | 0.817  | 0.90384  | 3.9880 | تسهم المؤسسة في الحملات التوعوية والتحسيسية (كالوقاية من كوفيد19).  | 19 |

الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

|    |       |        |          |        |   |  |
|----|-------|--------|----------|--------|---|--|
| 08 | 23.63 | 0.769  | 0.87694  | 3.7108 | 20  | تسهر المؤسسة على الدعم المستمر للعمل الجمعي والخيري الموجودة في المنطقة  |
| 12 | 24.96 | 0.836  | 0.91435  | 3.6627 | 21  | تعمل المؤسسة على إحياء الأعياد الوطنية والدينية .  |
| 23 | 32.22 | 1.224  | 1.10644  | 3.4337 | 22  | تتشارك المؤسسة مع باقي المؤسسات الموجودة في المجتمع (البلدية ، الولاية،...) على التكفل بقضايا المجتمع ( قفة رمضان ، توزيع جوائز، إعانات،....). |
| 09 | 23.90 | 0.823  | 0.90741  | 3.7952 | 23  | تحرص المؤسسة على حماية البيئة إنطلاقاً من التعامل العلمي والعقلاني لمخلافاتها.   |
| 02 | 21.99 | 0.679  | 0.82408  | 3.7470 | 24  | تسهم المؤسسة في تقديم خدمات تكوينية لطلاب الجامعات والمعاهد.   |
| 17 | 27.17 | 0.852  | 0.92314  | 3.3976 | 25  | تدعم المؤسسة الأنشطة الثقافية والرياضية في المنطقة .   |
|    |       | 0.4470 | 0.668650 | 3.6554 | المجال الثاني " المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات " |  |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

1. قراءة وتحليل النتائج: يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ المتوسطات الحسابية لآراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات المجال الثاني " المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات " تراوحت ما بين (3.31-3.96) وبدرجة تقدير تراوحت ما بين عالية ومتوسطة، وأنّ فقرة رقم (18) والتي نصت على [تقدم المؤسسة المساعدة والدعم اللازم للعاملين لديها بهدف حل مشاكلهم الخاصة]. تحصلت على المرتبة الأولى حسب إجابات عينة الدراسة، وكانت فقرة (03) والتي نصت على [تحرص المؤسسة على زيادة مستوى الأرباح.] هي أقل مرتبة حصل عليها، وبصورة عامة كان معدل العام للبعد " المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات " متوسط وبلغ (3.655) وهي درجة مرتفعة تبين أهمية بعد المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات لدى أفراد العينة المبحوثة، وكان معامل إختلاف للفقرة (07) أقل من معاملات الإختلاف لباقي فقرات البعد " المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات "، وعليه فإنّ معامل الفقرة (07) أكثر تجانساً وتقارباً من بقية المعاملات. (أنظر الملاحق رقم 06 و07 و08 و09، التحليل الإحصائي)

2. تفسير النتائج: وبمتابعة الجدول السابق نلاحظ أنّ المتوسط الحسابي لبعده " المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات " بلغ (3.576) وهذا يبين توفر بعد " المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات " كون الوسط الحسابي له أكبر من (3)، وقيمة معامل الإختلاف (21.23) وهي قيمة منخفضة

## الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

دلالة على الإنسجام في إجابات أفراد العينة، وذلك لعدة أسباب منها أهمها إتفاق أفراد العينة المبحوثة على أن هناك مسؤولية إجتماعية لديهم وهم يسعون دائما إلى تحسينها من خلال تقديم المؤسسة للمساعدة والدعم اللازم للعاملين ، التكفل بقضايا المجتمع فضلا على الحرص بأن تتميز تعاملاتها بالصدق والشفافية .

### المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

تنطوي هذه الفقرة على إختبار فرضية البحث (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات) وما يتفرع عنها من فرضيات فرعية، ولقد إستخدم الباحث الإندثار الخطي البسيط من أجل إختبار الفرضية أعلاه، وسيتم إختبار الفرضيات الفرعية أولاً ومن ثم إختبار الفرضية الرئيسية.

#### أولاً: التأكد من صحة ثبوت الفرضية الرئيسية الأولى

للتحقق من صحة الفرضية الرئيسية الأولى تم إيجاد مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون "Correlation Coefficient Pearson" ومعامل الارتباط سبيرمان "Spearman" لكشف طبيعة العلاقة بين درجات كل من ( الشمولية والتعددية، القابلية للمقارنة ، الدورية والإنتظام في التنفيذ، الإستقلالية ، الإفصاح عن النتائج ) للتدقيق الإجتماعي وبين تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات لدى أفراد العينة المبحوثة بالمؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، على النحو الآتي:

توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين تبني التدقيق الإجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية .

#### 1. الفرضية الفرعية الأولى :

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الأولى تم إيجاد معامل الارتباط بيرسون "Correlation Coefficient Pearson" ومعامل الارتباط سبيرمان "Spearman" لكشف طبيعة العلاقة بين درجات الشمولية والتعددية للتدقيق الإجتماعي وبين درجات تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات لدى أفراد العينة المبحوثة بالمؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، وسوف تتضح النتائج من خلال الجدول (31-03) كالتالي:

1.1. فرضية العدم ( $H_0$ ): لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين شمولية وتعددية التدقيق الإجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

2.1. فرضية الوجود ( $H_1$ ): توجد علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين شمولية وتعددية التدقيق الإجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

الجدول رقم (03 - 31) : معامل الارتباط بين الشمولية والتعددية و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

| النتيجة                        | معامل الارتباط سبيرمان | معامل بيرسون للإرتباط | الفرضية                |
|--------------------------------|------------------------|-----------------------|------------------------|
| قبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) | 0.356                  | 0.373                 | الفرضية الفرعية الأولى |
|                                | 0.001                  | 0.001                 | القيمة الاحتمالية Sig  |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

(\* ) الإرتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

يبين الجدول أعلاه أنّ معامل الإرتباط لبيرسون يساوي ( 0.373)، ومعامل الإرتباط سبيرمان يساوي ( 0.356 ) وأنّ القيمة الاحتمالية تساوي ( 0.001 ) لكليهما ، وهي أقل من مستوى الدلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين شمولية وتعددية التدقيق الإجماعي و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، وتأسيساً على ذلك ومن خلال النتائج الخاصة بعلاقة الإرتباط بين شمولية وتعددية التدقيق الإجماعي والمتغير التابع نتوصل إلى قبول فرضية الوجود، وهذا يدل على وجود علاقة موجبة (طردية) وضعيفة، أي كلما إرتفع مستوى الشمولية والتعددية للتدقيق الإجماعي إرتفعت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بدرجة ضعيفة، بمعنى أن الإطارات المبحوثين يرون أن الشمولية والتعدد في التدقيق الإجماعي مهم في تحسين ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، وإتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ( سعد محمد حوسين ، 2021) والتي قالت بأنه يوجد إدراك للمؤسسات المساهمة إتجاه أهمية شمولية إجراء عملية التدقيق الإجماعي ، وإختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ( Helmut Werner ، 2004) والتي نصت على أن عمليات التدقيق الحاصلة في دول الإتحاد الأوروبي تغطي الآثار المباشرة لمختلف الإدارات والهيئات العامة وتتغافل عن الآثار الغير المباشرة مما يلغي شرط الشمولية في التدقيق الإجماعي ، كما إختلفت مع دراسة (خليل الرفاعي ، 2012) والتي أقرت بأن خطة التدقيق لا تتضمن برنامجاً شاملاً لعملية التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق المنتهجة . (أنظر الملحق رقم 01، إختبار الفرضيات)

2. الفرضية الفرعية الثانية:

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثانية تم إيجاد معامل الإرتباط بيرسون "Correlation Coefficient Pearson" ومعامل الإرتباط سبيرمان "Spearman" لكشف طبيعة العلاقة بين درجات بين قابلية المقارنة و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، وسوف تتضح النتائج من خلال الجدول (03-32) كالاتي:

1.2. فرضية العدم ( $H_0$ ): لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قابلية المقارنة و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

2.2. فرضية الوجود ( $H_1$ ): توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قابلية المقارنة و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

الجدول رقم (03 - 32) : معامل الارتباط بين قابلية المقارنة وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

| النتيجة                        | معامل الارتباط سبيرمان | معامل بيرسون للارتباط | الفرضية                 |
|--------------------------------|------------------------|-----------------------|-------------------------|
| قبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) | 0.525                  | 0.383                 | الفرضية الفرعية الثانية |
|                                | 0.000                  | 0.001                 | القيمة الإحتمالية Sig   |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

(\*) الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

يبين الجدول السابق أنَّ معامل الارتباط بيرسون يساوي (0.383)، ومعامل الارتباط سبيرمان يساوي (0.525) وأنَّ القيمة الإحتمالية تساوي (0.001 و0.000) على التوالي، وهي أقل من مستوى الدلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قابلية المقارنة و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، وتأسيساً من النتائج الخاصة بعلاقة الارتباط بين قابلية المقارنة والمتغير التابع نتوصل إلى قبول فرضية الوجود، وهذا يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة ، أي كلما إرتفع مستوى قابلية المقارنة للتدقيق الإجماعي إرتفعت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتحسنت بدرجة ضعيفة ، بمعنى أنَّه توجد آلية تشجع على المقارنة بين أعمال ونتائج المؤسسات في الشأن الإجماعي محل الدراسة، وعليه فقبول العلاقة يبين أنَّ أغلب أفراد العينة المبحوثة على وعي بأهمية قابلية المقارنة في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، إضافة إلى تأكيدهم على ضرورة تفوق وإستمرارية مؤسستهم يعود إلى التمسك بقابلية المقارنة رغم الصعوبات الموجودة في سبيل تحقيق ذلك ، وجاءت هذه النتيجة مختلفة مع دراسة (صالح الحسناوي 2017، والتي جاءت نسبة الارتباط الأديني فيها من جهة بعد المقارنة بمعنى أنه العينة المبحوثة لديه لاتعطي أهمية لهذا البعد . (أنظر الملحق رقم 02، إختبار الفرضيات)

### 3. الفرضية الفرعية الثالثة :

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثالثة تم إيجاد معامل الارتباط بيرسون "Correlation Coefficient Pearson" ومعامل الارتباط سبيرمان "Spearman" لكشف طبيعة العلاقة بين درجات الدورية والإنتظام في التنفيذ وبين تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، وسوف نتضح النتائج من خلال الجدول (03-33) كالاتي:

- 1.3. فرضية العدم ( $H_0$ ): لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدورية والإنتظام في التنفيذ و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.
- 2.3. فرضية الوجود ( $H_1$ ): توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدورية والإنتظام في التنفيذ و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

الجدول رقم (03 - 33) : معامل الارتباط بين الدورية والإنتظام في التنفيذ و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.

| النتيجة                        | معامل الارتباط سبيرمان | معامل بيرسون للإرتباط | الفرضية                 |
|--------------------------------|------------------------|-----------------------|-------------------------|
| قبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) | 0.285                  | 0.285                 | الفرضية الفرعية الثالثة |
|                                | 0.009                  | 0.009                 | القيمة الإحتمالية Sig   |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

(\* ) الإرتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

يبين الجدول أعلاه أنّ معامل الإرتباط بيرسون يساوي (0.285) ، ومعامل الإرتباط سبيرمان يساوي (0.285) وأنّ القيمة الإحتمالية

تساوي (0.009 ، 0.009) على التوالي، وهي أقل من مستوى الدلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة

إحصائية بين الدورية والإنتظام في التنفيذ و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية

بنورة - غرداية ، وتأسيساً على ذلك ومن خلال النتائج الخاصة بعلاقة الإرتباط بين الدورية والإنتظام في التنفيذ والمتغير التابع نتوصل إلى قبول

فرضية الوجود، وهذا يدل على وجود علاقة موجبة (طردية) وضعيفة، أي كلما كان هناك دورية وإنتظام في التنفيذ كلما تحسنت ممارسات المسؤولية

الإجتماعية للمؤسسات بدرجة ضعيفة، بمعنى آخر فإن الإطارات المبحوثين يرون أن الدورية والإنتظام في تنفيذ التدقيق الإجتماعي من شأنه أن

يحسين من ممارسات المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (خيرة زقيب، 2017) الذي أثبتت أنّ المؤسسات محل

الدراسة مارست التدقيق الاجتماعي مرة واحدة ولم تعد تمارسه . (أنظر الملحق رقم 03، إختبار الفرضيات)

#### 4. الفرضية الفرعية الرابعة :

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الرابعة تم إيجاد معامل الإرتباط بيرسون "Correlation Coefficient Pearson" ومعامل الإرتباط

سبيرمان "Spearman" لكشف طبيعة العلاقة بين درجات إستقلالية التدقيق الإجتماعي وبين درجات تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، وسوف نتضح النتائج من خلال الجدول (03-34) كالاتي:

1.4. فرضية العدم ( $H_0$ ): لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إستقلالية التدقيق الإجتماعي وبين درجات تحسين المسؤولية

الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي

0.05.

2.4. فرضية الوجود ( $H_1$ ): توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إستقلالية التدقيق الإجتماعي وبين درجات تحسين المسؤولية الإجتماعية

للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.



الجدول رقم (03 - 34) : معامل الارتباط بين إستقلالية التدقيق الإجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.

| النتيجة                        | معامل الارتباط سبيرمان | معامل بيرسون للارتباط | الفرضية                 |
|--------------------------------|------------------------|-----------------------|-------------------------|
| قبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) | 0.544                  | 0.350                 | الفرضية الفرعية الرابعة |
|                                | 0.000                  | 0.001                 | القيمة الإحتمالية Sig   |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

(\* ) الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

يبين الجدول أعلاه أن معامل الارتباط لبيرسون يساوي (0.350)، ومعامل الارتباط سبيرمان يساوي (0.544) وأن القيمة الإحتمالية تساوي (0.001 و0.000) على التوالي، وهي أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستقلالية التدقيق الإجتماعي وبين درجات تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية، وتأسيساً على ذلك ومن خلال النتائج الخاصة بعلاقة الارتباط بين إستقلالية التدقيق الإجتماعي والمتغير التابع نتوصل إلى قبول فرضية الوجود، وهذا يدل على وجود علاقة موجبة وضعيفة، أي كلما إرتفع مستوى إستقلالية التدقيق الإجتماعي إرتفع معه مستوى المسؤولية الإجتماعية وتحسن بدرجة ضعيفة، ويعود هذا لإدراك العينة المبحوثة لأهمية الإستقلالية في تنفيذ التدقيق الإجتماعي على تحسين المسؤولية الإجتماعية، لتأتي هذه النتيجة متفقة مع دراسة (صالح الحسناوي، 2017) والذي إعتبر في دراسته أن الإستقلالية في تنفيذ التدقيق الإجتماعي لها علاقة على المتغير التابع. (أنظر الملحق رقم 04، إختبار الفرضيات)

#### 5. الفرضية الفرعية الخامسة :

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الرابعة تم إيجاد معامل الارتباط بيرسون "Correlation Coefficient Pearson" ومعامل الارتباط سبيرمان "Spearman" لكشف طبيعة العلاقة بين درجات الإفصاح عن نتائج التدقيق الإجتماعي وبين درجات تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية، وسوف تتضح النتائج من خلال الجدول (35-03) كالتالي:

1.5. فرضية العدم ( $H_0$ ): لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن نتائج التدقيق الإجتماعي وبين درجات تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

2.5. فرضية الوجود ( $H_1$ ): توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن نتائج التدقيق الإجتماعي وبين درجات تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

الجدول رقم (03 - 35) : معامل الارتباط بين الإفصاح عن النتائج و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.

| النتيجة                                | معامل الارتباط سبيرمان | معامل بيرسون للارتباط | الفرضية                 |
|--|------------------------|-----------------------|-------------------------|
| نقبل الفرضية البديلة (H <sub>1</sub> ) | 0.306                  | 0.242                 | الفرضية الفرعية الخامسة |
|  | 0.005                  | 0.027                 | القيمة الاحتمالية Sig   |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

(\* ) الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

من الجدول أعلاه يتبين أن معامل الارتباط لبيرسون يساوي (0.242)، ومعامل الارتباط سبيرمان يساوي (0.306) وأن القيمة الاحتمالية تساوي (0.027 و 0.005) على التوالي، وهي أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن نتائج التدقيق الإجتماعي وبين درجات تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية، وتأسيساً على ذلك ومن خلال النتائج الخاصة بعلاقة الارتباط بين الإفصاح عن نتائج التدقيق الإجتماعي والمتغير التابع نتوصل إلى قبول فرضية الوجود، وهذا يدل على وجود علاقة بين الإفصاح عن النتائج وتحسين المسؤولية الإجتماعية، أي كلما إرتفع مستوى الإفصاح عن التدقيق الإجتماعي إرتفع مستوى المسؤولية الإجتماعية وتحسن بدرجة ضعيفة، وتوافق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من (فهد الفحماة، 2012) و نتائج دراسة (Waris Ali، 2017) والتي جاءت بتأييد نتيجة أن الإفصاح عن الممارسات الإجتماعية للمؤسسة يؤثر على مسؤوليتها الإجتماعية، ويعزز الطالب هذه العلاقة في الدراسة إلى الأهمية الكبيرة التي أبدأها الإطارات المبحوثين للإفصاح عن الممارسات الإجتماعية للمؤسسة وما ينعكس عليه من أثر. (أنظر الملحق رقم 05، إختبار الفرضيات)

6. تحليل علاقة الارتباط بين تبني التدقيق الإجتماعي وتحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات على المستوى الكلي :

1.6. فرضية العدم (H<sub>0</sub>): لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تبني التدقيق الإجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من

وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

2.6. فرضية الوجود (H<sub>1</sub>): توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تبني التدقيق الإجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من

وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

وعليه، يمثل مضمون هذه العلاقة السعي إلى مدى تحقق صحة الفرضية الرئيسية الأولى، والجدول الموالي يعرض نتائج معامل الارتباط "

Correlation Coefficient Pearson " بين التدقيق الإجتماعي وتحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات كالآتي:

الجدول رقم (03 - 36) : نتائج العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع بشكل كلي

| التدقيق الإجماعي   |             |                              |                 |                       | البعد المستقل                       |
|--------------------|-------------|------------------------------|-----------------|-----------------------|-------------------------------------|
| الإفصاح عن النتائج | الإستقلالية | الدورية والإنتظام في التنفيذ | قابلية المقارنة | الإستقلالية والتعددية | البعد المعتمد                       |
| 0.242*             | 0.350*      | 0.285*                       | 0.383*          | 0.373*                | تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات |
| موجب ضعيف          | موجب ضعيف   | موجب ضعيف                    | موجب ضعيف       | موجب ضعيف             | تقدير الإرتباط                      |
| *0.428             |             |                              |                 |                       | المؤشر الكلي                        |
| 0.000              |             |                              |                 |                       | القيمة الإحتمالية                   |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

(\* الإرتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

تدل مؤشرات ونتائج الجدول السابق إلى وجود علاقات إرتباط بين أبعاد المتغير المستقل التدقيق الإجماعي (الشمولية والتعددية، القابلية للمقارنة، الدورية والإنتظام في التنفيذ، الإستقلالية، الإفصاح عن النتائج) والمتغير التابع تحسين المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، ويستدل من المؤشر الكلي إلى وجود علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين تحسين المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية لكل من (شمولية وتعددية التدقيق الإجماعي، قابلية المقارنة للتدقيق الإجماعي، دورية وإنتظام تنفيذ التدقيق الإجماعي، إستقلالية التدقيق الإجماعي، الإفصاح عن نتائج التدقيق الإجماعي)، إذ بلغ معامل الإرتباط الكلي (0.428) بقيمة إحتمالية (0.000) عند مستوى معنوية (0.05) وهذا ما يُشير إلى العلاقة الطردية بين التدقيق الإجماعي و تحسين المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات محل الدراسة، وتأسيساً على ذلك ومن خلال النتائج الخاصة بعلاقة الإرتباط بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع نتوصل إلى قبول فرضية الوجود، وإتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (بومدين بروال، 2020) التي أخبرت بأن ممارسة التدقيق الإجماعي له علاقة بتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات . (أنظر الملحق رقم 06، إختبار الفرضيات)

ثانياً: التأكد من صحة ثبوت الفرضية الرئيسية الثانية

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط التقديرات لواقع تبني التدقيق الإجماعي في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من إطاراتها تعزى لمتغيرات (الجنس، السن، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة).

## الفصل الثالث : دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة- غرداية لمعرفة دور تبني التدقيق

### الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

لإختبار صحة هذه الفرضية تم إستخدام إختبار T في حالات العينتين المستقلتين لإختبار الفروق التي تعزى لمتغير الجنس، بينما تم إستخدام إختبار التحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لإختبار الفروق التي تعزى للمتغيرات ( السن ، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة)، وفيما يلي إختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفقاً للمتغيرات الشَّخصية (السيكومترية) كل واحدة على حدى، وهي على النحو التالي:

**1. الفرضية الفرعية الأولى :** للإجابة على على التساؤل الفرعي الأول والذي ينص على :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في تبني التدقيق الإجماعي تعزى لمتغير الجنس؟

بالإعتماد على إختبار (Independent Samples T-test) تم إختبار الفرضية العدمية ( $H_0$ ) والتي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تبني التدقيق الإجماعي تعزى لمتغير الجنس؛ مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تفترض وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات المبحوثين حول تبني التدقيق الإجماعي تعزى لمتغير الجنس.

الجدول رقم (03 - 37) : نتائج إختبار (Independent Samples T-test) - الجنس و تبني التدقيق الإجماعي

| القيمة الإحتمالية<br>(Sig) | قيمة F | المتوسطات |        | المجال                       |
|----------------------------|--------|-----------|--------|------------------------------|
|                            |        | أنثى      | ذكر    |                              |
| 0.957                      | 0.003  | 3.4024    | 3.4193 | التدقيق الإجماعي             |
| 0.657                      | 0.199  | 3.5000    | 3.3720 | الشمولية والتعددية           |
| 0.559                      | 0.345  | 3.5595    | 3.5362 | قابلية المقارنة              |
| 0.531                      | 0.395  | 3.5000    | 3.3913 | الدورية والإنتظام في التنفيذ |
| 0.598                      | 0.281  | 3.4167    | 3.4324 | الإستقلالية                  |
| 0.678                      | 0.174  | 3.0357    | 3.3647 | الإفصاح عن النتائج           |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

يتبين من الجدول أعلاه أنّ القيمة الإحتمالية (Sig) المقابلة لإختبار Independent Samples T-test أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 بالنسبة لإجمالي المجال (التدقيق الإجماعي) يقدر ب (0.957) مما يوضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجمالي متوسطات إستجابة المبحوثين حول تبني التدقيق الإجماعي تعزى لمتغير الجنس، وبالتالي رفض الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في تبني التدقيق الإجماعي تعزى لمتغيرات الجنس، وهذا يعني أنّ الإطارات من مؤسسات المبحوثة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية من كلا الجنسين لديهم نفس المواقف والإتجاهات حول تبني التدقيق الإجماعي، وهذا ما يبين

## الفصل الثالث : دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة- غرداية لمعرفة دور تبني التدقيق

### الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

بأنهم يتمتعون بنفس الظروف الشخصية والوظيفية والتنظيمية دون تمييز على أساس الجنس، بمعنى أن متغير الجنس لا يؤثر على قوة ومستوى تبني التدقيق الإجتماعي. (أنظر الملحق رقم 07، إختبار الفرضيات)

2. الفرضية الفرعية الثانية : للإجابة على التساؤل الفرعي الثاني والذي ينص على :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغير السن ؟

بالإعتماد على إختبار (one way ANOVA) تم إختبار الفرضية العدمية ( $H_0$ ) التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية

عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات العينة المبحوثة والمستحوبة حول تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغير السن، مقابل

الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تفترض وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات المبحوثين حول تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغير العمر.

الجدول رقم (03 - 38) : نتائج إختبار (التباين الأحادي) - السن و تبني التدقيق الإجتماعي

| المجال                       | مجموع المربعات |                | F     | القيمة الإحتمالية (Sig) |
|------------------------------|----------------|----------------|-------|-------------------------|
|                              | بين المجموعات  | خارج المجموعات |       |                         |
| التدقيق الإجتماعي            | 0.427          | 116.069        | 0.147 | 0.863                   |
| الشمولية والتعددية           | 2.164          | 113.287        | 0.764 | 0.469                   |
| قابلية المقارنة              | 0.481          | 123.062        | 0.156 | 0.855                   |
| الدورية والإنتظام في التنفيذ | 1.182          | 86.749         | 0.545 | 0.582                   |
| الإستقلالية                  | 0.380          | 144.824        | 0.105 | 0.901                   |
| الإفصاح عن النتائج           | 3.666          | 125.536        | 1.168 | 0.316                   |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

يتبين من الجدول أعلاه أن القيمة الإحتمالية (Sig) المقابلة لإختبار التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05

بالنسبة لإجمالي مجال التدقيق الإجتماعي والمقدرة ب (0.863) مما يوضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجمالي متوسطات إستجابة

المبحوثين حول تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغير العمر، وبالتالي رفض الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغيرات العمر، وهذا يعني أن الإطارات من المؤسسات المبحوثة بالمنطقة الصناعية

بنورة - غرداية يرون أن السن لا يؤثر ولا يتم التمييز على أساسه في تبني التدقيق الإجتماعي. (أنظر الملحق رقم 08، إختبار الفرضيات)

3. الفرضية الفرعية الثالثة : للإجابة على التساؤل الفرعي الثالث والذي ينص على :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغير سنوات الأقدمية؟

## الفصل الثالث : دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة- غرداية لمعرفة دور تبني التدقيق

### الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

بالإعتماد على إختبار (one way ANOVA) تم إختبار الفرضية العدمية ( $H_0$ ) التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغير سنوات الأقدمية، مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تفترض وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات المبحوثين حول تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغير سنوات الأقدمية.

الجدول رقم (03 - 39) : نتائج إختبار (التباين الأحادي) - سنوات الأقدمية و تبني التدقيق الإجتماعي

| القيمة الإحتمالية (Sig) | F     | مجموع المربعات |               | المجال                       |
|-------------------------|-------|----------------|---------------|------------------------------|
|                         |       | خارج المجموعات | بين المجموعات |                              |
| 0.803                   | 0.331 | 115.051        | 1.446         | التدقيق الإجتماعي            |
| 0.777                   | 0.366 | 113.867        | 1.584         | الشمولية والتعددية           |
| 0.222                   | 1.495 | 116.906        | 6.637         | قابلية المقارنة              |
| 0.671                   | 0.518 | 86.236         | 1.695         | الدورية والإنتظام في التنفيذ |
| 0.692                   | 0.487 | 142.567        | 2.637         | الإستقلالية                  |
| 0.219                   | 1.508 | 122.205        | 6.996         | الإفصاح عن النتائج           |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

يبين من الجدول أعلاه أنَّ القيمة الإحتمالية (Sig) المقابلة لإختبار التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 بالنسبة لإجمالي المجال (التدقيق الإجتماعي) يقدر ب (0.803) مما يوضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجمالي متوسطات إستجابة المبحوثين حول تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغير سنوات الأقدمية، وبالتالي رفض الفرضية البديلة القائلة بأنَّه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغيرات سنوات الأقدمية، وهذا يعني أنَّ الإطارات من المؤسسات المبحوثة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية يرون أن الشمولية والمقارنة ودورية التدقيق الإجتماعي تتم دون التمييز على أساس سنوات الأقدمية لأنَّ القيمة الإحتمالية الكلية للمتغير المستقل أكبر من ( $\alpha \leq 0.05$ ). . (أنظر الملحق رقم 09، إختبار الفرضيات)

4. الفرضية الفرعية الرابعة : للإجابة على على التساؤل الفرعي الرابع والذي ينص على :

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي؟

بالإعتماد على إختبار (one way ANOVA) تم إختبار الفرضية العدمية ( $H_0$ ) التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي،

## الفصل الثالث : دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة- غرداية لمعرفة دور تبني التدقيق

### الإجماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية

مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تفترض وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات الباحثين حول تبني التدقيق الإجماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم (03 - 40) : نتائج إختبار (التباين الأحادي) - المؤهل العلمي و تبني التدقيق الإجماعي

| القيمة الاحتمالية (Sig) | F     | مجموع المربعات |               | المجال                       |
|-------------------------|-------|----------------|---------------|------------------------------|
|                         |       | خارج المجموعات | بين المجموعات |                              |
| 0.873                   | 0.306 | 114.697        | 1.800         | التدقيق الإجماعي             |
| 0.435                   | 0.959 | 110.040        | 5.411         | الشمولية والتعددية           |
| 0.131                   | 1.833 | 112.927        | 10.616        | قابلية المقارنة              |
| 0.521                   | 0.812 | 84.414         | 3.517         | الدورية والإنتظام في التنفيذ |
| 0.921                   | 0.230 | 143.511        | 1.693         | الإستقلالية                  |
| 0.042                   | 2.608 | 113.962        | 15.240        | الإفصاح عن النتائج           |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من أعلاه يتبين أنَّ القيمة الاحتمالية (Sig) المقابلة لإختبار التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 بالنسبة

إجمالي المجال (التدقيق الإجماعي) يقدر ب (0.873) مما يوضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجمالي متوسطات إستجابة الباحثين حول تبني التدقيق الإجماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وبالتالي رفض الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في تبني التدقيق الإجماعي تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي، أي أنَّ الإطارات من المؤسسات المبحوثة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية يرون أن ممارسة أبعاد التدقيق الإجماعي (الشمولية والتعددية وقابلية المقارنة ، الدورية في التنفيذ ، الإفصاح عن النتائج ) تتم دون تمييز على أساس المؤهل العلمي فالقيمة الاحتمالية لكل أبعاد المتغير المستقل جاءت أقل من ( $\alpha \leq 0.05$ ). (أنظر الملحق رقم 10، إختبار الفرضيات)

5. الفرضية الفرعية الخامسة : للإجابة على التساؤل الفرعي الخامس والذي ينص على :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في تبني التدقيق الإجماعي تعزى لمتغير طبيعة الوظيفة؟

بالإعتماد على إختبار (one way ANOVA) تم إختبار الفرضية العدمية ( $H_0$ ) التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تبني التدقيق الإجماعي تعزى لمتغير طبيعة الوظيفة، مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تفترض وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات الباحثين حول تبني التدقيق الإجماعي تعزى لمتغير طبيعة الوظيفة.

الجدول رقم (03 - 41) : نتائج إختبار (التباين الأحادي) - طبيعة الوظيفة و تبني التدقيق الإجتماعي

| القيمة الإحتمالية<br>(Sig) | F     | مجموع المربعات |               | المجال                       |
|----------------------------|-------|----------------|---------------|------------------------------|
|                            |       | خارج المجموعات | بين المجموعات |                              |
| 0.798                      | 0.414 | 114.075        | 2.421         | التدقيق الإجتماعي            |
| 0.664                      | 0.600 | 112.007        | 3.444         | الشمولية والتعددية           |
| 0.667                      | 0.595 | 119.885        | 3.658         | قابلية المقارنة              |
| 0.732                      | 0.505 | 85.712         | 2.220         | الدورية والإنتظام في التنفيذ |
| 0.462                      | 0.911 | 138.724        | 6.480         | الإستقلالية                  |
| 0.267                      | 1.327 | 120.967        | 8.234         | الإفصاح عن النتائج           |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من أعلاه تبين أنَّ القيمة الإحتمالية (Sig) المقابلة لإختبار التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 بالنسبة

إجمالي المجال (التدقيق الإجتماعي) يقدر ب (0.798) مما يوضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجمالي متوسطات إستجابة الباحثين حول تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغير نوع الوظيفة، وبالتالي رفض الفرضية البديلة القائلة بأنَّه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغيرات طبيعة الوظيفة، وهذا يعني أنَّ الإطارات من المؤسسات المبحوثة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية يرون أن كل من شمولية ومقارنة ودورية وإستقلالية والإفصاح عن التدقيق الإجتماعي دون مراعاة والتمييز على أساس طبيعة الوظيفة حيث أنَّ القيمة الإحتمالية للمتغير المستقل ككل أكبر من ( $\alpha \leq 0.05$ ). (أنظر الملحق رقم 11، إختبار الفرضيات)

ثالثا: التأكد من صحة ثبوت الفرضية الرئيسية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى للمتغيرات التالية: (، الجنس، السن، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة).

1. الفرضية الفرعية الأولى : للإجابة على على التساؤل الفرعي الأول والذي ينص على :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير الجنس ؟ بالإعتماد على إختبار (one way ANOVA) تم إختبار الفرضية العدمية ( $H_0$ ) التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير



## الفصل الثالث : دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة- غرداية لمعرفة دور تبني التدقيق

### الإجماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية

الجنس، مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تفترض وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات المبحوثين حول تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير الجنس.

الجدول رقم (03 - 42) : نتائج إختبار (التباين الأحادي)- الجنس و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

| القيمة الإحتمالية<br>(Sig) | F     | مجموع المربعات |               | المجال                        |
|----------------------------|-------|----------------|---------------|-------------------------------|
|                            |       | خارج المجموعات | بين المجموعات |                               |
| 0.965                      | 0.002 | 95.694         | 0.002         | المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

تبين من الجدول أعلاه أنّ القيم الإحتمالية (Sig) المقابلة لإختبار "Test des échantillons indépendants" أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 بالنسبة لإجمالي متوسطات المجال (Y) المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بقيمة تقدر ب (0.965) مما يوضح عدم وجود فروق بين إجمالي مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعزى للجنس، وبالتالي رفض الفرضية البديلة القائلة بأنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير الجنس " ، وهذا يعني أنّ الإطارات من المؤسسات المبحوثة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية من كلا الجنسين لديهم نفس المواقف والإتجاهات حول تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، إذ لم يكن لمتغير الجنس أثر واضح على تحسين المسؤولية الاجتماعية ، ويعزو الطالب هذه النتيجة إلى تفعيل المؤسسات المبحوثة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية تمارس عمليات التحسين المستمر لعملية إلتزاماتها إتجاه أصحاب المصالح بغض النظر عن الجنس. (أنظر الملحق رقم 12، إختبار الفرضيات)

2. الفرضية الفرعية الثانية : للإجابة على على التساؤل الفرعي الثاني والذي ينص على :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير العمر ؟ بالإعتماد على إختبار (one way ANOVA) تم إختبار الفرضية العدمية ( $H_0$ ) التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير السن، مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تفترض وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في إستجابات المبحوثين حول تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير السن.

الجدول رقم (03 - 43) : نتائج إختبار (التباين الأحادي)- السن و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

| القيمة الإحتمالية<br>(Sig) | F     | مجموع المربعات |               | المجال                        |
|----------------------------|-------|----------------|---------------|-------------------------------|
|                            |       | خارج المجموعات | بين المجموعات |                               |
| 0.237                      | 1.465 | 35.366         | 1.295         | المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

تبين من الجدول أعلاه أنَّ القيم الإحتمالية (Sig) المقابلة لإختبار التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 بالنسبة لإجمالي متوسطات المجال (Y) المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بقيمة تقدر ب (0.237) مما يوضح عدم وجود فروق بين إجمالي مجال المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى للعمر، وبالتالي رفض الفرضية البديلة القائلة بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغيرات السن"، وهذا يعني أنَّ الإطارات من المؤسسات المبحوثة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية تعمل على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات دون مراعاة والتمييز على أساس العمر فقد جاءت القيمة الإحتمالية للمتغير التابع ككل أكبر من ( $\alpha \leq 0.05$ ). (أنظر الملحق رقم 13، إختبار الفرضيات)

3. الفرضية الفرعية الثالثة : للإجابة على على التساؤل الفرعي الثالث والذي ينص على :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير سنوات الأقدمية؟

بالإعتماد على إختبار (one way ANOVA) تم إختبار الفرضية العدمية ( $H_0$ ) التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير سنوات الأقدمية، مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تفترض وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات المبحوثين حول تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير سنوات الأقدمية.

الجدول رقم (03 - 44) : نتائج إختبار (التباين الأحادي)- سنوات الأقدمية و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.

| القيمة الإحتمالية<br>(Sig) | F     | مجموع المربعات |               | المجال                        |
|----------------------------|-------|----------------|---------------|-------------------------------|
|                            |       | خارج المجموعات | بين المجموعات |                               |
| 0.908                      | 0.183 | 36.409         | 0.253         | المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

تبين من الجدول أعلاه أنَّ القيم الإحتمالية (Sig) المقابلة لإختبار التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 بالنسبة لإجمالي متوسطات المجال (Y) المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بقيمة تقدر ب (0.908) مما يوضح عدم وجود فروق بين إجمالي مجال المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى لسنوات الأقدمية، وبالتالي رفض الفرضية البديلة القائلة بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغيرات سنوات الأقدمية"، وهذا يعني أنَّ الإطارات من

## الفصل الثالث : دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة- غرداية لمعرفة دور تبني التدقيق

### الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

المؤسسات المبحوثة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية تعمل على التحسين للمسؤولية الإجتماعية دون مراعاة والتمييز على أساس سنوات الأقدمية لأن القيمة الإحتمالية للمتغير التابع ككل أكبر من  $(\alpha \leq 0.05)$ . (أنظر الملحق رقم 14، إختبار الفرضيات)

4. الفرضية الفرعية الرابعة : للإجابة على على التساؤل الفرعي الرابع والذي ينص على :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات-تعزى لمتغير المؤهل العلمي ؟

بالإعتماد على إختبار (one way ANOVA) تم إختبار الفرضية العدمية ( $H_0$ ) التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات العينة المبحوثة والمستحوبة حول تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير المؤهل العلمي، مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تفترض وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات المبحوثين حول تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم (03 - 45) : نتائج إختبار (التباين الأحادي)- المؤهل العلمي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.

| القيمة الإحتمالية<br>(Sig) | F     | مجموع المربعات |               | المجال                        |
|----------------------------|-------|----------------|---------------|-------------------------------|
|                            |       | خارج المجموعات | بين المجموعات |                               |
| 0.179                      | 1.616 | 33.856         | 2.806         | المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

تبين من الجدول أعلاه أنّ القيم الإحتمالية (Sig) المقابلة لإختبار التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 بالنسبة لإجمالي متوسطات المجال (Y) المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بقيمة تقدر ب (0.179) مما يوضح عدم وجود فروق بين إجمالي مجال المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى للمؤهل العلمي، وبالتالي رفض الفرضية البديلة القائلة بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي"، وهذا يعني أنّ الإطارات من المؤسسات المبحوثة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية تعمل على التحسين للمسؤولية الإجتماعية دون مراعاة والتمييز على أساس المؤهل العلمي فالقيمة الإحتمالية للمتغير التابع ككل أكبر من  $(\alpha \leq 0.05)$ . (أنظر الملحق رقم 15، إختبار الفرضيات)

5. الفرضية الفرعية الخامسة : للإجابة على على التساؤل الفرعي الخامس والذي ينص على :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير طبيعة الوظيفة ؟

بالإعتماد على إختبار (one way ANOVA) تم إختبار الفرضية العدمية ( $H_0$ ) التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات العينة المبحوثة والمستحوبة حول تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير

### الإجماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية

طبيعة الوظيفة، مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تفترض وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في إستجابات المبحوثين حول تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير طبيعة الوظيفة.

الجدول رقم (03 - 46) : نتائج إختبار (التباين الأحادي)- طبيعة الوظيفة و المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

| القيمة الاحتمالية<br>(Sig) | F     | مجموع المربعات |               | المجال                        |
|----------------------------|-------|----------------|---------------|-------------------------------|
|                            |       | خارج المجموعات | بين المجموعات |                               |
| 0.080                      | 2.171 | 86.108         | 9.588         | المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

تبين من الجدول أعلاه أنّ القيم الاحتمالية (Sig) المقابلة لإختبار التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 بالنسبة لإجمالي متوسطات المجال (Y) المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بقيمة تقدر ب (0.080) مما يوضح عدم وجود فروق بين إجمالي المجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعزى لنوع الوظيفة، وبالتالي رفض الفرضية البديلة القائلة بأنّه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغيرات نوع الوظيفة"، وهذا يعني أنّ الإطارات من المؤسسات المبحوثة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية تعمل على التحسين للمسؤولية الاجتماعية دون مراعاة والتمييز على أساس نوع الوظيفة لأن القيمة الاحتمالية للمتغير التابع ككل أكبر من ( $\alpha \leq 0.05$ ). (أنظر الملحق رقم 16، إختبار الفرضيات)

يرى الطالب من خلال إختبار الفروقات للمتغيرات الشخصية والوظيفية ( الجنس ، السن ، الأقدمية ، المؤهل العلمي وطبيعة الوظيفة ) على كل من المتغير المستقل ( التدقيق الإجماعي ) والمتغير التابع (تحسين المسؤولية الاجتماعية) أنه لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05 للمتغيرين (المستقل والتابع ) تعزى لأي من المتغيرات الشخصية والوظيفية وقد جاءت هذه النتيجة المتوصل إليها متوافقة مع نتيجة كل من (مقدم وهيبة ، 2014) و (بلعري مجّد ، 2020) و (بسطامي فتحي ، 2021) حيث أنه لم تكن هناك فروق لمتغيرات دراستهم تعزى لأي متغيرات شخصية ووظيفية.

#### رابعا: التأكد من ثبوت الفرضية الرئيسية الرابعة

تنطوي هذه الفقرة على إختبار فرضية البحث " توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين تبني التدقيق الإجماعي و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات " وما يتفرع عنها من فرضيات فرعية، ولقد إستخدم الطالب الإنحدار الخطي البسيط من أجل إختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية أعلاه أولاً، ومن ثم إختبار الفرضية الرئيسية بإستخدام معادلة الإنحدار الخطي المتعدد التدرجي .

الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

1. إختبار الفرضية الفرعية الأولى :

1.1. فرضية العدم ( $H_0$ ): لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الشمولية والتعددية وتحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة

نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

2.1. فرضية الوجود ( $H_1$ ): توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الشمولية والتعددية وتحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة

نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

الجدول رقم (03 - 47) : تقدير نموذج الإنحدار الخطي لقياس أثر الشمولية والتعددية على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.

| sig   | Bêta  | معامل التحديد $R^2$ | معامل التحديد المصحح $R^2$ | قيمة F المحسوبة | $X_1$ | constant | X               |
|-------|-------|---------------------|----------------------------|-----------------|-------|----------|-----------------|
|       |       |                     |                            |                 | b     | a        |                 |
| 0.001 | 0.373 | 0.139               | 0.129                      | 13.102          | 0.461 | 2.090    | Y               |
|       |       |                     |                            |                 | 3.620 | 4.771    | قيمة t المحسوبة |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

(\*) يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

(\*) ملحوظة: قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05 = 1.96$ .

يتضح من الجدول ما يأتي:

إنَّ قيمة ( $F_c$ ) المحسوبة لنموذج الإنحدار بلغت ( 13.102 ) وهي أقل من قيمة ( $F_T$ ) الجدولية البالغة (3.960) عند مستوى معنوية

(5%) وبناءً عليه نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) ونقبل فرضية الوجود ( $H_1$ )، وهذا يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الشمولية والتعددية على

تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%).

يُشير معامل التحديد ( $R^2$ ) البالغ (0.139) أنَّ الشمولية والتعددية تُفسر ما نسبته ( 13.9%) من التغيرات التي تطرأ على تحسين

المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، أما النسبة الباقية (86.1%) فتعود لمساهمة متغيرات أخرى غير واردة في النموذج.

إنَّ قيمة البيتا (Bêta) البالغة ( 0.373 ) تعني أنَّ زيادة الشمولية والتعددية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تحسين المسؤولية

الإجتماعية للمؤسسات بنسبة ( 37.30%).

يستعرض الجدول أعلاه قيمتان ل (t) المحسوبة تمثل القيمة الأولى ( $t_a$ ) مقدار ( 4.771 ) الثابت عندما يكون المتغير المستقل يساوي

الصفري، في حين أنَّ القيمة الثانية ( 3.620 ) تمثل مقدار التحسن الذي يطرأ على المتغير المعتمد بزيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل، وبما أنَّ

### الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

قيمة (t) المحسوبة هي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (1.96) عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على ثبوت معامل الإنحدار يعني أن بعد الشمولية والتعددية تأثيراً على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات وهذا ما دلت نتائج التحليل الإحصائي، وتُشير القيمة الاحتمالية sig والبالغة بقيمة (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

#### 3.1. تفسير النتائج والحكم عليها :

من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه يستنتج الطالب النتيجة التالية، تبعاً للقاعدة التي تنص على أنه تقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  إذا كانت القيمة t المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية، والقيمة الاحتمالية Sig أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وترفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة t المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، والقيمة الاحتمالية Sig أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبناءً على النتائج المتحصل عليها من خلال إختبار الفرضيات في البرنامج الإحصائي الموضحة في الجدول السابق فإنه ترفض الفرضية الفرعية الأولى الصفرية (العدمية) التي تنص على أنه " لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين الشمولية والتعددية و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات "، وتقبل الفرضية البديلة (الوجود) التي تنص على أنه " توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين الشمولية والتعددية و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات "، أي أنه يوجد تأثير بعد الشمولية والتعددية و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، وهو أثر دال إحصائياً عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$ ، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (3.620) وهي أكبر من قيمة T الجدولية المعبر عنها في الملحوظة أعلاه<sup>(9)</sup>، في حين قدرت القيمة الاحتمالية (0.001) وهي أقل من 0.05. (أنظر الملحق رقم 17، إختبار الفرضيات)

#### 4.1. كشف معادلة الإنحدار الخطي البسيط:

جرى إختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص [توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الشمولية والتعددية للتدقيق الإجتماعي وبين تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha \leq 0.05$  من خلال تحليل الإنحدار الخطي البسيط "Simple Regression Analysis"، وفي ضوء هذه الفرضية جرت صياغة علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمتغير التابع (الإستجابي) والذي جرى ترميزه بالرمز (Y)، والبعد الأول من المتغير المستقل (التفسيري)، والذي رمز له بالرمز ( $X_1$ ) وكانت معادلة الإنحدار الخطي البسيط كالآتي:

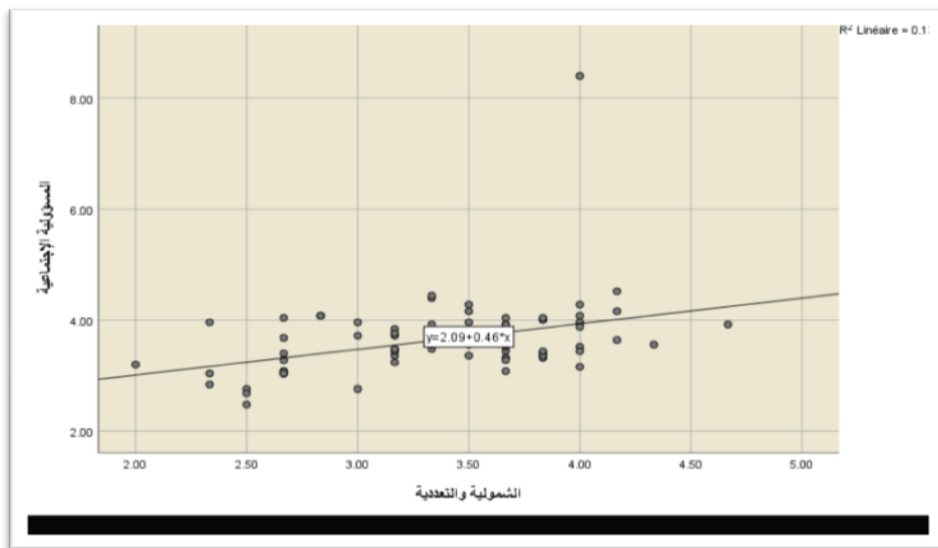
$$Y = a + \beta X_1$$

وفيما يأتي قيمة معادلة الإنحدار الخطي البسيط:

$$Y = 2.090 + 0.461 X_1$$

وتفسيراً لمعادلة الإنحدار الخطي البسيط، تدل على أنه كلما زاد بعد الشمولية والتعددية بوحدة واحدة، يحدث زيادة في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بمقدار (0.461) وحدة.

الشكل رقم ( 03 - 09 ) : معادلة الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر الشمولية والتعددية على تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

2. إختبار الفرضية الفرعية الثانية :

2.2. فرضية العدم ( $H_0$ ): لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين قابلية المقارنة وبين تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة

نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

2.2. فرضية الوجود ( $H_1$ ): توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين تسيير التدقيق الإجمالي وبين تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

الجدول رقم ( 03 - 48 ) : تقدير نموذج الإنحدار الخطي لقياس أثر قابلية المقارنة على تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

| sig   | Bêta  | معامل التحديد $R^2$ | معامل التحديد المصحح $R^2$ | قيمة F المحسوبة | X <sub>2</sub> | constant | X               |
|-------|-------|---------------------|----------------------------|-----------------|----------------|----------|-----------------|
|       |       |                     |                            |                 | b              | a        |                 |
| 0.000 | 0.383 | 0147                | 0.137                      | 13.966          | 0.410          | 2.20     | Y               |
|       |       |                     |                            |                 | 3.373          | 5.662    | قيمة t المحسوبة |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

(<sup>1</sup>) يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

## الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

يتضح من الجدول ما يأتي:

إنَّ قيمة ( $F_c$ ) المحسوبة لنموذج الإنحدار بلغت ( 13.966 ) وهي أكبر من قيمة ( $F_T$ ) الجدولية البالغة ( 3.960 ) عند مستوى معنوية (5%) وبناءً عليه نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) ونقبل فرضية الوجود ( $H_1$ )، وهذا يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبعد قابلية المقارنة للتدقيق الإجتماعي على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%).

يُشير معامل التحديد ( $R^2$ ) البالغ ( 0.147 ) أنَّ بعد قابلية المقارنة يفسر ما نسبته ( 14.70% ) من التغيرات التي تطرأ على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، أما النسبة الباقية ( 85.3% ) فتعود لمساهمة متغيرات أخرى غير واردة في النموذج.

إنَّ قيمة البيتا ( $B\acute{e}ta$ ) البالغة ( 0.383 ) تعني أنَّ زيادة بعد قابلية المقارنة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بنسبة ( 38.3% ).

يستعرض الجدول أعلاه قيمتان ل ( $t$ ) المحسوبة تمثل القيمة الأولى مقدار ( 5.662 ) الثابت عندما يكون المتغير المستقل يساوي الصفر، في حين أنَّ القيمة الثانية ( 3.737 ) تُمثل مقدار التحسن الذي يطرأ على المتغير المعتمد بزيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل، وبما أنَّ قيمة ( $t$ ) المحسوبة هي أكبر من قيمة ( $T$ ) الجدولية البالغة ( 1.96 ) عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على ثبوت معامل الإنحدار يعني أنَّ بعد قابلية المقارنة تأثيراً على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات وهذا ما دلت نتائج التحليل الإحصائي، وتُشير القيمة الإحصائية sig وباللغة بقيمة ( 0.000 ) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

### 3.2. تفسير النتائج والحكم عليها:

من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه يستنتج الطالب النتيجة التالية، تبعاً للقاعدة التي تنص على أنه تقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  إذا كانت القيمة  $t$  المحسوبة أقل من قيمة  $T$  الجدولية، والقيمة الإحصائية Sig أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وترفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة  $t$  المحسوبة أكبر من قيمة  $T$  الجدولية، والقيمة الإحصائية Sig أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبناءً على النتائج المتحصل عليها من خلال إختبار الفرضيات في البرنامج الإحصائي الموضحة في الجدول السابق فإنه ترفض الفرضية الفرعية الثانية الصفرية (العدمية) التي تنص على أنه " لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين قابلية المقارنة و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات "، وتقبل الفرضية البديلة (الوجود) التي تنص على أنه " توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين قابلية المقارنة و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات "، أي أن هناك تأثير للبعد قابلية المقارنة على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، وهو أثر دال إحصائياً عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$ ، حيث بلغت قيمة  $t$  المحسوبة ( 3.737 ) وهي أكبر من قيمة  $T$  الجدولية المعبر عنها في الملحوظة أعلاه<sup>(\*)</sup>، في حين قدرت القيمة الإحصائية ( 0.000 ) وهي أقل من 0.05. (أنظر الملحق رقم 18، إختبار الفرضيات)



#### 4.2. كشف معادلة الإنحدار الخطي البسيط:

جرى إختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص [توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين قابلية المقارنة وبين تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05]، من خلال تحليل الإنحدار الخطي البسيط "Simple Regression Analysis"، وفي ضوء هذه الفرضية جرت صياغة علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمتغير التابع (الإستجابي) والذي جرى ترميزه بالرمز (Y)، والبعد الثاني من المتغير المستقل (التفسيري)، والذي رمز له بالرمز ( $X_2$ ) وكانت معادلة الانحدار الخطي البسيط كالآتي:

$$Y = a + \beta X_2$$

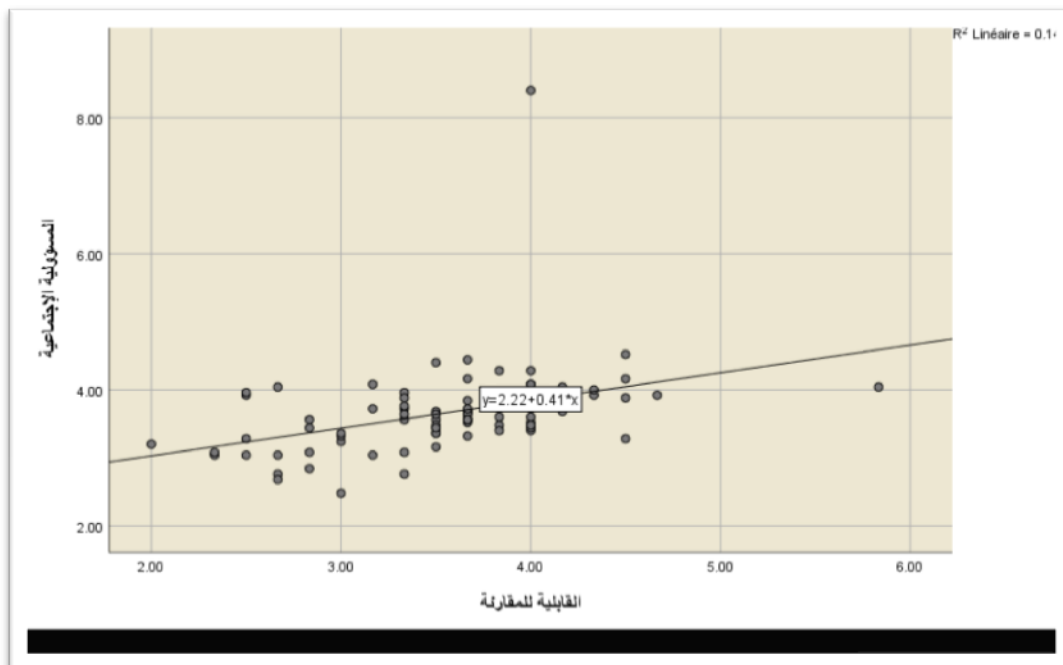
وفيما يأتي قيمة معادلة الإنحدار الخطي البسيط:

$$Y = 2.220 + 0.410 X_2$$

وتفسيراً لمعادلة الإنحدار الخطي البسيط، تدل على أنه كلما زاد بعد قابلية المقارنة للتدقيق الإجتماعي بوحدة واحدة، يحدث زيادة في

تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بمقدار (0.41) وحدة.

الشكل رقم (03 - 10): معادلة الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر قابلية المقارنة على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

3. إختبار الفرضية الفرعية الثالثة

1.3. فرضية العدم ( $H_0$ ): لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الدورية والإنتظام في التنفيذ وبين تحسين المسؤولية الإجتماعية

للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

2.3. فرضية الوجود ( $H_1$ ): توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الدورية والإنتظام في التنفيذ وبين تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

الجدول رقم (03 - 49) : تقدير نموذج الإنحدار الخطي لقياس أثر الدورية والإنتظام في التنفيذ على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

| sig   | Bêta  | معامل التحديد $R^2$ | معامل التحديد المصحح $R^2$ | قيمة F المحسوبة | $X_3$  | consta<br>nt | X               |
|-------|-------|---------------------|----------------------------|-----------------|--------|--------------|-----------------|
|       |       |                     |                            |                 | b      | a            |                 |
| 0.009 | 0.285 | 0.81                | 0.70                       | 7.135           | 0.301  | 2.630        | Y               |
|       |       |                     |                            |                 | 2.6171 | 6.719        | قيمة t المحسوبة |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

(<sup>١</sup>) يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

يتضح من الجدول ما يأتي:

إنَّ قيمة ( $F_c$ ) المحسوبة لنموذج الإنحدار بلغت (7.135) وهي أكبر من قيمة ( $F_T$ ) الجدولية البالغة (3.960) عند مستوى معنوية

(5%) وبناءً عليه نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) ونقبل فرضية الوجود ( $H_1$ )، وهذا يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الدورية والإنتظام في

التنفيذ على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%).

يُشير معامل التحديد ( $R^2$ ) البالغ (0.81) أنَّ بعد الدورية والإنتظام في التنفيذ يفسر ما نسبته (81%) من التغييرات التي تطرأ على

تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، أما النسبة الباقية (19%) فتعود لمساهمة متغيرات أخرى غير واردة في النموذج.

إنَّ قيمة البيتا (Bêta) البالغة (0.285) تعني أنَّ زيادة الدورية والإنتظام في التنفيذ بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تحسين المسؤولية

الإجتماعية للمؤسسات بنسبة (28.5%).

يستعرض الجدول أعلاه قيمتان ل (t) المحسوبة تمثل القيمة الأولى مقدار (6.719) الثابت عندما يكون المتغير المستقل يساوي الصفر،

في حين أنَّ القيمة الثانية (2.6171) تمثل مقدار التحسن الذي يطرأ على المتغير المعتمد بزيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل، وبما أنَّ قيمة (t)

الثابتة المحسوبة هي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (1.96) عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على ثبوت معامل الإنحدار (b) يعني أنَّ

### الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

لبعد الدورية والإنتظام في التنفيذ تأثيراً على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات وهذا ما دلت نتائج التحليل الإحصائي، وتُشير القيمة الإحتمالية sig والبالغة بقيمة ( 0.009 ) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

#### 3.3. تفسير النتائج والحكم عليها:

من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه يستنتج الطالب النتيجة التالية، تبعاً للقاعدة التي تنص على أنه تقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  إذا كانت القيمة t المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية، والقيمة الإحتمالية Sig أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وترفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة t المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، والقيمة الإحتمالية Sig أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبناءً على النتائج المتحصل عليها من خلال إختبار الفرضيات في البرنامج الإحصائي الموضحة في الجدول السابق فإنه **ترفض** الفرضية الفرعية الثالثة الصفرية (العدمية) التي تنص على أنه " لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين الدورية والإنتظام في التنفيذ و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات "، **وتقبل** الفرضية البديلة (الوجود) التي تنص على أنه " توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين الدورية والإنتظام في التنفيذ و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات "، أي أنّ هناك تأثير للدورية والإنتظام في التنفيذ و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، وهو أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05 ، حيث بلغت قيمة t المحسوبة ( 2.6171 ) وهي أكبر من قيمة T الجدولية المعبر عنها في الملحوظة أعلاه<sup>(9)</sup>، في حين قدرت القيمة الإحتمالية (0.009) وهي أكبر من 0.05. (أنظر الملحق رقم 19، إختبار الفرضيات)

#### 4.3. كشف معادلة الإنحدار الخطي البسيط:

جرى إختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص [توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الدورية والإنتظام في التنفيذ وبين تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05]، من خلال تحليل الإنحدار الخطي البسيط "Simple Regression Analysis"، وفي ضوء هذه الفرضية جرت صياغة علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمتغير التابع (الإستجابي) والذي جرى ترميزه بالرمز (Y)، والبعد الثالث من المتغير المستقل (التفسيري)، والذي رمز له بالرمز ( $X_3$ ) وكانت معادلة الانحدار الخطي البسيط كالآتي:

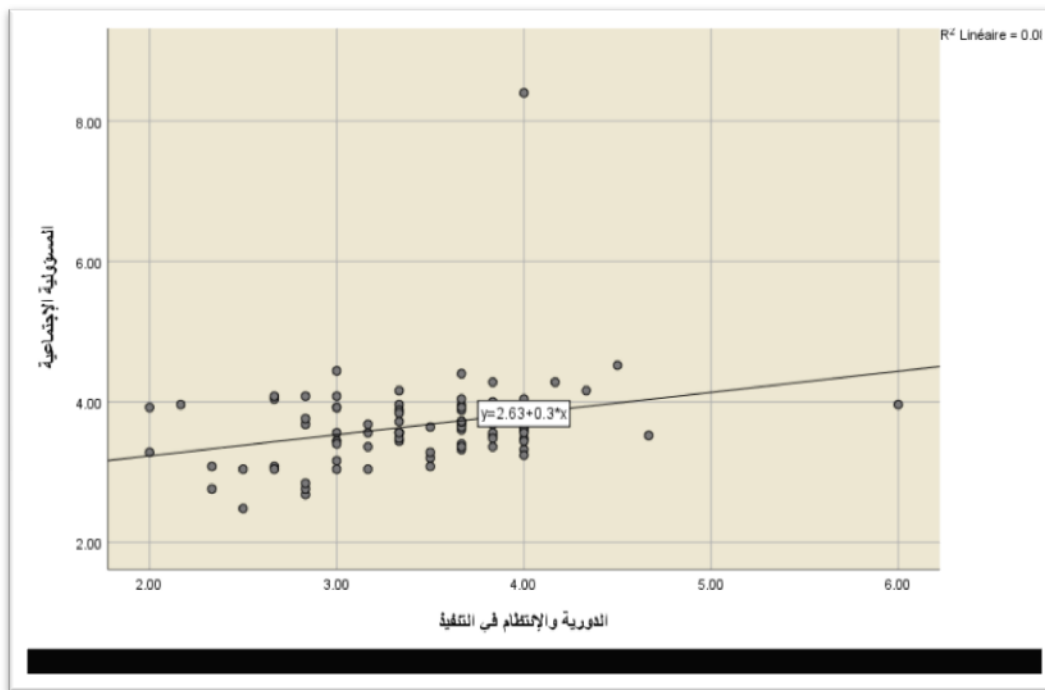
$$Y = a + \beta X_3$$

وفيما يأتي قيمة معادلة الإنحدار الخطي البسيط:

$$Y = 2.630 + 0.301 X_3$$

وتفسيراً لمعادلة الإنحدار الخطي البسيط، تدل على أنه كلما زادت بعد الدورية والإنتظام في التنفيذ بوحدة واحدة، يحدث زيادة تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بمقدار ( 0.301 ) وحدة..

الشكل رقم ( 03 - 11 ) : معادلة الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر الدورية والانتظام في التنفيذ على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

4. إختبار الفرضية الفرعية الرابعة :

1.4. فرضية العدم ( $H_0$ ): لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإستقلالية وبين تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة

نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

2.4. فرضية الوجود ( $H_1$ ): توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإستقلالية وبين تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر

عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

الجدول رقم ( 03 - 50 ) : يبين تقدير نموذج الإنحدار الخطي لقياس أثر الإستقلالية على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

| sig   | Bêta  | معامل التحديد $R^2$ | معامل التحديد المصحح $R^2$ | قيمة F المحسوبة | X <sub>4</sub> | constant | X |
|-------|-------|---------------------|----------------------------|-----------------|----------------|----------|---|
|       |       |                     |                            |                 | b              | a        |   |
| 0.001 | 0.350 | 0.122               | 0.112                      | 11.307          | 0.281          | 2.961    | Y |

الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

|  |  |  |  |  |       |       |                 |
|--|--|--|--|--|-------|-------|-----------------|
|  |  |  |  |  | 3.363 | 9.126 | قيمة t المحسوبة |
|--|--|--|--|--|-------|-------|-----------------|

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

(\*) يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ .

يتضح من الجدول ما يأتي:

إنَّ قيمة  $(F_c)$  المحسوبة لنموذج الإحدار بلغت (11.307) وهي أكبر من قيمة  $(F_T)$  الجدولية البالغة (3.960) عند مستوى معنوية (5%) وبناءً عليه نرفض فرضية العدم  $(H_0)$  ونقبل فرضية الوجود  $(H_1)$ ، وهذا يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الإستقلالية على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%).

يُشير معامل التحديد  $(R^2)$  البالغ (0.112) أنَّ بعد الإستقلالية يفسر ما نسبته (11.20%) من التغيرات التي تطرأ على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، أما النسبة الباقية (88.8%) فتعود لمساهمة متغيرات أخرى غير واردة في النموذج. إنَّ قيمة البيتا  $(\beta)$  البالغة (0.350) تعني أنَّ زيادة الإستقلالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بنسبة (35%).

يستعرض الجدول أعلاه قيمتان ل  $(t)$  المحسوبة تمثل القيمة الأولى بمقدار (9.126) الثابت عندما يكون المتغير المستقل يساوي الصفر، في حين أنَّ القيمة الثانية (3.363) تُمثل مقدار التحسن الذي يطرأ على المتغير المعتمد بزيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل، وبما أنَّ قيمة  $(t)$  الثابتة المحسوبة هي أكبر من قيمة  $(T)$  الجدولية البالغة (1.96) عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على ثبوت معامل الإحدار، أي يعني أنَّ لبعد الإستقلالية تأثيراً على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات وهذا ما دلت نتائج التحليل الإحصائي، وتُشير القيمة الإحتمالية sig وباللغة بقيمة (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

### 3.4. تفسير النتائج والحكم عليها:

من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه يستنتج الطالب النتيجة التالية، تبعاً للقاعدة التي تنص على أنَّه تقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  إذا كانت القيمة  $t$  المحسوبة أقل من قيمة  $T$  الجدولية، والقيمة الإحتمالية Sig أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وترفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة  $t$  المحسوبة أكبر من قيمة  $T$  الجدولية، والقيمة الإحتمالية Sig أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبناءً على النتائج المتحصل عليها من خلال إختبار الفرضيات في البرنامج الإحصائي الموضحة في الجدول السابق فإنَّه ترفض الفرضية الفرعية الثالثة الصفرية (العدمية) التي تنص على أنَّه " لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإستقلالية و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات "، وتقبل الفرضية البديلة (الوجود) التي تنص على أنَّه " توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإستقلالية وبين تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات "، أي أنَّ هناك تأثير لبعد الإستقلالية و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، وهو أثر دال إحصائياً عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة  $t$  المحسوبة (3.363)

## الفصل الثالث : دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة- غرداية لمعرفة دور تبني التدقيق

### الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

وهي أكبر من قيمة T الجدولية المعبر عنها في الملحوظة أعلاه (\*)، في حين قدرت القيمة الإحتمالية (0.001) وهي أقل من 0.05. (أنظر الملحق رقم 20، إختبار الفرضيات)

#### 4.4. كشف معادلة الإنحدار الخطي البسيط:

جرى إختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص [توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإستقلالية وبين تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05]، من خلال تحليل الإنحدار الخطي البسيط "Simple Regression Analysis"، وفي ضوء هذه الفرضية جرت صياغة علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمتغير التابع (الإستجابي) والذي جرى ترميزه بالرمز (Y)، والبعد الثالث من المتغير المستقل (التفسيري)، والذي رمز له بالرمز ( $X_4$ ) وكانت معادلة الانحدار الخطي البسيط كالآتي:

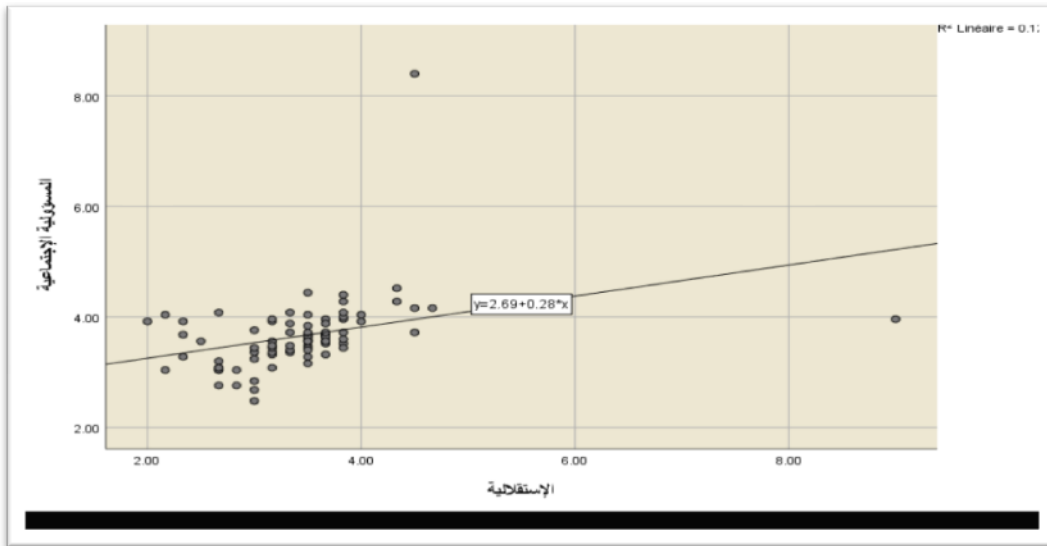
$$Y = a + \beta X_4$$

وفيما يأتي قيمة معادلة الإنحدار الخطي البسيط:

$$Y = 2.691 + 0.281X_4$$

وتفسيراً لمعادلة الإنحدار الخطي البسيط، تدل على أنه كلما زادت الإستقلالية بوحدة واحدة، يحدث زيادة في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بمقدار (0.281) وحدة.

الشكل رقم ( 03 - 12 ): معادلة الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر الإستقلالية على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

5. إختبار الفرضية الفرعية الخامسة :

1.5. فرضية العدم ( $H_0$ ): لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن النتائج وبين تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

2.5. فرضية الوجود ( $H_1$ ): توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن النتائج وبين تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

الجدول رقم (03 - 51) : تقدير نموذج الإنحدار الخطي لقياس أثر الإفصاح عن النتائج على تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

| sig   | Bêta  | معامل التحديد $R^2$ | معامل التحديد المصحح $R^2$ | قيمة F المحسوبة | X <sub>5</sub> | consta<br>nt | X               |
|-------|-------|---------------------|----------------------------|-----------------|----------------|--------------|-----------------|
|       |       |                     |                            |                 | b              | a            |                 |
| 0.027 | 0.242 | 0.059               | 0.047                      | 5.057           | 0.190          | 3.040        | Y               |
|       |       |                     |                            |                 | 2.249          | 10.745       | قيمة t المحسوبة |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

يتضح من الجدول ما يأتي:

إنَّ قيمة ( $F_c$ ) المحسوبة لنموذج الإنحدار بلغت (5.057) وهي أكبر من قيمة ( $F_T$ ) الجدولية البالغة (3.960) عند مستوى معنوية (5%) وبناءً عليه نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) ونقبل فرضية الوجود ( $H_1$ )، وهذا يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الإفصاح عن النتائج على تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%).

يُشير معامل التحديد ( $R^2$ ) البالغ (0.059) أنَّ الإفصاح عن النتائج يفسر ما نسبته (5.9%) من التغيرات التي تطرأ على تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، أما النسبة الباقية (94.1%) فتعود لمساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج.

إنَّ قيمة البيتا (Bêta) البالغة (0.242) تعني أنَّ الزيادة في الإفصاح عن النتائج بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بنسبة (24.2%).

يستعرض الجدول أعلاه قيمتان ل (t) المحسوبة تمثل القيمة الأولى بمقدار (10.745) الثابت عندما يكون المتغير المستقل يساوي الصفر، في حين أنَّ القيمة الثانية (2.249) تُمثل مقدار التحسن الذي يطرأ على المتغير المعتمد بزيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل، وبما أنَّ قيمة (t) الثابتة المحسوبة هي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (1.96) عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على ثبوت معامل الإنحدار يعني أنَّ لبعد

### الإجماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية

الإفصاح عن النتائج تأثيراً على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات وهذا ما دلت نتائج التحليل الإحصائي، وتُشير القيمة الإحتمالية sig والبالغة بقيمة (0.027) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

#### 3.5. تفسير النتائج والحكم عليها:

من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه يستنتج الطالب النتيجة التالية، تبعاً للقاعدة التي تنص على أنه تقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  إذا كانت القيمة t المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية، والقيمة الإحتمالية Sig أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وترفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة t المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، والقيمة الإحتمالية Sig أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبناءً على النتائج المتحصل عليها من خلال إختبار الفرضيات في البرنامج الإحصائي الموضحة في الجدول السابق فإنه **ترفض** الفرضية الفرعية الثالثة الصفرية (العدمية) التي تنص على أنه " لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن النتائج و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات "، **وتقبل** الفرضية البديلة (الوجود) التي تنص على أنه " توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن النتائج وبين تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات "، أي أنّ هناك تأثير لبعده الإفصاح عن النتائج و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، وهو أثر دال إحصائياً عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (2.249) وهي أكبر من قيمة T الجدولية المعبر عنها في الملحوظة أعلاه<sup>(\*)</sup>، في حين قدرت القيمة الإحتمالية (0.027) وهي أقل من 0.05. (أنظر الملحق رقم 21، إختبار الفرضيات)

#### 4.5. كشف معادلة الانحدار الخطي البسيط:

جرى إختبار الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص [توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن النتائج و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05]، من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط "Simple Regression Analysis"، وفي ضوء هذه الفرضية جرت صياغة علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمتغير التابع (الإستجابي) والذي جرميزه بالرمز (Y)، والبعده الثالث من المتغير المستقل (التفسيري)، والذي رمز له بالرمز ( $X_4$ ) وكانت معادلة الانحدار الخطي البسيط كالآتي:

$$Y = a + \beta X_5$$

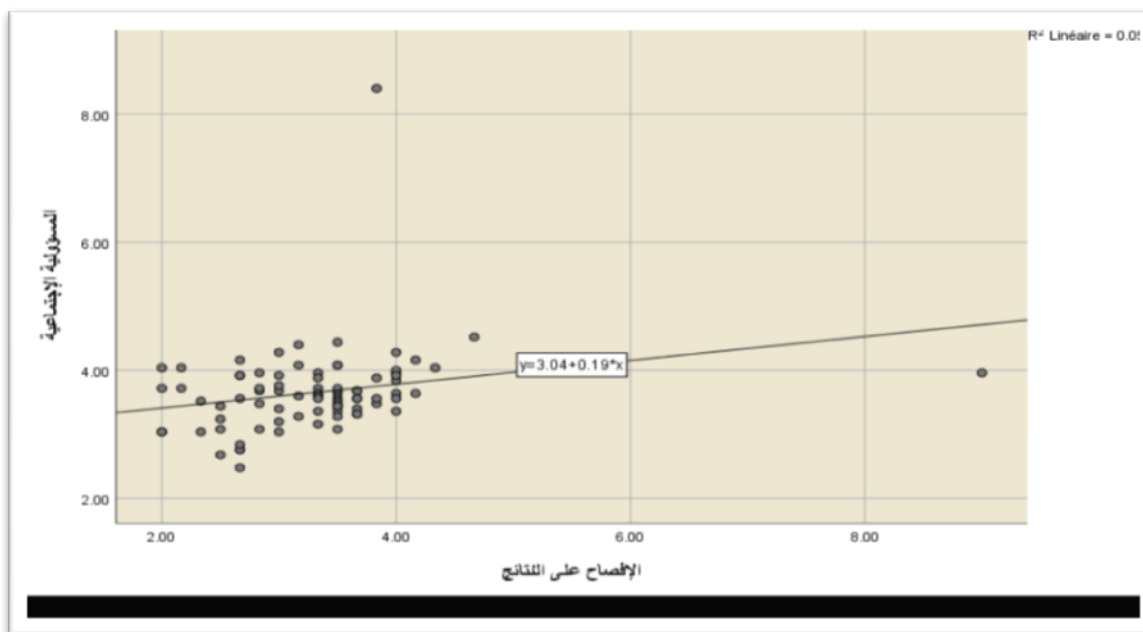
وفيما يأتي قيمة معادلة الانحدار الخطي البسيط:

$$Y = 3.040 + 0.190 X_5$$

وتفسيراً لمعادلة الانحدار الخطي البسيط، تدل على أنه كلما زاد الإفصاح عن النتائج بوحدة واحدة، يحدث زيادة في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بمقدار (0.19%) وحدة.



الشكل رقم ( 03 - 13 ) : معادلة الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر الإفصاح عن النتائج على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

6. إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة بإستخدام معادلة الإنحدار الخطي البسيط :

1.6. فرضية العدم ( $H_0$ ): لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإجتماعي بين تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من

وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

2.6. فرضية الوجود ( $H_1$ ): توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإجتماعي بين تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من

وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05.

الجدول رقم ( 03 - 52 ) : تقدير نموذج الإنحدار الخطي لقياس أثر التدقيق الإجتماعي على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.

| sig   | Bêta  | معامل التحديد $R^2$ | معامل التحديد المصحح $R^2$ | قيمة F المحسوبة | X     | constant | X      |
|-------|-------|---------------------|----------------------------|-----------------|-------|----------|--------|
|       |       |                     |                            |                 | b     | a        |        |
| 0.000 | 0.428 | 0.183               | 0.173                      | 18.151          | 0.544 | 1.798    | Y      |
|       |       |                     |                            |                 | 4.260 | 4.077    | قيمة t |

|  |  |  |  |  |  |  |          |
|--|--|--|--|--|--|--|----------|
|  |  |  |  |  |  |  | المحسوبة |
|--|--|--|--|--|--|--|----------|

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

(\*) يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

يتضح من الجدول ما يأتي:

إنَّ قيمة ( $F_c$ ) المحسوبة لنموذج الإنحدار بلغت (18.151) وهي أكبر من قيمة ( $F_T$ ) الجدولية البالغة (3.960) عند مستوى معنوية (5%) وبناءً عليه نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) ونقبل فرضية الوجود ( $H_1$ )، وهذا يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمحور التدقيق الإجماعي على تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%).

يُشير معامل التحديد ( $R^2$ ) البالغ (0.183) أنَّ التدقيق الإجماعي يفسر ما نسبته (18.3%) من التغيرات التي تطرأ على تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، أما النسبة الباقية (81.7%) فتعود لمساهمة متغيرات أخرى غير واردة في النموذج.

إنَّ قيمة البيتا ( $B\hat{e}t\alpha$ ) البالغة (0.428) تعني أنَّ زيادة تبني التدقيق الإجماعي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بنسبة (42.8%).

يستعرض الجدول أعلاه قيمتان ل ( $t$ ) المحسوبة تمثل القيمة الأولى بمقدار (4.077) الثابت عندما يكون المتغير المستقل يساوي الصفر، في حين أنَّ القيمة الثانية (4.260) تُمثل مقدار التحسن الذي يطرأ على المتغير المعتمد بزيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل، وبما أنَّ قيمة ( $t$ ) الثابتة المحسوبة هي أكبر من قيمة ( $T$ ) الجدولية البالغة (1.96) عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على ثبوت معامل الإنحدار يعني أنَّ للكفاءات البشرية تأثيراً على التحسين المستمر للخدمات الصحيّة وهذا ما دلت نتائج التحليل الإحصائي، وتُشير القيمة الإحصائية sig وبالبالغة بقيمة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

### 3.6. تفسير النتائج والحكم عليها:

من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه يستنتج الباحث النتيجة التالية، تبعاً للقاعدة التي تنص على أنَّه تقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  إذا كانت القيمة  $t$  المحسوبة أقل من قيمة  $T$  الجدولية، والقيمة الإحصائية Sig أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وترفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة  $t$  المحسوبة أكبر من قيمة  $T$  الجدولية، والقيمة الإحصائية Sig أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبناءً على النتائج المتحصل عليها من خلال إختبار الفرضيات في البرنامج الإحصائي الموضحة في الجدول السابق فإنَّه ترفض الفرضية الفرعية الثالثة الصفرية (العدمية) التي تنص على أنَّ " لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين التدقيق الإجماعي و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، وتقبل الفرضية البديلة (الوجود) التي تنص على أنَّه " توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين التدقيق الإجماعي و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، أي أنَّ هناك تأثير لتبني التدقيق الإجماعي على تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وهو أثر دال إحصائياً عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، حيث بلغت قيمة  $t$

## الفصل الثالث : دراسة حالة عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة- غرداية لمعرفة دور تبني التدقيق

### الإجمالي في تحسين المسؤولية الاجتماعية

المحسوبة (4.260) وهي أكبر من قيمة T الجدولية المعبر عنها في الملحوظة أعلاه (\*)، في حين قدرت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من 0.05. (أنظر الملحق رقم 22، إختبار الفرضيات)

#### 4.6. كشف معادلة الانحدار الخطي البسيط:

جرى إختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص [توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الإجمالي و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية  $\alpha$  أقل أو تساوي 0.05]، من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط "Simple Regression Analysis"، وفي ضوء هذه الفرضية جرت صياغة علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمتغير التابع (الإستجابي) والذي جرى ترميزه بالرمز (Y)، والمتغير المستقل (التفسيري)، والذي رمز له بالرمز (X) وكانت معادلة الانحدار الخطي البسيط كالآتي:

$$Y = a + \beta X$$

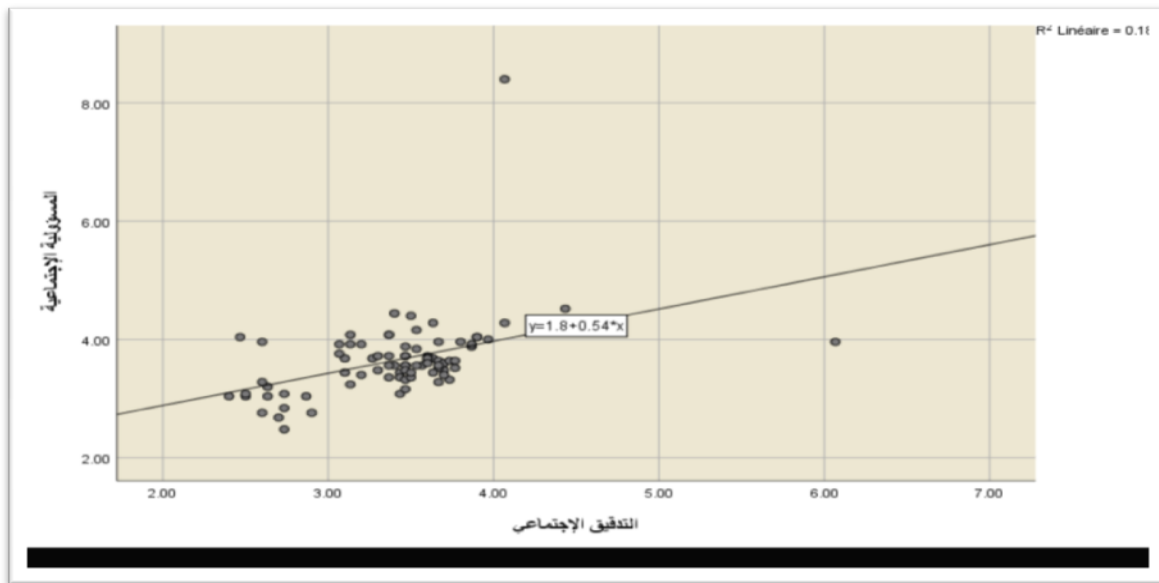
وفيما يأتي قيمة معادلة الانحدار الخطي البسيط:

$$Y = 1.798 + 0.544X$$

وتفسيراً لمعادلة الانحدار الخطي البسيط فهي تدل على أنه كلما زادت التدقيق الإجمالي بوحدة واحدة، يحدث زيادة في تحسين

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بمقدار (0.544) وحدة.

الشكل رقم ( 03 - 14 ) : معادلة الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر التدقيق الإجمالي على تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

7. إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة باستخدام معادلة الإنحدار الخطي المتعدد :

من خلال إختبار معادلة الإنحدار المتعدد وذلك لمعرفة أي من المتغيرات المستقلة أكثر تأثيراً على المتغير التابع بالإعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS.V25 ، حيث تحصلنا على معادلة الإنحدار الخطي المتعدد بين التدقيق الإجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، وهذا ما توضحه نتائج الجداول الموالية:

الجدول رقم (03 - 53) : ملخص النموذج "Model Summary"

| النموذج | R معامل الارتباط   | R Square معامل التحديد | Adjusted R Square معامل التحديد المعدل | الخطأ العشوائي في التقدير |
|---------|--------------------|------------------------|--|---------------------------|
| 1       | 0.498 <sup>a</sup> | 0.248                  | 0.199                                  | 0.59848                   |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنَّ قيمة معامل الارتباط قدرت ب (0.498) وهو إرتباط ضعيف وطردي، ومعامل التحديد قدر ب (0.248) ومعامل التحديد المعدل قدر ب (0.199) والذي يُعبر على فعالية تمثيل معادلة الإنحدار الخطي المتعدد.

الجدول رقم (03 - 54) : يبين نتائج إختبار الخطي المتعدد ANOVA<sup>(a)</sup>

| النموذج | مجموع المربعات | df | Mean Square | F     | Sig                |
|---------|----------------|----|-------------|-------|--------------------|
| 1       | الإنحدار       | 5  | 1.816       | 5.071 | 0.000 <sup>b</sup> |
|         | المتبقية       | 77 | 0.358       |       |                    |
|         | المجموع        | 82 | 36.662      |       |                    |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

الجدول رقم (03 - 55) : يبين نتائج معاملات (Coefficients<sup>a</sup>) إختبار الإنحدار الخطي المتعدد

| النموذج        | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | t      | Sig                    |
|----------------|-----------------------------|------------|---------------------------|--------|------------------------|
|                | B                           | Std. Error | Bêta                      |        |                        |
| (Constant)     | 1.522                       | 0.481      |                           | 3.167  | 0.002=P <sub>Sig</sub> |
| X <sub>1</sub> | 0.341                       | 0.178      | 0.276                     | 1.912  | 0.060                  |
| X <sub>2</sub> | 0.172                       | 0.147      | 0.162                     | 1.168  | 0.247                  |
| X <sub>3</sub> | -0.184                      | 0.171      | -0.174                    | -1.077 | 0.285                  |
| X <sub>4</sub> | 0.343                       | 0.152      | 0.427                     | 2.258  | 0.027                  |

|       |        |        |       |        |                |
|-------|--------|--------|-------|--------|----------------|
| 0.639 | -0.471 | -0.071 | 0.116 | -0.054 | X <sub>5</sub> |
|-------|--------|--------|-------|--------|----------------|

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنَّ قيمة **B** قدرت ب (1.522) و قيمة **P<sub>sig</sub>** قدرت ب (2) وهي أصغر من 0.05، وبالتالي فإنَّ أبعاد المتغير المستقل "التدقيق الإجتماعي" كل من (الشمولية والتعددية ، القابلية للمقارنة، الدورية والإنتظام في التنفيذ، الإستقلالية، الإفصاح عن النتائج)، كافية لشرح تباينات المتغير التابع، ويكون نموذج الإنحدار من الشكل التالي:

$$y = 1.522 + 0.341x_1 + 0.172x_2 - 0.184x_3 + 0.373x_4 - 0.054x_5 + e$$

من معادلة الإنحدار الخطي المتعدد نلاحظ أنَّ النسبة الأكبر للتغيرات الحاصلة في متغير التابع تعزى لبعده الإستقلالية ب (37.3%) ثم إلى بعد الشمولية والتعددية ب (34.1%)، ومن ثم بعد القابلية للمقارنة ب (17.2%). (أنظر الملحق رقم 23، إختبار الفرضيات)

8. إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة بإستخدام معادلة الإنحدار الخطي المتعدد التدريجي.

من خلال إختبار معادلة الإنحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" وذلك لمعرفة أي من المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على المتغير التابع بالإعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS-V25، حيث تحصلنا على معادلة الإنحدار الخطي المتعدد التدريجي بين التدقيق الإجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، وهذا ما توضحه نتائج الجدول الموالي:

الجدول رقم (03 - 56) : نموذج معادلة الإنحدار المتعدد التدريجي بين التدقيق الإجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.

| الخطأ العشوائي في التقدير | معامل التحديد المعدل R <sup>2</sup> | معامل التحديد R <sup>2</sup> | معامل الارتباط R | النموذج |
|---------------------------|-------------------------------------|------------------------------|------------------|---------|
| 0.62133                   | 0.137                               | 0.147                        | 0.383a           | 1       |
| 0.60216                   | 0.189                               | 0.209                        | 0.457b           | 2       |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

- a : القابلية للمقارنة.
- b : القابلية للمقارنة، الإستقلالية.
- C : المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.

الجدول رقم (03 - 57) : يبين المتغيرات المتخلى عنها من نموذج معادلة الإنحدار المتعدد التدريجي

| النموذج | الأبعاد المتخلى عنها         | t      | Sig   |
|---------|------------------------------|--------|-------|
| 1       | الشمولية والتعددية           | 1.618  | 0.110 |
|         | الدورية والإنتظام في التنفيذ | 1.367  | 0.175 |
|         | الإستقلالية                  | 2.498  | 0.015 |
|         | الإفصاح عن النتائج           | 1.853  | 0.068 |
| 2       | الشمولية والتعددية           | 1.634  | 0.106 |
|         | الدورية والإنتظام في التنفيذ | -0.533 | 0.596 |
|         | الإفصاح عن النتائج           | 0.1670 | 0.868 |
|         |                              |        |       |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنَّ القيمة **t** المحسوبة تتغير بشكل متناقص كلما أضفنا للنموذج بعدد من أبعاد المتغير المستقل، حيث لاحظنا أنَّه بعد معرفة أنَّ بعد الإستقلالية يصلح كنموذج للدراسة في النموذج المقترح الأول، يمكن دمج مع بعد القابلية للمقارنة لضبط أيهما أكثر تأثيراً في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، وعليه نلاحظ كذلك بأنَّ قيمة **t** تتغير بالنقصان كلما ثبتنا بعد الإستقلالية في الدراسة، وقد إنتقلت قيمة **t** للبعد الشمولية والتعددية من (1.618) الى مقدار (1.634) لكنها تبقى أقل من القيمة **T** الجدولية، وفيما يخص بعد الإفصاح عن النتائج والتي إنخفضت قيمة **t** في النموذج الأول (1.853) إلى (0.1670) في النموذج الثاني ، وكذلك تغير بالنقصان بعد الدورية والإنتظام في التنفيذ من (1.367) إلى مقدار سلبي (-0.533) وهي أقل من القيمة **T** الجدولية المقدر ب (1.96)، وأما للقيم الاحتمالية فقدرت ما بين (0.868-0.068) لكلا النموذجين وهي أكبر من مستوى المعنوية .

وبعد دمج **X4** (الإستقلالية) تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (03 - 58) : يبين نموذج معادلة الإنحدار المتعدد التدريجي المبدئي

| النموذج   | t     | Sig   | F      |
|-----------|-------|-------|--------|
| <b>X2</b> | 2.498 | 0.000 | 13.966 |

|        |       |       |                |   |
|--------|-------|-------|----------------|---|
| 10.555 | 0.004 | 2.954 | X <sub>2</sub> | 2 |
|        | 0.015 | 3.737 | X <sub>4</sub> |   |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ القيمة  $t$  المحسوبة تتغير بشكل متناقص كلما أضفنا للنموذج بعدد من أبعاد المتغير المستقل، حيث لاحظنا أنّه بعد تثبيت X<sub>2</sub> لوحده تحصلنا على القيمة المحسوبة ( $t_1=2.498$ ) ، وبعد إضافة X<sub>4</sub> إلى النموذج الأول إرتفعت القيمة المحسوبة لبعدد القابلة للمقارنة من ( $t_1=2.498$ ) إلى ( $t_1= 2.954$ ) ، هذه النتائج المتحصل عليها تفسر لنا ضرورة دمج X<sub>4</sub> إلى النموذج، ومن خلال الجدول السابق يتبين لنا أنّ الأكثر تأثيراً على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات هو بعد الإستقلالية ومن ثم بعد القابلة للمقارنة . (أنظر الملحق رقم 24، إختبار الفرضيات)

### 1.8. تفسير النموذج:

نستنتج بأنّ بُعد الإستقلالية يحتل المرتبة الأولى من حيث التأثير على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات وهذا راجع إلى أن الإطارات بالمؤسسات الفاعلة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية يعتبرون عنصر الإستقلالية أمر ضروري لإنجاح عملية التدقيق الإجتماعي في محيط عملهم ، وأنه كلما زادت الإستقلالية في ممارسات التدقيق الإجتماعي كان من شأن ذلك أن يسهم تحسين الممارسات المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، وفي الأخير يُعتبر هذا النموذج مثالي إذا أردت المؤسسات الموجودة بالمنطقة الصناعية بنورة - غرداية أن تحسن من مسؤوليتها الإجتماعية .

### خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بإجراء دراسة تمحورت حول دور تبني التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، وقد تم إجراء الدراسة الميدانية على مجموعة من المؤسسات الفاعلة بمحل الدراسة ، حيث تم إعداد الاستبانة بناء على أبعاد المتغيرات والتي تم قياسها بفقرات مأخوذة من الدراسات السابقة لموضوع الدراسة، وتم اثراؤها وتنقيحها من طرف اساتذة محكمين في الاختصاص ، وبعد توزيعها على العينة المطلوبة وجمعها تم وباستعمال برنامج ال **SPSS.V25** تفرغ البيانات وإجراء التحليلات اللازمة من أجل إختبار فرضيات الدراسة وقد تم التوصل إلى وجود دور لتبني التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية عند المؤسسات محل الدراسة من وجهة نظر إطاراتها .

كما قمنا بمناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة والإطار النظري لمتغيرات الدراسة ، حيث تشابهة النتائج التطبيقية مع بعض الدراسات السابقة في أغلب الاختبارات والإختلاف في بعضها، ويرجع هذا إلى وجود أساس نظري قوي تناول بالتحليل والتفسير كل المتغيرات المدروسة وعلاقتها بالتدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية بكل أبعاده ومعاييرها، ويمكننا القول أن الإطار التطبيقي لدراستنا يدعم الأساس النظري و يوافقها.



خاتمة

تتضمن خاتمة الدراسة لأهم النتائج العلمية والعملية وذلك من خلال معالجة الإشكالية الرئيسية للدراسة وإختبار الفرضيات وتفسيرها مما يسمح بتقديم مجموعة من التوصيات والإقتراحات بناء على رؤية وتطلعات الطالب من أجل التفعيل والإستخدام الجيد للتدقيق الإجتماعي و تحسين ممارسات المسؤولية الإجتماعية في مؤسسات محل الدراسة، لنعود في الأخير ونعطي آفاق للدراسة

## أولاً: نتائج الدراسة

بناءً على الدراسة النظرية والميدانية التي أجريت حول معرفة الدور الذي يلعبه تبني التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بالمنطقة الصناعية ببونة - غرداية ، وبالاعتماد على ما تم تناوله من مفاهيم متعددة في الإطار النظري وأدبيات الدراسة، إضافة إلى ما تم إستقصائه من بيانات من خلال أداة الإستبانة، وبعد نتائج التحليل الإحصائي لمحاور ومجالات وأبعاد الدراسة وتفسيرها، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والميدانية على النحو التالي :

### 1. النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة النظرية : بعد الدراسة الوصفية تحصلنا على النتائج التالية:

- التدقيق الإجتماعي ليس وليد الوقت الحالي بل هو نتيجة تراكمات وتطور لممارسات الفكر البشري والتطورات المتسارعة فضلاً على تطور المؤسسات وعقليتها ؛
- إن التدقيق الإجتماعي عنصرٌ حيوي في المؤسسة وسبيل لتحقيق أهدافها وغاياتها فهو يتيح لها رؤية وتنسيقاً لعملياتها الإستراتيجية من خلال توضيح الجوانب الإجتماعية التي تعاني قصوراً والواجب مراعاتها ؛
- يعتبر التدقيق الإجتماعي أحد أهم العناصر المؤثرة والفاعلة في المؤسسات من خلال إعتماده على أساليب تساعد على إعطاء الضمان الحقيقي لأصحاب المصالح و الوصول لبيئة أعمال مستقرة ومزدهرة تحقيق النجاح والتميز ؛
- للتدقيق الإجتماعي مقومات تسمح للعمل وفق معارف ومهارات جديدة تراعي التحديات والتطورات المتسارعة على مختلف الأصعدة ، وعليه يرتبط تحقيق العدالة والكفاءة للمؤسسة من خلال إستثمارها وتفعيلها لأساليب تحقق ذلك في تقديم خدماتها؛
- إن البداية الحقيقية للمسؤولية الإجتماعية تعود للإسلام فهو أول من أشار وأكد على ضرورتها وفقاً لما جاء كتاب الله وسنة النبي محمد ﷺ ، ويعتبر أدائها واجبا دينيا يعمل المسلمون لتأديتها وفقاً لأبعادها المتعارف عليها (إقتصادية وقانونية وخيرية وأخلاقية ) إستجابة منهم لأمر الله ورسوله ، ليأتي بعد ذلك الإشارة إليها تنابعا وتدرجياً مع تطور الأنظمة إلى غاية يومنا هذا ؛
- تعتبر المفاهيم مثل التنمية المستدامة ، أخلاقيات العمل ، الخدمات الإجتماعية و الأداء الإجتماعي وغيرها من المفاهيم متصلة بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ، فهي بمثابة الأرض الخصبة التي تعني بالوصول إلى نقطة جوهرية مشتركة تمثل من خلالها الصورة الحقيقية والفعالية للمسؤولية الإجتماعية ؛
- لتجسيد المسؤولية الإجتماعية تحتاج المؤسسات إلى وضع إدارة قائمة بذاتها للتخطيط والتنفيذ والتقييم لعمليات وممارسات المؤسسة إجتماعياً ، بتسطير إستراتيجيات توضيح معالم الطريق المزمع إتباعه في تجسيدها والعمل على تحقيق التنسيق اللازم لذلك ؛

- تعتبر النشاطات الإجتماعية الممارسة كمدخلات نظام التدقيق الاجتماعي والذي يحتل بدوره مكانة مهمة فهو أداة للتحقق من مدى إلتزام المؤسسات بمسئوليتها الإجتماعية ؛
- المسؤولية الإجتماعية هي تجسيد حقيقي للشراكة الفعالة والمثمرة بين المؤسسات والمجتمع لضمانها الحقوق لطرفين وبالتالي تحقيق العدالة الإجتماعية وضمان الحقوق على الأمد الطويل .
- يساهم التدقيق الاجتماعي من خلال التأكد من صحة القياس للأداء الاجتماعي فصحة وسلامة الإفصاح تقلل الفروقات و الإختلافات بين ما يتوقعه المجتمع من المؤسسة في اطار تحملها لمسئوليتها الاجتماعية وما تقوم به فعلا وما تقوم بالإفصاح عنه ، وبالتالي المساهمة في التحسين من مسئوليتها الاجتماعية بالوجه الذي يرضي جميع أصحاب الأطراف؛
- 2. النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية : في ضوء الدراسة الميدانية الذي أجراها الطالب على عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ظهرت العديد من النتائج، وبعد إستناد الطالب للتحليل الإحصائي السابق، ونتائج إختبار الفرضيات، فإنه يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالنقاط الآتية:
- 1.1. بالنسبة للفرضية الرئيسية الأولى: وتنص هذه الفرضية على أنه " توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  بين التدقيق الاجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية" .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شمولية وتعددية التدقيق الاجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، ويعود ذلك إلى معرفة الإطارات المبحوثين إلى أهمية الشمولية والتعددية في ممارسات التدقيق الاجتماعي وشأنها الكبير في تفعيله على الوجه الأمثل وهذا لشموليتها لمختلف الوظائف والأنشطة وأخذها لوجهات النظر المتعددة لمختلف أصحاب العلاقة بالمؤسسة ، وعليه نقبل العلاقة المعبرة على أنه كلما ارتفع مستوى الشمولية والتعدد في ممارسة التدقيق الاجتماعي كلما نجم عنه تحسن في مستوى المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات قيد الدراسة ؛
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين بعد قابلية المقارنة و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، ويعود هذا إلى أن الإطارات المبحوثين يرون أن المؤسسات بالمنطقة الصناعية قيد الدراسة يولون أهمية للمعايير والقواعد المعمول بها في عملية التدقيق الاجتماعي والتي من شأنها تقديم وتسهيل عمليات كثيرة كتحديد مدي الإلتزام الاجتماعي لهذه المؤسسات فضلا عن التحسين المستمر لأدائها الاجتماعي والمساهمة في زيادة مصداقيتها ، وعليه يمكننا القول بأن هناك علاقة تدل على أنه كلما ارتفع مستوى قابلية المقارنة في ممارسات التدقيق الاجتماعي كلما زاد ذلك من تحسين مستوى المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات قيد الدراسة ؛

- **توجد** علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدورية والإنتظام في التنفيذ و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية، وتعود هذه العلاقة إلى أن الإطارات بالمنطقة الصناعية يرون أنه من الجيد ممارسة التدقيق الإجتماعي وفق تواريخ محددة سلفا وبطريقة دورية وهذا لما تعكسه ممارسته على المؤسسة وعلى جميع أصحاب المصالح وهذا ما تسهر المؤسسات بالمنطقة الصناعية على فعله رغم عدم وجود نصوص قانونية ملزمة بتنفيذه في القانون الجزائري، ويعكس هذا الرأي مدى وعى هؤلاء الإطارات بأهمية ممارسة التدقيق الإجتماعي والحرص على الإستمرارية في تنفيذه ، وعليه يمكننا القول بأنه توجد علاقة تعبر على إنعكاس ممارسات التدقيق الإجتماعي على تحسين مستوى المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات قيد الدراسة ، أي أنه كلما ارتفع مستوى قابلية المقارنة كلما تحسنت ممارسات (CSR) ؛
- **توجد** علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إستقلالية التدقيق الإجتماعي وبين تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، وتعكس هذه النتيجة مدى أهمية الإستقلالية لدى الإطارات المبحوثين في تنفيذ التدقيق الإجتماعي ورؤيتهم في أن هذه الإستقلالية من شأنها تحسين الممارسات المتعلقة بالإلتزامات الإجتماعية للمؤسسة ، ولعل أكثر عمليات الممارسات للتدقيق التي شهدها هؤلاء الإطارات والتي عبروا عنها هي تلك التي تأتي من خارج المؤسسة كالتالي تأتي من المحكمة ( كحقوق الورثة أو المساهمين في حال وفاة الفرد المسير للمؤسسة وغيرها ) ، وعليه يمكننا القول بأن هناك علاقة تدل على أنه كلما ارتفع مستوى الإستقلالية في ممارسات التدقيق الإجتماعي كلما حسن هذا من مستوى المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات قيد الدراسة ؛
- **توجد** علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن نتائج التدقيق الإجتماعي وبين تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، وتعكس هذه النتيجة إدراك الإطارات المبحوثين لفعالية الإفصاح عن نتائج التدقيق الإجتماعي وإنعكاساته على المؤسسة وعلى كل ما هو مرتبط بها ، رغم أن المؤسسات قيد الدراسة لاتصدر تقارير متعلقة وصرحة بالتدقيق الإجتماعي وهذا لعدة أسباب أبرزها الجانب القانوني الغائب والملزم بذلك إضافة إلى ممارسات التدقيق الإجتماعي تمارس مع ممارسة التدقيق المالي للمؤسسة مما يعني عدم التصريح بها وإعتباره من الأمور السرية ، وعليه يمكننا القول بأنه ومن وجهة نظر الإطارات المبحوثين فإنه توجد علاقة تعني بأنه كلما إرتفع مستوى الإفصاح عن نتائج التدقيق الإجتماعي كلما زاد مستوى الإلتزام من قبل المؤسسة بمسؤولياتها الإجتماعية ؛
- **توجد** علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تبني التدقيق الإجتماعي و تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية ، ويعود ذلك إلى إدراكهم لأهمية تبني التدقيق الإجتماعي ومدى مساهمته في تحسين ممارسات (CSR) ، فهم يرون أنه تبني التدقيق الإجتماعي من قبل المؤسسات يعتبر وسيلة رقابية وداعمة لتحسين الممارسات الإجتماعية لديها وهذا لما يقوم عليه التدقيق الإجتماعي من شموليته لكل الوظائف والأنشطة وإمكانية المقارنة التي يتيحها من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في الجوانب الإجتماعية ، فضلا على دورية تنفيذه وإستقلالية ممارسته والإفصاح عن كل نتائجه ، وتعتبر هذه العملية واجبة على

الهيئة المكلفة به ، وعليه فكلما زاد الإهتمام بتبني التدقيق الإجتماعي كلما تحسنت ممارسات المعبرة عن المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات محل الدراسة .

## 2.2. بالنسبة للفرضية الرئيسية الثانية: وتنص هذه الفرضية على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في

متوسط التقديرات لواقع تبني التدقيق الإجتماعي في مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية من وجهة نظر عينة من إطاراتها تعزى لمتغيرات (الجنس، السن، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة)"، وجاءت نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الثانية كالآتي :

— لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغير الجنس وهذا ما تبنيه من القيمة الإحتمالية المقدرة بـ ( $0.957$ ) لإختبار (Independent Samples T-test) والتي جاءت أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بالنسبة لإجمالي مجال ( التدقيق الإجتماعي ) ، وهذا يدل على أن العينة المبحوثة بإختلاف الجنس لديهم درجات متقاربة في تبني التدقيق الإجتماعي ؛

— لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغير السن ، وهذا ما تبنيه من القيمة الإحتمالية المقدرة بـ ( $0.863$ ) لإختبار التباين الأحادي والتي جاءت أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بالنسبة لإجمالي مجال ( التدقيق الإجتماعي ) ، وهذا يدل على أن العينة المبحوثة بإختلاف أعمارهم لديهم درجات متقاربة في تبني التدقيق الإجتماعي؛

— لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تبني التدقيق الإجتماعي تُعزى لمتغير سنوات الأقدمية، وهذا ما تبنيه من القيمة الإحتمالية المقدرة بـ ( $0.803$ ) لإختبار التباين الأحادي والتي جاءت أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بالنسبة لإجمالي مجال ( التدقيق الإجتماعي ) ، وهذا يدل على أن العينة المبحوثة بإختلاف الأقدمية لديهم فقد جاءت درجاتهم متقاربة في تبني التدقيق الإجتماعي؛

— لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي ، وهذا ما تبنيه من القيمة الإحتمالية المقدرة بـ ( $0.873$ ) لإختبار التباين الأحادي والتي جاءت أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بالنسبة لإجمالي مجال ( التدقيق الإجتماعي ) ، وهذا يدل على أن العينة المبحوثة بإختلاف مؤهلاتهم العلمية فقد جاءت درجاتهم متقاربة في تبني التدقيق الإجتماعي؛

— لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تبني التدقيق الإجتماعي تعزى لمتغير طبيعة الوظيفة، وهذا ما تبنيه من القيمة الإحتمالية المقدرة بـ ( $0.798$ ) لإختبار التباين الأحادي والتي جاءت أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بالنسبة لإجمالي مجال ( التدقيق الإجتماعي ) ، وهذا يدل على أن العينة المبحوثة بإختلاف وظائفهم فإن درجاتهم متقاربة في تبني التدقيق الإجتماعي.

3.2. بالنسبة للفرضية الرئيسية الثالثة: وتنص هذه الفرضية على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في

تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعزى للمتغيرات التالية: (، الجنس، السن، الأقدمية، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة) "، وجاءت نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة كالآتي :

— لا توجد وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير الجنس، وهذا ما تبنيه من القيمة الإحتمالية المقدرة بـ (0.965) لإختبار التباين الأحادي والتي جاءت أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بالنسبة لإجمالي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، وهذا يدل على أن العينة المبحوثة بإختلاف الجنس لديهم درجات متقاربة في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ؛

— لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير العمر، وهذا ما تبنيه من القيمة الإحتمالية المقدرة بـ (0.237) لإختبار التباين الأحادي والتي جاءت أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بالنسبة لإجمالي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، وهذا يدل على أن العينة المبحوثة بإختلاف أعمارهم فإنه لديهم درجات متقاربة في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ؛

— لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير سنوات الأقدمية ، وهذا ما تبنيه من القيمة الإحتمالية المقدرة بـ (0.908) لإختبار التباين الأحادي والتي جاءت أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بالنسبة لإجمالي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، وهذا يدل على أن العينة المبحوثة بإختلاف سنوات أقدميتهم جاءت درجاتهم متقاربة في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ؛

— لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير المؤهل العلمي ، وهذا ما تبنيه من القيمة الإحتمالية المقدرة بـ (0.197) لإختبار التباين الأحادي والتي جاءت أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بالنسبة لإجمالي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، وهذا يدل على أن العينة المبحوثة بإختلاف مؤهلاتهم العلمية جاءت درجاتهم متقاربة في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ؛

— لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إستجابات العينة المبحوثة والمستجوبة حول تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعزى لمتغير طبيعة الوظيفة، وهذا ما تبنيه من القيمة الإحتمالية المقدرة بـ (0.080) لإختبار التباين الأحادي والتي جاءت أكبر من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بالنسبة لإجمالي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، وهذا يدل على أن العينة المبحوثة بإختلاف طبيعة الوظيفة فإن درجاتهم جاءت متقاربة في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ؛

4.2. بالنسبة للفرضية الرئيسية الرابعة: وتنص هذه الفرضية على أنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الشمولية والتعددية وتحسين

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر عينة من الإطارات بمؤسسات المنطقة الصناعية بنورة - غرداية عند عتبة معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، وجاءت نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة كالآتي :

- **يوجد** أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الشمولية والتعددية على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%)، وهذا ما تبين من خلال القيمة الاحتمالية الناتجة عن إختبار معادلة الإنحدار الخطي البسيط بين "X<sub>1</sub>" و "Y"، والذي قدرته بـ (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) ، ونستخلص بأنه كلما زادت الشمولية والتعددية للتدقيق الإجتماعي بوحدة واحدة تحدث زيادة في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بمقدار (0.461) وحدة؛
- **يوجد** أثر ذو دلالة إحصائية للبعد قابلية المقارنة للتدقيق الإجتماعي على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%)، وهذا ما تبين من خلال القيمة الاحتمالية الناتجة عن إختبار معادلة الإنحدار الخطي البسيط بين "X<sub>2</sub>" و "Y"، والذي قدرته بـ (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) ، ونستخلص بأنه كلما زادت بعد القابلية للمقارنة للتدقيق الإجتماعي بوحدة واحدة فإنه تحدث هناك زيادة في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بمقدار (0.41) وحدة؛
- **يوجد** أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الدورية والإنتظام في التنفيذ على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%) ، وهذا ما تبين من خلال القيمة الاحتمالية الناتجة عن إختبار معادلة الإنحدار الخطي البسيط بين "X<sub>3</sub>" و "Y"، والذي قدرته بـ (0.009) وهي أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) ، ونستخلص بأنه كلما زادت الدورية والإنتظام في تنفيذ التدقيق الإجتماعي بوحدة واحدة فإنه تحدث هناك زيادة في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بمقدار (0.301) وحدة؛
- **يوجد** أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الإستقلالية على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%) ، وهذا ما تبين من خلال القيمة الاحتمالية الناتجة عن إختبار معادلة الإنحدار الخطي البسيط بين "X<sub>4</sub>" و "Y"، والذي قدرته بـ (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) ، ونستخلص بأنه كلما زادت الإستقلالية في تنفيذ التدقيق الإجتماعي بوحدة واحدة فإن هذا يؤدي إلى زيادة في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بمقدار (0.281) وحدة؛
- **يوجد** أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الإفصاح عن النتائج على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%) ، وهذا ما تبين من خلال القيمة الاحتمالية الناتجة عن إختبار معادلة الإنحدار الخطي البسيط بين "X<sub>5</sub>" و "Y"، والذي قدرته بـ (0.027) وهي أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) ، ونستخلص بأنه كلما زادت الإفصاح عن نتائج التدقيق الإجتماعي بوحدة واحدة فإن هذا يؤدي إلى زيادة في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بمقدار (0.190) وحدة؛
- **يوجد** أثر ذو دلالة إحصائية لمحور التدقيق الإجتماعي على تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%) ، وهذا ما تبين من خلال القيمة الاحتمالية الناتجة عن إختبار معادلة الإنحدار الخطي البسيط بين "X" و "Y"، والذي قدرته قيمته بـ (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) ، ونستخلص بأنه كلما زادت تبني التدقيق الإجتماعي بوحدة واحدة فإن هذا يؤدي إلى زيادة في تحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بمقدار (0.544) وحدة؛

- وفقا لنتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد و إختبار الإنحدار الخطي المتعدد التدريجي فإن أبعاد التدقيق الإجتماعي (الشمولية والتعددية ، القابلية للمقارنة، الدورية والإنتظام في التنفيذ، الإستقلالية، الإفصاح عن النتائج)، كافية لشرح تباينات المتغير التابع، وجاءت ترتيب الأبعاد الأكثر تفسيراً للمتغير التابع من نصيب الإستقلالية أولاً " X<sub>4</sub> " ثم الشمولية والتعددية ثانياً " X<sub>1</sub> " وثالثاً بعد القابلية للمقارنة " X<sub>2</sub> " .

### ثانياً: توصيات ومقترحات الدراسة

- بناء على نتائج الدراسة الميدانية وإختبار فرضيات الدراسة يوصي الطالب القائمين على المؤسسات محل الدراسة بصفة خاصة والجهات الوصية والمؤسسات الأخرى بصفة عامة بإتباع التوصيات والمقترحات التي تم وضعها وفق مايلي:
- ضرورة الإهتمام بتكوين إضافي للكفاءات البشرية ( الإطارات وغيرهم ) في مجال التدقيق الإجتماعي ، والعمل على أن يكونوا مصدراً قوياً لتعزيز سمعة ومكانة المؤسسة وعملها وفق النموذج الاقتصادي الاجتماعي ، وهذا من خلال تفعيله والتحسين المستمر لطرق وأساليب ممارسته ، وهذا للحصول على أفضل النتائج والتي تحقق أهداف المؤسسة ؛
- ضرورة نزع العوائق الإدارية وغيرها وتهيئة الظروف المناسبة لتجسيد التدقيق الإجتماعي ووضع بيئة خصبة تشجع وتسهل من عملية ممارسته وإضفاء المزيد من الشفافية والموثوقية؛
- الحث وتشجيع المؤسسات بإختلاف طبيعتها على إدراك أهمية التدقيق الإجتماعي والتشجيع على ممارسته كونه أداة فعالة لتحقيق ميزة تنافسية لها ، من خلال وضع خطة عملية لتطبيقه على النحو الصحيح في جميع مراحلها، وعلى جميع المستويات التنظيمية المتواجدة في المؤسسات ؛
- لا بد على المشرع الجزائري من وضع نصوص قانونية واضحة وصريحة تعرف ، توضح وتنظم عملية ممارسة التدقيق الإجتماعي في المؤسسات بإختلافها ؛
- لا بد من إستغلال المؤسسات للتدقيق الإجتماعي وتطبيقه كنقطة قوة تساعد على إبراز مساهمتهم الإجتماعية في المجتمع، وبالتالي الوفاء بالإلتزامات المترتبة عنهم ؛
- زيادة التعاون بين الجامعات والمؤسسات بصفة عامة في مجال التدقيق الإجتماعي في المؤسسات من خلال تكوين ندوات علمية ودورات تكوينية تعرف وتبين أهمته في الوقت الحالي والمستقبلي ، والتشجيع على ممارسته من خلال إبراز الإمتيازات التي يمنحها تجسيده للجميع ؛
- العمل على نشر وتعميق الوعي بأهمية التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية وضرورة دمجها ضمن ثقافة المؤسسات نظراً لأهميتها البالغة في المؤسسات والمساهمة التي يمكن أن تلعبها في تنميتها، وهذا يتم إذا تمتعت قيادات وإداري المؤسسات بقناعات تامة بضرورة العمل المتواصل ضمن إستراتيجية إجتماعية فعالة لمواكبة التغيرات السريعة الحاصلة في البيئة سواء الداخلية أو الخارجية للمؤسسة ؛
- تقديم التحفيزات المختلفة وتقديم مكافآت من أجل الإنجاز الاجتماعي للمؤسسات والأفراد على حد سواء؛



### ثالثا: آفاق الدراسة

أثناء القيام الطالب بالدراسة صادف بعض الإشكاليات والتساؤلات التي لم يتوفر للدراسة إمكانية الإجابة عليها ويكن إعتبارها آفاق جديدة للبحث، هذه الإستحالة تفتح آفاقا جديدة لمزيد من الأبحاث والدراسات في مجال التدقيق الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية لذا يلخص الطالب آفاق الدراسة في شكل مواضيع يمكن طرحها كالاتي :

- التدقيق الإجتماعي كأداة لتفعيل لوحة القيادة الإجتماعية .
- دور التدقيق الإجتماعي في تقليل الإحتراق الوظيفي للمؤسسات الإقتصادية .
- أثر الإبتكار الإجتماعي على برامج المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات .
- أثر التدقيق الإجتماعي على واقع التنمية الإجتماعية في المؤسسات الجزائرية .
- الخدمات الإجتماعية ودرها في تفعيل ممارسات المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات .

# قائمة المصادر والمراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

1. القرآن الكريم

2. الأحاديث النبوية الشريفة

❖ الكتب :

1. أحمد نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ط01، 1998.
2. أمين عبد الله خالد ، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية) ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2004.
3. سعيد التل وآخرون، "مناهج البحث العلمي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2007.
4. السيد مُجد سرايا ، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط01، 2007.
5. عبد العزيز فتح الباب و مُجد جمال شديد ، الخدمة الاجتماعية في الدول النامية، الجزء الأول، مكتبة الانجلوا المصرية، مصر، د. ط ، 1972.
6. عز الدين أمين ، إجتماعيات العمل ، مكتبة القاهرة ، مصر، د. ط، 1971.
7. علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية (إطار فكري تحليلي وتطبيقي) ، مطبعة آفاق ،فلسطين، ط01، 2011.
8. علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية: التقنيات والأساليب، دار المنهل، مصر، د.ط، 2008 .
9. فاطمة عبد الرقيب ، أخلاقيات العمل ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، د.ط ، 2017.
10. متولي النقيب، مهارات البحث عن المعلومات وإعداد البحوث في البيئة الرقمية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط01، 2008 .
11. مُجد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، د ط ، 2003.
12. مُجد الصيرفي ، المسؤولية الاجتماعية للإدارة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر ، ط1، 2007.
13. مُجد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1، 2016.
14. مسعود صديقي، أحمد نقار، المراجعة الداخلية، مطبعة مزوار، الجزائر، ط01، 2010 .
15. مصطفى دعمس، منهجية البحث العلمي في التربية والعلوم الاجتماعية، دار المنهل، مصر، د.ط، 2008 .
16. مصطفى عشوي، أسس علم النفس الصناعي التنظيمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1992 .
17. منال مُجد عباس، المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة و آفاق التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، غ.م ، د.ط ، 2014 .
18. ناصر جرادات وعزام أبو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والإجتماعية لمنظمات الأعمال ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، د.ط، 2012.
19. نجم عبود نجم ، أخلاقيات الادارة ومسؤولية الاعمال في شركات الاعمال ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، د.ط ، 2005.

❖ الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. أبو هين إياد حسين، العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين : دراسة حالة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص العلوم المالية والمصرفية، رسالة منشورة ، الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين ، 2005.
2. آسيا هيري، فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- ، أطروحة نيل شهادة دكتوراه ل.م.د ، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق ، أطروحة منشورة ، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر ، 2018/2017.
3. برني لطيفة، أثر تمكين العاملين في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الجزائرية دراسة مقارنة بين المستشفيات العمومية والعيادات الاستشفائية الخاصة لولاية بسكرة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2014-2015.
4. بسطامي فتحي ، مدى إدراك منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر إطارات المؤسسات الاقتصادية - دراسة ميدانية - ، أطروحة مقدمة لإستكمال الحصول على درجة دكتوراه تخصص إدارة وتسيير منظمات الأعمال، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية ، الجزائر، 2021 - 2022.
5. بلعربي محمد ، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات - دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الناشطة بولاية غرداية - ، أطروحة مقدمة لإستكمال الحصول على درجة دكتوراه تخصص إدارة و تسيير منظمات ، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية ، الجزائر، 2019- 2020.
6. خلادي راضية ، دور التدقيق الاجتماعي في تفعيل حوكمة المؤسسات دراسة ميدانية لعينة مختارة من الأكاديميين والمهنيين، أطروحة تدرج ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة وتدقيق ، أطروحة منشورة ، جامعة يحي فارس بالمدينة ، الجزائر ، 2020 .
7. صالح محمد يزيد، أثر التدقيق الداخلي كآلية للحكومة على رفع تنافسية المؤسسة -دراسة حالة صيدال خلال الفترة 2010-2015، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: تدقيق محاسبي، أطروحة منشورة ، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
8. طاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد وتسيير البيئة ، رسالة منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة - الجزائر ، 2007.
9. فهد راعي الفحما، مدى التزام المؤسسات المساهمة العامة الكويتية بإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة ، قسم المحاسبة بكلية الأعمال ، أطروحة منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، 2012.

10. مراد سكاك ، دور التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية المؤسسة - دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، أطروحة منشورة ، ، جامعة فرحات عباس- سطيف- ، الجزائر، 2010-2011.
11. مقدم وهيبه ، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية : دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، أطروحة منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير لجامعة وهران 02 ، الجزائر، 2013-2014.
12. بن قומר حسان ، مدى مساهمة المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المحلية بولاية غرداية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في تخصص مالية وبنوك، مذكرة منشورة ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2017، ص ص 49-53.
- ❖ المجلات العلمية:
1. هاشم الموسوي و جمانة التميمي، المراجعة الاجتماعية دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق ، العدد 14 ، 2004.
2. إلياس شاهد ، التسويق الاجتماعي كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية ، مجلة رؤى إقتصادية ، الجزائر ، العدد 06، 2014.
3. أمين مخفي وآخرون ، تفعيل أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العاملة في مجال البتروكيمياويات من أجل التميز الأخلاقي" حالة قطر - غاز " QATARGAS ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، الجزائر ، العدد 02 ، 2017.
4. بومدين بروال و سلمى براكنة ، مشاركة المدقق الخارجي في عملية التدقيق الاجتماعي لتحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (دراسة ميدانية على عينة من المدققين الخارجيين بولاية باتنة )، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، الجزائر، العدد 02 ، 2020.
5. التجاني حسين دفع ، التخطيط الإستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية في قطاع المصارف والمؤسسات المالية، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان ، العدد 415، 2015.
6. تلخوخ سعيدة، نحو إطار نظري لتدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة نوميروس الأكاديمية ، الجزائر ، العدد 01، 2022.
7. ثامر البكري، المسؤولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري بالإشارة إلى هجرة العقول العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الأردن، العدد 08، 2012.
8. جموعي هند ، شبيلة عائشة وآخرون ، الاقتصاد الإسلامي و المسؤولية الاجتماعية من منظور إسلامي، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، المملكة المتحدة، العدد 02، 2014.
9. خالد مجد الحياصات و آخرون ، المسؤولية الاجتماعية الداخلية والخارجية وتأثيرهما على الأداء المؤسسي - دراسة حالة على المؤسسة الصحفية الأردنية (الرأي) - ، المجلة العربية للإدارة ، الأردن، العدد 02، 2015 .

10. خليل محمود الرفاعي وخالد راغب الخطيب ، قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات ، فلسطين ، العدد 27 ، 2012.
11. خيرة زقيب وآخرون، دور التدقيق الاجتماعي في تحسين أداء إدارة الموارد البشرية -دراسة تطبيقية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية والجلفة ، مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد 27، 2017.
12. رزين عكاشة وبورقعة فاطمة، أهمية التدقيق الاجتماعي لتفعيل حوكمة الشركات حسب معايير المؤسسات الدولية،مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة -الجزائر، العدد 04، 2020.
13. شريقي عمر، مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحسين سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية - دراسة تحليلية نظرية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، الجزائر، العدد 02، 2021.
14. شمال نجا، تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات الحاسوبية، مجلة المالية و الأسواق، الجزائر ، العدد 01، 2016.
15. صابر شراد وفارس صحراوي، متطلبات تبنى التدقيق الاجتماعي بمنظمات الأعمال،مجلة نماء للإقتصاد والتجارة،جامعة محمد خيضر ،بسكرة -الجزائر، العدد 01، 2020.
16. صالح مهدي الحسناوي وبصير خلف خزعل، أثر التدقيق الاجتماعي على حوكمة الموارد البشرية في المنظمات: دراسة استطلاعية تحليلية لعينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء ، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، العراق، العدد 22، 2017 .
17. طاهر محسن منصور الغالي و صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية ، مجلة وقائع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن ، د.ع، 2002 .
18. العايب عبد الرحمان، دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحلي المؤسسات الاقتصادية بروح المواطنة ، مجلة تنمية الموارد البشرية، الجزائر ، العدد 11، 2015.
19. عبد الله حسون مُجد ومهدي صالح دواي وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديا لي، العراق، العدد 67، 2015.
20. عبد الله زكي مُجد الشماليه، أثر جودة التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، المجلة العربية للنشر العلمي ، الأردن ، العدد 50، 2022.
21. عبد المجيد الطيب شعبان ونزار عبد الغني دراء ، المراجعة الاجتماعية بين النظرية و التطبيق، المجلة الليبية للدراسات ، العدد 05، 2014.
22. عبدالعزیز حوسین سعد مُجد، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المساهمة الليبية ، مجلة القرطاس ، ليبيا، العدد 12، 2021.

23. العيفة رحيمة وآخرون ، معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي في مكاتب التدقيق بالجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية ،الجزائر، العدد01، 2019.
24. فيصل بهلولي وسامية بوضياف ، التجارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة في قطر - النتائج المستخلصة والدروس المستفادة - ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، العدد 03، 2020.
25. كتّبة خالف، مكانة تقارير التدقيق الاجتماعي في صياغة إستراتيجية تنمية الكفاءات البشرية في المؤسسة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ،جامعة البليدة-الجزائر ،العدد13، 2018.
26. لكحل حياة وعزوز علي، تطبيقات التدقيق الاجتماعي في إطار التوجهات المعاصرة للتدقيق الداخلي، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، الجزائر، العدد 02، 2021.
27. مجيد عبد الحسين هاتف ، إدراك المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية العراقية و الإفصاح عنها في التقارير المالية الخارجية - دراسة ميدانية - ، مجلة المحور المحاسبي للعلوم الادارية والاقتصادية ، العراق، العدد 04 ، 2006 .
28. مُجد جصاص ، العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة مقارنة نظرية، مجلة العلوم الإنسانية ، الجزائر ، العدد05، 2020.
29. مُجد عرفان الخطيب، طبيعة الجانب القانوني في المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء أحكام الميثاق العالمي لقطاع الأعمال (UNGC) لعام 2000، مجلة دراسات لعلوم الشريعة والقانون ، الأردن ، العدد 03، 2015.
30. مقدم وهيبه وبكار بشير ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، الجزائر، العدد 1، 2014 .
- ❖ الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية الوطنية والدولية:
1. العايب عبد الرحمن و بقة الشريف، إشكالية إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح كمدخل لممارسة المسؤولية الاجتماعية من طرف منظمات الأعمال في الجزائر : حالة المؤسسة الاقتصادية العمومية للتوظيف وفنون الطباعة - برج بو عرييج، ملتقى دولي حول ” منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية ”، جامعة بشار ، يومي 14 و15 فيفري 2012.
2. عجيلة مُجد و شنيني عبد الرحيم، فعالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال (مفاهيم وأسس)، الملتقى الدولي الثالث بعنوان منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في جامعة بشار، 14-15 فيفري، 2012 .
3. ليث سعد الله حسين وريم سعد الجميل ، المسؤولية الاجتماعية إتجاه العاملين وإنعكاساتها على أخلاقيات العمل دراسة عينة من منتسبي بعض مستشفيات مدينة الموصل ، بحث علمي مقدم للمؤتمر العلمي الثالث بعنوان : إدارة منظمات الأعمال ( التحديات العالمية المعاصرة ) كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة بالأردن ، من 27 إلى 29 أفريل 2009.

4. مراد سكاك وفارس هباش، دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الإنفتاح الخارجي ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
5. معراج هوارى، قياس ادراك و اتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي دراسة عينة من مراجعي الحسابات بالجزائر، ورقة عمل مقدمة للملتقى دولي بعنوان " منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية"، جامعة بشار يومي 14 و15 فيفري 2012.
6. وهيبه مقدم ، المسؤولية الاجتماعية من منظور الإقتصاد الإسلامي ، ورقة علمية مقدمة على الملتقى الدولي الأول الموسوم بعنوان : الإقتصاد الإسلامي : الواقع و رهانات المستقبل ، المركز الجامعي بغرداية ، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 23 و24 فيفري 2011.
7. وهيبه مقدم، الحاجة إلى تصميم لوحة قيادة من أجل دمج المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال و قياس الأداء إتجاهها، ورقة علمية مقدمة إلى: المؤتمر العلمي الدولي الأول حول : سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012.

#### ❖ تقارير

1. حسين الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات، المعهد العربي للتخطيط الكويتي ، 2010.

#### ❖ أبحاث منشورة عبر مواقع الأنترنت:

1. صالح بن علي، الوصف الوظيفي لمهنة مدقق داخلي ، مقال متاح على موقع : (<https://www.tanqeeb.com/career/tag/>) ، تاريخ النشر: 2019/07/18 ، تاريخ الإطلاع: 2023/02/10 15:15<sup>h</sup>
2. صلاح عثمان يوسف الشمباتي ، أنواع التدقيق الداخلي، مقال متاح على موقع : (<https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q>) ، تاريخ النشر: 2014/07/23 ، تاريخ الإطلاع: 2023/02/10 15:10<sup>سا</sup>
3. عامر إبراهيم ، كل ما تريد معرفته عن اوراق عمل المراجع الخارجي | ECPA ، مقال متاح على موقع : (<https://ecpa-eg.com/ar/articles/external-audit-working-papers-or-ecpa-or-ecpa>) ، تاريخ النشر : 2023/05/07 ، تاريخ الإطلاع: 2023/05/10 15:30<sup>سا</sup>
4. العتبي شيمة ، المسؤولية الاجتماعية في الإسلام، مقال منشور عبر الموقع : (<http://www.humanitygate.com>) ، تاريخ النشر: 2018/04/21 : تاريخ الإطلاع : 2022/01/10 ، 14:45<sup>سا</sup> .
5. الموقع الإلكتروني الرسمي للمنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية ، (<http://www.asrorg.org/ar/main.php>) ، تاريخ النشر : غ . م ، تاريخ الإطلاع : 2022/02/11 ، 14:00<sup>سا</sup> .



❖ **Books:**

1. Alain Meignant, **Manuel d'audit du management des ressources humaines: Méthode Audit MRH**, France Liaisons , ed02,2009.
2. David Rolland and Pierre Gabrielle, **la responsabilité social d'entreprise et finances**, presse de l'université du Québec, Canada, ND, 2004.
3. Freer Spreckley, **Social Audit A Management Tool for Co-operative Working 1981**, Beechwood College ,N.D, N.D,1981.
4. Henry Saval et Véronique Zardet, **Strategic Reed Engineering**, Introduction A Volume in Research in Management Consulting, Paris, ed 02, 2005.
5. Jacques Igalens and Jean-Marie Peretti, **Audit social ( Meilleures pratiques, méthodes, outils)**, Groupe Eyrolles , Paris,N.D , 2016.
6. JAN Jonker and MARCO DE Witte, **Management Models for Corporate Social Responsibility** , Springer, Germany, N.D, 2006.
7. Louis Vaurs, **Audit interne(Enjeux et pratiques à l'internationa)**, Groupe Eyrolles, Germain ,N.D , 2007.
8. Mark Anthony Camilleri, **Corporate Social Responsibility: Theoretical Underpinnings and Conceptual Developments**, Springer International Publishing Switzerland, Switzerland,N.D,2017.
9. Ralph W. Estes, **Corporate Social Accounting**, John Wiley and sons, USA, 01ed, 1976.
10. S.P. Jain and Wim Polman, **A Handbook for Trainers on Participatory Local Development -The Panchayati Raj model in India-**, FAO Regional Office for Asia and the Pacific,Thailand,N.D,2003.
11. Samuel Idow et al, **Encyclopedia Corporate Social Responsibility**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany,N.D,2013.

❖ **Thèse :**

1. Ben Yamina Abbas, **La contribution de l'audit financier à l'amélioration de la qualité des rapports des entreprises algériennes**, thèse de doctorat, spécialisation en sciences comptables et financières, thèse publiée, Université de Djilali Al-Yabis - Sidi Bel-Abbes, Algérie, 2020-2021.
2. Djaroud yasmına, **L'utilite decisionnelle de l'audit social**,thèse de doctorat en sciences économique, Sciences Financières , universitedjilali liabes , published Thèse, FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES, COMMERCIALES ET DES SCIENCES DE GESTION IN sidi belabbes-alger, 2019-2020.
3. Emil Dahl and Dennis Fadel, Corporate Social Responsibility A comparative case study of three companies, Thesis for the end of the study,published Thesis ,N.D , Umeå School of Business and Economics, N.D, 2013.

4. Emilie Helmer and Karin Ståhl, **How to define social companies the responsibility? A case study on a service company**, a master's thesis in Entrepreneurship, Marketing and Management, published thesis, JÖNKÖPING UNIVERSITY, Sweden, 2009.
  5. Florian Boyd, **Direction Stratégique de RSE**, cette thèse Pour obtenir le titre de Docteur en Sciences de Gestion, spécialisation Gestion et management , publiée thèse, Conservatoire national des arts et métiers - CNAM, France , 2010.
  6. Jawhar Ebnmhana, **Corporate Social Responsibility in a Saudi Arabian Context: Social Development Centers as a Bridge between the Private Sector and Community Needs**, A thesis submitted in response to the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, School of Health and Society, Published thesis, University of Salford, United Kingdom (Britain), 2018.
  7. Konstantinos Iatridis, **The Influence of Corporate Social Responsibility on Business Practice: The Case of International Certifiable Management Standards** , A thesis submitted in partial fulfillment for the requirements of the degree of Doctor of Philosophy , Published thesis, the University of Central Lancashire , Greece, 2011.
  8. MO Sujin, **Exploring Dimensions of Corporate Social Responsibility that Affect Customer Satisfaction and Loyalty**, Thesis Submitted to Partial Fulfillment of MDP Degree Requirements , Published Thesis, KDI School of Public Policy and Management, N.D, 2019, p11.
  9. Mukunda Prasad Adhikari, **Social Audit: Practices and Challenges Facing Non-Governmental Organizations (NGOs) in Nepal**, Published Thesis, submitted to fulfill requirements for MBA Degree, Published Thesis, Queensland University of Technology, Nepal, 2016.
  10. Olivier HERRBACH, **Le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier : une approche par le contrat psychologique**, Thèse de doctorat en Sciences de gestion, published Thèse, UNIVERSITE DES SCIENCES SOCIALES – TOULOUSE I, France, 2000.
  11. Reginald John Walker, **SOCIAL AUDITING AS SOCIAL LEARNING: A theoretical reconstruction** , Thesis submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, published Thèse, UNIVERSITY OF HULL, USA, 2007.
  12. SOPHIE LÉVESQUE, **Le développement et la mise en œuvre du concept de responsabilité sociale : une étude de cas dans le secteur de l'ingénierie et de la construction**, Cette thèse est présentée comme une exigence partielle pour un doctorat en gestion, publiée thèse, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL, Canada , 2017.
- ❖ **Revue :**
1. Abdullahi Molo Edu et AL, **The Impact of Social Auditing and Scorecard Mechanisms of Civil Society Organizations on Governance in Kenya**, The Strategic Journal of Business Administration, Kenya, N° 02, 2019 .
  2. Al-Ghazali Mubarak et al, **SOCIAL AUDIT AS A LEVER FOR FINANCIAL PERFORMANCE IN THE ERA OF DIGITAL TRANSFORMATION**, Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit , France , N°02 , 2022 .

3. Alvise Favotto and Kelly Kollman, **When Rights Enter the CSR Field: British Firms' Engagement with Human Rights and the UN Guiding Principles**, Journal of Human Rights, UK,N°23,2021.
4. ANAS Yassine et Abdelmajid Iberissoul, **Pratiques de la Responsabilité Sociale dans les entreprises marocaines cotées: analyse du modèle quadridimensionnel de Carroll (1991) et application au cas marocain**, Une revue d'archives ouvertes en sciences humaines et sociales, N.D , France,N°02, 2019, P 6 -8
5. Aurélien Acquier and Jean-Pascal Gond , **Aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise : à la (re)découverte d'un ouvrage fondateur de Social Responsibilities of the Businessman** , Journal of Finance Contrôle 10 Stratégie , N ° 2 , 2007.
6. Aurélien Acquier et al , **Rediscovering Howard R. Bowen's Legacy: The Unachieved Agenda and Continuing Relevance of Social Responsibilities of the Businessman** , Journal of Business & Society, France, N°50, 2012.
7. Deepika Maheshwari, **Necessity of corporate social responsibility for society** , National Journal of Research and Innovative Practices ( NJRIP), India,N° 01,2016.
8. Don Scott and Adela McMurray, **Ethics of Work Values, GDP Per Capita and Country of Birth Relationships**, Journal of Business Ethics, N° 3, 2013.
9. Elsa Dawson , **The Relevance of Social Audit for Oxfam GB**, Journal of Business Ethics, Netherlands, N° 17, 1998.
10. Emmanuelle CHAMPION et Corinne GENDRON· **De la responsabilité sociale à la citoyenneté corporative (L'entreprise privée et sa nécessaire quête de légitimité) -Enjeux environnementaux contemporains : les défis de l'écocitoyenneté** , journal Université du Québec à Montréal,NPS ,canda , N°01,2005.
11. Ernult.J et Ashta.A, **Développement durable - responsabilité sociétale de l'entreprise - théorie des parties prenantes : Évolution et perspectives** , Revue de Cahiers du CEREN,France, N°21,2007.
12. Ezekiel Asemah et al, **The Business Advantages of Practicing Corporate Social Responsibility: A Critical Review**, Journal of New Media and Mass Communication, Nigeria,N°01, 2013 .
13. Gerardo Berthin, **A PRACTICAL GUIDE TO SOCIAL AUDIT AS A PARTICIPATORY TOOL TO STRENGTHEN DEMOCRATIC GOVERNANCE, TRANSPARENCY, AND ACCOUNTABILITY**,UNDP,2011.
14. HAMOU Nadia and MEBARKI Hanene,**Corporate Social Responsibility practices in islamic financial institutions : The difference between an islamic bank and a socially responsible bank**,Journal of Economics and Sustainable Development,Algeria, N°02,2022.
15. Homer H. Johnson,**Corporate Social Audits This Time Around** , Journal Business Horizons
16. Indra Prasetyo et al,**CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY PRACTICES IN ISLAMIC STUDIES IN INDONESIAN**,journal of Legal,Indonesia , N°01,2021.

17. Isabelle CADET, **LA NORME ISO 26000 RELATIVE À LA RESPONSABILITÉ SOCIÉTALE : UNE NOUVELLE SOURCE D'USAGES INTERNATIONA** , Journal of Internationale de Droit Économique, N°04, 2010.
18. Jamshed, **The Importance of Corporate Social Responsibility and Business Ethics**, International Journal of Trend in Scientific Research and Development (IJTSRD), India , N°05,2020.
19. Jean-Michel Sahut et al, **Corporate social responsibility and governance**, Journal of Management and Governance , pringer Science and Business Media, France, N°23, 2019.
20. Jenny Cameron et AL, **Social Accounting: A Practical Guide for Small Community Organisations and Enterprises** , Centre for Urban and Regional Studies, The University of Newcastle, Australia, vol 02,2010.
21. Khaled Salem Al-Jaidi et al , **Corporate Social and Environmental Responsibility and Corporate Performance in the Manufacturing Sector: Evidence from Saudi Arabia**, Economic Additions Journal, University of Ghardaia, Algeria, N° 02, 2019.
22. LAGOUBI Sara et BALHADJsbahad , **Audit social et performance en PME : Une étude exploratoire au Maroc**, journal Alternatives Managériales et Economiques, Maroc, N°04,2020.
23. Lee Taekhyang and Azham Muhammad Ali, **The evolution of auditing: An analysis of the historical development**, Journal of Modern Accounting and Auditing, USA, N°12,2008.
24. LEE Teck-Heang and Azham Md Ali, **The evolution of auditing: An analysis of the historical development** , Journal of Modern Accounting and Auditing, USA, N°12,2008.
25. Lower. M and BEADLE, **Différences entre l'éthique du travail et l'éthique du travail et les effets de la religiosité** , Journal of Administrative Issues, N°03,2016.
26. Mark Anthony Camilleri , **Corporate Citizenship and Social Responsibility Policies in the United States of America**, Management and Policy Journal, Malta, N°01, 2017.
27. MARTA Cominetti , **soft law or soft hard law? A content analysis of CSR guidelines typologized along hybrid legal status**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg , Germany, N°24, 2016.
28. Michael Hopkins, **WHAT IS CSR T IS CSR ALL ABOUT?**, Journal of Public Affairs , vol 01,2014.
29. MOUSSA BLAGHIT and MEHDI CHERGUI, **The role of social auditing in promoting corporate social responsibility from the point of view of a sample of staff in Laghouat state hospitals**, Journal of legal and economic research, Algeria, N°03,2022.
30. MRIDULA, G and PREETI, **R.Business Ethics and Corporate Social Responsibility –Is there a dividing line?** , Journal of Procedia Economics and Finance,(E. B.V, Ed.),ND, N°11,2014.
31. Muhammad Tariq Khan et al , **Corporate Social Responsibility (CSR) – Definition, Concepts and Scope (A Review)**, Universal Journal of Management and Social Sciences, PAKISTAN, No.7,2012.
32. NAKOU Zinsou Daniel et SIMEN Serge Francis, **Pratiques de la responsabilité sociale des entreprises et gouvernance d'entreprises : Etude de cas auprès de deux types d'organisations**

- bénoises de soins de santé à but lucratif et à but non lucratif** , Revue Française d'Economie et de Gestion,Sénégal,N°06,2021.
33. Nasser Fegh-hi Farahmand, **Social Responsibility of Organizational Management**, Sabob Journal, Iran, No. 01, 2011.
34. Olivier Vassal, **L'IMPOSSIBLE ÉTHIQUE DES AFFAIRES** , Journal de gestion de révision et d'expansion, France,N° 141,2011.
35. Owolabi Sunday Ajao and Olagunju, A. O .**Historical Evolution of Audit Theory and Practice** ,International Journal of Management Excellence,Nigeria,N°01,2020.
36. Owolabi Sunday Ajao et al .**Evolution and development of auditing**,Unique Journal of Business Management Research,Nigeria,N°01,2016.
37. Paulina Księżak,**The Benefits from CSR for a Company and Society**, Journal of Corporate Responsibility and Leadership, France , N°04,2016.
38. Peter Henry et JACQUEMET Guillaume, **Responsabilité sociale des entreprises, développement durable et gouvernance d'entreprise : quelles corrélations** , Revue suisse de droit des affaires et des marchés financiers, Suisse,N.D, N° 3, 2015.
39. Rachid Zammar et Noureddine Abdelbaki, **L'audit Social Comme Outil D'aide A La Gestion Des Ressources Humaines Des Organisations Cas D'une Organisation Publique Et Une Autre Privée**, European Scientific Journal,Maroc,N° 34, 2017.
40. Rob Gray,**Thirty years of social accounting, reporting and auditing: what (if anything) have we learnt?**,Business Ethics: A European Review, USA, N°01,2001.
41. Saba Abbas,**The State of Social Audits in Microfinance Industry of Pakistan**, Pakistan Microfinance Network with financial UKAid PPAF,Pakistan ,N° 36 ,2018.
42. Salma Taman,**THE CONCEPT OF CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY IN ISLAMIC LAW**, Indiana Journal of International and Comparative Law Review, India,N°03,2011.
43. Sara CHEDRI MAAMAR et Hasna Amina MESSAID, **LA PRATIQUE DE L'AUDIT SOCIAL COMME ACTE DE RECHERCHE DE LA PERFORMANCE RH-CONTRIBUTION A L'ETUDE DE L'EXPERIENCE DES ENTREPRISES INDUSTRIELLES ALGERIENNES**,REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES, Algérie ,N°01,2017.
44. Seema Gull et AL,**SOCIAL ACCOUNTING-A survey**,International Journal of Application or Innovation in Engineering & Management ,India,N°05,2013.
45. Sukanya Ashokkumar, **Thoughts on Business Ethics and Corporate Social Responsibility from Vedic Literature** , Journal of Procedia Economics and Finance, N°11,2014.
46. TIGUIT HASNA, **L'audit social comme outil d'amélioration de la performance des entreprises : une analyse théorique**, International Review Journal of Management Science, Maroc, N°05,2016,p 436.
47. Tomislav Klarinm , **The Concept of Sustainable Development:From its Beginning to the Contemporary Issues**,Zagreb International Review of Economics & Business, Croatia, N°1,2018 .

48. Usman Riaz Mir et al, **Islamic Perspective of Corporate Social Responsibility**, journal aladwa ,Pakistan, N°31,2016.
49. Véronique BON et AL, **LES PRATIQUES DE DEVELOPPEMENT DURABLE ET DE RSE EN REGION PACA :LA SPECIFICITE DES PETITES ENTREPRISES EN QUESTION**, revue Recherches en Sciences de Gestion, France,N°96 ,2010.
50. Waris Ali et al , **Determinants of Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure in Developed and Developing Countries: A Literature Review**, Journal of Corporate Social Responsibility and Environmental Management ,N°04 ,2017.
51. ZOUHEYR, G and SAADAOUIS, **Business Ethics and Corporate Social Responsibility: Bridging the Concepts**,Journal of Business and Management, (U. o. Jouf, Ed.), Arabie Saoudite ,N°04, 2019,p 2025.
- ❖ **Conférence :**
1. Amina Bashour and Faouzi Bensbaa, **Responsabilité sociale des entreprises : acceptation, crédibilité et légitimité Pratiques**, XIIIe Congrès AIMS, Normandie et Vallée de la Seine, France, 3 et 4 juin 2004.
2. BOUDJEMIL. A, **Performance des ressource humaines** , Séminaire international sur: Développement de ressources humaines, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion Ouargla, 2004.
3. CARPENTIER Stéphanie and Olivier BACHELARD , **Une conception du management de la santé et de la sécurité au travail salubre nécessite l'adoption d'une logique d'audit social** , Audit social & renouvellement de la GRH, SIDI FREDJ (Algérie), Du 30 au 31 mai 2009.
4. Daniela Ebner and Robert J. Baumgartner, **The Relationship Between Sustainable Development and the Social Society of Corporate Responsibility**, Corporate Responsibility Research Conference , Queen's University Belfast, Dublin (Ireland), 4-5 septembre 2006.
5. PERETTI Jean Marie and Renaud Stéphane, **Norme de responsabilité sociale ISO 26000 : La norme normative pour le bien-être ? , Audit social et gestion des ressources humaines**, Document de recherche présenté pour la 33e session de Printemps Université d'été de l'Audit Social, Montréal Canada, Du 27 et 28 août 2015 .
- ❖ **Reports:**
1. Antonio Argandoña ,**SOCIAL RESPONSIBILITY AND ETHICS IN ORGANIZATIONAL MANAGEMENT**, IESE Business School - University of Navarra, 2016.
2. Anu Pekkonen and Manjunath Sadashiva,**Social Audits** ,CIVICUS, 2009.
3. Fadoie Mardam and Bey MANSOUR, **La Responsabilité sociale de l'entreprise: Définitions, théories and concepts**, Centre d'Etudes Bancaires,2014.
4. Freddy sisley ,**l'audit social-demarche et outils**, 3cycle, N.D.
5. Helmut Werner,**Environmental and Social Audit**, European Parliament,2004 .

6. Investment Division of the OECD, **Corporate Governance** ,OECD ,2011.
  7. IRC/CDR Department, **Social Audit Training TRAINING MANUAL AT AYNAK** , IRC/CDR,2013.
  8. LARELLE Ellie Chapple and Grace Y. Mui, **Social Audit Failure: Legal Liability of External Auditors**, Springer International Publishing, Switzerland ,2015.
  9. Mahmoud Farag et al ,**IMPLEMENTING SOCIAL AUDIT IN 20 STEPS** ,Transparency International ,2018.
  10. Michel Capron et Françoise Quirrell, **Dynamiques des relations entre entreprises et acteurs**, Rapport de la Commission d'aménagement public, GREGOR et IAE de PARIS.
  11. OECD, **G20/OECD Principles of Corporate Governance**, OECD,2015.
  12. Pascal Dumontier et al, **La qualité de l'audit externe et les mécanismes de gouvernance des entreprises :un étude empirique menée dans le context tunisien**, association francophone de comtabilité, 2006.
  13. Pauline Barraud de Lagerie,**Chaînes globales de valeur et audit social**,Bureau international du Travail, 2016.
  14. Ramakrishnan Ramachandran, **CSR and Sustainable Development - A primer** ,Vivin Consultants Chennai India,2020.
  15. the Director General and Executive Director Centre for Good Governance ,Social **Audit: A Toolkit A Guide for Performance Improvement and Outcome Measurement CENTRE FOR GOOD GOVERNANCE**,Centre for Good Governance,2005.
  16. therry santa et al, **Schéma d'intervention pour la Responsabilité Sociale et Environnementale (RSE) du projet PROTEGE**,Projet régional d'Océanie pour le développement durable des écosystèmes,2021.
  17. UNIDO and the World Summit on Sustainable Development ,**Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries**, UNIDO and the World Summit on Sustainable Development in Vienna, 2002.
  18. Velga Vevere and Anna Svirina , **BUSINESS ETHICS AND CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY** , Ekonomikas un kulturas augstskola, 2017.
  19. Yvan AUJOLLET et Nadine BELLUROT , **Audit préalable aux labellisations AFNOR égalité et diversité du MEEM et du MLHD ( Mesure prévue lors de l'actualisation du plan d'action égalité en mars 2016)**,MINISTÈRE DE L'ENVIRONNEMENT, DE L'ÉNERGIE ET DE LA MER,2016.
- ❖ **Research published on the Internet:**
1. Ahmed Nasr El-Din, **Social Auditing: (Definition - Importance - Benefits - Limitations)**, an article available on the website:( <https://penpoin.com/social-audit/>) ,Published date: 07/03/2021, date retrieved: 12/26/2022, <sup>h</sup> 18:45.

2. Alaya, **8 simple steps to create a CSR strategy in 2022**, Published on the website: (<https://alayagood.com/guide/corporate-social-responsibility/strategy/>) , Published October 10/03/2022, Accessed 08/08/2022 ,<sup>h</sup>17:30 .
3. Alexane Chicheportiche,**Audit social en entreprise : pourquoi et comment le réaliser ?**, an article available on the site:( <https://www.captaincontrat.com/>) , publishing date: 23/01/2023, Review date: 17/02/2023,<sup>h</sup> 16:20.
4. Anjana Hazarika, **the date and importance of social responsibility for companies and social review in business: setting an organizational framework**, an article available on the site: <http://dspace.jgu.edu.in:8080/xmlui/handle/10739/714> , publishing date: 31/12/2015, Review date: 15/02/2023 ,<sup>h</sup> 15:20.
5. Ashish Kumar Srivastav,**Financial Audit**, Article available at: (<https://www.eyrolles.com/Entreprise/Livre/audit-operationnel-9782717831290/>) , Publish date: 2022, Retrieved date: 30/12/2022,<sup>h</sup>20:30.
6. Brenda Portogon et al, **Principles of External Auditing**, Article available at:( <https://www.wiley.com/en-us/Principles+of+External+Auditing%2C+4th+Edition-p-9780470974452>) , Publish date: 03/2014, Retrieved date: 29/12/2022,<sup>h</sup>16:15.
7. Chartered Institute of Internal Auditors,**Auditor in Risk Management**, published on the website:( <https://www.iaa.org.uk/resources/risk-management/position-paper-risk-management-and-internal-audit/>) , date of publication:01/02/2023 , date of viewing: 10/02/2023,<sup>h</sup> 12 :15.
8. European Union website: (<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=LEGISSUM:c00019>) , View date: 10/02/2022,<sup>h</sup> 10:15.
9. Freddy Sisley , **L'AUDIT SOCIAL : DEMARCHE ET OUTILS ;AUDIT DE RECRUTEMENT**, Published on the website:( <https://docplayer.fr/5287745-Theme-l-audit-social-demarche-et-outils-audit-de-recrutement.html>) ,date de publication :2009,Date de retour:15/09/2022,<sup>h</sup>15:20.
10. Gérard Valin and Lionel Collins,**Audit et contrôle interne : aspects financiers, opérationnels et stratégiques**, Article available at:( <https://www.eyrolles.com/Entreprise/Livre/audit-operationnel-9782717831290/>) , Publish date: 1997, Retrieved date: 30/12/2022,<sup>h</sup>17:00.
11. GREG DEPERISIO,**Accounting vs. Auditing: What's the Difference??**, Article available at:( <https://www.investopedia.com/articles/professionals/120415/career-advice-accounting-vs-auditing.asp>) )
12. Howard b. Levy, **A History of the World of Auditing - Part 1**, Article available at: (<https://www.cpajournal.com/2020/11/25/history-of-the-auditing-world-part-1/>) , Publish date: 11/2020, Retrieved date: 29/12/2022,<sup>h</sup> 15:15 .
13. Jean-Charles Becour and Henri Bouquin,**Audit opérationnel**, Article available at: (<https://www.eyrolles.com/Entreprise/Livre/audit-operationnel-9782717831290/>) , Publish date: 21/06/2021, Retrieved date: 30/12/2022,<sup>h</sup>17:30.



14. Julian, **Commission européenne : Une nouvelle définition de la responsabilité sociale des entreprises**, Published on the website:( <https://responsabilite-sociale.com> ) , Date de publication :26/10/2011, Date de consultation: 10/02/2022, <sup>h</sup>14 : 15.
15. Kurian Thomas, **Social Audit**, article published on the website: ( <https://docplayer.net/38209300-Social-audit-kurian-thomas-1.html> ), date of publication: 2005, date retrieved: 12/12/2022, <sup>h</sup> 20:15.
16. Le site officiel du groupe AFNOR, the site:( <https://international.afnor.com> ) , Publication date: N.D, Date de consultation :12/12/2022,<sup>h</sup>14 :25.
17. MANDEEP POJARA, **Roles of Social Audit**, Posted on:(<file:///C:/Users/3ISSA/Desktop/Roleofsocialaudit.pdf> ) , Publication Date:29/06/2016, Accessed Date: 29/12/2022, <sup>h</sup> 20:20.
18. official website UNIDO, **What is corporate social responsibility ?**, Via the official website : (<https://www.unido.org> ), View date:20/01/2022, <sup>h</sup>18:45.  
Publish date: 03/11/2022, Retrieved date: 31/12/2022, <sup>h</sup>14:30.
19. Rachel Mindell, **7 Best Practices for Creating an Effective CSR Strategy**, Published on the website: (<https://alayagood.com/guide/corporate-social-responsibility/strategy/>) , Published in :03/08/2022, Return date :06/08/2022 , <sup>h</sup>15:30 .
20. Ritesh, **Social Audit: Social Sector Initiatives (History - Principles)**, article available on: (<https://byjusexamprep.com/social-audit-upsc-i> ) , date of publication: 11/24/2022 ,View date: 12/25/2022, <sup>h</sup> 18:30.
21. SDG16+, **community score cards for social auditing And citizen report cards**, an article published on the site: ( <https://www.sdg16toolkit.org/explore/accountability-for-sdg16/social-audits-community-score-cards-and-citizen-report-cards/>) , Publication date: 2018, View date:10/12/2022,<sup>h</sup>14:15.
22. Soufyane FRIMOUSSE et Jean-Marie PerETTI, **Perceptions et visions du contrôle social par les défenseurs du Maroc**, publié sur le site : ( <http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/developpement-economique-et-social/developpement-economique/travail-et-emploi/rerelations-employeurs-travailleurs/perceptions-et-visions-de-l-audit-social-par-les-drh-du-maghreb>) ,Date de parution : 2005, date de consultation : 12/08/2022, <sup>h</sup> 17 :15.
23. Stanislas Dicamona, **why integrate social responsibility into corporate strategy?**, Published on the website: (<https://www.monde-economique.ch/pourquoi-integrer-la-responsabilite-sociale-dans-la-strategie-dentreprise/>), Published in :03/10/2011, Return date: 08/02/2022 , <sup>h</sup>18:45 .
24. Surendra Singh, **The difference between accounting and auditing**, Article available at: (<http://www.differencebetween.net/business/difference-between-accounting-and-auditing/>), Publish date: 15/06/2018, access date: 31 /12/2022, <sup>h</sup> 16:00 .

الملاحق

أولاً: الإستبانة

1. الملحق رقم 01 : الإستبانة في شكلها النهائي



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة غرداية  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم التسيير



أيها الموظف (ة) المحترم :

تحية طيبة وبعد ...

إستكمالا للحصول على درجة دكتوراه ل. م. د في تخصص تسيير موارد بشرية ، وفي إطار التحضير لموضوع الأطروحة تحت عنوان " دور تبنى التدقيق الإجتماعي في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات - دراسة حالة عينة من إطرارات مؤسسات المنطقة الصناعية بنورة غرداية "، يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم بهذا الإستبيان والموجه إلى مديري وإطرارات المؤسسات الصناعية بمنطقة بنورة ولاية غرداية ، راجين منكم التجاوب مع هذه الفقرات من أجل الوصول إلى نتائج تتسم بالدقة والموضوعية علما بأن هذه المعلومات المعبئة من طرفكم ستعامل بسرية تامة و تستخدم لأغراض البحث العملي فقط.

نشكر تعاونكم ونقدر جهودكم

إشراف : أ.د مهدي شرقي

الطالب : موسى بلاغيث

### الجزء الأول: البيانات الشخصية

يهدف هذا القسم إلى التعرف على بعض الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة بالقطاع الصناعي بولاية غرداية ، بغرض تحليل وتفسير بعض النتائج فيما بعد، لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة المناسبة على التساؤلات التالية وذلك بوضع العلامة (X) أمام العبارة الصحيحة.

- 1- الجنس : ذكر  ، أنثى  .
- 2- السن : أقل من 30 سنة  ، من 30 سنة إلى أقل من 50 سنة  ، 50 سنة فما فوق  .
- 3- الأقدمية: أقل من 10 سنوات  ، من 10 إلى أقل من 20 سنة  ، 20 سنة فما فوق  .
- 4- المؤهل العلمي: ثانوي فأقل  ، تقني وتقني سامي  ، جامعي (ليسانس، ماستر )  ، دراسات عليا ( ماجيستر ، دكتوراه ، ..... )  .
- 5- طبيعة الوظيفة : مدير  ، نائب مدير  ، رئيس مصلحة  ، رئيس قسم  ، رئيس مكتب  .

## الجزء الثاني: متغيرات الدراسة

يهدف هذا القسم إلى تشخيص متغيري الدراسة " التدقيق الإجتماعي ، المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات " من وجهة نظر عينة من إطارات القطاع الصناعي بنورة بولاية غرداية، لذا نرجو منكم وضع العلامة (X) أمام كل عبارة وفق ما ترونه مناسباً من الخيارات المتاحة.

المجال الأول : التدقيق الإجتماعي "SOCIAL AUDIT" : هو نشاط إداري يتيح للمؤسسة معرفة مدى إهتمامها بالشؤون

الإجتماعية و القدرة على إدارتها ومراقبتها وتوجيهها

المجال الأول :الشمولية والتعددية : يشمل كل الوظائف والأنشطة ويأخذ وجهات نظر كل المعنيين والمتأثرين بنشاطات المؤسسة ومدى تحسن الأداء من كل النواحي.

| الرقم | العبارة  | موافق بشدة | موافق | أحيانا | غير موافق | غير موافق بشدة |
|-------|--|------------|-------|--------|-----------|----------------|
| 01    | يعتبر التدقيق الإجتماعي من بين المفاهيم الواضحة بالنسبة لنا .  |            |       |        |           |                |
| 02    | تتم المؤسسة بشكل كبير بعملية التدقيق الإجتماعي .   |            |       |        |           |                |
| 03    | تسهل المؤسسة على إشراك جميع الأطراف ذات المصلحة (موظفين ، مساهمين ، عملاء.....) في عمليات التدقيق الإجتماعي.               |            |       |        |           |                |
| 04    | تسهل المؤسسة على أن يعالج التدقيق الإجتماعي جميع القضايا ( البيئية ، أحداث المجتمع ، شؤون الموظفين ، قضايا المساهمين ... ) |            |       |        |           |                |
| 05    | تعمل المؤسسة على أن يتم تدقيق كل المستويات و الأنشطة الممارسة.   |            |       |        |           |                |
| 06    | يشجع أصحاب المصالح (موظفين ، مساهمين ، عملاء.....) على تنفيذ التدقيق الإجتماعي .   |            |       |        |           |                |

المجال الثاني : القابلية للمقارنة: ويقصد به العمل بمعايير وقواعد تسمح من مقارنة الأداء المحقق بالأداء المعياري وحتى بأداء المؤسسات الأخرى.

| الرقم | العبارة   | موافق بشدة | موافق | أحيانا | غير موافق | غير موافق بشدة |
|-------|---|------------|-------|--------|-----------|----------------|
| 07    | تسهل المؤسسة على ممارسة عمليات التدقيق الإجتماعي وفق معايير محددة.                      |            |       |        |           |                |
| 08    | تسهل هذه المعايير من عملية المقارنة بين أداء المؤسسة الأداء المعياري وحتى مؤسسات أخرى . |            |       |        |           |                |
| 09    | تعمل المؤسسة على التحديث المستمر للمعايير التي تمارس بها                                |            |       |        |           |                |

|  |   |            |       |        |  |                |
|--|---|------------|-------|--------|--|----------------|
|  |   |            |       |        | عملية التدقيق الإجتماعي  |                |
|  |   |            |       |        | 10 تساعد عمليات المقارنة على تحديد مدى إلتزام المؤسسة بالشؤون الإجتماعية.      |                |
|  |   |            |       |        | 11 يساعد إجراء عملية المقارنة على تحسين الأداء الإجتماعي للمؤسسة.              |                |
|  |   |            |       |        | 12 تركز المؤسسة على زيادة مصداقيتها من خلال الإلتزام بمعايير التدقيق الإجتماعي |                |
| البعد الثالث : الدورية والإنتظام في التنفيذ: ويعني ممارسته بشكل دوري ومنتظم(سنويا أو نصف سنوي) وليس مرة واحدة. |   |            |       |        |  |                |
| الرقم  | العبارات  | موافق بشدة | موافق | أحيانا | غير موافق بشدة   | غير موافق بشدة |
| 13   | تسهل المؤسسة على تنفيذ التدقيق الاجتماعي وفق تواريخ محددة رسميا   |            |       |        |  |                |
| 14   | تعمل المؤسسة على إجراء التدقيق الإجتماعي بشكل دوري(نصف سنوي/سنوي).  |            |       |        |  |                |
| 15   | تركز المؤسسة على الإلتزام بمواعيد إجراء التدقيق الإجتماعي المحددة   |            |       |        |  |                |
| 16   | تعمل المؤسسة على إبلاغ جميع الأطراف المشاركين (موظفين ، مساهمين ، حكومة ، عملاء ، مجتمع ، إلخ....) بمواعيد إجراء عمليات التدقيق الإجتماعي.        |            |       |        |  |                |
| 17   | تسهل المؤسسة عند تحديد أو تغيير مواعيد إجراء التدقيق الإجتماعي على إشراك جميع أصحاب المصالح (موظفين ، مساهمين ، حكومة ، عملاء ، مجتمع ، إلخ....). |            |       |        |  |                |
| 18   | تلجئ المؤسسة إلى إجراء التدقيق الإجتماعي بصيغة إستثنائية في بعض الأوقات.  |            |       |        |  |                |
| البعد الرابع : الإستقلالية: وهي أن يكون عملية بعيدة عن أي تأثير يخل بطريقة إجرائها أو نتائجها .                |   |            |       |        |  |                |
| الرقم  | العبارات  | موافق بشدة | موافق | أحيانا | غير موافق بشدة   | غير موافق بشدة |
| 19   | تشارك المؤسسة أثناء تحديد طبيعة المدقق (داخلي أو خارجي) كل الأطراف المعنية (موظفين ، مساهمين ، حكومة ، مجتمع ، إلخ....).                          |            |       |        |  |                |

|  |  |  |  |  |    |  |
|--|--|--|--|--|----|--|
|  |  |  |  |  | 20 | تشرف على عملية التدقيق الإجتماعي لجنة خاصة ومستقلة.  |
|  |  |  |  |  | 21 | تحرص اللجنة المكلفة بعملية التدقيق الإجتماعي على تنفيذه بشكل محايد   |
|  |  |  |  |  | 22 | يعمل المدقق (داخلي أو خارجي) على إجراء إجتماعات مع المعنيين بعملية التدقيق الإجتماعي ( موظفين ، عملاء ، هيئات مجتمعية ،.....). |
|  |  |  |  |  | 23 | تحاول المؤسسة توفير بيانات ومعلومات صحيحة ودقيقة للمدققين  |
|  |  |  |  |  | 24 | تحرص المؤسسة على توفير الجو الملائم لإنجاح عملية التدقيق الإجتماعي .   |

البعد الخامس : الإفصاح عن النتائج: جعل النتائج متاحة ومعلنة بالتفاصيل لكل المعنيين في المؤسسة والمجتمع بشكل عام وواضح.

| الرقم | العبارات   | موافق بشدة | موافق | أحيانا | غير موافق بشدة | غير موافق بشدة |
|-------|--|------------|-------|--------|----------------|----------------|
| 25    | تحرص المؤسسة على نشرالنتائج المتعلقة بعملية التدقيق الإجتماعي في شكل تقارير. |            |       |        |                |                |
| 26    | تحرص المؤسسة على أن تكون التقارير الناتجة عن التدقيق الإجتماعي متاحة للجميع  |            |       |        |                |                |
| 27    | تسهل المؤسسة على نشر كل التفاصيل المتعلقة بعملية التدقيق الإجتماعي           |            |       |        |                |                |
| 28    | تتميز النتائج المعلن عنها في تقارير التدقيق الإجتماعي بالصدق والوضوح.        |            |       |        |                |                |
| 29    | تتيح عملية الإفصاح عن النتائج للمؤسسة معرفة مدي تحسن أدائها الإجتماعي.       |            |       |        |                |                |
| 30    | يساهم الإفصاح عن النتائج على تحسين صورة المؤسسة                              |            |       |        |                |                |

المجال الثاني : المسؤولية الاجتماعية «Social Responsibility» : " وفاء المؤسسة بالتزاماتها الاجتماعية اتجاه جميع أصحاب

المصالح عند ممارستها لنشاطها

البعد الأول : المسؤولية الإقتصادية: الإلتزام بالعمل على تحقيق الأرباح للمؤسسة وضمان حقوق المساهمين /المالكين .

| الرقم | العبارات                                       | موافق بشدة | موافق | أحيانا | غير موافق بشدة | غير موافق بشدة |
|-------|--|------------|-------|--------|----------------|----------------|
| 01    | تحاول المؤسسة ضمان مستوى عادل ومعقول من الأجور |            |       |        |                |                |

|   |   |            |       |        |   |                |
|---|---|------------|-------|--------|---|----------------|
|   |   |            |       |        | والرواتب .  |                |
|   |   |            |       |        | 02 يتأثر مستوى الأجر بنسبة الأرباح المحققة في المؤسسة .   |                |
|   |   |            |       |        | 03 تركز المؤسسة على زيادة مستوى الأرباح.  |                |
|   |   |            |       |        | 04 تسهر المؤسسة على التطوير الدائم للمهارات والقدرات ( البشرية ، المادية ، المالية ) .                                  |                |
|   |   |            |       |        | 05 تعمل المؤسسة على أن تتميز تعاملاتها الإقتصادية بالصدق والشفافية .  |                |
|   |   |            |       |        | 06 تشارك المؤسسة بياناتها المالية مع أصحاب المصالح ( مساهمين ، أطراف حكومية ، هيئات مجتمعية ، ... ) كل حسب علاقته بها . |                |
| البعد الثاني: المسؤولية القانونية: وهي الالتزام بكل مانص عليه القانون الذي أقرته الدولة والتقيده به .           |   |            |       |        |   |                |
| الرقم   | العبارة   | موافق بشدة | موافق | أحيانا | غير موافق بشدة  | غير موافق بشدة |
| 07  | تحرص المؤسسة دوما على تنفيذ القوانين .  |            |       |        |   |                |
| 08  | تعترف المؤسسة بأهمية العمل النقابي وتحترم دوره .  |            |       |        |   |                |
| 09  | تحتزم المؤسسة الإتفاقيات المبرمة بينها وبين أصحاب المصالح (موظفين ، موردين ، موزعين ، زبائن ، حكومة ، مجتمع .....). |            |       |        |   |                |
| 10  | تحرص المؤسسة على تأدية الأعمال وفق ما يسمح به القانون .   |            |       |        |   |                |
| 11  | تعاقب المؤسسة أي شخص يخالف القانون الداخلي للمؤسسة .  |            |       |        |   |                |
| 12  | تلتزم المؤسسة بشكل جدي بمعايير الامن والسلامة العامة .  |            |       |        |   |                |
| البعد الثالث: المسؤولية الأخلاقية: التصرف بطريقة تتلائم مع طبيعة المجتمع الأخلاقية بشكل يضمن الحق وتجنب الضرر . |   |            |       |        |   |                |
| الرقم   | العبارة   | موافق بشدة | موافق | أحيانا | غير موافق بشدة  | غير موافق بشدة |
| 13  | يعتبر تحسين نوعية الحياة في المجتمع من بين أولويات المؤسسة  |            |       |        |   |                |
| 14  | تتعامل المؤسسة بشكل احترافي مع الخلافات المهنية لضمان سير العمل.  |            |       |        |   |                |
| 15  | تحرص المؤسسة دوما على ربط رسالتها وأهدافها بقيم وأهداف المجتمع.   |            |       |        |   |                |
| 16  | تعمل المؤسسة على توفير فرص عمل حقيقية لذوي الإحتياجات الخاصة.   |            |       |        |   |                |
| 17  | تلتزم المؤسسة عند تأدية أعمالها على إحترام ميثاق أخلاقيات   |            |       |        |   |                |

|   |   |            |       |        |   |                |
|---|---|------------|-------|--------|---|----------------|
|   |   |            |       |        | العمل المتعارف عليه.  |                |
|   |   |            |       |        | 18 تقدم المؤسسة المساعدة والدعم اللازم للعاملين لديها بهدف حل مشاكلهم الخاصة. |                |
| <b>البعد الرابع: المسؤولية الخيرية: التصرف بشكل خيري يساعد على تحقيق المستوى الذي يريده المجتمع</b> |   |            |       |        |   |                |
| الرقم   | العبارات  | موافق بشدة | موافق | أحيانا | غير موافق   | غير موافق بشدة |
| 19  | تسهل المؤسسة في الحملات التوعوية والتحسيسية (كالوقاية من كوفيد19).  |            |       |        |   |                |
| 20  | تسهل المؤسسة على الدعم المستمر للعمل الجمعي والخيري الموجودة في المنطقة   |            |       |        |   |                |
| 21  | تعمل المؤسسة على إحياء الأعياد الوطنية والدينية .   |            |       |        |   |                |
| 22  | تشارك المؤسسة مع باقي المؤسسات الموجودة في المجتمع (البلدية ، الولاية،...) على التكفل بقضايا المجتمع ( قفة رمضان ، توزيع جوائز، إعانات،....). |            |       |        |   |                |
| 23  | تحرص المؤسسة على حماية البيئة إنطلاقا من التعامل العلمي والعقلاني لمخلافاتها.   |            |       |        |   |                |
| 24  | تسهل المؤسسة في تقديم خدمات تكوينية لطلاب الجامعات والمعاهد.  |            |       |        |   |                |
| 25  | تدعم المؤسسة الأنشطة الثقافية والرياضية في المنطقة .  |            |       |        |   |                |

شكرا على وقتكم.



ثانيا : صدق الإستبانة

1. صدق الإتساق البنائي لأداة الدراسة

1.1. الملحق رقم 01: الصدق البنائي لمحاوr الإستبيان

| Corrélations                 |                        |                    |                   |                              |             |                     |                   |
|------------------------------|------------------------|--------------------|-------------------|------------------------------|-------------|---------------------|-------------------|
|                              |                        | الشمولية والتعددية | القابلية للمقارنة | الدورية والإنتظام في التنفيذ | الإستقلالية | الإفصاح على النتائج | التدقيق الإجتماعي |
| الشمولية والتعددية           | Corrélation de Pearson | 1                  | .646**            | .414**                       | .200        | .290**              | .619**            |
|                              | Sig. (bilatérale)      |                    | .000              | .000                         | .070        | .008                | .000              |
|                              | N                      | 83                 | 83                | 83                           | 83          | 83                  | 83                |
| القابلية للمقارنة            | Corrélation de Pearson | .646**             | 1                 | .410**                       | .293**      | .149                | .613**            |
|                              | Sig. (bilatérale)      | .000               |                   | .000                         | .007        | .178                | .000              |
|                              | N                      | 83                 | 83                | 83                           | 83          | 83                  | 83                |
| الدورية والإنتظام في التنفيذ | Corrélation de Pearson | .414**             | .410**            | 1                            | .741**      | .542**              | .837**            |
|                              | Sig. (bilatérale)      | .000               | .000              |                              | .000        | .000                | .000              |
|                              | N                      | 83                 | 83                | 83                           | 83          | 83                  | 83                |
| الإستقلالية                  | Corrélation de Pearson | .200               | .293**            | .741**                       | 1           | .711**              | .841**            |
|                              | Sig. (bilatérale)      | .070               | .007              | .000                         |             | .000                | .000              |
|                              | N                      | 83                 | 83                | 83                           | 83          | 83                  | 83                |
| الإفصاح على النتائج          | Corrélation de Pearson | .290**             | .149              | .542**                       | .711**      | 1                   | .782**            |
|                              | Sig. (bilatérale)      | .008               | .178              | .000                         | .000        |                     | .000              |
|                              | N                      | 83                 | 83                | 83                           | 83          | 83                  | 83                |
| التدقيق الإجتماعي            | Corrélation de Pearson | .619**             | .613**            | .837**                       | .841**      | .782**              | 1                 |
|                              | Sig. (bilatérale)      | .000               | .000              | .000                         | .000        | .000                |                   |
|                              | N                      | 83                 | 83                | 83                           | 83          | 83                  | 83                |

\*\* . La corrélacion est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

| Corrélations         |                        |                   |                      |
|----------------------|------------------------|-------------------|----------------------|
|                      |                        | التدقيق الإجتماعي | المسؤولية الإجتماعية |
| التدقيق الإجتماعي    | Corrélacion de Pearson | 1                 | .428**               |
|                      | Sig. (bilatérale)      |                   | .000                 |
|                      | N                      | 83                | 83                   |
| المسؤولية الإجتماعية | Corrélacion de Pearson | .428**            | 1                    |
|                      | Sig. (bilatérale)      | .000              |                      |
|                      | N                      | 83                | 83                   |

\*\* . La corrélacion est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

2. صدق الإتساق الداخلي لفترات المجال الأول (التدقيق الإجتماعي )

1.2. الملحق رقم 02: صدق الإتساق الداخلي لفترات البعد الأول " الشمولية والتعددية "

| Corrélations  |                           |   |   |   |   |   |  |                    |
|---|---------------------------|---|---|---|---|---|--|--------------------|
|   |                           | يعتبر التدقيق<br>الإجتماعي من بين<br>المفاهيم الواضحة<br>بالنسبة لنا. | تهتم المؤسسة<br>بشكل كبير بعملية<br>التدقيق<br>الإجتماعي. | تسهل المؤسسة على<br>إشراك جميع الأطراف<br>ذات المصلحة) موظفين<br>، مساهمين<br>عملاء (....) في<br>عمليات التدقيق<br>الإجتماعي. | تسهل المؤسسة على أن<br>يعالج التدقيق الإجتماعي<br>جميع القضايا ( البيئية ،<br>أحداث المجتمع ، شؤون<br>الموظفين ، قضايا المساهمين<br>( ... ) | تعمل المؤسسة<br>على أن يتم<br>تدقيق كل<br>المستويات و<br>الأنشطة<br>الممارسة. | يشجع أصحاب<br>المصالح) موظفين ،<br>مساهمين ، عملاء<br>(....) على تنفيذ<br>التدقيق الإجتماعي. | الشمولية والتعددية |
| يعتبر التدقيق الإجتماعي من<br>بين المفاهيم الواضحة<br>بالنسبة لنا.  | Corrélation<br>de Pearson | 1   | .535**  | .387**  | .284**  | .093  | .020   | .510**             |
|   | Sig.<br>(bilatérale)      |   | .000  | .000  | .009  | .403  | .858   | .000               |
|   | N                         | 83  | 83  | 83  | 83  | 83  | 83   | 83                 |
| تهتم المؤسسة بشكل كبير<br>بعملية التدقيق الإجتماعي.   | Corrélation<br>de Pearson | .535**  | 1   | .665**  | .502**  | .405**  | .432**   | .823**             |
|   | Sig.<br>(bilatérale)      | .000  |   | .000  | .000  | .000  | .000   | .000               |
|   | N                         | 83  | 83  | 83  | 83  | 83  | 83   | 83                 |
| تسهل المؤسسة على إشراك<br>جميع الأطراف ذات<br>المصلحة) موظفين ،<br>مساهمين ، عملاء (....) في<br>عمليات التدقيق<br>الإجتماعي.          | Corrélation<br>de Pearson | .387**  | .665**  | 1   | .656**  | .408**  | .278*  | .797**             |
|   | Sig.<br>(bilatérale)      | .000  | .000  |   | .000  | .000  | .011   | .000               |
|   | N                         | 83  | 83  | 83  | 83  | 83  | 83   | 83                 |
| تسهل المؤسسة على أن يعالج<br>التدقيق الإجتماعي جميع<br>القضايا ( البيئية ، أحداث<br>المجتمع ، شؤون الموظفين ،<br>قضايا المساهمين) ... | Corrélation<br>de Pearson | .284**  | .502**  | .656**  | 1   | .508**  | .272*  | .770**             |
|   | Sig.<br>(bilatérale)      | .009  | .000  | .000  |   | .000  | .013   | .000               |
|   | N                         | 83  | 83  | 83  | 83  | 83  | 83   | 83                 |

|  |                        |        |        |        |        |        |        |        |
|--|------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| تعمل المؤسسة على أن يتم تدقيق كل المستويات و الأنشطة الممارسة.                   | Corrélation de Pearson | .093   | .405** | .408** | .508** | 1      | .516** | .711** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .403   | .000   | .000   | .000   |        | .000   | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| يشجع أصحاب المصالح (موظفين ، مساهمين ، عملاء ..... )على تنفيذ التدقيق الإجتماعي. | Corrélation de Pearson | .020   | .432** | .278*  | .272*  | .516** | 1      | .618** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .858   | .000   | .011   | .013   | .000   |        | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| الشمولية والتعددية   | Corrélation de Pearson | .510** | .823** | .797** | .770** | .711** | .618** | 1      |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   |        |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

\* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

## 2.2. الملحق رقم 03: صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني " القابلية للمقارنة"

| Corrélations   |                        |  |  |  |  |  |   |                   |
|--|------------------------|--|--|--|--|--|---|-------------------|
|  |                        | تسهل هذه المعايير من عملية المقارنة بين أداء المؤسسة الأداء المعياري وحتى مؤسسات أخرى. | تسهل هذه المعايير من عملية المقارنة بين أداء المؤسسة الأداء المعياري وحتى مؤسسات أخرى. | تعمل المؤسسة على التحديث المستمر للمعايير التي تمارس بها عملية التدقيق الإجتماعي | تساعد عمليات المقارنة على تحديد مدى إلتزام المؤسسة بالشؤون الإجتماعية. | يساعد إجراء عملية المقارنة على تحسين الأداء الإجتماعي للمؤسسة. | تحرص المؤسسة على زيادة مصداقيتها من خلال الإلتزام بمعايير التدقيق الإجتماعي | القابلية للمقارنة |
| تسهل المؤسسة على ممارسة عمليات التدقيق الإجتماعي وفق معايير محددة.                     | Corrélation de Pearson | 1  | .543**   | .649**   | .369**   | .114   | .539**  | .711**            |
|  | Sig. (bilatérale)      |  | .000   | .000   | .001   | .303   | .000  | .000              |
|  | N                      | 83   | 83   | 83   | 83   | 83   | 83  | 83                |
| تسهل هذه المعايير من عملية المقارنة بين أداء المؤسسة الأداء المعياري وحتى مؤسسات أخرى. | Corrélation de Pearson | .543**   | 1  | .605**   | .729**   | .110   | .369**  | .775**            |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   |  | .000   | .000   | .322   | .001  | .000              |
|  | N                      | 83   | 83   | 83   | 83   | 83   | 83  | 83                |

|  |                        |        |        |        |        |        |        |        |
|--|------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| تعمل المؤسسة على التحديث المستمر للمعايير التي تمارس بها عملية التدقيق الإجتماعي | Corrélation de Pearson | .649** | .605** | 1      | .600** | .113   | .603** | .800** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   |        | .000   | .308   | .000   | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تساعد عمليات المقارنة على تحديد مدى إلتزام المؤسسة بالشؤون الإجتماعية.           | Corrélation de Pearson | .369** | .729** | .600** | 1      | .284** | .478** | .811** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .001   | .000   | .000   |        | .009   | .000   | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| يساعد إجراء عملية المقارنة على تحسين الأداء الإجتماعي للمؤسسة.                   | Corrélation de Pearson | .114   | .110   | .113   | .284** | 1      | .260*  | .486** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .303   | .322   | .308   | .009   |        | .018   | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تحرص المؤسسة على زيادة مصداقيتها من خلال الإلتزام بمعايير التدقيق الإجتماعي      | Corrélation de Pearson | .539** | .369** | .603** | .478** | .260*  | 1      | .734** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .001   | .000   | .000   | .018   |        | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| القابلية للمقارنة  | Corrélation de Pearson | .711** | .775** | .800** | .811** | .486** | .734** | 1      |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   |        |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

\* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

3.2. الملحق رقم 04: صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث " الدورية والإنتظام في التنفيذ "

| Corrélations   |                           |  |  |  |   |   |  |                                    |
|--|---------------------------|--|--|--|---|---|--|------------------------------------|
|  |                           | تسهر المؤسسة على<br>إجراء التدقيق<br>الاجتماعي وفق<br>تواريخ محددة رسميا | تعمل المؤسسة على<br>إجراء التدقيق<br>الاجتماعي بشكل<br>دوري(نصف<br>سنوي/سنوي). | تحرص المؤسسة<br>على الإلتزام<br>بمواعيد إجراء<br>التدقيق<br>الاجتماعي<br>المحددة | تعمل المؤسسة على إبلاغ جميع<br>الأطراف المشاركين) موظفين ،<br>مساهمين ،حكومة ، عملاء ،<br>مجتمع ، إلخ (.....)بمواعيد إجراء<br>عمليات التدقيق الإجتماعي. | تسهر المؤسسة عند<br>تحديد أوتغير مواعيد<br>إجراء التدقيق<br>الاجتماعي على<br>إشراك جميع<br>أصحاب المصالح. | تلجئ المؤسسة إلى<br>إجراء التدقيق<br>الاجتماعي بصيغة<br>إستثنائية في بعض<br>الأوقات. | الدورية<br>والإنتظام في<br>التنفيذ |
| تسهر المؤسسة على<br>تنفيذ التدقيق<br>الاجتماعي وفق تواريخ<br>محددة رسميا       | Corrélation de<br>Pearson | 1  | .758**   | .698**   | .379**  | .354**  | -.033-   | .621**                             |
|  | Sig. (bilatérale)         |  | .000   | .000   | .000  | .001  | .764   | .000                               |
|  | N                         | 83   | 83   | 83   | 83  | 83  | 83   | 83                                 |
| تعمل المؤسسة على<br>إجراء التدقيق<br>الاجتماعي بشكل<br>دوري(نصف<br>سنوي/سنوي). | Corrélation de<br>Pearson | .758**   | 1  | .753**   | .318**  | .316**  | -.030-   | .610**                             |
|  | Sig. (bilatérale)         | .000   |  | .000   | .003  | .004  | .786   | .000                               |
|  | N                         | 83   | 83   | 83   | 83  | 83  | 83   | 83                                 |
| تحرص المؤسسة على<br>الإلتزام بمواعيد إجراء<br>التدقيق الإجتماعي<br>المحددة     | Corrélation de<br>Pearson | .698**   | .753**   | 1  | .393**  | .382**  | .047   | .673**                             |
|  | Sig. (bilatérale)         | .000   | .000   |  | .000  | .000  | .674   | .000                               |
|  | N                         | 83   | 83   | 83   | 83  | 83  | 83   | 83                                 |
| تعمل المؤسسة على<br>إبلاغ جميع الأطراف   | Corrélation de<br>Pearson | .379**   | .318**   | .393**   | 1   | .849**  | .269*  | .771**                             |
|  | Sig. (bilatérale)         | .000   | .003   | .000   |   | .000  | .014   | .000                               |

|  |                           |        |        |        |        |        |        |        |
|--|---------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| المشاركين) موظفين ،<br>مساهمين ، حكومة ،<br>عملاء ، مجتمع ،<br>إلخ.....بمواعيد إجراء<br>عمليات التدقيق<br>الإجتماعي. | N                         | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تسهر المؤسسة عند<br>تحديد أو تغير مواعيد<br>إجراء التدقيق<br>الإجتماعي على إشراك<br>جميع أصحاب المصالح               | Corrélation de<br>Pearson | .354** | .316** | .382** | .849** | 1      | .289** | .776** |
|  | Sig. (bilatérale)         | .001   | .004   | .000   | .000   |        | .008   | .000   |
|  | N                         | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تلجئ المؤسسة إلى<br>إجراء التدقيق<br>الإجتماعي بصيغة<br>إستثنائية في بعض<br>الأوقات.                                 | Corrélation de<br>Pearson | -.033- | -.030- | .047   | .269*  | .289** | 1      | .589** |
|  | Sig. (bilatérale)         | .764   | .786   | .674   | .014   | .008   |        | .000   |
|  | N                         | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| الدورية والإنتظام في<br>التنفيذ  | Corrélation de<br>Pearson | .621** | .610** | .673** | .771** | .776** | .589** | 1      |
|  | Sig. (bilatérale)         | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   |        |
|  | N                         | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

\* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

4.2. الملحق رقم 05: صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الرابع " الإستقلالية"

| Corrélations   |                        |  |   |  |  |   |   |             |
|--|------------------------|--|---|--|--|---|---|-------------|
|  |                        | تشارك المؤسسة أثناء تحديد طبيعة المدقق (داخلي أو خارجي) كل الأطراف المعنية (موظفين ، مساهمين ، حكومة ، مجتمع ، إلخ.....) | تشرف على عملية التدقيق الإجتماعي لجنة خاصة ومستقلة. | تحرص اللجنة المكلفة بعملية التدقيق الإجتماعي على تنفيذه بشكل محايد | يعمل المدقق داخلي أو خارجي (على إجراء اجتماعات مع المعنيين بعملية التدقيق الإجتماعي) (موظفين ، عملاء ، هيئات مجتمعية ،.....) | تحاول المؤسسة توفير بيانات ومعلومات صحيحة ودقيقة للمدققين | تحرص المؤسسة على توفير الجو الملائم لإنجاح عملية التدقيق الإجتماعي. | الإستقلالية |
| تشارك المؤسسة أثناء تحديد طبيعة المدقق داخلي أو خارجي (كل الأطراف المعنية) (موظفين ، مساهمين ، حكومة ، مجتمع ، إلخ.....)     | Corrélation de Pearson | 1  | .426**  | .606**   | .628**   | .610**  | .635**  | .765**      |
|  | Sig. (bilatérale)      |  | .000  | .000   | .000   | .000  | .000  | .000        |
|  | N                      | 83   | 83  | 83   | 83   | 83  | 83  | 83          |
| تشرف على عملية التدقيق الإجتماعي لجنة خاصة ومستقلة.  | Corrélation de Pearson | .426**   | 1   | .637**   | .606**   | .549**  | .614**  | .768**      |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   |   | .000   | .000   | .000  | .000  | .000        |
|  | N                      | 83   | 83  | 83   | 83   | 83  | 83  | 83          |
| تحرص اللجنة المكلفة بعملية التدقيق الإجتماعي على تنفيذه بشكل محايد   | Corrélation de Pearson | .606**   | .637**  | 1  | .747**   | .681**  | .628**  | .847**      |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000  |  | .000   | .000  | .000  | .000        |
|  | N                      | 83   | 83  | 83   | 83   | 83  | 83  | 83          |
| يعمل المدقق داخلي أو خارجي (على إجراء اجتماعات مع المعنيين بعملية التدقيق الإجتماعي) (موظفين ، عملاء ، هيئات مجتمعية ،.....) | Corrélation de Pearson | .628**   | .606**  | .747**   | 1  | .808**  | .728**  | .892**      |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000  | .000   |  | .000  | .000  | .000        |
|  | N                      | 83   | 83  | 83   | 83   | 83  | 83  | 83          |

|   |                        |        |        |        |        |        |        |        |
|---|------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| تحاول المؤسسة توفير بيانات ومعلومات صحيحة ودقيقة للمدققين           | Corrélation de Pearson | .610** | .549** | .681** | .808** | 1      | .871** | .895** |
|   | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   |        | .000   | .000   |
|   | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تحرص المؤسسة على توفير الجو الملائم لإنجاح عملية التدقيق الإجتماعي. | Corrélation de Pearson | .635** | .614** | .628** | .728** | .871** | 1      | .888** |
|   | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   |        | .000   |
|   | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| الإستقلالية   | Corrélation de Pearson | .765** | .768** | .847** | .892** | .895** | .888** | 1      |
|   | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   |        |
|   | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

## 5.2. الملحق رقم 06 : صدق الإتساق الداخلي لفقرات البعد الخامس " الإفصاح عن النتائج "

| Corrélations   |                        |  |   |  |   |  |   |                     |
|--|------------------------|--|---|--|---|--|---|---------------------|
|  |                        | تحرص المؤسسة على نشرالنتائج المتعلقة بعملية التدقيق الإجتماعي في شكل تقارير. | تحرص المؤسسة على أن تكون التقارير الناتجة عن التدقيق الإجتماعي متاحة للجميع | تسهو المؤسسة على نشر كل التفاصيل المتعلقة بعملية التدقيق الإجتماعي | تتميز النتائج المعلن عنها في تقارير التدقيق الإجتماعي بالصدق والوضوح. | تتيح عملية الإفصاح عن النتائج للمؤسسة معرفة مدي تحسن أدائها الإجتماعي. | يساهم الإفصاح عن النتائج على تحسين صورة المؤسسة | الإفصاح على النتائج |
| تحرص المؤسسة على نشرالنتائج المتعلقة بعملية التدقيق الإجتماعي في شكل تقارير. | Corrélation de Pearson | 1  | .840**  | .739**   | .665**  | .482**   | .580**  | .849**              |
|  | Sig. (bilatérale)      |  | .000  | .000   | .000  | .000   | .000  | .000                |
|  | N                      | 83   | 83  | 83   | 83  | 83   | 83  | 83                  |
| تحرص المؤسسة على أن تكون التقارير الناتجة عن التدقيق الإجتماعي متاحة للجميع  | Corrélation de Pearson | .840**   | 1   | .909**   | .645**  | .542**   | .621**  | .902**              |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   |   | .000   | .000  | .000   | .000  | .000                |
|  | N                      | 83   | 83  | 83   | 83  | 83   | 83  | 83                  |



|  |                        |        |        |        |        |        |        |        |
|--|------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| تسهل المؤسسة على نشر كل التفاصيل المتعلقة بعملية التدقيق الإجتماعي     | Corrélation de Pearson | .739** | .909** | 1      | .688** | .565** | .633** | .896** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   |        | .000   | .000   | .000   | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تتميز النتائج المعلن عنها في تقارير التدقيق الإجتماعي بالصدق والوضوح.  | Corrélation de Pearson | .665** | .645** | .688** | 1      | .664** | .688** | .846** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   |        | .000   | .000   | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تتيح عملية الإفصاح عن النتائج للمؤسسة معرفة مدى تحسن أدائها الإجتماعي. | Corrélation de Pearson | .482** | .542** | .565** | .664** | 1      | .812** | .782** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   |        | .000   | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| يساهم الإفصاح عن النتائج على تحسين صورة المؤسسة                        | Corrélation de Pearson | .580** | .621** | .633** | .688** | .812** | 1      | .837** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   |        | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| الإفصاح على النتائج  | Corrélation de Pearson | .849** | .902** | .896** | .846** | .782** | .837** | 1      |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   |        |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

3. صدق الإتساق الداخلي لفرات المجال الثاني (المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات )

1.3. الملحق رقم 07:المسؤولية الاقتصادية

| Corrélations  |                        |                      |   |   |                                       |   |  |  |
|---|------------------------|----------------------|---|---|---------------------------------------|---|--|--|
|   |                        | المسؤولية الإجتماعية | تحاول المؤسسة ضمان مستوى عادل ومعقول من الأجر والرواتب. | يتأثر مستوى الأجر بنسبة الأرباح المحققة في المؤسسة. | تحرص المؤسسة على زيادة مستوى الأرباح. | تسهر المؤسسة على التطوير الدائم للمهارات ( والقدرات ) البشرية ، المادية ، المالية.) | تعمل المؤسسة على أن تتميز تعاملاتها الاقتصادية بالصدق والشفافية. | تشارك المؤسسة بياناتها المالية مع أصحاب المصالح ( مساهمين، أطراف حكومية ، هيئات مجتمعية، ...) كل حسب علاقته بها. |
| المسؤولية الإجتماعية  | Corrélation de Pearson | 1                    | .307**  | .314**  | .282**                                | .813**  | .826**   | .788**   |
|   | Sig. (bilatérale)      |                      | .005  | .004  | .010                                  | .000  | .000   | .000   |
|   | N                      | 83                   | 83  | 83  | 83                                    | 83  | 83   | 83   |
| تحاول المؤسسة ضمان مستوى عادل ومعقول من الأجر والرواتب.                           | Corrélation de Pearson | .307**               | 1   | .631**  | .499**                                | .171  | .191   | .222*  |
|   | Sig. (bilatérale)      | .005                 |   | .000  | .000                                  | .121  | .083   | .043   |
|   | N                      | 83                   | 83  | 83  | 83                                    | 83  | 83   | 83   |
| يتأثر مستوى الأجر بنسبة الأرباح المحققة في المؤسسة.                               | Corrélation de Pearson | .314**               | .631**  | 1   | .461**                                | .131  | .186   | .170   |
|   | Sig. (bilatérale)      | .004                 | .000  |   | .000                                  | .236  | .093   | .123   |
|   | N                      | 83                   | 83  | 83  | 83                                    | 83  | 83   | 83   |
| تحرص المؤسسة على زيادة مستوى الأرباح.   | Corrélation de Pearson | .282**               | .499**  | .461**  | 1                                     | .279*   | .270*  | .181   |
|   | Sig. (bilatérale)      | .010                 | .000  | .000  |                                       | .011  | .014   | .102   |
|   | N                      | 83                   | 83  | 83  | 83                                    | 83  | 83   | 83   |
| تسهر المؤسسة على التطوير الدائم للمهارات والقدرات ( البشرية ، المادية ، المالية.) | Corrélation de Pearson | .813**               | .171  | .131  | .279*                                 | 1   | .874**   | .686**   |
|   | Sig. (bilatérale)      | .000                 | .121  | .236  | .011                                  |   | .000   | .000   |
|   | N                      | 83                   | 83  | 83  | 83                                    | 83  | 83   | 83   |

|  |                        |        |       |      |       |        |        |        |
|--|------------------------|--------|-------|------|-------|--------|--------|--------|
| تعمل المؤسسة على أن تتميز تعاملاتها الاقتصادية بالصدق والشفافية.   | Corrélation de Pearson | .826** | .191  | .186 | .270* | .874** | 1      | .750** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .083  | .093 | .014  | .000   |        | .000   |
|  | N                      | 83     | 83    | 83   | 83    | 83     | 83     | 83     |
| تشارك المؤسسة بياناتها المالية مع أصحاب المصالح ( مساهمين، أطراف حكومية، هيئات مجتمعية)، .... كل حسب علاقته بها. | Corrélation de Pearson | .788** | .222* | .170 | .181  | .686** | .750** | 1      |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .043  | .123 | .102  | .000   | .000   |        |
|  | N                      | 83     | 83    | 83   | 83    | 83     | 83     | 83     |
| **. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).   |                        |        |       |      |       |        |        |        |
| *. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).  |                        |        |       |      |       |        |        |        |

### 2.3. الملحق رقم 08: المسؤولية القانونية

| Corrélations                                    |                        |                      |                                       |   |   |  |   |   |
|---|------------------------|----------------------|---------------------------------------|---|---|--|---|---|
|   |                        | المسؤولية الاجتماعية | تحرص المؤسسة دوما على تنفيذ القوانين. | تعترف المؤسسة بأهمية العمل النقابي وتحترم دوره. | تتزم المؤسسة بالإتفاقيات المبرمة بينها وبين أصحاب المصالح ( موظفين، موردين، موزعين، زبائن، حكومة، مجتمع.....) | تحرص المؤسسة على تأدية الأعمال وفق ما يسمح به القانون. | تعاقب المؤسسة أي شخص يخالف القانون الداخلي للمؤسسة. | تلتزم المؤسسة بشكل جدي بمعايير الامن والسلامة العامة. |
| المسؤولية الاجتماعية                            | Corrélation de Pearson | 1                    | .818**                                | .773**  | .773**  | .777**   | .729**  | .789**  |
|   | Sig. (bilatérale)      |                      | .000                                  | .000  | .000  | .000   | .000  | .000  |
|   | N                      | 83                   | 83                                    | 83  | 83  | 83   | 83  | 83  |
| تحرص المؤسسة دوما على تنفيذ القوانين.           | Corrélation de Pearson | .818**               | 1                                     | .765**  | .689**  | .708**   | .673**  | .583**  |
|   | Sig. (bilatérale)      | .000                 |                                       | .000  | .000  | .000   | .000  | .000  |
|   | N                      | 83                   | 83                                    | 83  | 83  | 83   | 83  | 83  |
| تعترف المؤسسة بأهمية العمل النقابي وتحترم دوره. | Corrélation de Pearson | .773**               | .765**                                | 1   | .693**  | .611**   | .548**  | .597**  |
|   | Sig. (bilatérale)      | .000                 | .000                                  |   | .000  | .000   | .000  | .000  |
|   | N                      | 83                   | 83                                    | 83  | 83  | 83   | 83  | 83  |

|   |                        |        |        |        |        |        |        |        |
|---|------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| تتكرم المؤسسة الإتفاقيات المبرمة بينها وبين أصحاب المصالح ( موظفين ، موردين ، موزعين ، زبائن ، حكومة ، مجتمع..... ) | Corrélation de Pearson | .773** | .689** | .693** | 1      | .780** | .626** | .574** |
|   | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   |        | .000   | .000   | .000   |
|   | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تحرص المؤسسة على تأدية الأعمال وفق ما يسمح به القانون.  | Corrélation de Pearson | .777** | .708** | .611** | .780** | 1      | .782** | .629** |
|   | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   |        | .000   | .000   |
|   | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تعاقب المؤسسة أي شخص يخالف القانون الداخلي للمؤسسة.   | Corrélation de Pearson | .729** | .673** | .548** | .626** | .782** | 1      | .713** |
|   | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   |        | .000   |
|   | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تلتزم المؤسسة بشكل جدي بمعايير الامن والسلامة العامة.   | Corrélation de Pearson | .789** | .583** | .597** | .574** | .629** | .713** | 1      |
|   | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   |        |
|   | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

### 3.3. الملحق رقم 09: المسؤولية الأخلاقية

| Corrélations         |                        |                      |  |  |  |   |  |  |
|----------------------|------------------------|----------------------|--|--|--|---|--|--|
|                      |                        | المسؤولية الاجتماعية | يعتبر تحسين نوعية الحياة في المجتمع من بين أولويات المؤسسة | تتعامل المؤسسة بشكل احترافي مع الخلافات المهنية لضمان سير العمل. | تلتزم المؤسسة دوما على ربط رسالتها وأهدافها بقيم وأهداف المجتمع. | تعمل المؤسسة على توفير فرص عمل حقيقية لذوي الإحتياجات الخاصة. | تلتزم المؤسسة عند تأدية أعمالها على إحترام ميثاق أخلاقيات العمل المتعارف عليه. | تقدم المؤسسة المساعدة والدعم اللازم للعاملين لديها بهدف حل مشاكلهم الخاصة. |
| المسؤولية الاجتماعية | Corrélation de Pearson | 1                    | .625**   | .804**   | .719**   | .681**  | .804**   | .731**   |
|                      | Sig. (bilatérale)      |                      | .000   | .000   | .000   | .000  | .000   | .000   |
|                      | N                      | 83                   | 83   | 83   | 83   | 83  | 83   | 83   |

|  |                        |        |        |        |        |        |        |        |
|--|------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| يعتبر تحسين نوعية الحياة في المجتمع من بين أولويات المؤسسة                     | Corrélation de Pearson | .625** | 1      | .688** | .481** | .341** | .492** | .664** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   |        | .000   | .000   | .002   | .000   | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تتعامل المؤسسة بشكل احترافي مع الخلافات المهنية لضمان سير العمل.               | Corrélation de Pearson | .804** | .688** | 1      | .677** | .533** | .625** | .683** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   |        | .000   | .000   | .000   | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تحرص المؤسسة دوماً على ربط رسالتها وأهدافها بقيم وأهداف المجتمع.               | Corrélation de Pearson | .719** | .481** | .677** | 1      | .448** | .626** | .573** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   |        | .000   | .000   | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تعمل المؤسسة على توفير فرص عمل حقيقية لذوي الإحتياجات الخاصة.                  | Corrélation de Pearson | .681** | .341** | .533** | .448** | 1      | .596** | .461** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .002   | .000   | .000   |        | .000   | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تلتزم المؤسسة عند تأدية أعمالها على إحترام ميثاق أخلاقيات العمل المتعارف عليه. | Corrélation de Pearson | .804** | .492** | .625** | .626** | .596** | 1      | .613** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   |        | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تقدم المؤسسة المساعدة والدعم اللازم للعاملين لديها بهدف حل مشاكلهم الخاصة.     | Corrélation de Pearson | .731** | .664** | .683** | .573** | .461** | .613** | 1      |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   |        |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).



|  |                        |        |        |        |        |        |        |        |        |
|--|------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| تتشارك المؤسسة مع باقي المؤسسات الموجودة في المجتمع البلدية ، الولاية، (...على التكفل بقضايا المجتمع ) قفة رمضان ، توزيع جوائز، إعانات ،....). | Corrélation de Pearson | .614** | .542** | .458** | .556** | 1      | .539** | .483** | .462** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   |        | .000   | .000   | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تحرس المؤسسة على حماية البيئة إنطلاقا من التعامل العلمي والعقلاني لمخلافاتنا.  | Corrélation de Pearson | .782** | .651** | .599** | .636** | .539** | 1      | .631** | .521** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   |        | .000   | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تسهم المؤسسة في تقديم خدمات تكوينية لطلاب الجامعات والمعاهد.   | Corrélation de Pearson | .781** | .536** | .606** | .646** | .483** | .631** | 1      | .599** |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   |        | .000   |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |
| تدعم المؤسسة الأنشطة الثقافية والرياضية في المنطقة   | Corrélation de Pearson | .665** | .517** | .520** | .522** | .462** | .521** | .599** | 1      |
|  | Sig. (bilatérale)      | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   | .000   |        |
|  | N                      | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     | 83     |

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

4. إختبار ثبات الإستببانه

1.4. الملحق رقم 11: الثبات بإستخدام طريقة ألفا كرونباخ

| الشمولية والتعددية        |                   |
|---------------------------|-------------------|
| Statistiques de fiabilité |                   |
| Alpha de Cronbach         | Nombre d'éléments |
| .798                      | 6                 |

| القابلية للمقارنة         |                   |
|---------------------------|-------------------|
| Statistiques de fiabilité |                   |
| Alpha de Cronbach         | Nombre d'éléments |
| .798                      | 6                 |

| الدورية والإنتظام في التنفيذ |                   |
|------------------------------|-------------------|
| Statistiques de fiabilité    |                   |
| Alpha de Cronbach            | Nombre d'éléments |
| .683                         | 6                 |

| الإستقلالية               |                   |
|---------------------------|-------------------|
| Statistiques de fiabilité |                   |
| Alpha de Cronbach         | Nombre d'éléments |
| .917                      | 6                 |

| الإفصاح عن النتائج        |                   |
|---------------------------|-------------------|
| Statistiques de fiabilité |                   |
| Alpha de Cronbach         | Nombre d'éléments |
| .925                      | 6                 |

| التدقيق الإجتماعي         |                   |
|---------------------------|-------------------|
| Statistiques de fiabilité |                   |
| Alpha de Cronbach         | Nombre d'éléments |
| .924                      | 30                |

| المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات |                   |
|-------------------------------|-------------------|
| Statistiques de fiabilité     |                   |
| Alpha de Cronbach             | Nombre d'éléments |
| .955                          | 25                |



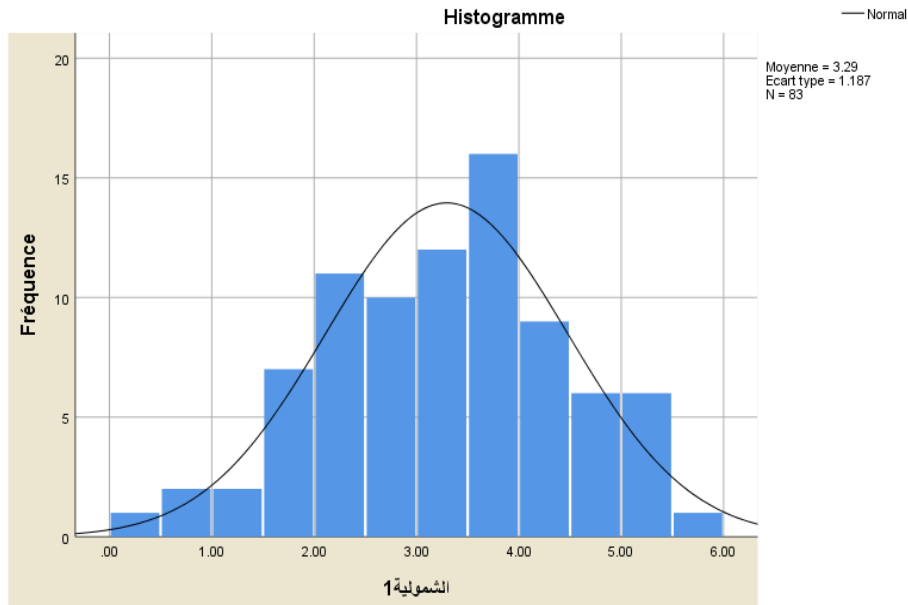
2.4. الملحق رقم 12: الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية

| Statistiques de fiabilité           |                         |                   |                 |
|-------------------------------------|-------------------------|-------------------|-----------------|
| Alpha de Cronbach                   | Partie 1                | Valeur            | .917            |
|                                     |                         | Nombre d'éléments | 28 <sup>a</sup> |
|                                     | Partie 2                | Valeur            | .952            |
|                                     |                         | Nombre d'éléments | 27 <sup>b</sup> |
|                                     | Nombre total d'éléments |                   |                 |
| Corrélation entre les sous-échelles |                         |                   | .465            |
| Coefficient de Spearman-Brown       | Longueur égale          |                   | .634            |
|                                     | Longueur inégale        |                   | .634            |
| Coefficient de Guttman              |                         |                   | .628            |

5. إختبار التوزيع الطبيعي

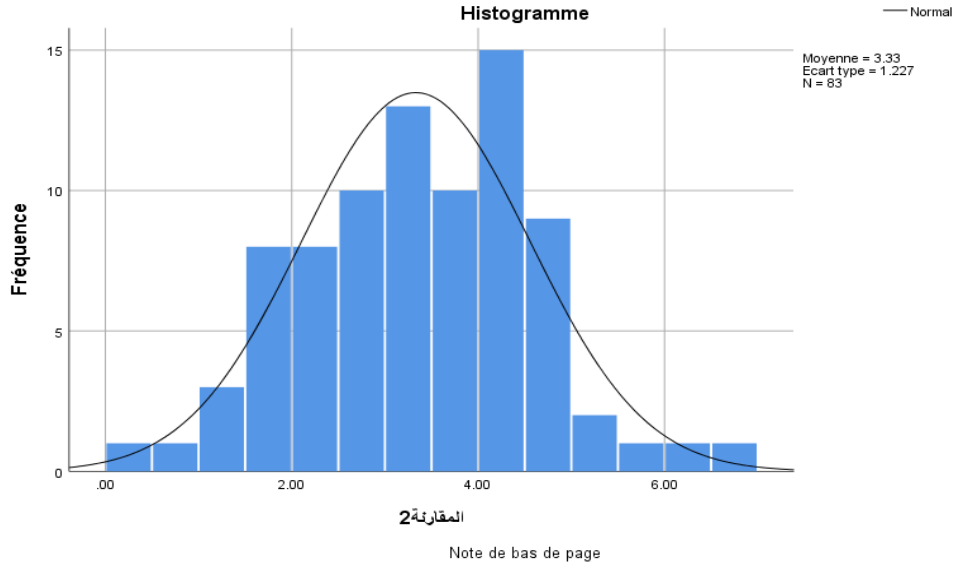
1.5. الملحق رقم 13: الشمولية والتعددية :

| Tests de normalité                           |                                 |     |      |              |     |      |
|--|---------------------------------|-----|------|--------------|-----|------|
|  | Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup> |     |      | Shapiro-Wilk |     |      |
|  | Statistiques                    | ddl | Sig. | Statistiques | ddl | Sig. |
| الشمولية والتعددية                           | .049                            | 83  | .201 | .990         | 83  | .786 |
| a. Correction de signification de Lilliefors |                                 |     |      |              |     |      |



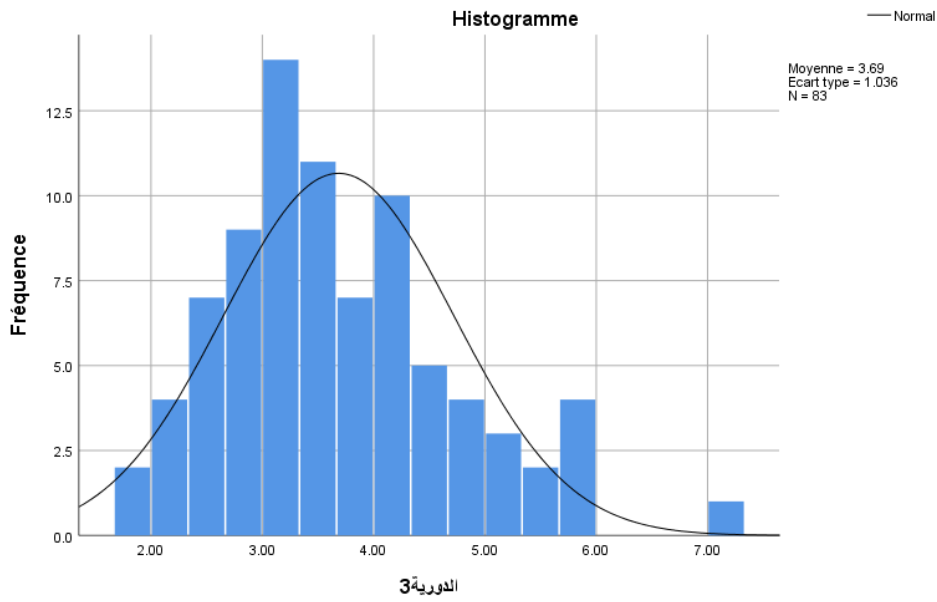
2.5 الملحق رقم 14: القابلية للمقارنة

| Tests de normalité                           |                                 |     |      |              |     |      |
|--|---------------------------------|-----|------|--------------|-----|------|
|  | Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup> |     |      | Shapiro-Wilk |     |      |
|  | Statistiques                    | ddl | Sig. | Statistiques | ddl | Sig. |
| القابلية للمقارنة                            | .064                            | 83  | .183 | .993         | 83  | .931 |
| a. Correction de signification de Lilliefors |                                 |     |      |              |     |      |



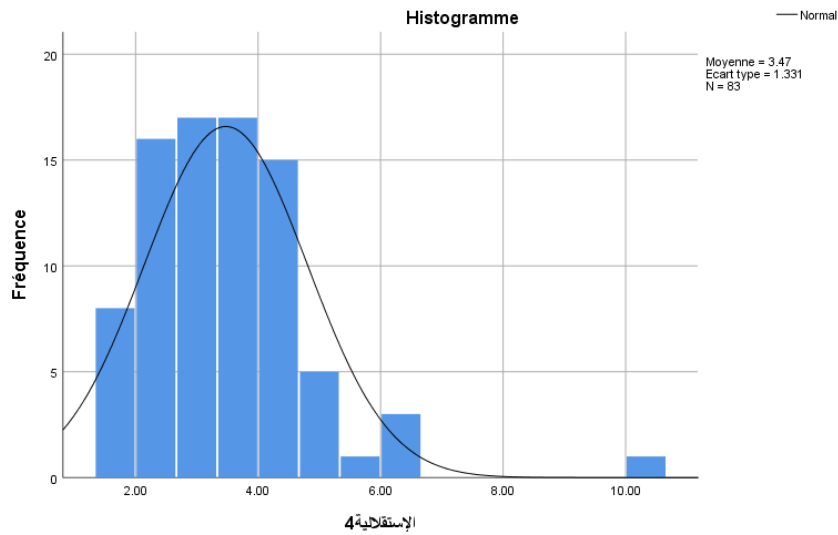
3.5 الملحق رقم 15: الدورية والإنتظام في التنفيذ

| Tests de normalité                           |                                 |     |      |              |     |      |
|--|---------------------------------|-----|------|--------------|-----|------|
|  | Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup> |     |      | Shapiro-Wilk |     |      |
|  | Statistiques                    | ddl | Sig. | Statistiques | ddl | Sig. |
| الدورية والإنتظام                            | .088                            | 83  | .170 | .960         | 83  | .012 |
| a. Correction de signification de Lilliefors |                                 |     |      |              |     |      |



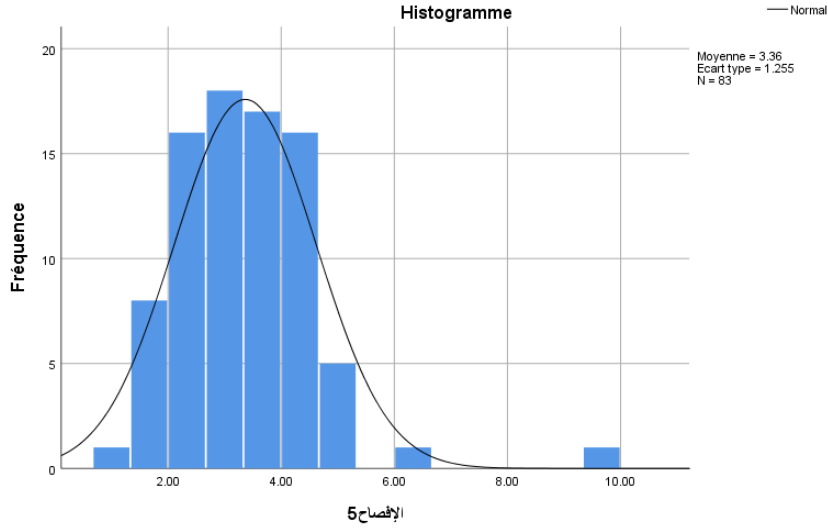
4.5. الملحق رقم 16: الإستقلالية

| Tests de normalité                           |                                 |     |      |              |     |      |
|--|---------------------------------|-----|------|--------------|-----|------|
|  | Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup> |     |      | Shapiro-Wilk |     |      |
|  | Statistiques                    | ddl | Sig. | Statistiques | ddl | Sig. |
| الإستقلالية                                  | .096                            | 83  | .056 | .866         | 83  | .000 |
| a. Correction de signification de Lilliefors |                                 |     |      |              |     |      |



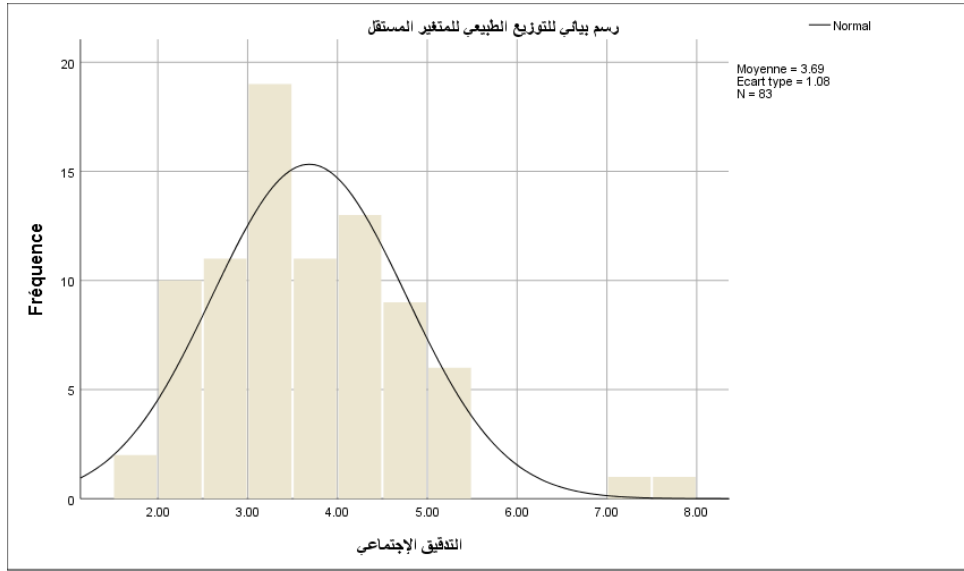
5.5. الملحق رقم 17: الإفصاح عن النتائج

| Tests de normalité                           |                                 |     |      |              |     |      |
|--|---------------------------------|-----|------|--------------|-----|------|
|  | Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup> |     |      | Shapiro-Wilk |     |      |
|  | Statistiques                    | ddl | Sig. | Statistiques | ddl | Sig. |
| الإفصاح عن النتائج                           | .081                            | 83  | .066 | .885         | 83  | .000 |
| a. Correction de signification de Lilliefors |                                 |     |      |              |     |      |



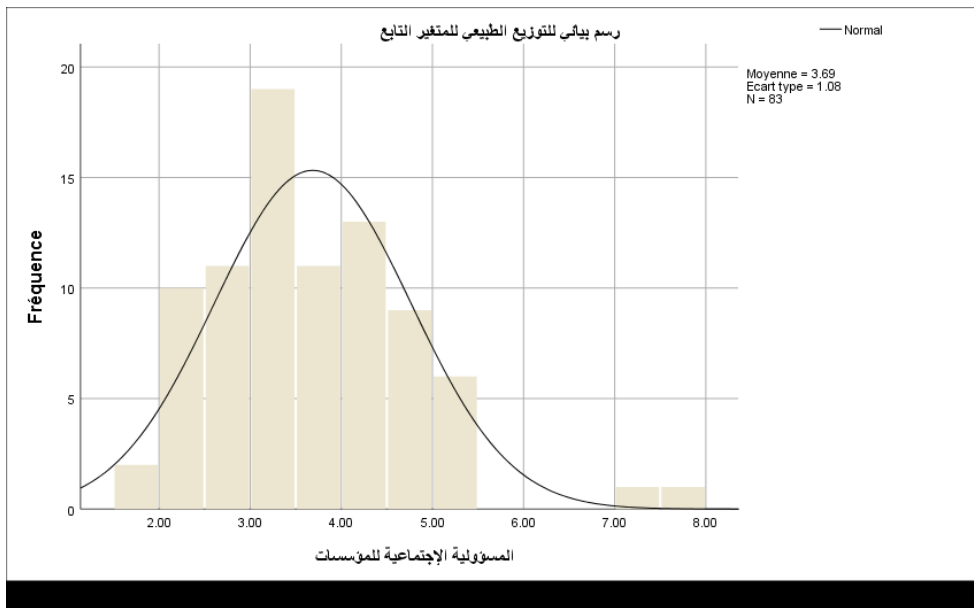
6.5. الملحق رقم 18: التدقيق الإجتماعي

| Tests de normalité                           |                                 |     |      |              |     |      |
|--|---------------------------------|-----|------|--------------|-----|------|
|  | Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup> |     |      | Shapiro-Wilk |     |      |
|  | Statistiques                    | ddl | Sig. | Statistiques | ddl | Sig. |
| التدقيق الإجتماعي                            | .059                            | 83  | .194 | .985         | 83  | .455 |
| a. Correction de signification de Lilliefors |                                 |     |      |              |     |      |



7.5. الملحق رقم 19: المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

| Tests de normalité                           |                                 |     |      |              |     |      |
|--|---------------------------------|-----|------|--------------|-----|------|
|  | Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup> |     |      | Shapiro-Wilk |     |      |
|  | Statistiques                    | ddl | Sig. | Statistiques | ddl | Sig. |
| المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات                | .090                            | 83  | .091 | .950         | 83  | .003 |
| a. Correction de signification de Lilliefors |                                 |     |      |              |     |      |



ثالثا: التحليل الإحصائي

1. النتائج المتعلقة بالمجال الأول " التدقيق الإجتماعي "

1.1. الملحق رقم 01: النتائج المتعلقة بالبعد الأول "الشمولية والتعددية "

| Statistiques |          |   |  |  |   |  |   |                    |
|--------------|----------|---|--|--|---|--|---|--------------------|
|              |          | يعتبر التدقيق الإجتماعي من بين المفاهيم الواضحة بالنسبة لنا . | تتمت المؤسسة بشكل كبير بعملية التدقيق الإجتماعي. | تسهل المؤسسة على إشراك جميع الأطراف ذات المصلحة) موظفين ، مساهمين ، عملاء (.... في عمليات التدقيق الإجتماعي. | تسهل المؤسسة على أن يعالج التدقيق الإجتماعي جميع القضايا ( البيئية ، أحداث المجتمع ، شؤون الموظفين ، قضايا المساهمين) ... | تعمل المؤسسة على أن يتم تدقيق كل المستويات و الأنشطة الممارسة. | يشجع أصحاب المصالح موظفين ، مساهمين ، عملاء (....) على تنفيذ التدقيق الإجتماعي. | الشمولية والتعددية |
| N            | Valide   | 83  | 83   | 83   | 83  | 83   | 83  | 83                 |
|              | Manquant | 0   | 0  | 0  | 0   | 0  | 0   | 0                  |
| Moyenne      |          | 3.6506  | 3.4699   | 3.4699   | 3.3976  | 3.2048   | 3.1687  | 3.3936             |
| Ecart type   |          | .65208  | .72140   | .75446   | .82550  | .79263   | .83840  | .54074             |
| Variance     |          | .425  | .520   | .569   | .681  | .628   | .703  | .292               |
| Somme        |          | 303.00  | 288.00   | 288.00   | 282.00  | 266.00   | 263.00  | 281.67             |

2.1. الملحق رقم 02: النتائج المتعلقة بالبعد الثاني "القابلية للمقارنة "

| Statistiques |          |  |   |  |  |  |   |                   |
|--------------|----------|--|---|--|--|--|---|-------------------|
|              |          | تسهل المؤسسة على ممارسة عمليات التدقيق الإجتماعي وفق معايير محددة. | تسهل هذه المعايير من عملية المقارنة بين أداء المؤسسة الأداء المعياري وحتى مؤسسات أخرى . | تعمل المؤسسة على التحديث المستمر للمعايير التي تمارس بها عملية التدقيق الإجتماعي | تساعد عمليات المقارنة على تحديد مدى إلتزام المؤسسة بالشؤون الإجتماعية. | يساعد إجراء عملية المقارنة على تحسين الأداء الإجتماعي للمؤسسة. | تحرص المؤسسة على زيادة مصداقيتها من خلال الإلتزام بمعايير التدقيق الإجتماعي | القابلية للمقارنة |
| N            | Valide   | 83   | 83  | 83   | 83   | 83   | 83  | 83                |
|              | Manquant | 0  | 0   | 0  | 0  | 0  | 0   | 0                 |
| Moyenne      |          | 3.5301   | 3.5542  | 3.4096   | 3.5181   | 3.7349   | 3.4940  | 3.5402            |
| Ecart type   |          | .75446   | .94033  | .79689   | .92869   | 1.08295  | .81710  | .63041            |
| Variance     |          | .569   | .884  | .635   | .862   | 1.173  | .668  | .397              |
| Somme        |          | 293.00   | 295.00  | 283.00   | 292.00   | 310.00   | 290.00  | 293.83            |

3.1. الملحق رقم 03: النتائج المتعلقة بالبعد الثالث "الدورية والإنتظام في التنفيذ"

| Statistiques |          |  |  |  |  |                                 |         |        |
|--------------|----------|--|--|--|--|---------------------------------|---------|--------|
|              |          | تعمل المؤسسة<br>على إجراء<br>التدقيق<br>الإجتماعي<br>بشكل<br>دوري(نصف<br>سنوي/سنوي). | تعمل المؤسسة على إبلاغ<br>جميع الأطراف المشاركين<br>(موظفين ، مساهمين<br>، حكومة ، عملاء ، مجتمع<br>، إلخ.....)بمواعيد إجراء<br>عمليات التدقيق<br>الإجتماعي. | تسهر المؤسسة<br>عند تحديد أو تغيير<br>مواعيد إجراء<br>التدقيق<br>الإجتماعي على<br>إشراك جميع<br>أصحاب المصالح<br>. | تلجئ المؤسسة<br>إلى إجراء<br>التدقيق<br>الإجتماعي<br>بصيغة إستثنائية<br>في بعض<br>الأوقات. | الدورية والإنتظام<br>في التنفيذ |         |        |
| N            | Valide   | 83   | 83   | 83   | 83   | 83                              | 83      | 83     |
|              | Manquant | 0  | 0  | 0  | 0  | 0                               | 0       | 0      |
| Moyenne      |          | 3.3373   | 3.3012   | 3.2530   | 3.4096   | 3.3976                          | 3.7590  | 3.4096 |
| Ecart type   |          | .68569   | .69379   | .76259   | .87005   | .94919                          | 1.72916 | .63133 |
| Variance     |          | .470   | .481   | .582   | .757   | .901                            | 2.990   | .399   |
| Somme        |          | 277.00   | 274.00   | 270.00   | 283.00   | 282.00                          | 312.00  | 283.00 |

4.1. الملحق رقم 04: النتائج المتعلقة بالبعد الرابع "الإستقلالية"

| Statistiques |          |   |   |   |  |   |   |             |
|--------------|----------|---|---|---|--|---|---|-------------|
|              |          | تشارك المؤسسة أثناء<br>تحديد طبيعة المدقق<br>(داخلي أو خارجي )<br>كل الأطراف المعنية<br>(موظفين ، مساهمين<br>، حكومة ، مجتمع ،<br>إلخ.....) | تشرف على<br>عملية التدقيق<br>الإجتماعي لجنة<br>خاصة<br>ومستقلة. | تحرص اللجنة<br>المكلفة بعملية<br>التدقيق<br>الإجتماعي<br>على تنفيذه<br>بشكل محايد | يعمل المدقق) داخلي أو<br>خارجي (على إجراء<br>إجتماعات مع المعنيين بعملية<br>التدقيق الإجتماعي ) موظفين<br>، عملاء ، هيئات مجتمعية<br>،.....) | تحاول المؤسسة<br>توفير بيانات<br>ومعلومات<br>صحيحة ودقيقة<br>للمدققين | تحرص المؤسسة<br>على توفير الجو<br>الملائم لإنجاح<br>عملية التدقيق<br>الإجتماعي. | الإستقلالية |
| N            | Valide   | 83  | 83  | 83  | 83   | 83  | 83  | 83          |
|              | Manquant | 0   | 0   | 0   | 0  | 0   | 0   | 0           |
| Moyenne      |          | 3.2771  | 3.4699  | 3.4458  | 3.3735   | 3.4699  | 3.5422  | 3.4297      |
| Ecart type   |          | .92806  | 1.08580   | .92727  | .97168   | 1.01618   | 1.00367   | .83257      |
| Variance     |          | .861  | 1.179   | .860  | .944   | 1.033   | 1.007   | .693        |
| Somme        |          | 272.00  | 288.00  | 286.00  | 280.00   | 288.00  | 294.00  | 284.67      |

5.1. الملحق رقم 05: النتائج المتعلقة بالبعد الخامس "الإفصاح عن النتائج"

| Statistiques |          |   |  |  |   |  |  |                        |
|--------------|----------|---|--|--|---|--|--|------------------------|
|              |          | تحرص المؤسسة<br>على نشرالنتائج<br>المتعلقة بعملية<br>التدقيق<br>الإجتماعي في<br>شكل تقارير. | تحرص المؤسسة<br>على أن تكون<br>التقارير الناتجة<br>عن التدقيق<br>الإجتماعي<br>متاحة للجميع | تسهل المؤسسة<br>على نشر كل<br>التفاصيل المتعلقة<br>بعملية التدقيق<br>الإجتماعي | تميز النتائج<br>المعلن عنها في<br>تقارير التدقيق<br>الإجتماعي<br>بالصدق<br>والوضوح. | تتيح عملية<br>الإفصاح عن النتائج<br>للمؤسسة معرفة<br>مدي تحسن أدائها<br>الإجتماعي. | يساهم الإفصاح<br>عن النتائج على<br>تحسين صورة<br>المؤسسة | الإفصاح<br>على النتائج |
| N            | Valide   | 83  | 83   | 83   | 83  | 83   | 83   | 83                     |
|              | Manquant | 0   | 0  | 0  | 0   | 0  | 0  | 0                      |
| Moyenne      |          | 3.3855  | 3.1928   | 3.0482   | 3.3614  | 3.3976   | 3.4699   | 3.3092                 |
| Ecart type   |          | 1.03395   | 1.12030  | 1.09214  | .98251  | .93626   | .95429   | .87154                 |
| Variance     |          | 1.069   | 1.255  | 1.193  | .965  | .877   | .911   | .760                   |
| Somme        |          | 281.00  | 265.00   | 253.00   | 279.00  | 282.00   | 288.00   | 274.67                 |

2. النتائج المتعلقة بالمجال الثاني "المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات"

1.2. الملحق رقم 06: نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المجال الثاني ( البعد الأول : المسؤولية الإقتصادية )

| Statistiques |          |   |   |  |  |   |   |
|--------------|----------|---|---|--|--|---|---|
|              |          | تحاول المؤسسة<br>ضمان مستوى<br>عادل ومعقول<br>من الأجر<br>والرواتب. | يتأثر مستوى<br>الأجور بنسبة<br>الأرباح المحققة<br>في المؤسسة. | تحرص<br>المؤسسة على<br>زيادة مستوى<br>الأرباح. | تسهل المؤسسة على<br>التطوير الدائم للمهارات<br>والقدرات ( البشرية ،<br>المادية ، المالية.) | تعمل المؤسسة على<br>أن تتميز<br>تعاملاتها الإقتصادية<br>بالصدق والشفافية<br>. | تشارك المؤسسة ببياناتها<br>المالية مع أصحاب المصالح<br>( مساهمين، أطراف<br>حكومية ، هيئات<br>مجتمعية، ....) كل حسب<br>علاقته بها. |
| N            | Valide   | 83  | 83  | 83   | 83   | 83  | 83  |
|              | Manquant | 0   | 0   | 0  | 0  | 0   | 0   |
| Moyenne      |          | 3.5663  | 3.4940  | 3.9639   | 3.7590   | 3.7229  | 3.4819  |
| Ecart type   |          | .96516  | 1.09737   | .90319   | .83506   | .85985  | .92869  |
| Variance     |          | .932  | 1.204   | .816   | .697   | .739  | .862  |
| Somme        |          | 296.00  | 290.00  | 329.00   | 312.00   | 309.00  | 289.00  |



2.2. الملحق رقم 07 : نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المجال الثاني ( البعد الثاني : المسؤولية القانونية )

| Statistiques |          |              |  |   |   |                                       |   |
|--------------|----------|--------------|--|---|---|---------------------------------------|---|
|              |          | تحرص المؤسسة | تتعرف المؤسسة                                  | تتحرص المؤسسة   | تعاقب المؤسسة                             | تلتزم المؤسسة                         |   |
|              |          | تحرص المؤسسة | تعرف المؤسسة بأهمية العمل النقابي وتحترم دوره. | وتبين أصحاب المصالح (موظفين ، موردين ، موزعين ، زبائن ، حكومة ، مجتمع .....). | على تأدية الأعمال وفق ما يسمح به القانون. | أي شخص يخالف القانون الداخلي للمؤسسة. | بشكل جدي بمعايير الامن والسلامة العامة. |
| N            | Valide   | 83           | 83   | 83  | 83  | 83                                    | 83                                      |
|              | Manquant | 0            | 0  | 0   | 0   | 0                                     | 0                                       |
| Moyenne      |          | 3.8916       | 3.6867   | 3.5904  | 3.8675                                    | 3.8675                                | 3.7590                                  |
| Ecart type   |          | .82657       | .90967   | 1.01256   | .93406                                    | .89403                                | .98266                                  |
| Variance     |          | .683         | .828   | 1.025   | .872                                      | .799                                  | .966                                    |
| Somme        |          | 323.00       | 306.00   | 298.00  | 321.00                                    | 321.00                                | 312.00                                  |

3.2. الملحق رقم 08 : نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المجال الثاني ( البعد الثالث : المسؤولية الأخلاقية )

| Statistiques |          |  |  |   |   |  |  |
|--------------|----------|--|--|---|---|--|--|
|              |          | يعتبر تحسين نوعية الحياة في المجتمع من بين أولويات المؤسسة | تتعامل المؤسسة بشكل احترافي مع الخلافات المهنية لضمان سير العمل. | تحرص المؤسسة دوما على ربط رسالتها وأهدافها بقيم وأهداف المجتمع. | تعمل المؤسسة على توفير فرص عمل حقيقية لذوي الإحتياجات الخاصة. | تلتزم المؤسسة عند تأدية أعمالها على إحترام ميثاق أخلاقيات العمل المتعارف عليه. | تقدم المؤسسة المساعدة والدعم اللازم للعاملين لديها بهدف حل مشاكلهم الخاصة. |
| N            | Valide   | 83   | 83   | 83  | 83  | 83   | 83   |
|              | Manquant | 0  | 0  | 0   | 0   | 0  | 0  |
| Moyenne      |          | 3.4217   | 3.4699   | 3.7229  | 3.3614  | 3.7108   | 3.3133   |
| Ecart type   |          | 1.24078  | .97951   | 1.11872   | .93154  | .98191   | 1.12540  |
| Variance     |          | 1.540  | .959   | 1.252   | .868  | .964   | 1.267  |
| Somme        |          | 284.00   | 288.00   | 309.00  | 279.00  | 308.00   | 275.00   |

4.2. الملحق رقم 09 : نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المجال الثاني ( البعد الرابع : المسؤولية الخيرية )

| Statistiques |            |   |  |   |  |   |  |                         |        |
|--------------|------------|---|--|---|--|---|--|-------------------------|--------|
|              |            | تسهل المؤسسة<br>على الدعم<br>المستمر للعمل<br>الجمعي<br>والخيري<br>الموجودة في<br>المنطقة | تعمل المؤسسة<br>على إحياء<br>الأعياد<br>الوطنية<br>والدينية. | تتشارك المؤسسة مع<br>باقي المؤسسات<br>الموجودة في المجتمع<br>(البلدية ، الولاية، ...)<br>على التكفل بقضايا<br>المجتمع ( قفة رمضان ،<br>توزيع جوائز ، إعانات<br>،....) | تحرص<br>المؤسسة على<br>حماية البيئة<br>إنطلاقا من<br>التعامل<br>العلمي<br>والعقلاني<br>لمخلافاتها. | تسهل المؤسسة<br>في تقديم<br>خدمات تكوينية<br>لطلاب<br>الجامعات<br>والمعاهد. | تدعم المؤسسة<br>الأنشطة الثقافية<br>والرياضية في<br>المنطقة. | المسؤولية<br>الإجتماعية |        |
| N            | Valide     | 83  | 83   | 83  | 83   | 83  | 83   | 83                      | 83     |
|              | Manquant   | 0   | 0  | 0   | 0  | 0   | 0  | 0                       | 0      |
|              | Moyenne    | 3.9880  | 3.7108   | 3.6627  | 3.4337   | 3.7952  | 3.7470   | 3.3976                  | 3.6554 |
|              | Ecart type | .90384  | .87694   | .91435  | 1.10644  | .90741  | .82408   | .92314                  | .66865 |
|              | Variance   | .817  | .769   | .836  | 1.224  | .823  | .679   | .852                    | .447   |
|              | Somme      | 331.00  | 308.00   | 304.00  | 285.00   | 315.00  | 311.00   | 282.00                  | 303.40 |

رابعاً: إختبار الفرضيات

1. إختبار الفرضية الرئيسية الأولى :

1.1. الملحق رقم 01: الفرضية الفرعية الأولى :

| Corrélations         |                        |                    |                      |
|----------------------|------------------------|--------------------|----------------------|
|                      |                        | والتعددية الشمولية | الإجتماعية المسؤولية |
| والتعددية الشمولية   | Corrélation de Pearson | 1                  | .373 <sup>*</sup>    |
|                      | Sig. (bilatérale)      |                    | .001                 |
|                      | N                      | 83                 | 83                   |
| الإجتماعية المسؤولية | Corrélation de Pearson | .373 <sup>*</sup>  | 1                    |
|                      | Sig. (bilatérale)      | .001               |                      |
|                      | N                      | 83                 | 83                   |

\*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

| Corrélations    |                      |                            |                    |                      |
|-----------------|----------------------|----------------------------|--------------------|----------------------|
|                 |                      |                            | والتعددية الشمولية | الإجتماعية المسؤولية |
| Rho de Spearman | والتعددية الشمولية   | Coefficient de corrélation | 1.000              | .356 <sup>*</sup>    |
|                 |                      | Sig. (bilatéral)           | .                  | .001                 |
|                 |                      | N                          | 83                 | 83                   |
|                 | الإجتماعية المسؤولية | Coefficient de corrélation | .356 <sup>*</sup>  | 1.000                |
|                 |                      | Sig. (bilatéral)           | .001               | .                    |
|                 |                      | N                          | 83                 | 83                   |

\*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

2.1 .الملحق رقم 02: الفرضية الفرعية الثانية :

| Corrélations         |                        |                      |                   |
|----------------------|------------------------|----------------------|-------------------|
|                      |                        | الإجتماعية المسؤولية | للمقارنة القابلية |
| الإجتماعية المسؤولية | Corrélation de Pearson | 1                    | .383 <sup>*</sup> |
|                      | Sig. (bilatérale)      |                      | .000              |
|                      | N                      | 83                   | 83                |
| للمقارنة القابلية    | Corrélation de Pearson | .383 <sup>*</sup>    | 1                 |
|                      | Sig. (bilatérale)      | .000                 |                   |
|                      | N                      | 83                   | 83                |

\*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

| Corrélations    |                      |                            |                      |                   |
|-----------------|----------------------|----------------------------|----------------------|-------------------|
|                 |                      |                            | الإجتماعية المسؤولية | للمقارنة القابلية |
| Rho de Spearman | الإجتماعية المسؤولية | Coefficient de corrélation | 1.000                | .525 <sup>*</sup> |
|                 |                      | Sig. (bilatéral)           | .                    | .000              |
|                 |                      | N                          | 83                   | 83                |
|                 | للمقارنة القابلية    | Coefficient de corrélation | .525 <sup>*</sup>    | 1.000             |
|                 |                      | Sig. (bilatéral)           | .000                 | .                 |
|                 |                      | N                          | 83                   | 83                |

\*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

3.1. الملحق رقم 03: الفرضية الفرعية الثالثة :

| Corrélations                 |                        |                     |                              |
|------------------------------|------------------------|---------------------|------------------------------|
|                              |                        | الإجتماعية المسؤولة | في والإنتظام الدورية التنفيذ |
| الإجتماعية المسؤولة          | Corrélation de Pearson | 1                   | .285*                        |
|                              | Sig. (bilatérale)      |                     | .009                         |
|                              | N                      | 83                  | 83                           |
| التنفيذ في والإنتظام الدورية | Corrélation de Pearson | .285*               | 1                            |
|                              | Sig. (bilatérale)      | .009                |                              |
|                              | N                      | 83                  | 83                           |

\*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

| Corrélations    |                              |                            |       |                              |
|-----------------|------------------------------|----------------------------|-------|------------------------------|
|                 |                              | الإجتماعية المسؤولة        |       | في والإنتظام الدورية التنفيذ |
| Rho de Spearman | الإجتماعية المسؤولة          | Coefficient de corrélation | 1.000 | .285*                        |
|                 |                              | Sig. (bilatéral)           | .     | .009                         |
|                 |                              | N                          | 83    | 83                           |
|                 | التنفيذ في والإنتظام الدورية | Coefficient de corrélation | .285* | 1.000                        |
|                 |                              | Sig. (bilatéral)           | .009  | .                            |
|                 |                              | N                          | 83    | 83                           |

\*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

| Corrélations        |                        |                     |             |
|---------------------|------------------------|---------------------|-------------|
|                     |                        | الإجتماعية المسؤولة | الإستقلالية |
| الإجتماعية المسؤولة | Corrélation de Pearson | 1                   | .350*       |
|                     | Sig. (bilatérale)      |                     | .001        |
|                     | N                      | 83                  | 83          |
| الإستقلالية         | Corrélation de Pearson | .350*               | 1           |
|                     | Sig. (bilatérale)      | .001                |             |
|                     | N                      | 83                  | 83          |

\*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

| Corrélations    |                     |                            |                     |             |
|-----------------|---------------------|----------------------------|---------------------|-------------|
|                 |                     |                            | الإجتماعية المسؤولة | الإستقلالية |
| Rho de Spearman | الإجتماعية المسؤولة | Coefficient de corrélation | 1.000               | .544*       |
|                 |                     | Sig. (bilatéral)           | .                   | .000        |
|                 |                     | N                          | 83                  | 83          |
|                 | الإستقلالية         | Coefficient de corrélation | .544*               | 1.000       |
|                 |                     | Sig. (bilatéral)           | .000                | .           |
|                 |                     | N                          | 83                  | 83          |

\*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

5.1 .الملحق رقم 05: الفرضية الفرعية الخامسة

| Corrélations         |                        |                      |                     |
|----------------------|------------------------|----------------------|---------------------|
|                      |                        | الإجتماعية المسؤولية | النتائج على الإفصاح |
| الإجتماعية المسؤولية | Corrélation de Pearson | 1                    | .242 <sup>*</sup>   |
|                      | Sig. (bilatérale)      |                      | .027                |
|                      | N                      | 83                   | 83                  |
| النتائج على الإفصاح  | Corrélation de Pearson | .242 <sup>*</sup>    | 1                   |
|                      | Sig. (bilatérale)      | .027                 |                     |
|                      | N                      | 83                   | 83                  |

\*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

| Corrélations    |                      |                            |                      |                     |
|-----------------|----------------------|----------------------------|----------------------|---------------------|
|                 |                      |                            | الإجتماعية المسؤولية | النتائج على الإفصاح |
| Rho de Spearman | الإجتماعية المسؤولية | Coefficient de corrélation | 1.000                | .306 <sup>**</sup>  |
|                 |                      | Sig. (bilatéral)           | .                    | .005                |
|                 |                      | N                          | 83                   | 83                  |
|                 | النتائج على الإفصاح  | Coefficient de corrélation | .306 <sup>**</sup>   | 1.000               |
|                 |                      | Sig. (bilatéral)           | .005                 | .                   |
|                 |                      | N                          | 83                   | 83                  |

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

6.1 . الملحق رقم 06: الفرضية الرئيسية الأولى

| Corrélations        |                        |                     |                   |
|---------------------|------------------------|---------------------|-------------------|
|                     |                        | الإجتماعية المسؤولة | الإجتماعي التدقيق |
| الإجتماعية المسؤولة | Corrélation de Pearson | 1                   | .428*             |
|                     | Sig. (bilatérale)      |                     | .000              |
|                     | N                      | 83                  | 83                |
| الإجتماعي التدقيق   | Corrélation de Pearson | .428*               | 1                 |
|                     | Sig. (bilatérale)      | .000                |                   |
|                     | N                      | 83                  | 83                |

\*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

| Corrélations    |                     |                            |                     |                   |
|-----------------|---------------------|----------------------------|---------------------|-------------------|
|                 |                     |                            | الإجتماعية المسؤولة | الإجتماعي التدقيق |
| Rho de Spearman | الإجتماعية المسؤولة | Coefficient de corrélation | 1.000               | .466*             |
|                 |                     | Sig. (bilatéral)           | .                   | .000              |
|                 |                     | N                          | 83                  | 83                |
|                 | الإجتماعي التدقيق   | Coefficient de corrélation | .466*               | 1.000             |
|                 |                     | Sig. (bilatéral)           | .000                | .                 |
|                 |                     | N                          | 83                  | 83                |

\*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).



2. إختبار الفرضية الرئيسية الثانية :

1.2 الملحق رقم 07: الفرضية الفرعية الأولى

| Statistiques de groupe       |       |    |         |            |                         |
|------------------------------|-------|----|---------|------------|-------------------------|
|                              | الجنس | N  | Moyenne | Ecart type | Moyenne erreur standard |
| والتعددية الشمولية           | ذكر   | 69 | 3.3720  | .54768     | .06593                  |
|                              | انثى  | 14 | 3.5000  | .51057     | .13646                  |
| للمقارنة القابلية            | ذكر   | 69 | 3.5362  | .62352     | .07506                  |
|                              | انثى  | 14 | 3.5595  | .68752     | .18375                  |
| التنفيذ في والإنتظام الدورية | ذكر   | 69 | 3.3913  | .62741     | .07553                  |
|                              | انثى  | 14 | 3.5000  | .66667     | .17817                  |
| الإستقلالية                  | ذكر   | 69 | 3.4324  | .87835     | .10574                  |
|                              | انثى  | 14 | 3.4167  | .58012     | .15504                  |
| النتائج على الإفصاح          | ذكر   | 69 | 3.3647  | .89629     | .10790                  |
|                              | انثى  | 14 | 3.0357  | .70158     | .18751                  |
| الإجتماعي التدقيق            | ذكر   | 69 | 3.4193  | .53341     | .06421                  |
|                              | انثى  | 14 | 3.4024  | .50830     | .13585                  |

| Test des échantillons indépendants |                                 |  |      |                                  |        |                  |                    |                            |   |           |
|------------------------------------|---------------------------------|--|------|----------------------------------|--------|------------------|--------------------|----------------------------|---|-----------|
|                                    |                                 | Test de Levene sur l'égalité des variances |      | Test t pour égalité des moyennes |        |                  |                    |                            |   |           |
|                                    |                                 | F  | Sig. | t                                | ddl    | Sig. (bilatéral) | Différence moyenne | Différence erreur standard | Intervalle de confiance de la différence à 95 % |           |
|                                    |                                 |  |      |                                  |        |                  |                    |                            | Inférieur                                       | Supérieur |
| الشمولية والتعددية                 | Hypothèse de variances égales   | .199                                       | .657 | -.806-                           | 81     | .423             | -.12802-           | .15884                     | -.44407-  | .18803    |
|                                    | Hypothèse de variances inégales |  |      | -.845-                           | 19.575 | .408             | -.12802-           | .15155                     | -.44459-  | .18855    |

|                              |                                 |      |      |        |        |      |          |        |          |        |
|------------------------------|---------------------------------|------|------|--------|--------|------|----------|--------|----------|--------|
| القابلية للمقارنة            | Hypothèse de variances égales   | .345 | .559 | -.125- | 81     | .901 | -.02329- | .18591 | -.39319- | .34661 |
|                              | Hypothèse de variances inégales |      |      | -.117- | 17.607 | .908 | -.02329- | .19849 | -.44097- | .39438 |
| الدورية والإنتظام التنفيذ في | Hypothèse de variances égales   | .395 | .531 | -.585- | 81     | .560 | -.10870- | .18580 | -.47839- | .26100 |
|                              | Hypothèse de variances inégales |      |      | -.562- | 17.981 | .581 | -.10870- | .19352 | -.51530- | .29791 |
| الإستقلالية                  | Hypothèse de variances égales   | .281 | .598 | .064   | 81     | .949 | .01570   | .24554 | -.47285- | .50425 |
|                              | Hypothèse de variances inégales |      |      | .084   | 26.798 | .934 | .01570   | .18767 | -.36950- | .40090 |
| الإفصاح النتائج على          | Hypothèse de variances égales   | .174 | .678 | 1.293  | 81     | .200 | .32902   | .25443 | -.17721- | .83525 |
|                              | Hypothèse de variances inégales |      |      | 1.521  | 22.562 | .142 | .32902   | .21633 | -.11898- | .77702 |
| التدقيق الإجتماعي            | Hypothèse de variances égales   | .003 | .957 | .109   | 81     | .913 | .01694   | .15520 | -.29185- | .32574 |
|                              | Hypothèse de variances inégales |      |      | .113   | 19.274 | .911 | .01694   | .15026 | -.29726- | .33114 |

## 2.2 الملحق رقم 08: الفرضية الفرعية الثانية

| ANOVA              |              |                  |     |             |      |      |
|--------------------|--------------|------------------|-----|-------------|------|------|
|                    |              | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F    | Sig. |
| الشمولية والتعددية | Intergruppes | 2.164            | 2   | 1.082       | .764 | .469 |
|                    | Intragruppes | 113.287          | 80  | 1.416       |      |      |
|                    | Total        | 115.451          | 82  |             |      |      |
| للمقارنة القابلية  | Intergruppes | .481             | 2   | .241        | .156 | .855 |

|                                    |              |         |    |       |       |      |
|------------------------------------|--------------|---------|----|-------|-------|------|
|                                    | Intragroupes | 123.062 | 80 | 1.538 |       |      |
|                                    | Total        | 123.543 | 82 |       |       |      |
| الدورية<br>في والإنتظام<br>التنفيذ | Intergruppes | 1.182   | 2  | .591  | .545  | .582 |
|                                    | Intragroupes | 86.749  | 80 | 1.084 |       |      |
|                                    | Total        | 87.931  | 82 |       |       |      |
| الإستقلالية                        | Intergruppes | .380    | 2  | .190  | .105  | .901 |
|                                    | Intragroupes | 144.824 | 80 | 1.810 |       |      |
|                                    | Total        | 145.204 | 82 |       |       |      |
| على الإفصاح<br>النتائج             | Intergruppes | 3.666   | 2  | 1.833 | 1.168 | .316 |
|                                    | Intragroupes | 125.536 | 80 | 1.569 |       |      |
|                                    | Total        | 129.202 | 82 |       |       |      |
| التدقيق<br>الإجتماعي               | Intergruppes | .427    | 2  | .214  | .147  | .863 |
|                                    | Intragroupes | 116.069 | 80 | 1.451 |       |      |
|                                    | Total        | 116.497 | 82 |       |       |      |

### 3.2. الملحق رقم 09: الفرضية الفرعية الثالثة

| ANOVA                              |              |                  |     |             |       |      |
|------------------------------------|--------------|------------------|-----|-------------|-------|------|
|                                    |              | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F     | Sig. |
| الشمولية<br>والتعددية              | Intergruppes | 1.584            | 3   | .528        | .366  | .777 |
|                                    | Intragroupes | 113.867          | 79  | 1.441       |       |      |
|                                    | Total        | 115.451          | 82  |             |       |      |
| القابلية<br>للمقارنة               | Intergruppes | 6.637            | 3   | 2.212       | 1.495 | .222 |
|                                    | Intragroupes | 116.906          | 79  | 1.480       |       |      |
|                                    | Total        | 123.543          | 82  |             |       |      |
| الدورية<br>في والإنتظام<br>التنفيذ | Intergruppes | 1.695            | 3   | .565        | .518  | .671 |
|                                    | Intragroupes | 86.236           | 79  | 1.092       |       |      |
|                                    | Total        | 87.931           | 82  |             |       |      |
| الإستقلالية                        | Intergruppes | 2.637            | 3   | .879        | .487  | .692 |
|                                    | Intragroupes | 142.567          | 79  | 1.805       |       |      |
|                                    | Total        | 145.204          | 82  |             |       |      |
| على الإفصاح<br>النتائج             | Intergruppes | 6.996            | 3   | 2.332       | 1.508 | .219 |
|                                    | Intragroupes | 122.205          | 79  | 1.547       |       |      |
|                                    | Total        | 129.202          | 82  |             |       |      |

|                      |              |         |    |       |      |      |
|----------------------|--------------|---------|----|-------|------|------|
| التدقيق<br>الإجتماعي | Intergruppes | 1.446   | 3  | .482  | .331 | .803 |
|                      | Intragruppes | 115.051 | 79 | 1.456 |      |      |
|                      | Total        | 116.497 | 82 |       |      |      |

4.2. الملحق رقم 10: الفرضية الفرعية الرابعة

| ANOVA                              |              |                  |     |             |       |      |
|------------------------------------|--------------|------------------|-----|-------------|-------|------|
|                                    |              | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F     | Sig. |
| الشمولية<br>والتعددية              | Intergruppes | 5.411            | 4   | 1.353       | .959  | .435 |
|                                    | Intragruppes | 110.040          | 78  | 1.411       |       |      |
|                                    | Total        | 115.451          | 82  |             |       |      |
| القابلية<br>للمقارنة               | Intergruppes | 10.616           | 4   | 2.654       | 1.833 | .131 |
|                                    | Intragruppes | 112.927          | 78  | 1.448       |       |      |
|                                    | Total        | 123.543          | 82  |             |       |      |
| الدورية<br>في والإنتظام<br>التنفيذ | Intergruppes | 3.517            | 4   | .879        | .812  | .521 |
|                                    | Intragruppes | 84.414           | 78  | 1.082       |       |      |
|                                    | Total        | 87.931           | 82  |             |       |      |
| الإستقلالية                        | Intergruppes | 1.693            | 4   | .423        | .230  | .921 |
|                                    | Intragruppes | 143.511          | 78  | 1.840       |       |      |
|                                    | Total        | 145.204          | 82  |             |       |      |
| على الإفصاح<br>النتائج             | Intergruppes | 15.240           | 4   | 3.810       | 2.608 | .042 |
|                                    | Intragruppes | 113.962          | 78  | 1.461       |       |      |
|                                    | Total        | 129.202          | 82  |             |       |      |
| التدقيق<br>الإجتماعي               | Intergruppes | 1.800            | 4   | .450        | .306  | .873 |
|                                    | Intragruppes | 114.697          | 78  | 1.470       |       |      |
|                                    | Total        | 116.497          | 82  |             |       |      |

5.2. الملحق رقم 11: الفرضية الفرعية الخامسة

| ANOVA                 |              |                  |     |             |      |      |
|-----------------------|--------------|------------------|-----|-------------|------|------|
|                       |              | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F    | Sig. |
| الشمولية<br>والتعددية | Intergruppes | 3.444            | 4   | .861        | .600 | .664 |

|                                    |              |         |    |       |       |      |
|------------------------------------|--------------|---------|----|-------|-------|------|
|                                    | Intragroupes | 112.007 | 78 | 1.436 |       |      |
|                                    | Total        | 115.451 | 82 |       |       |      |
| للمقارنة القابلية                  | Intergruppes | 3.658   | 4  | .915  | .595  | .667 |
|                                    | Intragroupes | 119.885 | 78 | 1.537 |       |      |
|                                    | Total        | 123.543 | 82 |       |       |      |
| الدورية<br>في والإنتظام<br>التنفيذ | Intergruppes | 2.220   | 4  | .555  | .505  | .732 |
|                                    | Intragroupes | 85.712  | 78 | 1.099 |       |      |
|                                    | Total        | 87.931  | 82 |       |       |      |
| الإستقلالية                        | Intergruppes | 6.480   | 4  | 1.620 | .911  | .462 |
|                                    | Intragroupes | 138.724 | 78 | 1.779 |       |      |
|                                    | Total        | 145.204 | 82 |       |       |      |
| على الإفصاح<br>النتائج             | Intergruppes | 8.234   | 4  | 2.059 | 1.327 | .267 |
|                                    | Intragroupes | 120.967 | 78 | 1.551 |       |      |
|                                    | Total        | 129.202 | 82 |       |       |      |
| التدقيق<br>الإجتماعي               | Intergruppes | 2.421   | 4  | .605  | .414  | .798 |
|                                    | Intragroupes | 114.075 | 78 | 1.463 |       |      |
|                                    | Total        | 116.497 | 82 |       |       |      |

3. إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة :

1.3. الملحق رقم 12: الفرضية الفرعية الأولى

| ANOVA                |                  |     |             |      |      |
|----------------------|------------------|-----|-------------|------|------|
| الإجتماعية المسؤولية |                  |     |             |      |      |
|                      | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F    | Sig. |
| Intergruppes         | .002             | 1   | .002        | .002 | .965 |
| Intragroupes         | 95.694           | 81  | 1.181       |      |      |
| Total                | 95.696           | 82  |             |      |      |

2.3. الملحق رقم 13: الفرضية الفرعية الثانية

| ANOVA                |                  |     |             |   |      |
|----------------------|------------------|-----|-------------|---|------|
| الإجتماعية المسؤولية |                  |     |             |   |      |
|                      | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F | Sig. |
|                      |                  |     |             |   |      |

|              |        |    |      |       |      |
|--------------|--------|----|------|-------|------|
| Intergruppes | 1.295  | 2  | .648 | 1.465 | .237 |
| Intragruppes | 35.366 | 80 | .442 |       |      |
| Total        | 36.662 | 82 |      |       |      |

3.3. الملحق رقم 14: الفرضية الفرعية الثالثة

| ANOVA                |                  |     |             |      |      |
|----------------------|------------------|-----|-------------|------|------|
| الإجتماعية المسؤولية |                  |     |             |      |      |
|                      | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F    | Sig. |
| Intergruppes         | .253             | 3   | .084        | .183 | .908 |
| Intragruppes         | 36.409           | 79  | .461        |      |      |
| Total                | 36.662           | 82  |             |      |      |

4.3. الملحق رقم 15: الفرضية الفرعية الرابعة

| ANOVA                |                  |     |             |       |      |
|----------------------|------------------|-----|-------------|-------|------|
| الإجتماعية المسؤولية |                  |     |             |       |      |
|                      | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F     | Sig. |
| Intergruppes         | 2.806            | 4   | .702        | 1.616 | .179 |
| Intragruppes         | 33.856           | 78  | .434        |       |      |
| Total                | 36.662           | 82  |             |       |      |

5.3. الملحق رقم 16: الفرضية الفرعية الخامسة

| ANOVA                |                  |     |             |       |      |
|----------------------|------------------|-----|-------------|-------|------|
| الإجتماعية المسؤولية |                  |     |             |       |      |
|                      | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F     | Sig. |
| Intergruppes         | 9.588            | 4   | 2.397       | 2.171 | .080 |
| Intragruppes         | 86.108           | 78  | 1.104       |       |      |
| Total                | 95.696           | 82  |             |       |      |

4. إختبار الفرضية الرئيسية الرابعة :

1.4 الملحق رقم 17: الفرضية الفرعية الأولى

| Récapitulatif des modèles <sup>b</sup>           |                   |        |               |                                 |
|--|-------------------|--------|---------------|---------------------------------|
| Modèle   | R                 | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
| 1  | .373 <sup>a</sup> | .139   | .129          | .62418                          |
| a. Prédicteurs : (Constante), والتعددية الشمولية |                   |        |               |                                 |
| b. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولية    |                   |        |               |                                 |

| ANOVA <sup>a</sup>                               |            |                  |     |             |        |                   |
|--|------------|------------------|-----|-------------|--------|-------------------|
| Modèle   |            | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F      | Sig.              |
| 1  | Régression | 5.104            | 1   | 5.104       | 13.102 | .001 <sup>b</sup> |
|  | de Student | 31.557           | 81  | .390        |        |                   |
|  | Total      | 36.662           | 82  |             |        |                   |
| a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولية    |            |                  |     |             |        |                   |
| b. Prédicteurs : (Constante), والتعددية الشمولية |            |                  |     |             |        |                   |

| Coefficients <sup>a</sup>                     |                    |                               |                 |                           |       |      |
|---|--------------------|-------------------------------|-----------------|---------------------------|-------|------|
| Modèle  |                    | Coefficients non standardisés |                 | Coefficients standardisés | t     | Sig. |
|   |                    | B                             | Erreur standard | Bêta                      |       |      |
| 1   | (Constante)        | 2.090                         | .438            |                           | 4.771 | .000 |
|   | والتعددية الشمولية | .461                          | .127            | .373                      | 3.620 | .001 |
| a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولية |                    |                               |                 |                           |       |      |

2.4 الملحق رقم 18: الفرضية الفرعية الثانية

| Récapitulatif des modèles <sup>b</sup>         |                   |        |               |                                 |
|--|-------------------|--------|---------------|---------------------------------|
| Modèle   | R                 | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
| 1  | .383 <sup>a</sup> | .147   | .137          | .62133                          |
| a. Prédicteurs : (Constante), للمقارنة القابلة |                   |        |               |                                 |
| b. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولية  |                   |        |               |                                 |

| ANOVA <sup>a</sup>                             |            |                  |     |             |        |                   |
|--|------------|------------------|-----|-------------|--------|-------------------|
| Modèle   |            | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F      | Sig.              |
| 1  | Régression | 5.392            | 1   | 5.392       | 13.966 | .000 <sup>b</sup> |
|  | de Student | 31.270           | 81  | .386        |        |                   |
|  | Total      | 36.662           | 82  |             |        |                   |
| a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولية  |            |                  |     |             |        |                   |
| b. Prédictors : (Constante), للمقارنة القابلية |            |                  |     |             |        |                   |

| Coefficients <sup>a</sup>                     |                   |                               |                 |                           |       |      |
|---|-------------------|-------------------------------|-----------------|---------------------------|-------|------|
| Modèle  |                   | Coefficients non standardisés |                 | Coefficients standardisés | t     | Sig. |
|   |                   | B                             | Erreur standard | Bêta                      |       |      |
| 1   | (Constante)       | 2.220                         | .391            |                           | 5.662 | .000 |
|   | للمقارنة القابلية | .410                          | .109            | .383                      | 3.737 | .000 |
| a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولية |                   |                               |                 |                           |       |      |

3.4 الملحق رقم 19: الفرضية الفرعية الثالثة

| Récapitulatif des modèles <sup>b</sup>                    |                   |        |               |                                 |
|---|-------------------|--------|---------------|---------------------------------|
| Modèle  | R                 | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
| 1   | .285 <sup>a</sup> | .081   | .070          | .64496                          |
| a. Prédictors : (Constante), التنفيذ في والإنتظام الدورية |                   |        |               |                                 |
| b. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولية             |                   |        |               |                                 |

| ANOVA <sup>a</sup>                            |            |                  |     |             |       |                   |
|---|------------|------------------|-----|-------------|-------|-------------------|
| Modèle  |            | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F     | Sig.              |
| 1   | Régression | 2.968            | 1   | 2.968       | 7.135 | .009 <sup>b</sup> |
|   | de Student | 33.694           | 81  | .416        |       |                   |
|   | Total      | 36.662           | 82  |             |       |                   |
| a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولية |            |                  |     |             |       |                   |



b. Prédicteurs : (Constante), التنفيذ في الإنتظام الدورية

| Coefficients <sup>a</sup> |                             |                               |                 |                           |       |      |
|---------------------------|-----------------------------|-------------------------------|-----------------|---------------------------|-------|------|
| Modèle                    |                             | Coefficients non standardisés |                 | Coefficients standardisés | t     | Sig. |
|                           |                             | B                             | Erreur standard | Bêta                      |       |      |
| 1                         | (Constante)                 | 2.630                         | .391            |                           | 6.719 | .000 |
|                           | التنفيذ في الإنتظام الدورية | .301                          | .113            | .285                      | 2.671 | .009 |

a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولية

4.4 الملحق رقم 20:الفرضية الفرعية الرابعة

| Récapitulatif des modèles <sup>b</sup> |                   |        |               |                                 |
|--|-------------------|--------|---------------|---------------------------------|
| Modèle                                 | R                 | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
| 1                                      | .350 <sup>a</sup> | .122   | .112          | .63022                          |

a. Prédicteurs : (Constante), الإستقلالية

b. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولية

| ANOVA <sup>a</sup> |            |                  |     |             |        |                   |
|--------------------|------------|------------------|-----|-------------|--------|-------------------|
| Modèle             |            | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F      | Sig.              |
| 1                  | Régression | 4.491            | 1   | 4.491       | 11.307 | .001 <sup>b</sup> |
|                    | de Student | 32.171           | 81  | .397        |        |                   |
|                    | Total      | 36.662           | 82  |             |        |                   |

a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولية

b. Prédicteurs : (Constante), الإستقلالية

| Coefficients <sup>a</sup> |             |                               |                 |                           |       |      |
|---------------------------|-------------|-------------------------------|-----------------|---------------------------|-------|------|
| Modèle                    |             | Coefficients non standardisés |                 | Coefficients standardisés | t     | Sig. |
|                           |             | B                             | Erreur standard | Bêta                      |       |      |
| 1                         | (Constante) | 2.691                         | .295            |                           | 9.126 | .000 |
|                           | الإستقلالية | .281                          | .084            | .350                      | 3.363 | .001 |

a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولة

5.4 الملحق رقم 21:الفرضية الفرعية الخامسة

| Récapitulatif des modèles <sup>b</sup>            |                   |        |               |                                 |
|---|-------------------|--------|---------------|---------------------------------|
| Modèle  | R                 | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
| 1   | .242 <sup>a</sup> | .059   | .047          | .65270                          |
| a. Prédicteurs : (Constante), النتائج على الإفصاح |                   |        |               |                                 |
| b. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولة      |                   |        |               |                                 |

| ANOVA <sup>a</sup>                                |            |                  |     |             |       |                   |
|---|------------|------------------|-----|-------------|-------|-------------------|
| Modèle  |            | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F     | Sig.              |
| 1   | Régression | 2.154            | 1   | 2.154       | 5.057 | .027 <sup>b</sup> |
|   | de Student | 34.507           | 81  | .426        |       |                   |
|   | Total      | 36.662           | 82  |             |       |                   |
| a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولة      |            |                  |     |             |       |                   |
| b. Prédicteurs : (Constante), النتائج على الإفصاح |            |                  |     |             |       |                   |

| Coefficients <sup>a</sup>                    |                     |                               |                 |                           |        |      |
|--|---------------------|-------------------------------|-----------------|---------------------------|--------|------|
| Modèle                                       |                     | Coefficients non standardisés |                 | Coefficients standardisés | t      | Sig. |
|  |                     | B                             | Erreur standard | Bêta                      |        |      |
| 1  | (Constante)         | 3.040                         | .283            |                           | 10.745 | .000 |
|  | النتائج على الإفصاح | .190                          | .083            | .242                      | 2.249  | .027 |
| a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولة |                     |                               |                 |                           |        |      |

6.4 الملحق رقم 22:الفرضية الرئيسية الرابعة الاجمالية

| Récapitulatif des modèles <sup>b</sup>          |                   |        |               |                                 |
|---|-------------------|--------|---------------|---------------------------------|
| Modèle  | R                 | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
| 1   | .428 <sup>a</sup> | .183   | .173          | .60808                          |
| a. Prédicteurs : (Constante), الإجتماعي التدقيق |                   |        |               |                                 |



|   |       |        |    |  |  |
|---|-------|--------|----|--|--|
|   | Total | 36.662 | 82 |  |  |
| a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولة  |       |        |    |  |  |
| b. Prédictors : (Constante), النتائج على الإفصاح, والتعددية الشمولية, والتنفيذ في والإنتظام الدورية, للمقارنة القابلة, النتائج على الإفصاح, الإستقلالية |       |        |    |  |  |

| Coefficients <sup>a</sup>                    |                              |                               |                 |                           |         |      |
|--|------------------------------|-------------------------------|-----------------|---------------------------|---------|------|
| Modèle                                       |                              | Coefficients non standardisés |                 | Coefficients standardisés | t       | Sig. |
|  |                              | B                             | Erreur standard | Bêta                      |         |      |
| 1  | (Constante)                  | 1.522                         | .481            |                           | 3.167   | .002 |
|  | والتعددية الشمولية           | .341                          | .178            | .276                      | 1.912   | .060 |
|  | للمقارنة القابلة             | .172                          | .147            | .162                      | 1.168   | .247 |
|  | التنفيذ في والإنتظام الدورية | -.184-                        | .171            | -.174-                    | -1.077- | .285 |
|  | الإستقلالية                  | .343                          | .152            | .427                      | 2.258   | .027 |
|  | النتائج على الإفصاح          | -.054-                        | .116            | -.071-                    | -.471-  | .639 |
| a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولة |                              |                               |                 |                           |         |      |

8.4. الملحق رقم 24: إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة باستخدام معادلة الإنحدار الخطي المتعدد التدريجي

| Récapitulatif des modèles <sup>c</sup>                     |                   |        |               |                                 |
|--|-------------------|--------|---------------|---------------------------------|
| Modèle   | R                 | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
| 1  | .383 <sup>a</sup> | .147   | .137          | .62133                          |
| 2  | .457 <sup>b</sup> | .209   | .189          | .60216                          |
| a. Prédictors : (Constante), للمقارنة القابلة              |                   |        |               |                                 |
| b. Prédictors : (Constante), للإستقلالية, للمقارنة القابلة |                   |        |               |                                 |
| c. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولة               |                   |        |               |                                 |

| ANOVA <sup>a</sup> |            |                  |     |             |        |                   |
|--------------------|------------|------------------|-----|-------------|--------|-------------------|
| Modèle             |            | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F      | Sig.              |
| 1                  | Régression | 5.392            | 1   | 5.392       | 13.966 | .000 <sup>b</sup> |
|                    | de Student | 31.270           | 81  | .386        |        |                   |
|                    | Total      | 36.662           | 82  |             |        |                   |
| 2                  | Régression | 7.654            | 2   | 3.827       | 10.555 | .000 <sup>c</sup> |
|                    | de Student | 29.008           | 80  | .363        |        |                   |

|  |       |        |    |  |  |  |
|--|-------|--------|----|--|--|--|
|  | Total | 36.662 | 82 |  |  |  |
| a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولة               |       |        |    |  |  |  |
| b. Prédictors : (Constante), للمقارنة القابلة              |       |        |    |  |  |  |
| c. Prédictors : (Constante), للمقارنة القابلة, للإستقلالية |       |        |    |  |  |  |

| Coefficients <sup>a</sup> |                  |                               |                 |                           |       |      |                    |           |           |
|---------------------------|------------------|-------------------------------|-----------------|---------------------------|-------|------|--------------------|-----------|-----------|
| Modèle                    |                  | Coefficients non standardisés |                 | Coefficients standardisés | t     | Sig. | Corrélations       |           |           |
|                           |                  | B                             | Erreur standard | Bêta                      |       |      | Corrélation simple | Partielle | Partielle |
| 1                         | (Constante)      | 2.215                         | .391            |                           | 5.662 | .000 |                    |           |           |
|                           | للمقارنة القابلة | .407                          | .109            | .383                      | 3.737 | .000 | .383               | .383      | .383      |
| 2                         | (Constante)      | 1.786                         | .416            |                           | 4.289 | .000 |                    |           |           |
|                           | للمقارنة القابلة | .326                          | .110            | .307                      | 2.954 | .004 | .383               | .314      | .294      |
|                           | الإستقلالية      | .209                          | .084            | .260                      | 2.498 | .015 | .350               | .269      | .248      |

a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولة

| Variables exclues <sup>a</sup> |                              |                    |        |      |                       |                             |
|--------------------------------|------------------------------|--------------------|--------|------|-----------------------|-----------------------------|
| Modèle                         |                              | Bêta In            | t      | Sig. | Corrélation partielle | Statistiques de colinéarité |
|                                |                              |                    |        |      |                       | Tolérance                   |
| 1                              | والتعددية الشمولية           | .215 <sup>b</sup>  | 1.618  | .110 | .178                  | .583                        |
|                                | التنفيذ في والإنتظام الدورية | .153 <sup>b</sup>  | 1.367  | .175 | .151                  | .832                        |
|                                | الإستقلالية                  | .260 <sup>b</sup>  | 2.498  | .015 | .269                  | .914                        |
|                                | النتائج على الإفصاح          | .189 <sup>b</sup>  | 1.853  | .068 | .203                  | .978                        |
| 2                              | والتعددية الشمولية           | .211 <sup>c</sup>  | 1.634  | .106 | .181                  | .583                        |
|                                | التنفيذ في والإنتظام الدورية | -.083 <sup>c</sup> | -.533- | .596 | -.060-                | .410                        |
|                                | النتائج على الإفصاح          | .024 <sup>c</sup>  | .167   | .868 | .019                  | .490                        |

a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولة

b. Prédictors dans le modèle : (Constante), للمقارنة القابلة

c. Prédictors dans le modèle : (Constante), للمقارنة القابلة, للإستقلالية

| ANOVA <sup>a</sup>  |            |                  |     |             |        |                   |
|---|------------|------------------|-----|-------------|--------|-------------------|
| Modèle  |            | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F      | Sig.              |
| 1   | Régression | 5.392            | 1   | 5.392       | 13.966 | .000 <sup>b</sup> |
|   | de Student | 31.270           | 81  | .386        |        |                   |
|   | Total      | 36.662           | 82  |             |        |                   |
| 2   | Régression | 7.654            | 2   | 3.827       | 10.555 | .000 <sup>c</sup> |
|   | de Student | 29.008           | 80  | .363        |        |                   |
|   | Total      | 36.662           | 82  |             |        |                   |
| a. Variable dépendante : الإجتماعية المسؤولية               |            |                  |     |             |        |                   |
| b. Prédictors : (Constante), للمقارنة القابلية              |            |                  |     |             |        |                   |
| c. Prédictors : (Constante), للإستقلالية, للمقارنة القابلية |            |                  |     |             |        |                   |